المطوّل

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

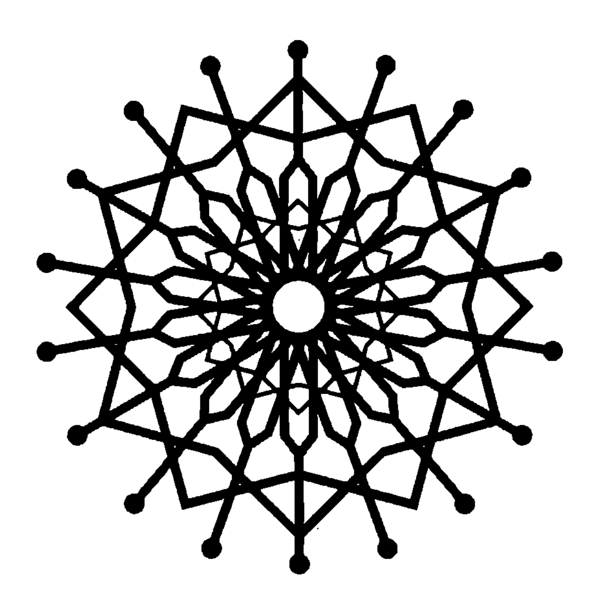
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

الجزء الثالث
علم البيان

تحقيق
أحمد بن صالح السديس

مكتبة الرشد
ناشرون


المطول





المطول

شرح "تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني

سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

الجزء الثالث

علم البيان

تحقيق

أحمد بن صالح السديس

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، عبدالعزيز بن محمد

تحقيق المطول شرح «تلخيص المفتاح» بما فيه دراسة «سعد الدين التفتازاني وكتابه المطول»./ عبدالعزيز بن محمد السالم؛ أحمد بن صالح السديس.- الرياض، ١٤٤٠هـ

٢٠٨٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨

١- البلاغة العربية أ. السديس، أحمد بن صالح (مؤلف مشارك) ب. العنوان

ديوي ٤١٤ ١٤٤٠/٥٥٩٧

ردمك: ٦-٣٨-٨٢٦٤-٦٠٣-٩٧٨ رقم الإيداع ١٤٤٠/٥٥٩٧

مكتبة الرشد ناشرون

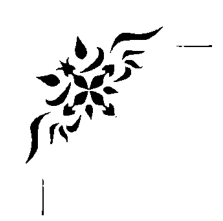
الطبعة الأولى تاريخ: ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية – الرياض
الإدارة: العليا فيو – طريق الملك فهد

ص.ب: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف: ٠١١٤٦٠٤٨١٨ فاكس: ٠١١٤٦٠٢٤٩٧
Twitter: @ALRUSHDBOOKSTORE
Email: info@rushd.com.sa
Website : www.rushd.com.sa

فروعنا داخل المملكة

الفرع	هاتف	فاكس
المركز الرئيسي بالرياض: الدائري الغربي	٤٣٢٩٣٣٢	٤٣٢٩٣٣٢
فرع مكة المكرمة :	٥٥٨٥٤٠١	٥٥٨٣٥٠٦
فرع جدة :	٦٣٣١١٨٣	٦٣٣٠٣١٥
فرع خميس مشيط :	٢٣٧٨١٢٩	٢٢١٧٩١٣
فرع حائل :	٥٣٢٢٢٤٦	٥٦٦٢٢٤٦
فرع تبوك:	٤٢٤١٦٤٠	٤٢٣٨٩٢٧
فرع عرعر:	٤٦٦١٢١٠٠	
فرع الطائف:	٠٥٠٠١٥٩٧٢٥	
القاهرة	٢٢٧٢٨٩١١/٢٧٤٤٦٠٥	٢٢٧١٣٦٢٥

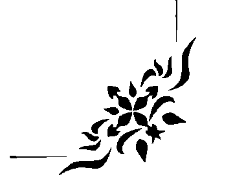


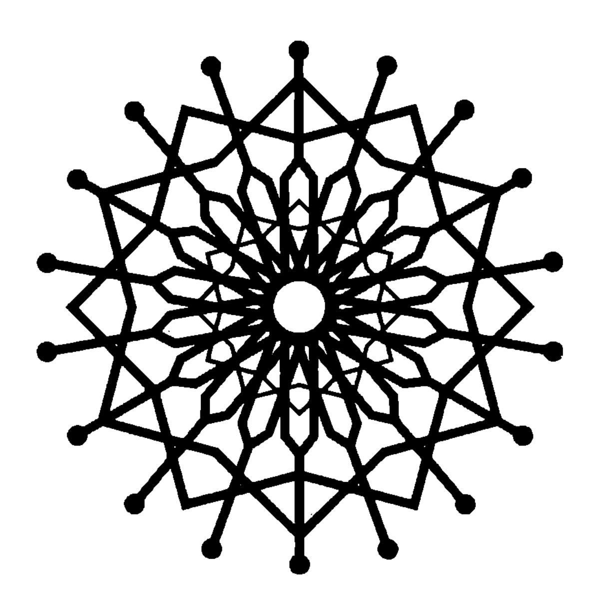


الفن الثاني

علم البيان









المقدّمة



(الفَنُّ الثَّانِي عِلْمُ البيَانِ).

قدّمه علىٰ البديع لشدة الاحتياج إليه؛ لكونه جزءًا من علم البلاغة، ومحتاجًا إليه في تحصيل بلاغة الكلام، بخلاف البديع؛ فإنه من التوابع[1].



(١) هذا هو الرأي السّائد في مدرسة السكاكي، وهو يخالف الصواب الذي عليه عبدالقاهر وعلماء البلاغة من السلف، من كون البديع مثل بقية مباحث البلاغة في كونها مهمة لمطابقة مقتضىٰ الحال.

تعريف علم البيان

(وَهوَ: عِلْمٌ يُعْرَفُ بِهِ إِيْرَادُ المعْنَىٰ الوَاحِدِ بِطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدِّلالَةِ عَلَيْهِ).

أراد بـ"العلم": الملَكَةَ التي يُقتدر بها علىٰ إدراكات جزئية، أو نفسَ الأصول والقواعد المعلومة، علىٰ ما حققناه في تعريف علم المعاني؛ فليس التقدير: "علمٌ بالقواعد"، أي: إدراكُها أو الاعتقادُ بها علىٰ ما توهموا. وأراد بـ"المعنىٰ الواحد" علىٰ ما ذكره القوم[1]: ما يدلّ عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضىٰ الحال[2]. وأراد بـ"الطرق": التراكيبَ، وبـ"الدلالة": الدلالةَ العقليّةَ؛ لما سيأتي[3].

والمعنىٰ: أنّ علم البيان مَلَكَةٌ أو أصولٌ يُقتدر بها علىٰ إيراد كل معنىٰ واحد[4]، يدخل في قصد المتكلم وإرادته، بتراكيب يكون بعضُها أوضحَ دلالة عليه من بعض. فلو عَرفَ مَنْ ليس له هذه الملكة إيرادَ معنىٰ قولنا: "زيد جواد" في طرق مختلفة، لم يكن عالمًا بعلم البيان.

/٣٠٠ وتقييد "المعنىٰ"/ بـ"الواحد" للدلالة علىٰ أنّه لو أَوْرَدَ معاني متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة علىٰ معناه من البعض الآخر علىٰ

---

(١) يعني بهم من سبقه من شُرّاح "التلخيص".

(٢) زاد في "ط" في هذا الموضع قوله: «واللام فيه - أي: في المعنىٰ الواحد - للاستغراق العرفي»، وزاد الناسخ في "م" استدراكًا في الهامش قوله: «واللام في المعنىٰ الواحد للاستغراق العرفي، أي: كل معنىٰ يدخل تحت قصد المتكّلم»، بينما نقلت هذه الزيادة في هامشي "الأصل" و"ظ" من "المختصر"، مما يرجِّح أنّ هذه الزيادة ليست من "المطوّل".

(٣) ينظر: ص ١٢.

(٤) ليست في "م".

معناه، لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد "الاختلاف" بأنْ يكون في "وضوح الدلالة" للإشعار بأنه لو أوْردَ المعنىٰ الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء، مثل أنْ يُورِده[1] بألفاظ مترادفة مثلًا، لا يكون ذلك من علم البيان.

ولا حاجة/ إلىٰ أنْ يقال: "في وضوح الدلالة وخفائها"؛ لأنّ كلَّ واضح هو خفي بالنسبة إلىٰ ما هو أوضح منه[2]. ١٩٦ب/

ومعنىٰ اختلافها في الوضوح: أنّ بعضَها واضحُ الدلالة، وبعضَها أوضحُ وأوضحُ[3]، فلا حاجةَ إلىٰ ذكر الخفاء.

وبالتفسير المذكور لـ"المعنىٰ الواحد" يَخرج مَلَكَةُ الاقتدار علىٰ التعبير عن معنىٰ "الأسد" بعبارات مختلفة، كـ"الأسد" و"الغضنفر" و"الليث" و"الحارث"، علىٰ أنّ الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية، كما سيأتي.

ثم لا يخفىٰ أنّ تعريف "علم البيان" بما ذُكِر ههنا أولىٰ من تعريفه بـ«معرفة إيراد المعنىٰ الواحد»، كما في "المفتاح"[4].



---

(١) في "م"، و"ظ"، و"ط": «يورَد».

(٢) وقدَّر بعضُهم "وخفائها"؛ لأنّ الأمر يدور علىٰ الخفاء الفني، وليس علىٰ الوضوح.

(٣) في "ظ": «فأوضح»، وفي "ط": «وبعضها أوضح».

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ١٦٢، وقد عرَّف علم البيان بأنه: «معرفة إيراد المعنىٰ الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف علىٰ ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه». أي أنه: "علم يُعرف به إيراد المعنىٰ الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان".

الدلالة

(وَدِلالَةُ اللَّفْظِ)، يعني لَمّا اشتمل التعريف علىٰ ذكر الدلالة، ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء، وَجَبَ تقسيمُ الدلالة، والتنبيهُ علىٰ ما هو المقصود منها.

و"الدلالة" [هي][1] كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر. والأول الدالّ، والثاني المدلول. والدالّ إنْ كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط، والعقود، والنُّصُب، والإشارات، ودلالةِ الأثر علىٰ المؤثِّر؛ كالدخان علىٰ النار.

فأضاف "الدلالة" إلىٰ "اللفظ" احترازًا عن الدلالة الغير اللفظية[2]. وكان عليه أنْ يقيّدها بما يكون للوضع مدخل فيها، احترازًا عن الدلالة الطبيعية والعقلية؛ لأنّ دلالة اللفظ إمّا أنْ يكون للوضع مدخلٌ فيها، أوْ لا:

فالأُولىٰ: هي التي سماها القوم "وضعية"، وهي التي تنقسم إلىٰ: المطابقة، والتضمّن، والالتزام.

والثانية:

١ - إمّا أنْ تكون بحسب مقتضىٰ الطبع، وهي "الطبيعية"، كدلالة

---

(١) في "الأصل": «هو».

(٢) يتكرّر عند المؤلف تعريف "غير" بـ"الألف واللام"، وهذا خلاف ما عليه كثير من النحويين من عدم جواز ذلك؛ لكونها من الألفاظ الموغلة في التنكير، قال سيبويه في كتابه ٣/ ٤٧٩: «و"غير" أيضًا ليس باسم متمكّن، ألا ترىٰ أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها "الألف واللام"؟».

"آخ" علىٰ الوجع؛ فإنّ طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له.

٢- أو لا تكون، وهي الدلالة العقلية الصِّرفة، كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار علىٰ وجود اللافظ.

والمقصود بالنظر ههنا[١] هي التي يكون للوضع مدخل فيها؛ لعدم انضباط "الطبيعية"، و"العقلية"؛ لاختلافهما باختلاف/ الطباع والأفهام. والمصنف[٢] تَرَكَ التقييدَ لوضوحه، وكونِ سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرًا بذلك. /١٩٧أ

ثم عرّفوا "الدلالة اللفظية الوضعية" بأنها: "فَهْم المعنىٰ من اللفظ عند إطلاقه، بالنسبة إلىٰ من هو عالم بالوضع". واحترزوا بالقيد الأخير عن الطبيعية والعقلية؛ لعدم توقفهما علىٰ العلم بالوضع. وأرادوا بـ"الوضع" وضعَ ذلك اللفظ في الجملة، لا وضْعَه لذلك/ المعنىٰ؛ لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام. /٣٠١

- واعتُرض[٣] بأنّ الدلالة صفة اللفظ، والفهمُ إنْ كان بمعنىٰ المصدر من المبني للفاعل -أعني الفاهمية- فهو صفةُ السامع، وإنْ كان من المبني للمفعول -أعني المفهومية- فهو صفة المعنىٰ. وأيًّا ما كان، فلا يصحّ حمله علىٰ الدلالة، وتفسيرُها به، فالأَوْلىٰ أنْ يقال:

---

(١) ليست في "م".

(٢) يعني بـ"المصنف" مصنّفَ "التلخيص" الخطيبَ القزوينيَّ.

(٣) أي: اعتُرض علىٰ تعريف الدلالة اللفظية الوضعية بما مرّ.

"الدلالة كون اللفظ بحيث يُفهم منه المعنىٰ عند الإطلاق؛ للعلم بوضعه".

- وجوابه: أنّا لا نسلِّم أنه ليس صفة اللفظ؛ فإنّ معنىٰ فهم السامع المعنىٰ من اللفظ، أو انفهامِ المعنىٰ من اللفظ: هو معنىٰ كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنىٰ[1]. غاية ما في الباب أنّ الدلالة مفرد يصح أنْ يشتق منه صيغة تُحمل علىٰ اللفظ، كالدالّ. وفهمُ المعنىٰ من اللفظ، أو انفهامه منه مركبٌ لا يمكن اشتقاقها/ منه إلا برابطة، مثل أنْ يقال: "اللفظ منفهم منه المعنىٰ". ألا ترىٰ إلىٰ صحة قولنا: "اللفظ متصف بانفهام المعنىٰ منه، كما أنه متصف بالدلالة"؟ وهذا مثل قولهم: "العلم حصول صورة الشيء في العقل".

/٣٠٢



إذا عرفت ذلك فنقول: دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها (**إِمَّا عَلَىٰ**):

١- تمام (**مَا وُضِعَ لَه**)، كدلالة "الإنسان" علىٰ "الحيوان الناطق"[2].

(١) أي: الفهم علىٰ كلا المعنيين هو معنىٰ كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنىٰ؛ فلا مشاحّة في الاصطلاح.

(٢) في هامش "الأصل": «والأولىٰ أنْ يقال: الحيوان والناطق، بالعطف».

٢- (أو عَلَىٰ جُزْئِه)، كدلالة "الإنسان" علىٰ "الحيوان"[١].

٣- (أو عَلَىٰ خَارِجٍ [عَنْهُ][٢])، كدلالة "الإنسان" علىٰ "الضاحك".

(وتُسَمَّىٰ الأُوْلَىٰ)، يعني الدلالة علىٰ ما وُضع له[٣]، (وَضْعِيَّةً)؛ لأنّ الواضع إنما وضع اللفظ للدلالة علىٰ تمام الموضوع له؛ فهي الدلالة المنسوبة إلىٰ الوضع.

(وَ) تُسمَّىٰ (كُلٌّ مِن الأَخِيرَتَينِ)، أي: الدلالة علىٰ الجزء والخارج، (عَقْلِيَّةً)؛ لأنّ دلالته عليهما إنما هي/ من جهة أنّ العقل يحكم بأنّ حصولَ الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه، وحصولَ الملزوم يستلزم حصول اللازم. ١٩٧ب/

والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية، بمعنىٰ أنّ للوضع مدخلًا فيها، ويخصّون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية، كما ذكرنا.

(وتُخَصُّ[٤] الأُوْلَىٰ بِالمُطَابَقَةِ)؛ لتطابق اللفظ والمعنىٰ، (والثَّانِيَةُ بالتّضَمُّنِ)؛ لكون الجزء في ضمن المعنىٰ الموضوع له، (والثَّالِثَةُ بِالالْتِزَامِ)؛ لكون الخارج لازمًا للموضوع له.

- فإنْ قيل: إذا كان اللفظ مشتركًا بين الجزء والكل، وأريد به الكل، واعتبر دلالته علىٰ الجزء بالتضمن - يصدق عليها أنها دلالة اللفظ علىٰ ما وضع له، مع أنها ليست

(١) في "ط": «علىٰ الحيوان أو علىٰ الناطق».
(٢) ليست في "الأصل"، وهو سهو؛ لوجودها في جميع النسخ، وكون السياق يستوجبها.
(٣) في "ظ": «علىٰ تمام ما وضع له».
(٤) في "ظ"، و"ب": «وتختص»، وفي "ط": «وتُقيّد».

بمطابقة، بل تضمّن. وإذا أريد به الجزء؛ لأنّه موضوعه، يصدق عليها أنها دلالة اللفظ علىٰ جزء[1] الموضوع له، مع أنها ليست بتضمن، بل مطابقة. وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم: إذا أريد به الملزوم، واعتبر دلالته علىٰ اللازم بالالتزام، يصدق عليها أنها دلالة اللفظ[2] علىٰ تمام ما وضع له، مع أنها[3] التزام لا مطابقة. وإذا أريد به اللازم من حيث إنه موضوعه، يصدق عليها أنها دلالة علىٰ الخارج اللازم[4]، مع أنها مطابقة لا التزام. وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض.

• فالجواب: أنه لم يَقصِد تعريفَ الدلالات حتىٰ يُبالِغ في رعاية القيود، وإنما قَصَد التقسيم علىٰ وجه يشعر بالتعريف، فلا بأس أنْ يترك بعض القيود، اعتمادًا علىٰ وضوحه وشهرته فيما بين القوم، وهو أنّ المطابقةَ دلالةُ اللفظ علىٰ تمام الموضوع له من حيث إنه تمام الموضوع له، والتضمُّنَ دلالتُه علىٰ جزء الموضوع له من حيث إنه[5] جزؤه، والالتزامَ دلالتُه علىٰ الخارج اللازم من حيث إنه خارج لازم.

---

(١) في "ظ": «الجزء».

(٢) ليست في "ظ".

(٣) في "ظ": «أنه».

(٤) في "م": «دلالة اللفظ علىٰ الخارج اللازم».

(٥) في "م": «هو».

• وقد يجاب بأنه لا حاجة إلىٰ هذا القيد؛ لأنّ دلالة اللفظ لما كانت وضعية، كانت متعلقة بإرادة اللافظ إرادةً جاريةً علىٰ قانون الوضع. فاللفظ[1]: إنْ أُطلِق وأريد به معنىً، وفُهِم منه/ ذلك المعنىٰ، فهو دالّ عليه، وإلا فلا. فالمشترك إذا أريد/ به أحد المعنيين، لا يراد به المعنىٰ الآخر. ولو أريد[2] أيضًا، لم تكن تلك الإرادة علىٰ قانون الوضع؛ لأنّ قانون الوضع ألاّ يُرادَ بالمشترك إلا أحد المعنيين. فاللفظ أبدًا لا يدلّ إلا علىٰ معنىٰ واحد. فذلك المعنىٰ: إنْ كان تمام الموضوع له فمطابقة[3]، وإنْ كان جزءًا فتضمُّن، وإلا فالتزام.

/٣٠٣

/١٩٨أ

وفيه نظر؛ لأنّ كون الدلالة وضعية، لا يقتضي أنْ تكون تابعة للإرادة، بل للوضع؛ فإنا قاطعون بأنا إذا سمعنا اللفظ - وكنا عالمين بالوضع - نتعقل معناه، سواء أراده اللافظ، أو لا. ولا نعني بالدلالة سوىٰ هذا.

فالقولُ بكون الدلالة موقوفةً علىٰ الإرادة باطلٌ، لاسيما في التضمن والالتزام، حتىٰ ذهب كثير من الناس إلىٰ أنّ/ التضمّن فَهْمُ الجزء في ضمن الكل، والالتزامَ فَهْمُ اللازم في ضمن الملزوم، وأنه إذا قُصِد باللفظ الجزءُ أو اللازم - كما في المجازات - صارت الدلالة

/٣٠٤

(١) في "ظ": «فإنّ اللفظ».
(٢) في "م"، و"ظ": «يُراد».
(٣) في "ط": «فالدلالة مطابقة».

عليها[١] مطابقة، لا تضمّنًا أو التزامًا[٢]. وعلىٰ ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات؛ لامتناع أنْ يُراد بلفظ واحد أكثرُ من معنىٰ واحد. وقد صرّحوا بأنّ كُلًّا من التضمّن والالتزام يستلزم المطابقة[٣].

(وَشَرْطُهُ) -ـ أي: شرطُ الالتزام ـ (اللزُوْمُ الذِّهْنِيُّ) بين الموضوع له والخارج عنه، أي: كون المعنىٰ الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه: إمّا علىٰ الفور، أو بعد التأمّل في القرائن. وإلا لكانت نسبة الخارج إلىٰ الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات إليه، فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحًا بلا مُرَجِّح.

(وَلَوْ لاعْتِقَادِ المُخَاطَبِ بِعُرْفٍ أَوْ غَيْرِه)، أي: ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يُثْبِتُهُ/ اعتقادُ المخاطب بسبب عرف عام؛ لأنّه المفهومُ من إطلاق العرف أو غيره، كالشرع، واصطلاحات أرباب الصناعات، وغير ذلك مما يجري مجرىٰ عُرْف خاص. ١٩٨ب/

(١) في "ظ": «عليهما».

(٢) في "الأصل"، و"ط": «والتزامًا».

(٣) ضُرب في "الأصل" في هذا الموضع علىٰ النص التالي: «سلمنا جميع ذلك، لكنه مما لا يفيد في المقام؛ لأنّ اللفظ المشترك بين الجزء والكلّ إذا أطلق وأريد به الجزء لا يظهر أنها مطابقة أم تضمّن، وأيهما أخذت يصدق عليه تعريف الآخر، وكذا المشترك بين الملزوم واللازم، فظهر أنّ التقييد بالحيثية ممّا لابُدّ منه». وقد أثبت هذا النص في "ط"، باختلاف يسير، وكذلك جاء مستدركًا في هامش "م" و"ظ".

وكلام ابن الحاجب[1] في "أصوله" مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني[2]. ووجَّهَهُ العلامةُ[3] في "شرحه" بأنّ بعضهم لم يشترط ذلك، بل جعل دلالةَ الالتزام أنْ يُفهم من اللفظ معنىٰ خارجٌ عن المسمّىٰ، سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنًا أو بغيره من قرائن الأحوال[4].

والأظهر أنّ مراده[5] باللزوم الذهني ألّا ينفكَّ/ تعقُّلُ المدلول /٣٠٥ الالتزامي عن تعقّل المسمىٰ؛ لأنّ معنىٰ اللزوم عدم الانفكاك. وظاهرٌ أنه لو اشترط مثل هذا اللزوم، لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن أنْ يكون مدلولًا التزاميًّا، بل لم تكن دلالة الالتزام[6] أيضًا مما يتأتىٰ فيه الوضوح والخفاء.

---

(١) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الفقيه المالكي. كان من أذكياء العالم، رأسًا في العربية وعلم النظر. من مؤلفاته: "الكافية"، و"الوافية"، و"الشافية"، وشروحها، و"الإيضاح" في شرح المفصّل، و"شرح كتاب سيبويه"، و"المقصد الجليل في علم الخليل"، و"جامع الأمهات" في الفقه المالكي. ولد سنة ٥٧٠هـ بأسْنَا من صعيد مصر، وتوفي في الإسكندرية سنة ٦٤٦هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٤، والأعلام ٤/ ٢١١]

(٢) ينظر: منتهىٰ الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ١٢ .

(٣) يشير إليه المؤلف في مواضع بـ"الشارح"، وفي مواضع أخرىٰ بـ"الشارح العلامة". وهو قطبُ الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي. كان من بحور العلم، وذكر الشوكاني أنّ لقب "العلامة" لا يطلق في زمنه إلا عليه. من مصنّفاته: "فتح المنان في تفسير القرآن" في نحو ٤٠ مجلدًا، و"مشكلات التفاسير"، و"شرح متن السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل"، و"شرح المفتاح"، وقد يُسمّىٰ "مفتاح المفتاح". ولد بشيراز سنة ٦٣٤هـ، وتوفي بتبريز سنة ٧١٠ هـ. [ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٣٩، والبدر الطالع ٨١٧، ومعجم المؤلفين ٣/ ٨٣٢، والأعلام ٧/ ١٨٧]

(٤) ينظر: شرح المفتاح ١٤٢ب.

(٥) يعني مراد ابن الحاجب.

(٦) في "ط": «التزام».

(**وَالإِيْرَادُ المَذْكُوْرُ**)، أي: إيراد المعنىٰ الواحد بطرق مختلفة في الوضوح، (**لا يَتَأَتَّىٰ بِالوَضْعِيَّةِ**)، أي: بالدلالات[1] المطابقية[2]؛ (**لأنَّ السَّامِعَ: إنْ كَانَ عَالِمًا بِوَضْعِ الأَلْفَاظِ**) لذلك المعنىٰ، (**لَمْ يَكُنْ بَعْضُهَا أَوْضَحَ**) دلالة عليه من بعض. (**وَإِلا**)، أي: وإنْ لم يكن عالمًا بوضع الألفاظ[3]، (**لَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ**) من الألفاظ (**دَالًّا**) عليه[4]؛ لتوقف الفهم علىٰ العلم بالوضع.

مثلًا: إذا قلنا: "خَدُّه يُشبِهُ الوَرْدَ"، فالسامع: إنْ كان عالمًا بوضع المفردات والهيئة التركيبية، امتنع أنْ يكون كلامٌ يؤدِّي هذا المعنىٰ بدلالة المطابقة دلالةً أوضح من دلالة قولنا: "خَدّه يشبه الورد"، أو أخفىٰ؛ لأنّا إذا أقمنا مقامَ كل كلمة منها ما يُرَادِفُها، فالسامع: إنْ كان عالمًا بوضعها لتلك المفهومات، كان فهمه إياها من المترادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإنْ لم يكن عالمًا بوضعها لها، لم يفهم من المترادفات[5] ذلك المعنىٰ أصلًا.

وإنما قال: "وإلا لم يكن كل واحد منها دَالا"، دون أنْ يقول: "لم يكن واحد منها دَالا"؛ لأنّ المفهوم والمقصود/ من قولنا: "هو عالم بوضع الألفاظ" أنه عالم بوضع كل واحد منها، فنقيضه المشار إليه ١٩٩أ/

---

(١) في "ظ"، و"ط": «بالدلالة».

(٢) في "ظ": «المطابقة».

(٣) في "ط": «وإنْ لم يكن عالمًا بوضع الألفاظ لذلك المعنىٰ».

(٤) قوله: «عليه» ضمن نص "التلخيص" في "ظ"، و"ب"، و"ط".

(٥) في "م"، و"ظ": «المرادفات».

بقوله "وإلا": ألاّ يكون عالماً بوضع كل واحد منها[١]. وهذا أعمّ من ألّا يكونَ عالمًا بوضع شيء منها؛ فلا يكون شيء منها دالا، أو يكون[٢] عالمًا ببعض منها دون بعض[٣]؛ فيكون بعضها ر دون بعض. وعلىٰ التقديرين: لا يكون كل واحد منها دالًا، ويحتمل أنْ يكون بعض منها دالًا، فليُتأمّل[٤]. وأيًا ما كان، لا يجري فيها الوضوح.

- فإنْ قلتَ: لو توقّف فَهْمُ المعنىٰ علىٰ العلم بالوضع، لزم الدَّور؛ لأنّ العلم بالوضع موقوف علىٰ فهم المعنىٰ؛ لأنّ الوضعَ نسبةٌ بين اللفظ والمعنىٰ، والعلمَ بالنسبة يتوقف علىٰ فهم المنتسبين.

• قلتُ: الموقوف علىٰ العلم بالوضع هو فَهْمُ المعنىٰ من اللفظ، والعلمُ بالوضع إنما يتوقف علىٰ فهم المعنىٰ

(١) أي: فنقيضه المشار إليه بـ "إلا" وما بعدها، يكون سلبًا جزئيًّا. وفي هامش"م" قال في تقرير ذلك: «إنما كان المفهوم ذلك لأنّ المصدر المضاف في المقامات الخطابية للعموم؛ فيكون الكلام علىٰ الإيجاب الكلي، ونقيضه سلب جزئي لا محالة».

(٢) في "ظ": «وأنْ يكون».

(٣) قوله: «دون بعض» ليس في "ظ".

(٤) جاء في هامش "م": «وجه التأمل: الإشارة إلىٰ قوّةِ ما ذكره، وردِّ ما ذهب إليه الشيخ عبدالقاهر من أنّ "كُلا" إذا دخل في حيّز النفي لزم أنْ يكون البعض منفيًا، والبعض ثابتًا؛ فإنه منقوض بقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ [الحديد:٢٣]، فتنبّه!». وأشار إلىٰ هذا السيالكوتي في حاشيته علىٰ "المطول" ٤٢٨ بقوله: «لعل هذا إشارة إلىٰ أنه إنما يتم علىٰ مذهب من يقول إنّ المسند إليه المسوّر بـ"كل" إذا أُخِّر يفيد سلب العموم، وأمّا علىٰ مذهب الشيخ عبدالقاهر - من أنه إذا أخِّر عن أداة النفي وما في معناها يفيد النفي عن الكل مع بقاء أصل الفعل - فلا يصح، وهذا ظاهر».

بالجملة، لا علىٰ فهمه من اللفظ.وقريب منه ما يقال: إنّ فهْم المعنىٰ في الحال، يتوقف علىٰ العلم السابق بالوضع، وهو لا يتوقف علىٰ فهم المعنىٰ في الحال، بل في ذلك الزمان السابق.

- فإن قيل: لا نسلِّم أنه إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ، لم يكن بعضها أوضح من بعض؛ لجواز أنْ يكون بعض الألفاظ المخزونة في الخيال، بحيث تحضر معانيها في العقل بأدنىٰ التفات؛ لكثرة الممارسة والمؤانسة، وقرب العهد بها، وبعضها يكون بحيث يحتاج إلىٰ التفات أكثر ومراجعة أطول. وكثيرًا ما نَفْتَقِرُ في استنباط/ المعاني المطابقية من بعض الألفاظ - مع سبق علمنا بوضعها - إلىٰ مُعَاوَدَةِ فكرٍ، ومراجعةِ تأملٍ؛ لطول العهد بها، وقلة تكرُّر اللفظ علىٰ الحس، والمعاني علىٰ العقل.

/٣٠٦

• فالجواب: أنّ المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء: أنْ يكون ذلك بالنظر إلىٰ نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها - من حيث إنها دلالة الالتزام - قد تكون واضحةً، كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفيّةً، كما في اللوازم البعيدة المفتقرة إلىٰ الوسائط. بخلاف المطابقة؛ فإنّ فهْم المعنىٰ المطابقي واجب قطعًا عند العلم بالوضع، وممتنع قطعًا عند عدم العلم بالوضع. وسرعةُ/ حضور بعض المعاني المطابقية في العقل،

/١٩٩ب

وبطؤها[1]، إنما هو من جهة سرعةِ تذكُّرِ السامع للوضع، وبطئه؛ ولهذا[2] يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات.

(**وَيَتَأَتَّىٰ بِالعَقْلِيَّةِ**)، أي: والإيراد المذكور يتأتىٰ بالدلالات العقلية؛ (**لِجَوَازِ أَنْ تَخْتَلِفَ مَرَاتِبُ اللُّزُوْمِ فِي الوُضُوحِ**)، أي: مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن، ولزومِ[3] اللوازمِ للملزوم في الالتزام.

أمّا في الالتزام فظاهر؛ لجواز أن يكون لشيء واحد لوازمُ متعدِّدةٌ، بعضُها أقرب إليه من بعض بسبب قلة الوسائط؛ فيكون أوضح لزومًا له؛ فيمكن تأدية ذلك المعنىٰ الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه، وضوحًا وخفاء.

وكذا إذا كان لشيء واحد ملزوماتٌ، لزومُه لبعضها أوضح منه للبعض[4]، فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح؛ وذلك لأنّ المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو أنْ يكون المعنىٰ الخارج، بحيث يلزم من حصول المسمىٰ في الذهن حصوله فيه، سواء كان بلا وسط، أو بوسط، أو بوسائط متعددة[5]؛ وسواء كان اللزوم بينهما عقليًا، أو اعتقاديًّا عرفيًا، أو اصطلاحيًا.

---

(١) فالضمير عائد إلىٰ "السرعة"، والأصوب ما جاء في "م"، و"ظ"، و"ط": «وبطؤه»، ليعود الضمير إلىٰ "حضور".

(٢) في "ظ": «وهذا».

(٣) في "ظ"، و"ط": «ومراتب لزوم».

(٤) في "م": «للبعض الآخر».

(٥) في "ظ": «سواء كان بلا واسطة، أو بوسائط متعدّدة».

مثلًا: معنىٰ قولنا: "زيد جواد" يلزمُه عدَّةُ لوازم مختلفة اللزوم، مثل كونه كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل؛ فيمكن تأدية هذا المعنىٰ بتلك العبارات التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض.

وأمّا في التضمّن، فبيانه: أنه يجوز أنْ يكون المعنىٰ جزءًا من شيء، وجزءَ الجزء من شيء آخر. فدلالةُ الشيء- الذي ذلك المعنىٰ جزء منه - علىٰ ذلك المعنىٰ أوضحُ من دلالة الشيء الذي ذلك المعنىٰ جزء من جزئه.

مثلًا: دلالة "الحيوان" علىٰ الجسم أوضح من دلالة "الإنسان" عليه، ودلالة "الجدار" علىٰ "التراب" أوضح من دلالة "البيت" عليه.

- فإنْ قيل: ينبغي أنْ يكون الأمر بالعكس؛ لأنّ فهم الجزء سابق علىٰ فهم الكل. فالمفهوم من "الإنسان" أوّلًا هو الجسم، ثم "الحيوان"، ثم "الإنسان". دالا

• قلنا: الأمر كذلك، لكنّ القوم صرّحوا بأنّ التضمّن تابع للمطابقة؛/ لأنّ المعنىٰ التضمني إنما ينتقل إليه الذهن من/ الموضوع له، فكأنهم بنوا ذلك علىٰ أنّ التضمّن هو فهْمُ الجزء وملاحظته بعد فهْم الكل. وكثيرًا ما يُفهم الكلّ من غير التفات إلىٰ الأجزاء، كما ذكر الشيخ الرئيس[1] في "الشفاء": أنّ الجنس - ما لم

٢٠٠/أ
/٣٠٧

(١) وقد يشير إليه السعد أحيانًا بـ "أبو علي". وهو الحسين بن عبدالله بن الحسن بن علي بن سينا البلخي البخاري. برع في المنطق والطب، وقُصِد وعمره ستة عشر، وكفّره الغزالي في "المنقذ من الضلال". مؤلفاته تقارب مئة مصنف، ومنها: "الشفاء"، و"الإشارات والتنبيهات"، و"القانون". وُلد سنة ٣٧٠هـ بـ"خَرْمَثِين" في بخارىٰ، وتوفي بهمذان سنة ٤٢٨هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٥٧، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٣١، والأعلام ٢/ ٢٤١]

يخطر بالبال، ومعنىٰ النوع بالبال، ولم يراعَ[1] النسبة بينهما[2] ـ في هذه الحال أمكن أنْ يغيب عن الذهن؛ فيجوز أنْ يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلىٰ الجنس[3]، هذا كلامه[4].

- فإنْ قلتَ: قد سبق أنّ المراد بالمعنىٰ الواحد: ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضىٰ الحال، وهو لا محالة يكون معنىٰ تركيبيًا. وما ذكرتَ هنا من التأدية بالعبارات المختلفة إنما هو في المعاني الإفرادية.

• قلتُ: تقييد المعنىٰ الواحد بما ذكر مما لايدل عليه اللفظ، ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان؛ لأنّ المجاز المفرد بأسره - وهو من معظم مباحث البيان ـ وكثيرًا من أمثلة الكناية[5]، إنما هي في المعاني الإفرادية،

(١) هكذا جاءت مضبوطة في "الأصل"، وفي "ط": «ولم تراع».

(٢) أي: من غير مراعاة للنسبة بين الجنس والنوع. [ينظر: حاشية الدسوقي علىٰ مختصر السعد ٣/ ٢٨٢]

(٣) قال البناني في شرح هذه العبارة: «أي: علىٰ طريق الإجمال، لا التفصيل؛ إذْ خطوره بالبال مفصلًا بدون خطور الجنس محال». [تجريد العلامة البناني ٢/ ١٣٩]

(٤) ينظر: الشفاء (الطبيعيات) ٢١٨، ٢٢٥، والشفاء (المنطق) ٤٩، ومنطق المشرقيين ٦٢.

(٥) قال السيد الشريف: «احترز بقوله "كثيرًا" عن أمثلة الكناية في النسبة؛ فإنها لا تُتصوَّر إلا في المعاني التركيبية، بخلاف الكناية عن الموصوف أو الصفة؛ فإنها في المعاني الإفراديّة». [حاشية السيد الشريف ٣٠٨]

لكنّا لما ساعدنا القوم في هذا[1] التقييد، نقول: إنّ كون الكلام أوضح دلالة علىٰ معناه التركيبي يجوز أنْ يكون بسبب أنّ بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة علىٰ ما هو جزء من ذلك المعنىٰ التركيبي. فإذا عبّرنا عن معنىٰ تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها أوضح دلالة علىٰ ما هو داخل في ذلك المعنىٰ،كان هذا تأدية للمعنىٰ الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح.

هذا غاية ما تيسّر لي من الكلام في هذا المقام، وهو بعد موضع نظر[2].



(١) ليست في "ظ".

(٢) أضاف المؤلف في هامش "الأصل" عند هذا الموضع قولَه: «أمّا أوّلاً: فلأنّ عدم الوضوح والخفاء في المطابقة ممّا يمكن المناقشة فيه؛ إذ العلم بالوضع بمعنىٰ الاعتقاد الجازم غير مشروط، بل الظن [زاد السيد الشريف في حاشيته ٣٠٨: كافٍ فيه]، وهو قابل للشدة والضعف. وأمّا ثانيًا: فلأنّ الوضوح والخفاء في التضمّن غير واضح؛ لوجوب تصوّر جميع الأجزاء عند تصوّر الكل، وكون التضمّن تابعًا للمطابقة؛ معناه التبعية في الحصول من اللفظ،.لا التأخر بالزمان. وأمّا ثالثًا: فلأنّ تقييد المعنىٰ الواحد بما يؤدّيه الكلام المطابق لمقتضىٰ الحال مما لا يُشعِر به اللفظُ، ولابدّ منه ليصحَّ الكلام. ومباحث أخرىٰ تجري مجرىٰ ما ذكرنا». وكتب فوق هذا التعليق: "خط الشارح الفاضل"، وكتب تحته: "خطه الشريف". وجاء هذا النص في هامش "م"، وقبله: «قال فيما نقل عنه في بيان وجه النظر».

أقسام علم البيان

/٣٠٨ (**ثُمَّ اللَّفْظُ المُرَادُ بِهِ لازِمُ مَا وُضِعَ**)/ ذلك اللفظ (**لَهُ**)، يعني باللازم ما لا ينفكّ عنه، سواء كان داخلًا فيه؛ كما في التضمّن، أو خارجًا عنه؛ كما في الالتزام، (**إنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَىٰ عَدَمِ إرَادَتِهِ**)، أي: إرادةِ ما وُضع له، (**فَمَجَازٌ. وَإلا**)، أي: وإنْ لم تدلَّ قرينة علىٰ عدم إرادة ما وضع له، (**فَكِنَايَةٌ**).

وهذا مبني علىٰ ما سيجيء في أول باب الكناية من أنّ الانتقال في المجاز والكناية كليهما إنما هو من الملزوم إلىٰ اللازم، وأنّ ما ذكره السكاكي من أنّ مبنىٰ الكناية/ علىٰ الانتقال من اللازم إلىٰ الملزوم[1] /٢٠٠ب ليس بصحيح؛ إذْ لا دلالة للآزم من حيث إنه لازم علىٰ الملزوم. والالتزام إنما هو الدلالة علىٰ لازم المسمىٰ، لا علىٰ ملزومه.

ثم ظاهر هذا الكلام يدل علىٰ أنّ الواجب في المجاز أنْ يُذكر الملزوم ويراد اللازم، وهذا لا يصحّ[2] إلا في قليل من أقسامه علىٰ ما سيجيء.

(**وَقُدِّمَ**) المجاز (**عَلَيْهَا**)، أي: علىٰ الكناية؛ (**لأَنَّ مَعْنَاهُ كَجُزْءِ مَعْنَاهَا**[3])؛ لأنّ المراد في المجاز هو اللازم فقط؛ لقيام قرينة علىٰ عدم إرادة الملزوم. بخلاف الكناية؛ فإنه يجوز أنْ يكون المرادُ بها اللازمَ والملزومَ جميعًا. والجزء مقدم علىٰ الكل بالطبع، أي يحتاج إليه الكل في الوجود، مع أنه ليس بعلة للكل؛ فقدم في الوضع أيضًا؛ ليوافق الوضع الطبع.

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣١، ٤٠٣.

(٢) في "م"، و"ظ": «لا يصحّ ظاهرًا».

(٣) قال في "المختصر": «وإنما قال: "كجزء معناه" لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإنّ معنىٰ الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم». [المختصر ٢/ ١٤٠]

(ثُمَّ مِنْهُ)، أي: من المجاز، (مَا يُبْتَنَىٰ عَلَىٰ التَّشْبِيْهِ)، وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فذُكِر المشبهُ به وأريد به المشبه، فصار استعارة، (فَتَعَيَّنَ التَّعَرُّضُ لَهُ)، أي: للتشبيه، قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة؛ لابتنائها عليه. (فَانْحَصَرَ) المقصود من علم البيان (فِي الثَّلاثَةِ): التشبيه، والمجاز، والكناية.

- فإنْ قلتَ: إذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه، فلِمَ جُعل مقصودًا برأسه دون أنْ يجعل مقدمة لبحث الاستعارة؟

•قلتُ: لأنّه لكثرة مباحثه وجُموم فوائده[1]، ارتفع عن أنْ يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، واستحق أنْ يجعل أصلًا برأسه.

/٣٠٩ هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان علىٰ ما اخترعه/ السكاكي[2]، وأنت خبير بما فيها[3] من الاضطراب. والأقربُ أنْ يقال: "علم البيان علم يُبحث فيه عن التشبيه، والمجاز، والكناية"، ثم يُشتغل بتفصيل هذه المباحث، من غير التفات إلىٰ الأبحاث التي أوردها في صدر هذا الفن[4].

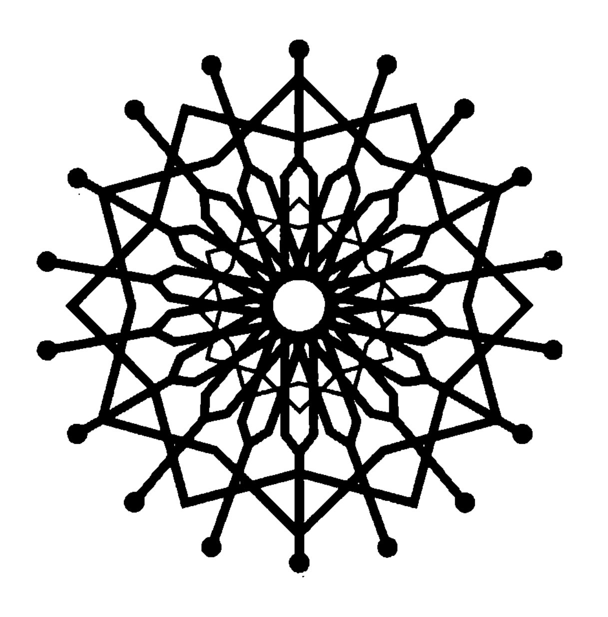
---

(١) أي: كثرة فوائده. [ينظر: الصحاح ٥/ ١٨٨٩، ولسان العرب ١٢/ ١٠٤، مادة "جمم"]
(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٢٩ - ٣٣١.
(٣) في "ظ"، و"ط": «فيه».
(٤) لعله أراد بها مبحث "الدلالة" التي لا جدوىٰ من بحثها هنا.



التشبيه





تمهيد وتعريف

(التَّشْبِيهُ)، أي: هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنىٰ عليه الاستعارة، وهو المقصد الأول من المقاصد الثلاثة. ولَمَّا كان هو أخصَّ من مطلق التشبيه - أعني التشبيه بالمعنىٰ/ اللغوي[1] ـ أشار أوّلًا إلىٰ تفسيره بقوله: /٢٠١أ/

(التَّشْبِيْهُ)، أي: مطلق التشبيه؛ سواء كان علىٰ وجه الاستعارة، أو علىٰ وجه تُبتنىٰ عليه الاستعارة، أو غير ذلك؛ ولهذا أعاد اسمَه المظهر، ولم يأت بالضمير؛ لئلا يعود إلىٰ المذكور المخصوص. فـ"اللام" في "التشبيه" الأول للعهد، وفي الثاني للجنس. وما يقال: إنّ المعرفة[2] إذا أُعيدت فهو عين الأول، فليس علىٰ إطلاقه.

يعني أنّ معنىٰ التشبيه في اللغة: (**الدِّلالَةُ**)، هو مصدر قولك: "دللت فلانًا علىٰ كذا": إذا هديته له، يعني: هو[3] أنْ يدلّ (**عَلَىٰ مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لأمْرٍ**[4] **فِي مَعْنًىٰ**)؛ فالأمر الأول هو المشبه، والثاني هو المشبه به، والمعنىٰ هو وجه التشبيه. وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا: "قاتَل زيدٌ عمْرًا"، و"جاءني زيدٌ وعمرٌو"، وما أشبه ذلك.

---

(١) في "ظ": «ولما كان هو أخصّ من مطلق التشبيه، بالمعنىٰ اللغوي».

(٢) في "ط": «وما يقال من أنّ المعرفة».

(٣) ليست في "م".

(٤) في "ظ": «لآخر»، وفي "ط": «لأمر آخر»، علىٰ أنّ "آخر" من الشرح، وليس من متن "التلخيص".

(وَالمُرَادُ هَهُنَا مَا لَمْ يَكُنْ)، أي: المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان: هو الدلالة علىٰ مشاركة أمر لآخر في معنىٰ، بحيث لا يكون **(عَلَىٰ وَجْهِ الاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيْقِيَّةِ)**، نحوَ: "رأيت أسدًا في الحمام"، **(وَ)** لا علىٰ وجه **(الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ)**، نحوَ: "أنشبت المنية أظفارها"،/ **(وَ)** لا علىٰ وجه **(التَّجْرِيْدِ)**، نحوَ: "لقيت بزيد أسدًا"، و[1]"لقيني منه أسد"، علىٰ ما سيجيء في علم البديع[2]؛ فإن في هذه الثلاثة دلالةً علىٰ مشاركة أمر لآخر في معنىٰ، مع أنّ شيئًا منها لا يُسمّىٰ تشبيهًا في الاصطلاح، خلافًا لصاحب "المفتاح" في "التجريد"؛ فإنه صرّح بأنّ نحوَ "رأيت بفلان أسدًا"، و"لقيني منه أسد" من قبيل التشبيه[3].

٣١٠/

فمعنىٰ التشبيه في الاصطلاح عند المصنّف هو: "الدلالة علىٰ مشاركة أمر لآخر في معنىٰ، لا علىٰ وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد"[4]. وينبغي أنْ يُزاد فيه قولنا: "بـ"الكاف" ونحوه، لفظًا أو تقديرًا"؛ ليخرج عنه نحوُ "قاتل زيدٌ عمرًا"، و"جاءني زيد وعمرو".

وإنما قال: "الاستعارة التحقيقية، والاستعارة بالكناية"؛ لأنّ الاستعارة التخييلية- وهي إثبات "الأظفار" لـ"المنية" في المثال المذكور- ليس فيه دلالة علىٰ مشاركة أمر لآخر عند المصنف؛ لأنّ المراد بـ"الأظفار"/ عنده معناها الحقيقي، علىٰ ما سنحقّق إنْ شاء اللّه تعالىٰ[5].

٢٠١ب/

---

(١) في "ط": «أو».

(٢) ينظر: ٤/ ٦٣.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٤.

(٤) ينظر: الإيضاح ٤/ ١٦.

(٥) ينظر: ص ٢٣٧.

(**فَدَخَلَ فِيْهِ**)، أي: في تعريف[1] التشبيه الاصطلاحي:

١- ما يُسمّىٰ تشبيهًا بلا خلاف، وهو ما ذُكر فيه أداة التشبيه، نحو: "زيد كالأسد"، أو: "كالأسد" بحذف "زيد"؛ لقيام قرينة.

٢- وما يُسمّىٰ تشبيهًا علىٰ القول المختار، وهو ما حُذِف فيه أداةُ التشبيه، وجعل المشبّه به خبرًا عن المشبّه، أو في حكم الخبر، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه. فالأول (**نَحْوُ قَوْلِنَا: "زَيْدٌ أَسَدٌ"، وَ**) الثاني نحو (**قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾**[البقرة: ١٨])، بحذف المبتدأ، أي: "هم صُمٌّ"؛ فإنّ المحقّقين علىٰ أنه يُسمَّىٰ تشبيهًا بليغًا، لا استعارةً؛ لأنّ الاستعارة إنما تُطلَق حيث يُطوىٰ ذكر المستعار له بالكلية، ويُجعل الكلام خِلْوًا عنه، صالحًا لأنْ يُراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لو لا دلالة الحال أو فحوىٰ الكلام. وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه إنْ شاء اللّه تعالىٰ[2].



(١) ليست في "م".

(٢) ينظر ص ١٣٨.

أركان التشبيه

(وَالنَّظَرُ هَهُنَا فِي أَرْكَانِهِ) - أي: البحث في هذا المقصد إنما هو عن أركان التشبيه المصطلح، (وَهِيَ) أربعة: (طَرَفَاهُ)، يعني المشبه والمشبه به، (وَوَجْهُهُ، وَأَدَاتُهُ ـ وَفِي الغَرَضِ مِنْهُ، وَ) في[1] (أَقْسَامِهِ).

وإطلاق الأركان علىٰ الأربعة المذكورة:

- إمَّا باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه؛ لأنّه هو الدلالة علىٰ مشاركة أمر لأمرٍ في معنىٰ بـ"الكاف" ونحوه.

- وإمَّا باعتبار أنّ التشبيه في الاصطلاح كثيرًا ما يطلق علىٰ الكلام الدالّ علىٰ المشاركة المذكورة، نحو قولنا: "زيد كالأسد في الشجاعة".

طرفا التشبيه

(طَرَفَاهُ):

١ - (إِمَّا حِسِّيَّانِ)، قدَّم البحث عن طرفيه لأصالتهما؛ لأنّ وجه الشبه[2] معنىٰ قائم بالطرفين، والأداة آلة لبيان التشبيه؛ ولأنّ ذكر أحد الطرفين واجب ألبتة، بخلاف الوجه والأداة. فالطرفان -ـ أعني المشبه والمشبه به ـ إمّا منسوبان إلىٰ الحس:

أ =(كَـ"الخَدِّ"، و"الوَرْدِ") في المبصَرات.

---

(١) قوله: «في» ضمن نص "التلخيص" في "ظ"، و"ب"، و"ط".

(٢) في "م"، و"ظ"، و"ط": «التشبيه».

ب =(وَ"الصَّوْتِ الضَّعِيْفِ"، و"الهَمْسِ") في المسموعات.

والمراد بـ"الصوت/ الضعيف": الصوتُ الذي لا يُسمع إلا عن قريب، /٣١١ لكنه لم يبلغ حدَّ الهمس، وهو الصوت الذي أُخْفي حتىٰ كأنه لا يخرج عن فضاء الفم.

ج =(وَ"النَّكْهَةِ")، وهي ريح الفم، (وَ"العَنْبَرِ") في المشمومات.

د =(وَ"الرِّيْقِ"، و"الخَمْرِ")/ في المذوقات. /٢٠٢أ

هـ=(وَ"الجِلْدِ النَّاعِمِ"، و"الحَرِيْرِ") في الملموسات.

وهذا كله مما فيه نوع تسامح، إلا في "الصوت الضعيف"، و"الهمس"، و"النكهة"؛ وذلك لأنّ المدرَك بالبصر مثلًا إنما هو لونُ الخد والورد، وبالشمّ رائحةُ العنبر[1]، وبالذوق طعمُ الريق والخمر، وباللمس ملاسَةُ الجلد الناعم والحرير ولينُهما، لا نفسُ هذه الأشياء؛ لكونها أجسامًا. لكنه قد استمر في العُرْف أنْ يقال: "أبصرت الورد"، و"شممت العنبر"، و"ذقت الخمر"، و"لمست الحرير".

٢- (أَوْ عَقْلِيَّانِ)، عطف علىٰ قوله: "إمّا حسيان"، (كَـ"العِلْمِ"، و"الحَيَاةِ")، وجهُ الشبه بينهما كونُهما جهتي إدراك علىٰ ما سيجيء تحقيقه[2].

٣- (أَوْ مُخْتَلِفَانِ)، بأنْ يكون المشبهُ عقليًا والمشبهُ به حسيًا، أو علىٰ العكس.

---

(١) في "ظ": «وبالشم رائحة النكهة والعنبر».

(٢) ينظر: ص ٥٩.

فالأول (كـ"المَنِيَّةِ"، و"السَّبُعِ")؛ فإنّ "المنية" - أعني الموت - عقليّ؛ لأنّه عَدَمُ الحياة عما من شأنه[١]، و"السبعَ" حسيّ.

(وَ) الثاني مثل ("العِطْرِ"، و"خُلُقِ) رجلٍ(كَرِيْمٍ")؛ فإنّ "العِطْر" -وهو الطِّيْبُ- محسوس بالشم، و"الخُلُق" - وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة - عقليّ.

وقيل: إن[٢] تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز؛ لأنّ العلومَ العقليةَ مستفادةٌ من الحواس ومنتهيةٌ إليها؛ ولذلك قيل: "مَن فَقَدَ حسًّا، فَقَدَ[٣] عِلمًا"، يعني العلم المستفاد من ذلك الحس. وإذا كان المحسوس أصلًا للمعقول، فتشبيهه به يكون جَعْلًا للفرع أصلًا والأصلِ فرعًا، وهو غير جائز. فلذلك لو حاول محاوِلٌ المبالغةَ في وصف الشمسِ بالظهور، والمسكِ بالطيب، فقال: "الشمس كالحجة في الظهور"، و"المسك كخلق فلان في الطِّيْب"، كان سخيفًا من القول[٤]. وأمّا ما جاء في الأشعار[٥] من تشبيه المحسوس بالمعقول: فوجهه: أنْ يُقدّر المعقول محسوسًا[٦]، ويُجعلَ كالأصل لذلك المحسوس على[٧] طريق المبالغة، فيصحّ التشبيه حينئذ[٨].

(١) قال السيد الشريف: «وقيل: عدم الحياة عمّن اتصف بها، وهو الأظهر». [حاشية السيد الشريف ٣١٢]

(٢) ليست في "م".

(٣) في "ط": «فقدْ فقدَ».

(٤) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ١٣١.

(٥) المقصود: في العصر العباسي حين طغت المبالغة.

(٦) في "ظ": «محسوسًا حقيقيًا».

(٧) في "ظ": «في».

(٨) ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ١٣٣.

ثم لَمّا كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة، ولا بالقوة العاقلة - مثل الخياليات، والوهميات، والوجدانيات - أراد أنْ يُدخلها في الحسي والعقلي؛ تقليلًا للاعتبار، وتسهيلًا للأمر علىٰ الطلاب؛ لأنّه كلّما قلّ الاعتبار قَلَّت/ الأقسام؛ وإذا قلَّت الأقسام كان[1] أسهلَ ضبطًا. ٢٠٢ب/

فأشار إلىٰ تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله: (**وَالمُرَادُ بِالحِسِّيِّ: المُدْرَكُ هُوَ أوْ مَادَّتُهُ بِإحْدَىٰ الحَوَاسِّ الخَمْسِ الظَّاهِرَةِ**)، وهي البصر، والسمع، والشمّ، والذوق، واللمس. (**فَدَخَلَ فِيْهِ**)، أي: بسبب زيادة قولنا: "أو مادته" دخل في الحسيِّ[2] (**الخَيَالِيُّ**)، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعًا من أمور، كل واحد منها مما يدرك بالحس./ ٣١٢/

(**كَمَا**)، أي: كالمشبه به (**فِي قَوْلِهِ: وَكَأنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيْـ* -قِ**)، هو من باب "جَرْدِ قطيفةٍ"[3]، أراد به "شقائق"، وهو ورد أحمر في وسطه سواد، وإنما أضيف إلىٰ "النعمان"[4]؛ لأنّه حمىٰ أرضًا كَثُر[5]فيها

---

(١) في "ط": «كان الأمر».

(٢) في "ط": «الحس».

(٣) أي: من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف.

(٤) هو أبو قابوس النعمان بن المنذر، ملك العرب في الحيرة، وآخر ملوك لخم، وهو صاحب النابغة الذبياني، وله فيه المدائح والاعتذارات، كان وثنيًّا وتنصَّر، وقتله أبْرَوِّيز بن هرمز، وبسبب قتله وقعت حربُ ذي قار بين الفرس والعرب. [ينظر: تاريخ الطبري ١/ ٣٦٩، ونشوة الطرب ١/ ١٩٤، وبلوغ الأرب ١/ ٨، ١٤٧ و٢/ ١٧٧]

(٥) في "ط": «كثيرٌ».

ذلك[1]، (**إِذَا تَصَوَّبَ**)، أي: مال إلىٰ السفل، من "صَاب المطر": إذا نزل، (**أَوْ تَصَعَّدْ**)، أي: مال إلىٰ العلو، (**أَعْلامُ**)، جَمْع "عَلَم"، وهي الراية، (**يَاقُوْتٍ نُشِرْ* -نَ عَلَىٰ رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ**[2])، فإنّ الأعلام الياقوتية المنشورة علىٰ الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس؛ لأنّ الحس إنما يدرِكُ ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك علىٰ هيئات محسوسة مخصوصة[3]، لكنّ مادته التي تَرَكَّبَ هو منها كالأعلام، والياقوت، والرماح، والزبرجد، كل منها محسوسة بالبصر.

(**وَبِالعَقْلِيِّ مَا عَدَا ذَلِكَ**)، أي: المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدرَكًا بإحدىٰ الحواس الخمس الظاهرة؛ (**فَدَخَلَ فِيْهِ الوَهْمِيُّ**) الذي لا يكون للحس مدخل فيه؛ لكونه غير منتزع منه[4]، بخلاف الخيالي؛ فإنه منتزع منه[5]؛ ولهذا قال: (**أَيْ: مَا هُوَ غَيْرُ مُدرَكٍ**

---

(١) ينظر: الصحاح ٤/ ١٥٠٣، مادة "شقق". وفي خبر "شقائق النعمان" يقول ابن قتيبة وهو ينقل عن حماد الراوية في الشعر والشعراء ١/ ٢٥٩: «فخرج - يعني النعمان - إلىٰ ظهر النجف، فرأيته قد اعتمّ بنباته، من بين أحمر وأصفر وأخضر، وإذا فيه من هذه الشقائق شيء لم أر مثله، فقال: "ما أحسن هذه الشقائق! احْمُوها"، فَحَمَوْها، فسُمِّي "شقائق النعمان" بذلك».

(٢) هما للصنَوبريّ في ديوانه ٤٧٧. وقال محمود شاكر في تحقيقه لهما في أسرار البلاغة ١٥٩: «ليسا في ديوانه المطبوع؛ لأنه يبدأ من الراء إلىٰ القاف لا غير، وهو - يعني البيت الأول منهما - في تكملة الديوان». وفي معجم شواهد العربية ١١٤ نَسَبَ عبدُالسلام هارون الأولَ إلىٰ الصنوبريّ أو ابن المعتز. والبيتان بتمامهما:

وكأنّ محمرّ الشَّـقِيــــــــ ـقِ إذا تَصَـوَّبَ أو تَصَـعَّدْ
أعـلام يــــاقـوت نُشـرْ ـنَ على رمـاحٍ من زبرجَدْ

(٣) في "ط": «مخصوصة به».

(٤) في "ظ"، و"ط": «عنه».

(٥) في "ط": «عنه».

بِهَا)، أي: بإحدىٰ الحواس المذكورة، (وَ) لكنه بحيث (لَوْ أُدْرِكَ لَكَانَ مُدْرَكًا بِهَا). وبهذا القيد يتميز عن العقلي، (كَمَا فِي قَوْلِهِ)، أي: كالمشبه به في قول امرئ القيس[1]:

أَيَقْتُلُنِيْ وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِيْ (وَمَسْنُوْنَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ؟)[2]

يقول: أيقتلني ذلك الرجل الذي يُوعِّدني في حُب سلمىٰ، والحال أنّ مُضاجعي وملازمي سيفٌ منسوب إلىٰ مشارف اليمن[3]، وسهامٌ محدَّدة النِّصَال؟ يقال: "سَنَّ السيف": إذا حدَّده، ووَصَفَ النّصال بالزرقة للدلالة علىٰ صفائها وكونها مجلوّة؛ فإنّ أنياب الأغوال مما لا يدركه/ الحس؛ لعدم تحققها، مع أنها لو أُدْرِكت لم تدرك إلا بحس البصر. ٢٠٣/أ

(١) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حُجْرٍ آكِلِ الْمُرَار الكنديُّ، أشعر شعراء العرب، وأحسن طبقته تشبيهًا. وقد قتل بنو أسد أباه، وكان ملك أسد وغطفان، فنهض ولم يزل حتىٰ ثأر لأبيه. سُمي بالملك الضلّيل، وبذي القروح نسبة إلىٰ قروح ظهرت في جسمه وهو بأنقرة فمات، وقيل إنها ظهرت فيه بفعل سم ساقه إليه قيصر. وُلد نحو سنة ١٣٠، وتوفي سنة ٨٠ ق هـ. [ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٥١، والشعر والشعراء ١/ ١٠٥-١٣٦، والأغاني ٩/ ٧٦-١٠٣، والأعلام ٢/ ١١].

(٢) ديوانه ١٦٢.

(٣) "مشارف" جمع "مَشرف"، وهي قرىٰ قرب حَوران، منها بُصرىٰ من الشام، وحكىٰ الواحدي أنها قرىٰ باليمن. [ينظر: معجم البلدان ٥/ ١٣١]. قال الجوهري: «ومشارف الأرض: أعاليها. والمَشْرَفِيَّةُ: سيوف، قال أبو عبيدة: نُسبتْ إلىٰ "مشارفَ" وهي قرىٰ من أرض العرب تدنو من الريف. يقال: سيفٌ مَشرفيٌّ، ولا يقال مشارفيٌّ؛ لأنّ الجمع لا يُنسب إليه إذا كان علىٰ هذا الوزن، لا يقال: مَهالبيّ ولا جعافريّ ولا عباقريّ». [الصحاح ٤/ ١٣٨٠، مادة "شرف"].

ومِمّا يجب التنبه له في هذا المقام أنْ ليس المرادُ بالخياليات: الصورَ المرتسمةَ في الخيال، المتأدِّيَةَ إليه من طرق الحواس، ولا بالوهميات: المعانيَ الجزئيةَ المدرَكةَ بالوهم، علىٰ ما سبق تحقيقها في بحث "الفصل والوصل"[1]؛ وذلك لأنّ "الأعلام الياقوتية" ليست مِمّا تأدَّت إلىٰ الخيال من الحسّ المشترك؛ إذْ لم يقع بها إحساس قط، ولأن "أنياب الأغوال"، و"رؤوس الشياطين"[2] ليست من المعاني الجزئية، بل هي صور؛ لأنها ليست مما لا يمكن أنْ يدرك بالحواس الظاهرة، بل إذا وجدت لم تدرك إلا بها، وليست أيضًا مما له تحقق، كـ"صداقة زيد"، و"عداوة عمرو".

بل التحقيق في هذا المقام: أنّ مِنْ قُوىٰ الإدراك ما يُسمّىٰ: متخيِّلةً ومفكِّرةً، ومن شأنها تركيبُ الصور والمعاني، وتفصيلُها، والتصرفُ فيها، واختراعُ أشياء لا حقيقة لها، كإنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. وهي دائمًا لا تسكن نومًا ولا يقظة، وليس عملها منتظمًا، بل النفس/ هي التي تستعملها علىٰ أيّ نظام تريد بواسطة القوة الوهمية؛ وبهذا الاعتبار تسمىٰ متخيِّلة، أو بواسطة القوة العقلية؛ وبهذا الاعتبار تسمىٰ مفكِّرة. /٣١٣

فالمراد بالخيالي: هو المعدوم الذي ركَّبَتْه المتخيّلةُ من الأمور التي أُدركت بالحواس الظاهرة، وبالوهمي: ما اخترعتْه المتخيّلةُ من عند نفسها، كما إذا سُمع أن "الغول" شيء يهلك الناس كـ"السبع"،

---

(١) ينظر: ٢/ ٢٧١.

(٢) في قوله تعالىٰ: ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة "السبع"، واختراع "ناب" لها كما لـ"السبع".

(**وَمَا يُدْرَكُ بِالوِجْدَانِ**)، أي: ودخل أيضًا في العقلي ما يدرك بالقوىٰ الباطنة، ويُسمَّىٰ وجدانيات، (**كَاللَّذَّةِ وَالألَمِ**) الحسيين؛ فإنه المفهوم من إطلاقهما، بخلاف اللذة والألم العقليين؛ فإنهما ليسا من الوجدانيات، بل من العقليات الصِّرْفة، كـ"العلم" و"الحياة".

وتحقيق ذلك: أنّ اللذّةَ إدراكٌ ونيلٌ لما هو عند المدرِك كمالٌ وخيرٌ من حيث هو كذلك،/ والألَمَ إدراكٌ ونيلٌ لما هو عند المدرِك آفةٌ وشرٌّ من حيث هو كذلك. وكل منهما: حسي، وعقلي. ٢٠٣ب/

أمّا الحسي فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال، كتكيُّف الذائقةِ بالحُلْو، واللامسةِ باللِّين، والباصرةِ بالملاحة، والسامعةِ بصوت حسن، والشامّةِ برائحة طيبة، والمتوهّمةِ بصورة شيء ترجوه[1]، وكذا البواقي، فهذه مستنِدَة إلىٰ الحس.

وأمّا العقلي فلا شك أنّ للقوة العاقلة كمالًا، وهو إدراكاتُها المجرَّداتِ اليقينيّةَ، وأنها تُدْرِك هذا الكمال، وتَلْتذُّ به، وهو اللذة العقلية. وقِسْ علىٰ هذا الألَمَ. فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدرَكة بالحواس الباطنة، وكذا الألم، وهذا ظاهر.

وأمّا اللذة والألم الحسيان: فلمّا كانا عبارتين عن الإدراكين المذكورين - والإدراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة - دَخَلا

(١) في "ط": «ترجوه أو تنفره».

بالضرورة فيما عدا المدرَك بإحدىٰ الحواس الظاهرة. وليسا من العقليات الصِّرْفة، لكونهما من الجزئيات المستندة إلىٰ الحواس، بل من الوجدانيات المدرَكة بالقوىٰ الباطنة؛ كالشبع، والجوع، والفرح، والغمّ، والغضب، والخوف، وما شاكل ذلك.

وجه الشبه

(**وَوَجْهُهُ: مَا يَشْتَرِكَانِ فِيْهِ**)، أي: وجه التشبيه هو المعنىٰ الذي قُصِد اشتراك الطرفين فيه (**تَحْقِيْقًا أَوْ تَخْيِيْلًا**)، وإلا فـ"زيدٌ" و"الأسد" في قولنا: "زيد كالأسد" يشتركان في الوجود، والجسمية، والحيوانية، وغير ذلك من المعاني، مع أنّ شيئًا منها ليس وجه التشبيه؛ فالمراد المعنىٰ الذي له زيادة اختصاص بهما، وقُصِد بيان اشتراكهما فيه. ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر[1]: "التشبيه الدلالة علىٰ اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس"[2].

---

(١) هو أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني النحوي المشهور، المتوفىٰ سنة ٤٧١هـ. كان من كبار أئمة العربية، ومن أوائل واضعي أصول البلاغة العربية. من أهمّ مصنفاته: "دلائل الإعجاز"، و"أسرار البلاغة"، وله أيضًا: "شرح الفاتحة"، و"إعجاز القرآن"، و"المغني في شرح الإيضاح في ٣٠ جزءًا"، و"الجمل في النحو"، و"العوامل المائة"، و"العمدة في تصريف الأفعال"، وغيرها. [ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٨٨، وفوات الوفيات ٢/ ٣٦٩، والأعلام ٤/ ٤٨]

(٢) ينظر: أسرار البلاغة ٨٧.

(**وَالمُرَادُ بِالتَّخْيِيْلِيِّ**): ألاّ يوجدَ ذلك في أحد الطرفين أو في كليهما إلاّ علىٰ سبيل التخييل والتأويل، (**نَحْوِ مَا فِي قَوْلِهِ**)، أي: مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي[1]:/ /٣١٤

(**وَكَــأَنَّ الـنُّـجُـوْمَ بَيْـنَ دُجَـاهَـا**)

هي جمع "دُجْيَة"، وهي الظلمة، والضمير لـ"الليالي" أو لـ"النجوم"، والرواية الصحيحة: "دجاه"، والضمير لـ"الليل" في قوله:

رُبَّ لَيْـلٍ قَطَعْتُـهُ بِصُـدُوْدٍ ... أَوْ فِـرَاقٍ[2] مَـا كَانَ فِيْـهِ وَدَاعُ

مُوْحِشٍ كَالثَّقِيْلِ تَقْذَىٰ بِهِ الْعَيْـ ... ـنُ وَتَأْبَـىٰ حَدِيْثَـهُ الأَسْـمَاعُ

وَكَأَنَّ النُّجُـوْمَ بَيْـنَ دُجَـاهُ[3] ... (سُـنَنٌ لاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِـدَاعُ)[4]

/ (**فَإِنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ فِيهِ**)، أي: في التشبيه المذكور في هذا البيت، (**هُوَ الهَيْئَةُ الحَاصِلَةُ مِن حُصُولِ أشيَاءَ مُشْرِقَةٍ بِيْضٍ فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ أَسْوَدَ، فَهيَ**)، أي: تلك الهيئة، (**غَيرُ مَوجُودَةٍ فِي المُشَبَّهِ بِهِ إلا عَلَىٰ طَرِيْقِ التَّخْيِيْلِ**). /٢٠٤أ

(١) هو القاضي أبو القاسم علي بن محمد بن داود التَّنُوخِيُّ الأنطاكي. كان أحد الأذكياء والحفّاظ، عالمًا بأصول المعتزلة والنجوم، شاعرًا وأديبًا. وُلد بأنطاكية سنة ٢٧٨هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٣٤٢هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣٦٦، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٩٩، والأعلام ٤/ ٣٢٤]

(٢) هكذا في جميع النسخ، بينما هو في مصادر الأبيات: «وفراق».

(٣) في "م": «وكأن النجوم، البيت»، وهذا الشطر في هذا الموضع ليس في "ط".

(٤) ذكرته المصادر برواية "دجاها"، وهو له في يتيمة الدهر ٢/ ٣١٠، وخاص الخاص ٢٣٧، وأسرار البلاغة ٢٢٥، والإيضاح ٤/ ٣٣، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٠. وجاء غير منسوب في مفتاح العلوم ٣٤٣، ونهاية الأرب ٧/ ٤٠.

(**وَذَلِكَ**)، أي: بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل، (**أَنَّهُ**) - الضمير للشأن - (**لَمَّا كَانَت البِدْعَةُ وَكُلُّ مَا هُوَ جَهْلٌ تَجْعَلُ صَاحِبَهَا كَمَنْ يَمْشِي فِي الظُّلْمَةِ**[1]، **فَلا يَهْتَدِيَ لِلطَّرِيقِ**[2]، **وَلا يَأْمَنَ أَنْ يَنَالَ مَكْرُوهًا ـ شُبِّهَتْ**) البدعةُ وكلُّ ما هو جهل (**بِهَا**)، أي: بالظلمة، فقوله: "شُبّهت" جوابُ "لَمّا".

(**وَلَزِمَ بِطَرِيقِ العَكْسِ: أَنْ تُشَبَّهَ السُّنَّةُ وَكُلُّ مَا هُوَ عِلْمٌ بِالنُّورِ**)؛ لأنّ "السنّة" و"العلم" يقابل "البدعة" و"الجهلَ"، كما أنّ "النور" يقابل "الظلمة".

(**وَشَاعَ ذَلِكَ**)، أي: كونُ "البدعةِ" و"الجهل" كـ"الظلمة"، و"السّنةِ" و"العلمِ" كـ"النور"، (**حَتَّى يُخَيَّلَ**[3] **أَنَّ الثَّانِي**)، أي: السنّة وكل ما هو علم، (**مِمَّا لَهُ بَيَاضٌ وَإِشْرَاقٌ، نَحْوُ**[4]: «**أَتَيْتُكُمْ بِالحَنِيْفِيَّةِ البَيضَاءِ**»[5]، **وَالأَوَّلَ عَلَى خِلافِ ذَلِكَ**)، أي: ويخيل أنّ البدعة وكل ما

---

(١) في "ظ": «الظلمات».

(٢) في "ظ": «في الطريق».

(٣) في "ظ"، و"ب": «تُخيِّل».

(٤) في "ط": «نحو قوله ﷺ».

(٥) ورد الحديث بلفظ: «بُعِثْتُ بالحنيفِيّةِ السَّمْحَة»، في مسند الإمام أحمد من حديث أبي أمامة ٣٦/ ٦٢٤ (ح٢٢٢٩١)، وإسناده ضعيف، كما قال محققه. كما ورد بلفظ: «أَحَبُّ الدِّينِ إلىٰ اللهِ الحنيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»، وقد علّقه البخاري في صحيحه: فتح الباري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر ١/ ٩٣، وإسناده حسن، كما قال الحافظ في الفتح. ورواه أحمد في مسنده ٤/ ١٧ (ح٢١٠٧)، والبخاري في الأدب المفرد: باب حسن الخلق إذا فقهوا ٨١ (ح٢٨٧)، من حديث ابن عباس، ولفظه: قيل لرسول الله ﷺ: أيّ الأديان أحبّ إلىٰ الله؟ قال: «الحنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»، وله شواهد من حديث عائشة وأبي أمامة وغيرهما، وحسّنه الألباني في صحيح الأدب المفرد ١٢٢. وورد بلفظ: «تَرَكْتُكُم عَلَىٰ البَيضَاءِ، لَيلُهَا كَنَهَارِهَا»، =

هو جهل مما له سواد وإظلام، (كَقَولِكَ: "شَاهَدْتُ سَوَادَ[1] الكُفْرِ مِن[2] جَبِينِ فُلانٍ")[3].

(فَصَارَ)، أي: بسبب تخيّل أنّ الثاني مما له بياض وإشراق، والأولَ مما له سواد وإظلام[4]، صار (تَشْبِيهُ النُّجُومِ بَينَ الدُّجَىٰ بِالسُّنَنِ بَينَ الابْتِدَاعِ، كَتَشْبِيْهِهَا)، أي: مثل تشبيه النجوم (بِبَيَاضِ الشَّيْبِ في سَوَادِ الشَّبَابِ)، أي: أبيضه في أسوده، فيما سواده متحقق، (أَو بِالأَنْوَارِ)، أي: الأزهار، (مُؤْتَلِقَةً) بـ"القاف"، أي: لامعة، (بَينَ النَّبَاتِ الشَّدِيدِ[5] الخُضْرَةِ)، فيما سواده بحسب الإبصار فقط.

فظهر اشتراك النجوم بين الدجىٰ، والسنن بين الابتداع، في كون كل منهما شيئًا ذا بياض بين شيء ذي سواد، علىٰ طريق التأويل، وهو تخييل[6]

= من حديث العرباض بن سارية، رواه ابن ماجة في سننه: المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١/ ١٦ (ح٤٣)، والإمام أحمد ٢٨/ ٣٦٧ (ح١٧١٤٢)، والحاكم: كتاب العلم ١/ ٩٦، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله: باب الحض علىٰ لزوم السنة ٢/ ١١٦٣ (ح٢٣٠٣)، وروي عن البزّار أنه قال: هذا حديث ثابت صحيح، قال ابن عبدالبر: هو كما قاله البزار رحمه الله، حديثُ عرباضَ حديثٌ ثابت. والرواية الأخيرة هي التي تصلح للاستشهاد في هذا الموضع.

(١) ليست في "ظ".

(٢) في "ط": «في».

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ٢٢٦.

(٤) ليست في "ظ".

(٥) في "ط": «الشديدة».

(٦) في "م": «بجعل»، وفي "ط": «تخيّل».

ما ليس بمتَلَوِّن متلوّنًا[1]. وعُلِمَ[2] أن قوله: "سُنَنٌ لاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ" من باب القلْب، والمعنىٰ: "سننٌ لاحت بين الابتداع". وكأنّ اللطيفة فيه: بيانُ كثرة السنن حتىٰ كأنّ البدعة هي التي/ تلمع من بينها. /٢٠٤ب

(فَعُلِمَ) من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به (فَسَادُ جَعْلِهِ)، أي: جعل وجه التشبيه (في قَوْلِ القَائلِ: **"النَّحْوُ في الكَلامِ كَالمِلْحِ في الطَّعَامِ" كَوْنَ القَلِيلِ مُصْلِحًا والكَثِيرِ مُفْسِدًا**)؛ لأنّ هذا المعنىٰ مما لا يشترك فيه المشبه، أعني "النحو"؛ (**لأنَّ النَّحْوَ لا يَحْتَمِلُ القِلَّةَ والكَثْرَةَ**)؛ لأنّه إذا كان من حكمه رفعُ الفاعل ونصبُ المفعول مثلًا، فإنْ وُجِد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه، وانتفىٰ الفساد عنه، وصار منتفَعًا به في فهم المراد منه. وإنْ لم يوجد ذلك فيه[3]، لم يحصل النحو، وكان فاسدًا، لا يُنتفع به[4]،/ بل يُستضَرّ؛ لوقوعه في عَمْياءَ، وهجومِ الوحشةِ عليه، كما يوجبه الكلام الفاسد، (**بِخِلافِ "المِلْحِ"**)؛ فإنه يحتمل القلّة والكثرة: بأنْ يُجعل في الطعام القدرُ الصالح منه، أو أقلُّ، أو أكثرُ. /٣١٥

فالحق: أنّ وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحًا وإهمالهما مفسدًا. والمعنىٰ: أنّ الكلام لا يستقيم، ولا تُحَصَّل منافعه، التي هي الدلالات علىٰ المقاصد، إلا بمراعاة أحكام النحو فيه: من الإعراب

---

(١) لابدّ من هذا التأويل ليستقيم التشبيه؛ لأنّ المتلوِّن حقيقة هو المشبه، فهو أقوىٰ في الوجه من المشبه به العقلي، وهذا لا يصحّ إلا علىٰ هذا التأويل والادّعاء.

(٢) في "ط": «واعلم».

(٣) ليست في "م".

(٤) ليست في "م".

والترتيب الخاص، كما لا يجدي الطعام، ولا تُحَصَّل المنفعة المطلوبة منهـ وهي التغذية ـ ما لم يُصْلَح بالملح. ومَن جَعَل وجهَ التشبيه كونَ القليل مُصلِحًا والكثيرِ مفسِدًا، فكأنه أراد بكثرة النحو: استعمالَ الوجوه الغريبة، والأقوالِ الضعيفة، ونحو ذلك مما يفسد الكلام.



أ-(**وَهوَ**)، أي وجه التشبيه:

١- (**إمَّا غَيرُ خَارِجٍ عَن حَقِيقَتِهِمَا**)، أي: حقيقة الطرفين. وذلك بأنْ يكون تمامُ ماهيتهما النوعية -ـ أو جزءٌ منها ـ مشتركًا بينها وبين ماهية أخرىٰ، أو مميزًا لها عن غيرها. (**كَمَا في تَشْبِيهِ ثَوبٍ بِآخَرَ في نَوعِهِمَا، أو جِنْسِهِمَا**)، أو فصلِهما، كما يقال: "هذا القميص مثل ذلك"، في كونهما كرباسًا، أو ثوبًا، أو من القطن.

٢- (**أو خَارِجٌ**) عن حقيقة الطرفين.

ولا محالة يكون معنىٰ قائمًا بهما؛ ولهذا قال: (**صِفَةٌ**). وتلك الصفة:

أ= (**إمَّا حَقِيقِيَّةٌ**)، أي: هيئة متمكنة في الذات، متقررة فيها. والصفة الحقيقية:

١ = إمّا (**حِسِّيَّةٌ**)، أي: مدركة بالحس،/ (**كَالكَيفِيَّاتِ**[1] **الجِسْمِيَّةِ**)، أي: المختصة بالأجسام: ٢٠٥أ/

(١) في "الأصل": «وهي الكيفيات».

أ. (**مِمَّا يُدْرَكُ بِالبَصَرِ**)، وهي قوة مرتَّبَة في العَصَبتَين المجوّفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلىٰ العينين:

- (**مِن الأَلْوَانِ والأَشْكَالِ**). والشكل هيئةُ إحاطةِ نهايةٍ واحدة بالجسم كالدائرة، أو نهايتين كشكل نصف الدائرة، أو ثلاث نهايات كالمثلث، أو أربع كالمربع، أو غير ذلك.

- (**وَالمَقَادِيرِ**)، والمقدار كمٌّ متصل قارُّ الذات. ونعني بـ"الكم" عرضًا يقبل التجزّؤ[1] لذاته، وبـ"الاتصال" أنْ يكون لأجزائه حدّ مشترك تتلاقىٰ عنده، وبه احترز عن العدد، وبكونه "قارّ الذات" أنْ تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة، وبه احترز عن الزمان. والمقدار: جسمٌ تعليميٌّ إنْ قَبِل القسمة في الطول والعرض والعمق، وسطحٌ إنْ قَبِلَها في الطول والعرض[2]، وخطٌّ إنْ قَبِلَها في الطول فقط.

- (**وَالحَرَكَاتِ**)، والحركة عند المتكلمين: حصول الجسم[3] في مكان بعد حصوله في مكان آخر، أعني أنها عبارة عن مجموع الحصولين، وهذا مختص بالحركة الأينية. وعند الحكماء: هو الخروج من القوة إلىٰ الفعل علىٰ سبيل التدريج.

وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر؛ لأنّ "المقدار" من مقولة "الكمّ"، أعني الذي يقتضي القسمة لذاته، و"الحركة" من الأعراض النسبية، و"الكيفية" لا تقتضي لذاتها قسمةً ولا نسبة. وكأنه

---

(١) في "م": «التجزئة».

(٢) في "ظ": «في الطول والعرض فقط».

(٣) في "م": «جسم».

أراد بـ"المقادير" أوصافَها: من الطول/ والقصر والتوسط بينهما، ٣١٦/ وبـ"الحركات" نحوَ: السرعة والبطء والتوسط بينهما.

- (**وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا**)، أي: بالمذكورات؛ كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص، باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة، وكالاستقامة والانحناء والتحدّب والتقعّر الداخلة تحت الشكل، وغير ذلك.

ب. (**أو بِالسَّمْعِ**)، عطف علىٰ قوله: "بالبصر". والسمع: قوة رتّبت في/ العصب المفروش علىٰ سطح باطن الصِّمَاخَين[1] تُدْرَكُ ٢٠٥ب/ بها الأصوات، (**مِن الأصْوَاتِ الضَّعِيفَةِ والقَوِيَّةِ والتي بَينَ بَينَ**)، ومن الأصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين. والصوت يحصل من التموّج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريقٌ عنيف، بشرط مقاومة المقروع للقارع، والمقلوع للقالع. وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوةً وضعفًا. وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملاسته - كما في أوتار الأغاني الممتدّة ـ أو في قِصَر المَنْفَذ أو ضيقه أو شدة التوائه - كما في المزامير الملتوية ـ تختلف حدة وثقلًا.

ج. (**أو بِالذَّوْقِ**)، وهي قوة مثبّتة[2] في العصب المفروش علىٰ جرم اللسان، (**مِن الطُّعُومِ**[3])، وأصولُها تسعة: الحرافة[4]، والمرارة،

---

(١) قال الجوهري: «الصِّماخ: خَرْق الأذن، وبالسين لغة، ويقال: هو الأذن نفسها». [الصحاح ١/ ٤٢٦، مادة "صمخ"]

(٢) في "ط": «منبثة».

(٣) في "ظ": «المطعوم».

(٤) قال ابن منظور: «والحرافة: طَعْم يُحْرق اللسانَ والفمَ. وبصل حِرِّيف: يحرق الفم وله =

والملوحة، والحموضة، والعُفُوصة[1]، والقبض[2]، والدسومة، والحلاوة، والتفاهة[3].

د. (أو بِالشَّمِّ)، وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدَّم الدماغ الشبيهتين بحَلْمَتي الثدي، (مِن الرَّوَائحِ). ولا حصر لأنواعها، ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة، كرائحة طيِّبة أو مُنْتِنة، أو من جهة الإضافة إلىٰ محلها كرائحة المسك، أو إلىٰ ما يقارنها كرائحة الحلاوة.

هـ. (أو بِاللَّمْسِ)، وهي قوة سارية في البدن كله، بها تُدرك الملموسات:

- (مِنَ الحَرَارَةِ، وَالبُرُودَةِ، وَالرُّطُوبَةِ، وَاليُبُوسَةِ). هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها تتفاعل الأجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض، فيتولد منها المركبات. والأُولَيَان منها فعليتان؛ لأنّ الحرارة كيفيةٌ من شأنها تفريقُ المختلفات، وجمعُ المتشاكلات، والبرودةَ كيفيةٌ من شأنها تفريقُ المتشاكلات، وجمعُ المختلفات. والأخريان انفعاليتان؛ لأنّ الرطوبةَ كيفيةٌ تقتضي سهولةَ التشكّل والتفرّق والاتصال، واليبوسةَ كيفيةٌ تقتضي صعوبةَ/ ذلك. ٢٠٦أ/

= حرارة. وقيل: كل طعام يحرق فم آكله بحرارة مذاقه حِرِّيفٌ». [لسان العرب ٩/ ٤٥، مادة "حرف"]

(١) في "ط": «العفوضة»، وهو تصحيف.

(٢) قال ابن منظور: «وطعام عَفِصٌ: بَشِعٌ، وفيه عُفُوصةٌ ومَرارة وتقبُّض يعسر ابتلاعه». [لسان العرب ٧/ ٥٥، مادة "عفص"]

(٣) قال الفيروز آبادي: «والأطعمة التَّفِهَةُ: ما ليس له طعم حلاوة أو حموضة أو مرارة، ومنهم من يجعل الخبز واللحم منها». [القاموس المحيط ١٦٠٥، مادة "تفه"]

- (**وَالخُشُونَةِ**)، وهي كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع. (**وَالمَلاسَةِ**)، وهي كيفيةٌ تحصل عن استواء وضع الأجزاء. (**واللِّيْنِ**)، وهي كيفية تقتضي قبولَ الغمز إلىٰ الباطن، ويكون للشيء بها قوامٌ غير سيَّال، فينتقل عن وضعه ولا يمتدّ كثيرًا بسهولة. وإنما يكون قبولُه الغمزَ إلىٰ الباطن من الرطوبة، وتماسكُه من/ اليبوسة. (**والصَّلابَةِ**)، وهي تقابل اللين. وكون هذه الأربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء. /٣١٧

- (**وَالخِفَّةِ**)، وهي كيفيةٌيقتضي بها الجسم أنْ يتحرك[1] إلىٰ صوب المحيط، لو لم يَعُقْه عائق. (**وَالثِّقَلِ**)، وهي كيفيةٌيقتضي بها الجسم أنْ يتحرك إلىٰ صوب المركز، لو لم يَعُقْه عائق. وكل منهما في الحقيقة مبدأُ مدافعةٍ محسوسةٍ، يوجد مع عدَم الحركة، كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسْرًا، فإنه يجد فيه مدافعةً هابطة، ولا حركة فيه. وكما يجد من الزِّق[2] المنفوخ فيه[3] إذا حَبَسَه بيده تحت الماء قسرًا، فإنه يجد فيه مدافعةً صاعدة، ولا حركة[4] فيه.

- (**وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا**)، أي: بالمذكورات كالبِلَّة، والجفاف، واللزوجة، والهشاشة، واللطافة، والكثافة، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن.

---

(١) في "ط": «إلىٰ أنْ يتحرك».

(٢) هو وعاء من الجلد. [ينظر: لسان العرب ١٠/ ١٤٣، مادة "زقق"]

(٣) ليست في "ظ".

(٤) في "ظ": «لا حركة».

٢= (أو عَقْلِيَّةٌ)، عطف علىٰ "حسية"، أي: الصفة الحقيقية إمّا حسية كما مرّ، أو عقلية: (كَالكَيفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ)، أي: المختصة بذوات الأنفس:

- (مِن الذَّكَاءِ)، أي: حِدَّة الفؤاد، وهي شدّةُ قوةٍ للنفس مُعَدَّة لاكتساب الآراء. وقيل: هو أنْ يكون سرعةُ إنتاج القضايا وسهولةُ استخراج النتائج ملكةً للنفس، كالبرق اللامع، بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة.

- (وَالعِلْمِ)، العلم: قد يقال علىٰ الإدراك المفسَّر بحصول صورة من الشيء عند العقل، وعلىٰ الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وعلىٰ إدراك الكلي، وعلىٰ إدراك المركب، وعلىٰ ملكة يُقتدر بها علىٰ استعمال موضوعاتٍ ما نحو غرض من الأغراض،/ صادرًا عن البصيرة، بحسب ما يمكن فيها، وقد يقال لها الصناعة. ٢٠٦ب/

- (وَالغَضَبِ)، وهو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام.

- (وَالحِلْمِ)، وهو أنْ تكون النفس مطمئنة[1]، بحيث[2] لا يحرِّكها الغضب بسهولة، ولا تضطرب عند إصابة المكروه.

- (وَسَائِرِ الغَرَائِزِ)، جَمْع "غريزة"، وهي الطبيعة. وفُسِّرت بأنها ملكة تصدر عنها صفاتٌ ذاتية، ويَقْرُبُ منها الخُلُق، وهو ملَكةٌ تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير رويّة، إلا أنّ للاعتياد/ مَدخلًا في ٣١٨/

---

(١) في "الأصل": «المطمئنة».

(٢) ليست في "ظ".

الخُلُـق دون الغريـزة. وتلك الغرائز مثل: الكرم، والقدرة، والشـجاعة، ومقابلاتها، وما أشبه ذلك.

ب= (**وَإِمَّا إِضَافِيَّةٌ**)، عطف علىٰ قوله: "إمّا حقيقية". و"الحقيقية" كما تطلق علىٰ ما يقابل الإضافي الذي لا يكون متقرِّرًا في الذات، بل يكون معنىٰ متعلقًا بشيئين، (**كَإِزَالَةِ الحِجَابِ فِي تَشْبِيهِ الحُجَّةِ بِالشَّمْسِ**)، فإنها ليست هيئة متقرِّرة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات الحجاب - كذلك قد تُطلق علىٰ ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقُّقَ لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل، كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب أو الناب لـ"المنية".

وإلىٰ كليهما أشار صاحب "المفتاح" حيث قال: "إنّ الوصف العقليّ منحصِرٌ بين حقيقي؛ كالكيفيات النفسانية، وبين اعتباري ونسبيّ؛ كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس، أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض"[1].

واعلم أنّ أمثالَ هذه التقسيمات - التي لا تتفرع علىٰ أقسامها أحكامٌ متفاوتةٌ ـ قليلةُ الجدوىٰ. وكأنّ هذا ابتهاجٌ من السكاكي باطلاعه علىٰ اصطلاحات المتكلمين، فلِلّهِ درّ الإمام عبدالقاهر وإحاطته بأسرار كلام العرب، وخواص تراكيب البلغاء؛ فإنه لم يزد في هذا المقام علىٰ التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات، وتحقيق اللطائف المودَعَة فيها[2].



---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٤.

(٢) في "ظ": «وتحقيق اللطائف التي فيها».

ب- (وَأيضًا) وجه التشبيه:

١ - (إمَّا وَاحِدٌ).

٢- (وَإمَّا بِمَنْزِلَةِ الوَاحِدِ؛ لِكَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ):

أ = إمَّا تركيبًا حقيقيًا؛ بأنْ يكون وجهُ التشبيه حقيقةً ملتئمةً من أمور مختلفة.

ب=أو تركيبًا اعتباريًا؛ بأنْ يكون هيئةً انتزعها[١] العقل من عدة أمور. وبهذا يُشعر لفظُ "المفتاح"[٢]، وفيه[٣] نظر ستعرفه[٤].

(وَكُلٌّ مِنهُمَا)، أي: من الواحد وما هو بمنْزلته: (حِسِّيٌّ أو عَقْلِيٌّ).

٣- (وَإمَّا مُتَعَدِّدٌ)، عطف علىٰ "إمَّا بمنْزلة الواحد"، أي: وجه التشبيه إمّا واحد أو غيره. وغير الواحد: إمّا بمنْزلة الواحد، وإمّا متعدّد؛ بأنْ يُنظر إلىٰ عدة أمور ويُقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها./ وهذا بخلاف المركَّب المنَزَّل منْزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة، أو الحقيقة الملتئمة.

٢٠٧أ/

وذلك المتعدِّد (كَذَلِكَ)، أي: إمَّا حسي أو عقلي، (أو مُخْتَلِفٌ)، أي: بعضه حسي وبعضه عقلي. والمتعدِّد الذي تركّب منه[٥] ما هو بمنْزلة

---

(١) في "م": «ينتزعها».

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦.

(٣) «أي: في هذا التعميم المستفاد من "المفتاح"». [حاشية الجلبي ٤٨٤]

(٤) في ص ٦١، حيث قال: "وبهذا يظهر أنّ ما ذكر في "المفتاح" من أنّ وجه الشبه ..." [ينظر: حاشية السيد الشريف ٣٢٢]

(٥) في"م": «يتركب منه»، وفي "ظ"، و"ط": «يتركّب عنه».

الواحد أيضًا: إمّا حسي أو عقلي أو مختلف. لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموعَ المركَّبَ، دون كل واحد من الأجزاء، لم يُلتفت إلىٰ تقسيمه[1].

(**وَالحِسِّيُّ طَرَفَاهُ حِسِّيَّانِ لا غَيْر**)، يعني أنّ وجه التشبيه - سواء كان بتمامه حسيًا، أو متعدِّدًا مختلفًا ـ لا يكون المشبهُ والمشبهُ به فيه إلا حسيين. ولا يجوز أنْ يكون كلاهما أو أحدهما عقليًا؛ (**لامْتِنَاعِ أَنْ يُدْرَكَ بِالحِسِّ مِن غَيرِ الحِسِّيِّ شَيْءٌ**)، يعني أنّ وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، وكل ما يؤخذ من العقلي / ويوجد فيه يجب أنْ يُدرك بالعقل لا بالحس؛ لأنّ المدرَك بالحس لا يكون إلا جسمًا أو قائمًا بالجسم. /٣١٩

(**وَالعَقْلِيُّ أَعَمُّ**)، يعني يجوز أنْ يكون طرفاه عقليين، وأنْ يكونا حسيين، وأنْ يكون أحدُهما حسيًا والآخرُ عقليًا؛ (**لِجَوَازِ أَنْ يُدْرَكَ بِالعَقْلِ مِن الحِسِّيِّ شَيْءٌ**)؛ إذْ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، بل كل محسوس فله أوصاف، بعضها حسي وبعضها عقلي. (**وَلِذَلِكَ يُقَالُ: "التَّشبِيهُ بِالوَجْهِ العَقْلِيِّ أَعَمُّ**) من التشبيه بالوجه الحسي"، بمعنىٰ: أنّ كل ما يصحّ فيه التشبيه بالوجه الحسي يصحّ بالوجه العقلي دون العكس؛ لما مرّ.

(**فَإِنْ قِيلَ: هُو**)، أي: وجه التشبيه، (**مُشتَرَكٌ فِيهِ؛ فَهوَ كُلِّيٌّ، وَالحِسِّيُّ لَيسَ بِكُلِّيٍّ**). تقرير السؤال: أنّ كل وجه تشبيه فهو مشترك

---

(١) «أي: إلىٰ المختلف؛ لكونه داخلاً في العقلي، ضرورةَ أنّ المركَّب من المحسوس والمعقول - من حيث إنه مركب ومجموع ـ لا يكون إلا معقولا». [حاشية السيد الشريف ٣١٩]

فيه؛ لاشتراك الطرفين فيه. وكلّ مشترك فيه فهو كلي؛ لأنّ الجزئي يكون نفس تصوره مانعًا من وقوع الاشتراك فيه. فكل وجه تشبيه فهو كلي، ولا شيء من الحسي بكلي؛ لأنّ كل حسي فهو موجود في المادة، حاضر عند المدرك. وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورةً؛ فلا شيء من وجه التشبيه بحسي، وهو المطلوب[1]./ ٢٠٧ب/

(**قُلنَا: المُرَادُ**) بكون وجه التشبيه حسيًا: (**أَنَّ أفرَادَهُ**)، أي: جزئياته، (**مُدْرَكَةٌ بِالحِسِّ**)، كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد؛ فإنّ أفراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدرَكةٌ بالبصر، وإنْ كانت الحمرةُ الكليةُ المشتركةُ بينها مما لا يُدرك إلا بالعقل.

واعلم أنّ هذا لا يصلح جوابًا عمّا ذكره صاحب "المفتاح"، وهو "أنّ التحقيق في وجه التشبيه يأبىٰ أنْ يكون هو غيرَ عقلي"[2]؛ لأنّ المصنف قد عَدَل عن التحقيق إلىٰ التسامح كما ترىٰ[3].



---

(١) أراد السعد هنا أنْ يشرح وجه الاعتراض الذي طرحه الخطيب قبل أنْ يجيب عنه، وهو هنا يشرح ما يرضاه العقل وما يأباه. فبيّن أنّ الحمرة التي في الخدّ ليست هي عين الحمرة التي في الورد؛ لأنّ الحسيّ لا يوجد في مكانين، وهذا مقتضىٰ العقل، والوجه يجب فيه الاشتراك، فلا بُدّ أنْ يكون أثرًا كليًا.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٥، وهو الذي أشار إليه الخطيب في فقرة "فإنْ قيل" السابقة.

(٣) التسامح هو في تفسير "كون وجه الشبه حسيًا" بـ"أنّ أفراده مدركة بالحسّ". ووجه التسامح أنّه جعل الأفراد وجهًا حسيًا، بينما الواقع أنها ليست هي الوجه؛ لأنه لا اشتراك فيها، فالجمرة التي في الخدّ لا توجد في الورد فليست مشتركة بين الطرفين، وإنما المشترك هو الحمرة الكلية التي أفرادها الخدّ والورد وكل ما هو أحمر، وهذه الحمرة الكلية هي أثر عقلي كما يقول السكاكي، وهذا هو التحقيق الذي عدل عنه الخطيب، وعبّر عنه السكاكي بقوله: «التحقيق في وجه الشبه يأبىٰ أنْ يكون غير عقليّ».

قوله: (**الوَاحِدُ الحِسِّيُّ**) شُرُوعٌ في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة. ووجه ضبطها: أنّ وجه التشبيه: إمّا واحد، أو مركَّب، أو متعدِّد. وكل من الأولين: إمّا حسيّ، أو عقليّ. والأخير: إمّا حسي، أو عقلي، أو مختلف؛ فصارت سبعة أقسام. وكل منها: فطرفاه[1]: إمّا حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس؛ تصير ثمانية وعشرين. لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسمًا، ويبقىٰ ستة عشر.

فالواحد الحسي: (**كَالحُمْرَةِ**) من المبصَرات، (**وَالخَفَاءِ**)، أي: خفاء الصوت، من المسموعات، وفيه تسامح؛ لأنّ الخفاء ليس بمسموع[2]، وكذا في قوله[3]: (**وطِيْبِ الرَّائحَةِ**) من المشمومات، (**وَلَذَّةِ الطَّعْمِ**) من المذوقات، (**وَلِيْنِ المَلْمَسِ**) من الملموسات (**فِيمَا مَرَّ**)، أي: في تشبيه الخدّ بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكْهة بالعنبر، والرِّيق بالخمر، والجِلد الناعم بالحرير.

(**وَ**) الواحد (**العَقْلِيُّ: كَالعَرَاءِ عَنِ الفَائدَةِ، والجُرْأَةِ**) - هي علىٰ وزن "الجُرْعَة": الشجاعة، ويقال: "جَرُؤَ الرجل جراءة"، بالمدّ. وإنما اختار "الجرأة" علىٰ "الشجاعة"؛ لأنّ الشجاعة علىٰ/ ما فسّرها الحكماء مختصةٌ بذوات الأنفس؛ لوجوب كونها صادرة عن رويّة؛ /٣٢٠

(١) في "ط": «طرفاه».

(٢) يريد أنّ المسموع هو الصوت، وليس خفاءه.

(٣) قوله: «وكذا في قوله» ليس في "م".

فيمتنعَ اشتراكُ الأسد فيه، بخلاف "الجرأة" فإنها أعمّ ـ (**وَالهِدَايَةِ**)، أي: الدلالة الموصلة إلىٰ المطلوب، (**وَاسْتِطَابَةِ النَّفْسِ**).

(**فِي: تَشْبِيهِ وُجُودِ الشَّيْءِ العَدِيمِ النَّفْعِ بِعَدَمِهِ**) فيما طرفاه معقولان؛/ فإنّ الوجود والعدم من الأمور العقلية، سواء كان الوجود عاريًا عن الفائدة أو غير عار. ٢٠٨أ/

وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في "دلائل الإعجاز" من أنّ التشبيه هو أنْ تُثْبت لهذا معنىٰ من معاني ذلك أو حكمًا من أحكامه، كإثباتك للرجل شجاعةَ الأسد، وللعلم حكمَ النور في أنك تفصِل به بين الحق والباطل، كما تفصِل بالنور بين الأشياء. وإذا قلت للرجل القليل المغاني[1]: "هو معدوم"، أو: "هو والعدم[2] سواء"، لم تُثْبت له شبهًا من شيء، بل إنما تنفي وجوده، كما إذا قلت: "ليس هو بشيء"، ومثل هذا لا يُسمَّىٰ تشبيهًا[3].

ثم قال: الأمر كذلك، لكنا نظرنا إلىٰ ظاهر قولهم: "موجود كالمعدوم"، و"شيء كلا شيء"، و"وجودٌ شبيه بالعدم". فإن أَبَيْتَ إلا أنْ تَعمل علىٰ هذا الظاهر[4]، فلا مضايقة فيه[5].

---

(١) جاء في هامش "ظ" قوله: «"المغاني"، بالغين المعجمة: جمع "مَغنىٰ"، علىٰ أنه مصدر ميميّ بمعنىٰ الغَناء بالفتح، وهو النفع». وقال ابن منظور في لسان العرب ١٥/ ١٣٨، مادة "غنا": «والغَناء، بالفتح: النفع. والغَناء، بفتح الغين ممدود: الإجزاء والكفاية. يقال: "رجل مُغْنٍ"، أي: مجزئ كافٍ». ولعل هذا أجود وأصوب مما جاء في كثير من الكتب: "للرجل القليل المعاني".

(٢) في "ط": «والمعدوم».

(٣) نسبه إلىٰ "دلائل الإعجاز"، والصحيح أنه موجود باختلاف يسير في أسرار البلاغة ٨٧.

(٤) ليست في "ظ".

(٥) الظاهر أنه ينسبه أيضًا إلىٰ "دلائل الإعجاز"، والصحيح أنه موجود باختلاف يسير في أسرار البلاغة ٨٨.

(وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ بِالأَسَدِ)، فيما طرفاه حسيان.

(وَالعِلْمِ بِالنُّورِ)، فيما المشبه عقلي والمشبه به حسّي؛ فبالعلم يوصل إلىٰ الحق ويفرَّق بينه وبين الباطل، كما أنّ بالنور يُدرك المطلوب ويُفصَل بين الأشياء.

(وَالعِطْرِ بِخُلُقِ) شخص (كَرِيمٍ)، فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول.

وفي الكلام لفٌّ ونَشْر، وهو ظاهر(١).

وفي وَحْدَة بعض الأمثلة تسامح؛ لما فيه من شائبة التركيب، كالعراء عن الفائدة، واستطابة النفس.

وقد ذُكِر في "المفتاح"، و"الإيضاح" من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان: تشبيهُ العلم بالحياة في كونهما جهتي إدراك(٢). وبيان ذلك: أنّ المراد بالعلم الملَكَةُ التي يُقتدر بها علىٰ إدراكات جزئية، كعلم النحو مثلًا، والحياة شرط للإدراك. والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقًا(٣) إلىٰ الإدراك. ويقْرُب من هذا ما يقال: إنّ المراد بالعلم هو العقل. ولو جُعِل وجهُ التشبيه بين العلم والحياة الانتفاعَ بهما - كما أنّ وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع ـ كان أيضًا صوابًا.



(١) فسياق نص "التلخيص": "والوجه الواحد العقلي كالعراءِ عن الفائدة في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه، والجرأةِ في تشبيه الرجل الشجاع بالأسد، والهدايةِ في تشبيه العلم بالنور، واستطابةِ النفْس في تشبيه العطر بخلق شخص كريم".

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦، والإيضاح ٤/ ٣٠.

(٣) في "م"، و"ط": «طريقين».

(وَالمُرَكَّبُ الحِسِّيُّ) من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما؛ لما عرفتَ من أنّ الحسي مطلقًا لا يكون طرفاه/ إلا حسيين، لكنّه ينقسم باعتبار آخر، وهو أنّ طرفيه: إمّا مفردان، أو مركّبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركّب. ٢٠٨ب/

- فإنْ قلتَ: ما معنىٰ الإفراد والتركيب ههنا؟ ولِمَ خُصِّص هذا التقسيم بوجه الشبه المركّب دون الواحد؟

• قلتُ: يجب أنْ يُعلم أنْ ليس المرادُ بـ"تركيب المشبه أو المشبه به" أنْ يكون حقيقةً مركَّبةً من أجزاء مختلفة؛ ضرورةَ أنّ الطرفين في قولنا: "زيد كالأسد" مفردان، لا مركّبان[1]، وكذا في وجه/ الشبه؛ ضرورةَ أنّ وجه الشبه في قولنا: "زيد كعمرو في الإنسانية" واحد، لا منَزَّل منْزلة الواحد. بل المراد بالتركيب: أنْ تَقْصِد إلىٰ عدة أشياء مختلفة أو إلىٰ[2] عدة أوصاف لشيء واحد، فتَنْزِعَ منها هيئةً، وتجعلَها مشبَّهًا أو مشبَّهًا به أو وجهَ تشبيه. ولذلك ترىٰ صاحب "المفتاح" يصرِّح في تشبيه المركَّب بالمركَّب بأنّ كلًّا من المشبَّه والمشبَّه به هيئةٌ منتزعة[3]، علىٰ ما سيجيء إن شاء الله تعالىٰ[4]. /٣٢١

---

(١) يوضّح هذا ما جاء في هامش "ظ": «قوله: "من أجزاء مختلفة" كحقيقة زيد الحسيةِ، وهي ذاته؛ فإنها مركَّبة من أجزاء مختلفة، وهي أعضاؤه، أو العقليةِ، وهي ماهيّته؛ فإنها مركَّبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية».

(٢) ليست في "ظ".

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦-٣٣٨.

(٤) في ص ٧٦، ٧٩.

وحينئذ لا يخفىٰ عليك أنّ وجه التشبيه الواحدَ بهذا المعنىٰ - أعني بمعنىٰ ألاّ يكونَ معنىٰ منتزعًا من عدة أشياء، لكل منها دخل في تحققه ـ لا يكون طرفاه مركبين بالمعنىٰ المذكور؛ لأنّ تركُّبَ[1] الطرفين بهذا المعنىٰ - أعني بمعنىٰ أنْ تقصد إلىٰ متعددين وتنتزع منهما هيئتين، ثم تقصدَ اشتراك الهيئتين في هيئة تعمُّهما وتشملهما ـ إنما يكون إذا كان وجه التشبيه مركبًا، فليُتأمل[2].

وبهذا[3] يظهر أنّ ما ذُكر في "المفتاح" من أنّ وجه الشبه يكون إمَّا[4]: أمرًا واحدًا، أو غير واحد. وغيرُ الواحد: إمَّا أنْ يكون في حكم الواحد؛ لكونه: إمَّا حقيقة ملتئمة، وإمَّا أوصافًا مقصودًا[5] من مجموعها إلىٰ هيئة واحدة[6]، أو لا يكون في حكم الواحد -[7] محلُّ نظر[8].

---

(١) في "ط": «تركيب».

(٢) أي: أنّ التركيب في الطرفين لا يكون إلا إذا كان الوجه مركبًا؛ لأنّ ثمرةَ التركيب في الطرفين انتزاعُ هيئة هي وجه الشبه؛ ولذا تجد السيالكوتي في حاشيته ٤٤٨ يقول في توضيح وجه التأمل هنا: «حتىٰ لا يُتوهم أنه يجوز أنْ يكون الهيئتان المنتزعتان من متعدّدين مشتركتين في أمر واحد عارض لهما؛ فلا يستلزم تركيبُ الطرفين تركيبَ وجه الشبه». وخلاصة معنىٰ التأمل: أنّه قد يكون وجه الشبه مركبًا والطرفان مفردين، ولا يكون الوجه مفردًا والطرفان مركبين.

(٣) بيّن الجلبي مرجع الضمير في حاشيته علىٰ "المطول" بقوله: «أي: بما ذكرنا من أنّ المركب سواء كان طرفًا أو وجه شبه لا يكون إلا هيئة منْتزعة، لا حقيقة ملتئمة من أجزاء مختلفة»، وهو ما أشار إليه السعد قبل قليل.

(٤) في "م": «إما أنْ يكون».

(٥) في "م"، و"ط": «مقصودة».

(٦) ليست في "م".

(٧) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٤-٣٤٠.

(٨) وجه النظر يدل عليه قول السعد في جوابه عن الاعتراض السابق حين جعل وجه الشبه في: "زيد كعمرو في الإنسانية" واحدًا، لا منزّلًا منْزلة الواحد، بينما جعله السكاكيّ في حكم =

فالمركب الحسي (فِيمَا)، أي: في التشبيه الذي (طَرَفَاهُ مُفْرَدَانِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ)، أي: كوجه التشبيه في قول أُحَيْحَةَ[1] بن الْجُلَاح[2]، أو قيس بن الأسلت[3]:

(وَقَـدْ لاحَ فِيْ الصُّبْـحِ الثُّرَيَّـا كَمَا تَرَىٰ)

وفي رواية: "لِمَنْ رَأَىٰ"[4]، (كَعُنْقُوْدِ مُلَّاحِيَّةٍ)،"المُلَّاحِيُّ" بضم "الميم": عنب أبيض في حبه طول، وقد جاء بتشديد "اللام"، كما في هذا البيت، (حِيْنَ نَوَّرَا)[5]، أي: تفتَّح نَوْرُه، كذا في "أسرار البلاغة"[6]. يقال:

= الواحد لكونه حقيقة ملتئمة، أي: أنّ السكاكي جعل الحقيقة الملتئمة قسمًا من وجه الشبه المركب. [ينظر: حاشية الجلبي ٤٨٤، و٤٨٦، وحاشية السيالكوتي ٤٤٦، و٤٤٨]

(١) "أحَيحَة" تصغير "الأحاح"، وهو ما يجد الإنسان في صدره من حرارة الغيظ، و"الجُلَاح"، بضم الجيم، وتخفيف اللام، وهو "فُعَال" من الجَلَح، وهو انحسار مقدَّم الوجه من الشعر، أو هو السيل الجُرَاف. [ينظر: الاشتقاق ٤٤١، وخزانة الأدب ٣/ ٣٥٧]

(٢) هو أبو عمرو أحيحة بن الجلَاح بن الحريش الأوسي، شاعر جاهليّ قديم، كان سيّد الأوس في الجاهلية. كانت عنده سلمىٰ بنت عمرو بن زيد من بني عدي بن النجار، ثم فارقته فتزوجها هاشم بن عبد مناف، فولدت له عبدالمطلب جدّ رسول الله ﷺ. وكان أحيحة مرابيًا كثير المال شحيحًا. وهو غير أحيحة بن الجلاح الأنصاري الصحابي. [ينظر: الأغاني ١٥/ ٣٢، والإصابة ١/ ٣٧، والأعلام ١/ ٢٧٧]

(٣) ليس قيسًا، بل هو أبو قيس ابن الأسلت، واسم الأسلت: عامر بن جشم بن وائل الأوسي. وفي اسمه أقوال: صيفي، والحارث، وعبدالله، وصرمة. شاعر جاهليّ، كان كثير السؤال عن دين الحنيفية، والتقىٰ بالرسول ﷺ، واختلف في إسلامه. ومات في المدينة في السنة الأولىٰ من الهجرة. [ينظر: الأغاني ١٧/ ٦٧، والإصابة ٤/ ١٦٠، والأعلام ٣/ ٢١١]

(٤) في "الأصل": «كَمَنْ»، وقد عدَلت عنها بعد أنْ وجدت أنّ الرواية الأخرىٰ للبيت هي: «لمن رأىٰ». والإشارة إلىٰ هذه الرواية ليست في "م"، ولا في "ظ".

(٥) هو في ديوان أبي قيس صيفيّ بن الأسلت ٧٣. وورد البيت برواية "لمن رأىٰ" في ديوان قيس بن الخطيم ١٦٨. والبيت بتمامه:

وقد لاح في الصبح الثريّا كما ترىٰ كعنقــود مُـلّاحيّــة حيـن نوّرا

(٦) ينظر: أسرار البلاغة ١٦٤.

"نَوَّرتِ الشجرةُ، وأنارَت": إذا أخرجت نَوْرَها.

(مِـن الهَيْئَةِ)، بيان لما في قوله: "كمـا"، (الحَاصِلَةِ مِنْ تَقَارُنِ الصُّوَرِ البِيضِ المُسْتَدِيْرَةِ الصِّغَارِ المَقَادِيرِ في المَرْأىٰ) وإنْ كانت كبارًا في الواقع، (عَلَىٰ الكَيفِيَّةِ)، أي: تَقَارُنُهَا حالَ كونها علىٰ الكيفية (المَخْصُوصَةِ)/ مُنْضَمّةً (إلىٰ المِقْدَارِ المَخْصُوصِ). والمراد بـ"الكيفية"[1] أنها لا تكون مجتمعة اجتماع التضامّ والتلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد علىٰ نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الأنجم. ٢٠٩/أ

وهذا الذي ذكرنا في تفسير "الكيفية" جعله الشيخ عبدالقاهر تفسيرًا لـ"مقدار مخصوص"، أي: مقدار في القرب والبعد. وجَمَعَ صاحب "المفتاح" بينهما[2]، فكأنه أراد بـ"مقدار مخصوص" مجموعَ مقدار الثريا والعنقود، أعني ما [لهما][3] من الطول والعرض المخصوصين. ويحتمل أنْ يريد بـ"الكيفية" الشكلَ المخصوص؛ لأنّ الشكل من الكيفيات، وبـ"المقدار المخصوص" ما أراده الشيخ من التقارب، علىٰ ما ذكرنا.

---

(١) في "م"، و"ط": «الكيفية المخصوصة».

(٢) في "ظ": «وعبّر عنه صاحب "المفتاح" بالكيفية، والمصنف قد جمع بينهما»، وهذا غير دقيق لأنّ السكاكي قال: «علىٰ كيفية مخصوصة إلىٰ مقدار مخصوص». [ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦]

(٣) في "الأصل"، و"ظ": «لها»، وما أثبتُّ في المتن أصحّ؛ لأنّ الضمير يعود علىٰ الثريا والعنقود.

وبالجملة فقد نُظر في هذا التشبيه إلىٰ عدة أشياء، وقُصد إلىٰ الهيئة الحاصلة منها[1]. وإنما قلنا: إنّ الطرفين مفردان؛ لأنّ المشبه/ هو نفس الثريا، والمشبهَ به هو العنقودُ حين تفتَّح نَوْرُه. وسيجيء أنّ المفرد قد يكون مقيّدًا، وأنه لا يقتضي التركُّب[2]. /٣٢٢

(**وَفِيمَا**)، أي: والمركَّب الحسي في التشبيه الذي (**طَرَفَاهُ مُرَكَّبَانِ، كَمَا فِي قَوْلِ بَشَّارٍ**[3]: **كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ**)، يقال: "أثار الغبار"، أي: هيّجه، (**فَوْقَ رُؤُوْسِنَا**

وَأَسْيَافَنَا[4] **لَيْلٌ تَهَاوَىٰ كَوَاكِبُهْ**)[5]

أي: يتساقط بعضها في إثر بعض، والأصل "تتهاوىٰ"، فحذف إحدىٰ "التاءين". ومَن جَعَلَه ماضيًا لم يؤنِّث لكونه مسندًا إلىٰ الظاهر، فقد أخلَّ بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر، علىٰ ما ستطَّلع عليه في أثناء شرحه.

---

(١) فوجه الشبه مركب حسي، والطرفان مفردان، ولا يضرّ ما فيهما من قيود. [ينظر: شرح البابرتي ٤٨٧]

(٢) كذا في "الأصل" مضبوطة، وفي "م"، و"ظ"، و"ط": «التركيب».

(٣) هو أبو معاذ بشار بن بُرْد بن يَرْجُوخ العُقَيليُّ بالولاء، ويُلقَّب بالْمُرَعَّث. شاعر مشهور ضرير، كان أحد المطبوعين، ومن أشعر المحدَثين. رُمي بالزندقة، وأمر به المهديُّ فقتل وقد نيّف علىٰ التسعين، وذلك في سنة ١٦٧ أو ١٦٨هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٥٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢٧١، والأعلام ٢/ ٥٢]

(٤) الواو في "وأسيافنا" بمعنىٰ "مع"، ولا يجوز أنْ تكون عاطفة، وإلا كان وجه الشبه متعدّدًا. [ينظر: أسرار البلاغة ١٩٥، وشرح البابرتي ٤٩٠]

(٥) ديوانه ١٤٦: "فوق رؤوسهم". والبيت بتمامه:

كأنّ مُثار النقع فوق رؤوسنا   وأسيافَنا ليل تهاوى كواكبه

وقوله: **(مِن الهَيْئَةِ)**، بيان لما في قوله: "كما"، **(الحَاصِلَةِ مِن هَوِيٍّ)** بفتح الهاء، أي: سقوط **(أجْرَامٍ مُشْرِقَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ مُتَنَاسِبَةِ المِقْدَارِ مُتَفَرِّقَةٍ فِي جَوَانِبِ شَيْءٍ مُظْلِمٍ)**.

فوجه الشبه مركب كما ترىٰ، وكذا طرفاه، كما حققه الشيخ في "أسرار البلاغة" حيث قال: قصَد تشبيهَ النقع والسيوفِ فيه بالليل المتهاوي كواكبُه، لا تشبيهَ النقع بالليل من جانب[1]، وتشبيهَ السيوف بالكواكب من جانب. ولذلك وَجَبَ الحكمُ بأنّ "أسيافنا" في حكم الصلة للمصدر[2]؛ لئلا يقع في تشبيهٍ[3] تفرّقٌ،/ ويُتَوهَّم أنه كقولنا: "كأنّ مُثَار النقع ليلٌ، وكأنّ السيوف كواكبه[4]"، ونَصْبُ الـ"أسياف" لا يمنع من تقدير الاتصال؛ لأنّ "الواو" فيها بمعنىٰ "مع"، كقولهم[5]: "لو تُرِكَتِ الناقةُ وفصيلَها[6] لَرَضِعها[7]". ألا ترىٰ أنْ ليس لك أنْ تقول: "لو تُرِكَتِ الناقة، ولو تُرِكَ[8] فصيلُها[9]"، فتجعل الكلام جملتين[10]؟

٢٠٩ب/

---

(١) في "ط": «لا تشبيهَ النقع بالليل في السواد من جانب».

(٢) نص "الأسرار" ١٩٥: «ولذلك وجب الحكم .. بأنّ الكلام إلىٰ قوله "وأسيافنا" في حكم الصلة للمصدر، وجارٍ مجرىٰ الاسم الواحد».

(٣) هكذا في "الأصل" مضبوطةً، وفي "م"، و"ط": «تشبيهه»، وفي "ظ": «التشبيه»، وهو الموافق لما في "الأسرار".

(٤) هكذا في "الأصل"، وفي "م"، و"ظ"، و"ط": «كواكب»، وهو الموافق لما في "الأسرار".

(٥) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٩٧.

(٦) في "ط": «وفصيلتها».

(٧) في "الأصل"، و"ط": «لرضِعتْها».

(٨) في "ظ": «تركت».

(٩) في "ط": «تركت فصيلتها».

(١٠) ينظر: أسرار البلاغة ١٩٥- ١٩٦.

ومما ينبِّه علىٰ ذلك أنّ قوله: "تهاوىٰ كواكبه" جملةٌ وقعت صفة لـ"ليل"، فـ"الكواكب" مذكورة علىٰ سبيل التبع لـ"ليل"، ولو كانت مستبدة بشأنها، لقال: "ليل وكواكب"[(١)].

فهو لم يقتصر علىٰ أنْ أراك لَمَعَان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل، بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سُلَّت من أغمادها، وهي تعلو وترسُب[(٢)]، وتجيء وتذهب. وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلًا؛ لأنّها لا تقع في النفس إلا بالنظر إلىٰ أكثر من جهة واحدة. وذلك أنّ للسيوف - في حال احتدام الحرب، واختلاف الأيدي فيها للضرب ـ اضطرابًا شديدًا، وحركاتٍ سريعةً[(٣)]. ثم إنّ لتلك الحركات جهاتٍ مختلفةً، وأحوالًا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض، وأنّ السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقىٰ وتتداخل ويصدم بعضها بعضًا، ثم إنّ أشكال السيوف مستطيلة. فنبَّه علىٰ هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: "تهاوىٰ"؛ فإنّ الكواكب إذا تهاوت، اختلفت جهاتُ حركاتها، وكان لها في تهاويها تواقع[(٤)] وتداخل. ثم إنها بالتهاوي تَسْتَطيل أشكالها، فأمَّا إذا لم تَزُلْ عن أماكنها، فهي علىٰ صورة الاستدارة[(٥)].

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ١٩٩.

(٢) من "رسب الشيء في الماء": إذا ذهب سُفلاً، أي: نزل. [ينظر: لسان العرب ١/ ٤١٧، مادة "رسب"]

(٣) هكذا في "الأصل"، و"ط"، وفي "م" و"ظ": «بسرعة»، وهو الموافق لما في "الأسرار".

(٤) في "ظ"، و"ط": «تدافع». وعلّق في هامش "ظ" بقوله: «قوله: "تواقع" لم يوجد في كتب اللغة؛ فلذا غُيِّر إلىٰ التدافع».

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ١٧٥.

هذا كلامه، وقوله: "إنّ أسيافنا في حكم الصلة للمصدر"/ معناه: /٣٢٣
أنّه ليس عطفًا علىٰ "مُثار النقع"، بل هو مما يتعلق به معنىٰ الإثارة؛ لكون "الواو" بمعنىٰ "مع". وهٰذا كما يقال في قولنا: "زيد ضاربٌ عمْرًا وبكرًا" ـ: إنّ بكرًا في حكم الصلة لـ"الضرب". وليس المراد أنّ الـ"مُثار" بمعنىٰ المصدر علىٰ ما يسبق إلىٰ الوهم[1].

(وَ) المركَّب الحسي (فِيمَا طَرَفَاهُ مُخْتَلِفَانِ)، أحدهما مفرد والآخر مركَّب، (كَمَا مَرَّ في تَشبِيهِ "الشَّقِيقِ") بأعلام ياقوت نشرن علىٰ رماح من زبرجد[2]،/ من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حُمْر، مبسوطة /٢١٠أ
علىٰ رؤوس أجرام خضر مستطيلة مخروطية؛ فالمشبه مفرد، والمشبه به مركَّب. وعَكْسُه، كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابَهُ زهرُ الربىٰ بليل مقمر[3]. وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين[4].

(وَمِن بَدِيعِ المُرَكَّبِ الحِسِّيِّ مَا)، أي: وجه الشبه[5] الذي (يَجِيْءُ فِي الهَيْئَاتِ التي تَقَعُ عَلَيهَا الحَرَكَةُ)، أي: يكون وجه الشبه الهيئةَ التي

---

(١) الذي يسبق إلىٰ الوهم أنّ "مثار" بمعنىٰ المصدر؛ لأنّ عبارة: «"وأسيافنا" في حكم الصلة للمصدر» قد توهم أنّ المراد بالمصدر كلمة "مثار" التي هي اسم مفعول وليست مصدرًا. وإنما أراد المصدر المفهوم منها، وهو الإثارة، كما تقول في "زيد ضارب عمرًا وبكرًا": إنّ بكرًا في حكم الصلة للضرب، وليس الضرب مذكورًا، وإنما المذكور اسم الفاعل "ضارب".

(٢) سبق تخريج البيت في ص ٣٨.

(٣) يشير إلىٰ بيت أبي تمام:

تريا نهارًا مُشمسًا قد شابه ... زهر الرُّبا فكأنما هو مُقمرُ.

(٤) في ص ١٠٧.

(٥) في "م"، و"ظ": «التشبيه».

تقع عليها الحركة؛ من الاستدارة والاستقامة وغيرهما، ويعتبر فيها تركيب[1]، (وَيَكُونُ) ما يجيء في تلك الهيئات (عَلَىٰ وَجْهَينِ):

(أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقْرَنَ بِالحَرَكَةِ غَيرُهَا مِن أَوصَافِ الجِسْمِ، كَالشَّكْلِ وَاللَّوْنِ). قد[2] غيّر المصنف عبارة الشيخ في "أسرار البلاغة" حيث قال: "اعلم أنّ مما يزداد به التشبيهُ دقةً وسحرًا، أنْ يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات. والهيئةُ المقصودة في التشبيه علىٰ وجهين:

أحدهما: أن تُقْرن[3] بغيرها من الأوصاف.

والثاني: أنْ تُجرَّد هيئة الحركة حتىٰ لا يُراد[4] غيرُها"[5].

فالأول (كَمَا فِي قَولِهِ)، أي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز[6]، أو أبي النجم[7]:

---

(١) في "م"، و"ظ": «التركيب».

(٢) في "م"، و"ظ"، و"ط": «وقد».

(٣) في "م": «تقترن».

(٤) في "الأصل"، و"م"، و"ط": «لا يُزاد»، وهو تصحيف.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ١٨٠.

(٦) هو أبو العباس عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد العباسي. كان أديبًا بليغًا وشاعرًا مطبوعًا. من مصنفاته: "البديع"، و"طبقات الشعراء"، و"الزهر والرياض"، و"الجوارح والصيد"، و"السرقات"، و"الآداب"، و"أشعار الملوك". وُلِد سنة ٢٤٧، أو ٢٤٦هـ، ومات مقتولًا سنة ٢٩٦هـ، بعد أنْ تولىٰ الخلافة ليوم وليلة. [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٧٦، والأعلام ٤/ ١١٨]

(٧) هو أبو النجم الراجز الفضلُ بن قدامة بن عبيد، من عِجْل، وهو من الرُّجَّاز الذين يحسنون أنْ يقصِّدوا، وقد قدَّمه جماعة من أهل العلم علىٰ العجّاج. توفي سنة ١٣٠هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٠٣، ومعجم الشعراء ١٨٠، والأعلام ٥/ ١٥١]

(وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِيْ كَفِّ الأَشَلْ)[1]

(مِن الهَيْئَةِ الحَاصِلَةِ مِن الاسْتِدَارَةِ مَعَ الإشْرَاقِ، وَالحَرَكَةِ السَّرِيعَةِ المُتَّصِلَةِ، مَعَ تَمَوُّجِ الإشْرَاقِ) واضطرابه بسبب تلك الحركة، **(حَتَّىٰ يُرَىٰ الشُّعَاعُ كَأَنَّهُ يَهُمُّ بَأَنْ يَنْبَسِطَ حَتَّىٰ يَفِيضَ مِن جَوَانِبِ الدَّائرَةِ، ثُمَّ يَبدُو لَهُ)**، يقال: "بدا له": إذا ندم، والمعنىٰ: ظهر له رأي غير الأول، **(فَيَرْجِعُ)** من الانبساط الذي تراه[2] **(إلىٰ الانْقِبَاضِ)**، كأنه[3] يرجع من الجوانب إلىٰ الوسط، فإنّ الشمس إذا أحدّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها، وجدها مُؤَدِّيةً لهذه الهيئة، وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشلّ.

(وَ) الوجه **(الثاني: أنْ تُجَرَّدَ)** الحركةُ[4] **(عَنْ غَيرِهَا)** من الأوصاف. **(فَهُنَاكَ أيضًا)**، يعني كما لا بدّ في الأول من أنْ يُقْرَنَ[5] بالحركة غيرُها من الأوصاف، فكذا في الثاني **(لابُدَّ مِن اخْتِلاطِ حَرَكَاتٍ)** كثيرة للجسم **(إلىٰ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ)** له، كأنْ يتحرك بعضه إلىٰ/ اليمين، وبعضه إلىٰ الشمال، وبعضه إلىٰ العلوّ، وبعضه إلىٰ السفل؛ ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردًا - وهو الحركة ـ لا مركَّبًا. **(فَحَرَكَةُ الرَّحَىٰ**

٢١٠ب/

---

(١) ليس لأحدهما، بل هو لجبار بن جَزْء بن ضرار، ابن أخي الشماخ، كما في ديوان الشماخ ١١١، والبيت بتمامه فيه:

والشمس كالمرآة في كف الأشلْ مُقَلِّداتِ القِدِّ يقْرونَ الدَّغَلْ

وجاء غير منسوب في الإيضاح ٤/ ٥٨، وتمامه: "لما رأيتها بدَت فوق الجبلْ".

(٢) في "م"، و"ط": «بدا له».

(٣) في "ط": «حتىٰ كأنه».

(٤) في "ط": «هيئة الحركة».

(٥) في "م"، و"ظ"، و"ط": «يقترن».

/٣٢٤ **وَالسَّهْمِ لا تَركِيبَ فِيهَا)**؛ لاتحادها،/ **(بِخِلافِ حَرَكَةِ المُصْحَفِ فِي قَولِهِ)**، أي قول ابن المعتز:

(وَكَــأَنَّ الـبَــرْقَ مُـصْـحَـفُ قَــارٍ)

بحذف "الهمزة"، أي: قارئ،

(فَـانْـطِـبَـاقًـا مَــرَّةً وَانْـفِـتَـاحَــا)[(١)]

أي: فينطبق انطباقًا مرةً، وينفتح انفتاحًا أخرىٰ. فإنّ فيها تركيبًا؛ لأنّ المصحف يتحرك في الحالتين - أعني حالتي الانطباق والانفتاح - إلىٰ جهتين؛ في كل حالة إلىٰ جهة. قال الشيخ: "كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلىٰ جهة واحدة، فمن شأنه أن يعزّ ويندر"[(٢)].

وكلما كان التفاوتُ في الجهات التي يتحرك إليها أبعاضُ الجسم أشدَّ، كان التركيبُ في هيئة المتحرك أكثرَ. ومن لطيف ذلك قولُ الشاعر في صفة الرياض:

حُفَّـتْ بِسَـرْوٍ كَالقِيَـانِ تَلَحَّفَتْ		خُضْـرَ الْحَرِيْـرِ عَلَىٰ قَـوَامٍ مُعْتَدِلْ
فَكَأَنَّهَـا وَالرِّيْـحُ جَـاءَ يُمِيْلُهَـا		تَبْغِي التَّعَانُقَ ثُمَّ يَمْنَعُهَا الخَجَلْ[(٣)]

---

(١) ديوانه ١٤١، وهو بتمامه:

وكـأنّ الـبرق مُصحف قارٍ		فانطبـاقًـا مـرة وانفتـاحًـا

(٢) ينظر: أسرار البلاغة ١٨٤.

(٣) لأحمد بن سليمان بن وهب في ربيع الأبرار ١/ ٢٨٧، ومعجم الأدباء ٣/ ٥٩، والوافي بالوفيات ٦/ ٤٠٣. وهما له أيضًا ولكن برواية "كالقيان تلبّست" في نثر النظم ٢١٧، وخلاصة الأثر ٢/ ١٥٢. وبرواية "تلبّست" أيضًا نُسبا إلىٰ سليمان بن وهب في مَن غاب =

(وَقَدْ يَقَعُ التَّرْكِيبُ فِي هَيئَةِ السُّكُونِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ)، أي: كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب[1] (فِي صِفَةِ كَلْبٍ: يُقْعِيْ)، أي: يجلس ذلك الكلب علىٰ إِلْيَتَيْه (جُلُوْسَ البَدَوِيِّ المُصْطَلِيْ)،

بِـأَرْبَـعٍ مَـجْـدُوْلَـةٍ لَـمْ تُـجْـدَلِ[2]

أي: بقوائم محكمة الخَلْق من جَدْلِ اللّه، لا من جَدْلِ الإنسان[3]، والمجدول: المفتول.

(مِن الهَيئَةِ الحَاصِلَةِ مِن مَوقِعِ كُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ)، أي: من الكلب (فِي إِقْعَائِهِ)؛ فإنّه يكون لكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورةٌ خاصةٌ مؤلَّفةٌ من تلك المواقع. وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقَدَة علىٰ الأرض.

ومن لطيف ذلك: قولُ الشاعر في صفة مصلوب:

= عنه المطرب ٤١، ولسعيد بن حُميد في التشبيهات ١٩٧: "تلبست"، و"فكأنها والريح تخطر بينها"، و"تنوي التعانق"، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٣٦٤. ومن غير نسبة في أسرار البلاغة ٢١٠، والمذاكرة في ألقاب الشعراء ١٩٥، والإيضاح ٤/ ٦٠: "ولُحِّفت".

(١) هو الشاعر المشهور المعروف بالمتنبي: أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الكِنديّ، نسبة إلىٰ محلة في الكوفة تسمىٰ كِنْدَة، وليس إلىٰ القبيلة المعروفة. كان من المكثرين من نقل اللغة والمطلعين علىٰ غريبها وحُوشِيِّها، واعتنىٰ العلماء بشرح ديوان شعره. وُلد بالكوفة في سنة ٣٠٣هـ وقتل بقرب بغداد سنة ٣٥٤هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ١/ ١٢٠، والأعلام ١/ ١١٥]

(٢) شرح ديوانه للبرقوقي ٣/ ٣٩٩، والبيت بتمامه:

يُقعي جلوسَ البدويّ المصطلي بـأربـع مجدولـة لـم تُجْـدلِ

(٣) جاء توضيحًا لهذا في هامش "م": «إشارة إلىٰ دفع التناقض بين قوله: "مجدولة"، وقوله: "لم تجدل"».

كَأَنَّهُ عَاشِــقٌ قَــدْ مَــدَّ صَفْحَتَهُ   يَوْمَ الوَدَاعِ إِلَىٰ تَوْدِيْعِ مُرْتَحِلِ

أَوْ قَائِــمٌ مِــنْ نُعَاسٍ فِيْــهِ لُوْثَتُهُ   مُوَاصِلٌ لِتَمَطِّيْهِ مِنَ الكَسَلِ[1]

شَبَّهه بالمتمطي المواصل تمطّيَه، مع التعرض لسببه، وهو اللوثة والكسل، فنظَر إلىٰ الجهات الثلاث؛ فلَطُف بحسب التركيب والتفصيل، بخلاف تشبيهه بالمتمطّي؛ فإنه من قريب التناول، يقع في نفس الرائي للمصلوب؛ لكونه أمرًا جُمْليًّا.

/٢١١أ (وَ) المركب (**العَقْلِيُّ**) من وجه الشبه (**كَحِرْمَانِ الانْتِفَاعِ/ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ، مَعَ تَحَمُّلِ التَّعَبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾** [الجمعة:٥])، جمْع "سِفْر"، بكسر السين، وهو الكتاب؛ فإنه أمر عقلي منتزع من عدة أمور؛ لأنّه روعي من الحمار فعل مخصوص، هو الحمل، وأنْ يكون المحمول شيئًا مخصوصًا، هو الأسفار التي هي أوعية العلوم، وأنّ الحمار جاهل بما فيها، وكذا في جانب المشبه.



(**وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُنْتَزَعُ مِن مُتَعَدِّدٍ، فَيَقَعَ الخَطَأُ؛ لِوُجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِن أَكْثَرَ، كَمَا إِذَا انتُزِعَ**) وجهُ الشبه (**مِن الشَّطْرِ الأَوَّلِ مِن قَوْلِهِ:**

---

(١) للأخيطل محمدِ بنِ عبدالله بن شعيب الملقب بـ"برقوقا" في التشبيهات ٢٢: "مدّ بسطته"، وهما له أيضًا في المصادر التالية والتي روت الأول برواية "يوم الفراق"، وجاء أكثرها برواية "مدّ بسطته"، وهي: الكامل ٢/ ٩٤٤، وطبقات الشعراء ٤١٢، ومعجم الشعراء ٣٧٦، وسمط اللآلي ١/ ٥٩٥: "توديع محتمل"، وربيع الأبرار ٣/ ٣٥٠، والتذكرة الحمدونية ٥/ ٣٨٤، والوافي بالوفيات ٣/ ٣٠٨، ومعاهد التنصيص ٢/ ٥٠. وهما غير منسوبين في أسرار البلاغة ١٨٦، والإيضاح ٤/ ٦٢.

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ)

يقال: "أبرق[1] القوم": إذا أصابهم برق، و"أبرق الرجل بسيفه": إذا لمع به. ولا يصحّ ههنا شيء من هذين/ الوجهين. وحُكي "أبرقت السماء": إذا صارت ذات برق. وفي "الأساس": "أبرقت لي فلانة": إذا تحسَّنَتْ لك وتعرَّضَتْ[2]. فالمعنىٰ ههنا: أبرقت الغمامة للقوم، أي: تعرّضت لهم، فحذف الجار، وأوصل الفعل: /٣٢٥

(فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ)[3]

أي: تفرَّقت وانكشفت.

فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله: "كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ" خطأٌ؛ (**لِوُجُوبِ انتِزَاعِهِ من الجَمِيعِ**)، أي: جميع البيت؛ (**فَإِنَّ المُرَادَ التَّشبِيهُ**)، أي: تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش، ثم تفرقها وانكشافها، (**بِاتِّصَالِ**)، أي: بواسطة اتصال، يعني باعتبار أنْ يكون وجه التشبيه والمقصودُ المشتركُ فيه

---

(١) في "ظ": «أبرقت».

(٢) ينظر: أساس البلاغة ٣٧، مادة "برق".

(٣) ينسب إلىٰ كُثيّر عزّة، علىٰ شك في هذه النسبة. وفي ديوان كثيّر ١٠٧ أورد المحقق د. إحسان عباس قصيدة علىٰ وزن هذا البيت ورويّه، ومطلعها:

خليليَّ هـذا رَبْـعُ عَـزَّةَ فَاعْقِلا   قَلوصَيكما ثمّ ابكيا حيث حَلَّتِ

ثم ذكر بأنّ أبياتًا أخرىٰ علىٰ هذا الوزن والرويّ قد نُسبت لكُثيّر، ولكنها لم تدخل في هذه القصيدة بحسب الرواية التي يثبتها، وذكر منها هذا البيت، برواية "كما أبرقت يومًا". واستحسن الشيخ محمود شاكر في تحقيقه لأسرار البلاغة ١١٠ رواية "فلما رَجَوها". والبيت بتمامه:

كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامةٌ   فلمّا رأوها أقشعتْ وتَجلّتِ

اتصالَ(ابْتِدَاءٍ مُطْمِعٍ بِانْتِهَاءٍ مُوْئِسٍ)؛ لأنّ البيت مَثَلٌ في أنْ يظهر للمضطر إلىٰ الشيء الشديد الحاجة إليه أمارةُ وجوده، ثم يفوته، ويبقىٰ بحسْرةٍ[1] وزيادةِ تَرَحٍ. فـ"الباء" في قوله: "باتصال" ليست هي التي تدخل في المشبه به؛ لأنّ هذا المعنىٰ[2] مشترك بين الطرفين، والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها، بل هي مِثْل "الباء" في قولهم: "التشبيه بالوجه العقلي أعمّ"، فليُتَأمّل[3].

- فإنْ قيل: هذا يقتضي أنْ يكون بعض التشبيهات المجتمعة[4] كقولنا: "زيد يصفو ويكدر" تشبيهًا واحدًا؛ لأنّ/ الاقتصار علىٰ أحد الجزأين يبطل الغرض من الكلام؛ لأنّ الغرض منه وصف المخبَر عنه بأنه يجمع بين الصفتين، وأنّ إحداهما لا تدوم.

/٢١١ب/

• قلنا: الفرق بينهما: أنّ الغرض في البيت أنْ يُثْبِتَ ابتداءً مطمعًا متصلًا بانتهاء موئس. وكون الشيء ابتداءً لآخر أمرٌ زائد علىٰ الجمع بينهما. وليس في قولنا:

(١) في "الأصل" و"ظ": «تَحَسُّره»، وأثبتُّ ما جاء في "م"، و"ط" لأنه الأقرب إلىٰ سياق الكلام.

(٢) أي: اتصال الابتداء المطمع بالانتهاء الموئس.

(٣) وجه التأمل - والله أعلم - أنّ "الباء" تدخل علىٰ المشبه به؛ كقولنا: "شبهه بالأسد"، وتدخل علىٰ الوجه؛ كقولنا: "التشبيه بالوجه العقلي أعمّ"، و"الباء" في قول الخطيب: "فإنّ المراد التشبيه باتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس" من النوع الثاني؛ لأنّ اتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس وجهُ شبه. وفي حاشية الجلبي ٤٩٠: «ليست "الباء" صلة للتشبيه، بل للملابسة، كما في: "كتبت بالقلم"».

(٤) «وهي التي يكون العرض فيها الاجتماع». [حاشية السيالكوتي ٤٥١]

"يصفو ويكدر" أكثر من الجمع بين الصفتين، من غير قصد إلىٰ امتزاج إحداهما بالأخرىٰ؛ لأنّك لو قلت: "هو يصفو" ولم تتعرض لذكر الكَدَر، وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلىٰ حقيقته.ونظير البيت قولنا: "يكدر ثم يصفو"؛ لإفادة "ثم" الترتيبَ المقتضي ربطَ أحد الوصفين بالآخر.

كذا ذكره المصنف[1]، وقد نقله عن "أسرار البلاغة"[2].

ولا يخفىٰ أنّ قولنا: "زيد يصفو" ليس من التشبيه المصطلح، بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية، علىٰ ما ستعرف إن شاء اللّه تعالىٰ[3].

ثم قال: "وقد ظهر بما ذكرنا أنَّ التشبيهات المجتمعةَ تُفَارِق التشبيهَ المركَّب في مثل ما ذكرنا بأمرين:

أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب.

والثاني: أنه إذا حُذِف بعضها، لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف. فإذا قلنا: "زيد كالأسد والبحر والسيف"، لا يجب أنْ يكون لهذه التشبيهات نسقٌ مخصوص، بل لو قُدِّم التشبيه بـ"البحر" أو بـ"السيف"[4]، جاز. ولو أُسقِط واحد من الثلاثة، لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه"[5]، والله أعلم.



(١) ينظر: الإيضاح ٤/ ٦٥.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة ١١٢.

(٣) في ص ٢٣٣.

(٤) في "م": «والسيف».

(٥) ينظر: الإيضاح ٤/ ٦٥.

وقد مرّ أنّ وجه التشبيه ثلاثة أقسام: واحد، ومركَّب، ومتعدِّد.

/٣٢٦ ولَمّا فَرَغَ من الأولين شرع في الثالث،/ وهو: إمّا حسي، أو عقلي، أو مختلف[1].

(وَالمُتَعَدِّدُ الحِسِّيُّ، كَاللَّونِ وَالطَّعْمِ وَالرَّائحَةِ، في تَشبِيهِ فَاكِهَةٍ بِأُخْرَىٰ).

(وَ) المتعدِّد **(العَقْلِيُّ، كَحِدَّةِ النَّظَرِ وَكَمَالِ الحَذَرِ وَإِخْفَاءِ السِّفَادِ)**، أي: نَزْو الذكر علىٰ الأنثىٰ، وفي المثل: "أخفىٰ[2] سِفَادًا من الغراب"[3]، **(في تَشبِيهِ طَائرٍ بِالغُرَابِ)**.

(وَ) المتعدِّد **(المُخْتَلِفُ)**، الذي بعضه حسي وبعضه عقلي، **(كَحُسْنِ الطَّلْعَةِ)**، الذي هو حسي، **(وَنَبَاهَةِ الشَّأنِ)**، أي: شرفه واشتهاره، الذي هو عقلي، **(في تَشبِيهِ إنسَانٍ بِالشَّمْسِ)**.

/٢١٢أ **(وَاعْلَمْ أَنَّهُ)**، الضمير للشأن،/ **(قَدْ يُنتَزَعُ[4] الشَّبَهُ)**، أي: التماثل، يقال: "بينهما شَبَهٌ"، بالتحريك، أي: تشابه، وقد يكون بمعنىٰ "الشِّبْه" بالسكون[5]، وعند التحقيق المراد ههنا: ما به التشابه، أعني وجه التشبيه، **(مِن نَفسِ التَّضَادِّ؛ لاشْتِرَاكِ الضِّدَّينِ فِيهِ)**، أي: في التضادّ، فإنّ كُلًّا منهما

---

(١) أي: متعدِّد حسي، أو متعدِّد عقلي، أو متعدّد مختلف.

(٢) في "ط": «هو أخفىٰ».

(٣) لم أجده في كتب الأمثال التي رجعت إليها.

(٤) في "ط": «قد ينتزع وجهُ»، إلا أنّ لفظة "وجه" ليست من "التلخيص".

(٥) في هامش "الأصل": «بمعنىٰ المِثْل، لا بمعنىٰ التشابه والتماثل».

مُضادٌّ للآخر، **(ثُمَّ يُنَزَّلُ)** التضادُّ **(مَنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ بِوَاسِطَةِ تَمْلِيحٍ)**، أي: إتيانٍ بما فيه ملاحة وظرافة. يقال: «"مَلَّحَ الشاعر": إذا أتىٰ بشيء مليح»[1]، **(أو تَهَكُّمٍ)**، أي: سخرية واستهزاء؛ **(فَيُقَالُ لِلْجَبَانِ: "مَا أَشْبَهَهُ بِالأَسَدِ!"، وَلِلْبَخِيلِ: "هُوَ حَاتِمٌ")**، كل منهما يحتمل أنْ يكون مثالًا للتمليح والتهكم، وإنما يُفرَّق بينهما بحسب المقام: فإنْ كان الغرضُ مجرَّدَ الملاحة والظرافة، من غير قصْد إلىٰ استهزاء وسخرية ـ فتمليح، وإلا فتهكُّم.

وما وقع في "شرح المفتاح" من أنّ التمليح هو أنْ يُشار في فحوىٰ الكلام إلىٰ قصة أو مَثَل أو شعر نادر، وأنّ قولنا[2]: "هو حاتم"[3] مثال للتمليح[4]، لا للتهكم - فهو غلط[5]؛ لأنّ ذلك إنما هو "التلميح"، بتقديم "اللام" علىٰ "الميم" كما سيجيء في علم البديع[6]، وليس في قولنا: "هو حاتم" إشارةٌ إلىٰ شيء من قصة "حاتم".

ثم[7] قال الإمام المرزوقي[8] رحمه الله في قول الحماسي:

---

(١) الصحاح ١/ ٤٠٦، مادة "ملح".

(٢) في "ط": «وإن قلنا»، وهو خطأ؛ لعدم اتفاقه مع سياق الكلام، ولاختلافه عما جاء في المصدر.

(٣) أي: قولنا للبخيل "هو حاتم".

(٤) ينظر: شرح المفتاح ١٧٠ب.

(٥) السياق: "ما وقع في شرح المفتاح ... هو غلط".

(٦) في ٤/ ٢٣٢.

(٧) ليست في "ط".

(٨) هو أبو عليّ أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ الأصبهاني النحوي، المتوفىٰ سنة ٤٢١هـ. كان عالمًا بالأدب واللغة، غايةً في الذكاء والفطنة وحسن التصنيف. ومن مصنفاته: "شرح الحماسة"، و"شرح الفصيح"، و"شرح المفضليّات"، و"شرح أشعار هذيل". [ينظر: إنباه الرواة ١/ ١٤١، ومعجم الأدباء ٥/ ٣٤، والأعلام ١/ ١٤١]

أَتَانِـيْ مِـنْ أَبِـيْ أَنَـسٍ وَعِيْـدٌ فَسُـلَّ لِغَيْظَةِ الضَّحَّاكِ جِسْمِيْ[1]

"إنّ قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتملُّح"[2].

- فإنْ قلتَ: ظاهر قوله: "لاشتراك الضدين فيه" يوهِمُ أنّ وجه الشبه بين "الجبان" و"الأسد" هو التضادّ، باعتبار وصفي "الجبن" و"الجرأة"، وكذا بين "البخيل" و"حاتم"؛ وحينئذ لا تمليح ولا تهكم؛ لأنّا إذا قلنا: "الجبان كالشجاع في التضادّ"، أي: في أنّ كلًّا منهما مضادّ للآخر، لا يكون هذا من الملاحة والتهكُّم في شيء، فحينئذ لا حاجة إلىٰ قوله: "ثم يُنَزَّل منْزلة التناسب"، بل لا معنىٰ له أصلًا.

• قلتُ: لا يخفىٰ علىٰ أحد أنّا إذا قلنا للجبان: "هو أسد"، وللبخيل: "هو حاتم"، وأردنا التصريح بوجه الشبه، لم يتأتَّ لنا أنْ نقول: "في التضاد"، أو "في مناسبة الضدية"، بل إنما يصح أنْ نقول: "هو أسد في الجرأة"، و"حاتم في الجود". ومعلوم أنّ الحاصل/ في المشبه هو ضدّ"الجُرْأة" و"الجود"، وهو "الجبن" و"البخل"، لكنْ نزَّلناه منْزلة "الجُرْأة" و"الجود" بواسطة التمليح

٢١٢ب/

---

(١) لشَقِيق بن سُلَيكٍ الأسَدي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٢/ ٢٧٦، برواية:

أتـــاني عـن أبـي أنـس وعيـدٌ فَسَلَّ تَغَيُّضُ الضحَّاكِ جسمي

ونُسب إلىٰ الأسدي في معجم البلدان ٣/ ٤٧٤.

(٢) في "ظ"، و"ط": «والتمليح». ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٧٧٧، وقد جاء البيت فيه من غير نسبة، برواية "عن أبي أنس".

/٣٢٧ أو التهكم؛ لاشتراكهما في الضدية، كما/ يجعل في الأكاذيب المضحكة. فوجه الشبه في قولنا للجبان: "هو أسد" إنما هو الجُرْأة، لكن باعتبار التمليح أو التهكّم[١].
هكذا ينبغي أنْ يُفهم هذا المقام.

أداة التشبيه

(**وَأَدَاتُهُ**)، أي: أداة التشبيه:

١- (**"الكَافُ"**).

٢- (**وَ"كَأَنَّ"**). قال الزجَّاج[٢]: إنّه[٣] للتشبيه إذا كان الخبر جامدًا، نحو: "كأنّ زيدًا أسدٌ"، وللشكّ[٤] إذا كان مشتقًا، نحو: "كأنّك قائم"[٥]؛

---

(١) في "م": «والتهكّم».
(٢) لم أعثر على هذا في كتب الزجاج، ووجدت قريبًا منه في كتاب "حروف المعاني" للزجاجي، وهو تلميذ له، ومنسوب إليه؛ فلعلّه المقصود، أو لعله قد أخذه من شيخه الزجاج. فأمّا الشيخ الزجاج فهو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري - أو إبراهيم بن السري - بن سهل الزَّجَّاج النحويّ، المتوفّى سنة ٣١٠، أو ٣١١، أو ٣١٦هـ، من مصنفاته: "معاني القرآن وإعرابه"، و"فعلتُ وأفْعلتُ"، و"القوافي"، و"ما ينصرف وما لا ينصرف"، و"الأمالي". [ينظر: إنباه الرواة ١/ ١٩٤، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩، والأعلام ١/ ٤٠]. وأمّا التلميذ الزجاجي فهو شيخ العربية أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغداديّ النحوي، المتوفّى بطَبَرِيَّة سنة ٣٣٧، أو ٣٤٠هـ، من مصنفاته: "الجُمل"، و"اللامات"، و"المخترع" في القوافي، و"الإيضاح في علل النحو"، و"الأمالي". [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ١٣٦، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٥، والأعلام ٣/ ٢٩٩]
(٣) في "م"، و"ظ"، و"ط": «كأنّ».
(٤) في هامش "م": «قوله: "ومثل هذا على حذف ... الخ" موضعُ بحث؛ لأنه إنْ أريد بالشخص عينُ زيد فيرجع إلى تشبيه الشيء بنفسه، وإنْ أريد به غيره فلا يصحّ رجوع الضمير في "قائم" إليه»، تقرير الأستاذ.
(٥) ينظر: حروف المعاني ٢٨.

لأنّ الخبر في المعنىٰ هو المشبه، والشيءُ لا يُشَبَّه بنفسه.

وقيل: إنه للتشبيه مطلقًا، ومثل هذا علىٰ حذف الموصوف[1]، أي: "كأنّك شخص قائم"، لكنْ لَمّا حُذِف الموصوف، وجُعل الاسم[2] بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير يعود إلىٰ الاسم، لا إلىٰ الموصوف المقدَّر، نحو: "كأنّك قلت"، و"كأنّي قلت".

والحقّ أنّه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلىٰ التشبيه سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًّا، نحو: "كأنّ زيدًا أخوك" و"كأنه فَعَل كذا"، وهذا كثير في كلام المولَّدِين.

٣- (وَ"مِثْلُ").

٤- (وَمَا في مَعْنَاهُ)، كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدِّي معناها.

(وَالأَصْلُ فِي نَحْوِ "الكَافِ")، أي: في "الكاف" ونحوها مما يدخل علىٰ المفرد، كلفظِ "نحوٍ" و"مثْلٍ" و"شبْهٍ" - بخلاف نحو "كأنّ" و"تماثل" و"تشابه" - (أَنْ يَلِيَهُ المُشَبَّهُ بِهِ):

١- إمّا لفظًا كقولنا: "زيد كالأسد" أو "كولد الأسد"[3] وقولِه تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]؛ فإنّ المشبَّه به هو مَثَل الـمُسْتَوْقِد، أي: حاله وقصته العجيبة الشأن.

---

(١) في "ط": «أو للشك».

(٢) أي: اسم "كأنّ".

(٣) أي: زيد كولد الأسد، وفي "الأصل": «كزيد الأسد».

٢- وإمّا تقديرًا كقوله تعالىٰ: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ [البقرة: ١٩] الآية؛ فإنّ التقدير: "أو[1] كمَثَل ذوي صيِّب"، فحُذِفَ "ذوي" لدلالة قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩] عليه؛ لأنّ هذه الضمائر لابد لها من مرجع، وحُذِفَ "مَثَلٌ" لقيام القرينة، أعني عطفه علىٰ قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧]، فالـمَثَلُ المشبَّه به قد ولِيَ "الكاف"؛ لأنّ المقدَّر في حكم الملفوظ./ ٢١٣أ/

وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما وليَ المشبهُ به "الكافَ"؛ لما ذُكر في "الكشاف" و"الإيضاح" فيما لا يلي المشبهُ به "الكافَ" كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ ﴾ [يونس: ٢٤]، أنْ ليس المرادُ تشبيهَ حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يُتَمَحَّل لتقديره[2]، فعلمنا أنه إذا كان المشبه به مفردًا مقدَّرًا فهو من قبيل ما ولي المشبهُ به حرفَ التشبيه.

وقد صرَّح المصنِّف في "الإيضاح" بأنّ قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] ليس من قبيل ما لا يلي المشبهُ به "الكافَ"؛ لأنّ التقدير: "ككون الحواريين أنصارَ اللّه وقتَ قول عيسىٰ: مَن أنصاري إلىٰ اللّه"[3]، علىٰ أنّ "ما" مصدريةٌ، والزمانَ مقدَّرٌ، كقولهم: "آتيك خفوقَ النجم"، أي: زمان خفوقه[4]، فالمشبه به - وهو كون الحواريين أنصارًا ـ مقدَّرٌ يلي

(١) ليست في "م".

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٨١، والإيضاح ٤/ ٦٧.

(٣) ينظر: الإيضاح ٤/ ٦٨.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ١٦.

"الكافَ"[1]، كـ"مَثَل ذوي صيِّب" حُذف[2] لدلالة ما أقيم مقامه عليه، إذْ لا يخفىٰ أنْ[3] ليس المرادُ تشبيهَ/ كون المؤمنين أنصارًا بقول عيسىٰ للحواريين: "من أنصاري إلىٰ اللّه". /٣٢٨

قال صاحب "المفتاح": «أوقَعَ الشَّبَهَ[4] بين كون الحواريين أنصارَ اللّه وبين قول عيسىٰ للحواريين: "من أنصاري إلىٰ اللّه"، وإنما المراد: "كونوا أنصار اللّه، مثل كون الحواريين أنصارَه"»[5].

فتوهّم بعضهم من ظاهر قوله: "أوقع الشبه بين كذا وكذا" أنّ المراد أنّ الأول مشبه والثاني مشبه به، فجزم بأنّ الصواب "المؤمنين"[6] بدل "الحواريين"، إذْ ليس المشبه[7] كونَ الحواريين أنصارًا، بل كونَ المؤمنين.

والشارح العلامة قد ردّ قول هذا البعض بأنّ الآية حينئذ لا تكون نظيرًا[8] لقوله: "أو كصيّب"[9]، وبأنّ تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له[10].

---

(١) في "ظ"، و"ط": «بعد الكاف».

(٢) في "ظ": «حيث حُذف».

(٣) قوله: «لا يخفىٰ أنْ» ليس في "م".

(٤) في "م": «التشبيه»، وهي هكذا في النسخة المطبوعة من "المفتاح"، وقال الشيرازي في شرح المفتاح ١٥٥ب: «الشَّبَه، وفي بعض النسخ التشبيه، والأول هو الرواية».

(٥) مفتاح العلوم ٣٤٨.

(٦) في "ظ": «كون المؤمنين».

(٧) في "م": «المراد».

(٨) في هامش "ظ" توضيح: «لأنّ المشبه به حينئذ يكون مذكورًا لا مقدّرًا».

(٩) في "ط": ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

(١٠) ينظر: شرح المفتاح ١٥٦أ.

وهذا غلط منه؛ لأنّ مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيهَ بين كون المؤمنين أنصارَ اللّه وبين قول عيسىٰ، مع أنّ المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين أنصارَ اللّه وبين كون الحواريين أنصارَه وقتَ قول عيسىٰ، كما هو صريح في الكتاب[1]. فالمشبه به محذوفٌ،/ مضافٌ ومضافٌ إليه، كما في قوله: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩] بعينه. ٢١٣ب/

نَعَم، ما ذكره الشارح في توجيه لفظ "المفتاح" كاف في ردِّ هذا القول، وهو أنّ معنىٰ كلامه: "فأوقع التشبيه"[2]، أي: تشبيه كون المؤمنين أنصارَ اللّه، علىٰ أن "اللام" للعهديّين، أي: دائرًا بين كون الحواريين أنصارًا علىٰ ما يُفهم ضمنًا ويستلزمه قولُهم: "نحن أنصار اللّه"، وبين قول عيسىٰ علىٰ ما هو صريح[3]. يعني أنّ المشبه كونُ المؤمنين أنصارَ اللّه، والمشبهَ به يُحتمل أنْ يكون هو كونَ الحواريين أنصارَه، علىٰ ما يُفهم ضمنًا، ويُحتمل أنْ يكون قولَ عيسىٰ، علىٰ ما هو صريح، لكنّ المراد هو الأولُ لا الثاني؛ إذْ لا معنىٰ لتشبيه "كونهم" بـ"قول عيسىٰ".

وقيل: المراد بـ"الحواريين" في قوله: "أوقع التشبيه[4] بين كون الحواريين" هم المؤمنون؛ لأنّهم حواريو محمد عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، إذْ حواريّ الرجل: صفيُّه وخُلْصَانُه[5]، واللّه أعلم.

---

(١) يقصد كتاب مفتاح العلوم ٣٤٨.

(٢) في "م": «أوقع الشبه»، وفي "ط": «أنه أوقع الشبه».

(٣) ينظر: شرح المفتاح ١٥٥ب.

(٤) في "م"، و"ظ"، و"ط": «الشبه».

(٥) في "م": «وخلَصاؤه»، وكلتاهما صحيحتان. قال الجوهري: «وفلان خِلْصِي، كما تقول: خِدْني، وخُلْصاني، أي: خالِصتي، وهم خُلْصَاني، يستوي فيه الواحد والجماعة» [الصحاح ٣/ ١٠٣٧، مادة "خلص"]، وقال ابن منظور: «وتقول: هؤلاء خُلْصَاني وخُلَصَائي». =

(وَقَدْ يَلِيهِ غَيرُهُ)، أي: قد يلي "الكافَ"[١] غيرُ المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به مركَّبًا لم يعبَّر عنه بمفرد دالٍّ عليه. وإنما قلنا ذلك احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]؛ فإنّ المشبه به مركَّبٌ، لكنه عبَّر عنه بمفرد يلي "الكاف"، وهو الـ"مَثَل"، أعني الحالَ والقصةَ العجيبة الشأن، (نَحْوُ: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ) أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ ٱلرِّيَٰحُ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥]؛ إذْ ليس المراد تشبيهَ حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يُتَمَحَّل تقديره[٢]، بل المراد تشبيه حالها في نَضْرَتِها[٣] وبَهجَتِها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء، يكون أخضرَ ناضرًا شديد الخضرة، ثم يَيْبَسُ، فتطيِّره الرياح كأنْ لم يكن.

/٣٢٩ - فإنْ قلتَ:/ فليُعتبر ههنا أيضًا مضافٌ محذوفٌ، أي: "كمثل ماء"، فيكون المشبه به يلي "الكافَ" تقديرًا، كما في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩].

• قلتُ: هذا تقدير لا حاجة إليه، فلا ينبغي أنْ يُعَرَّج عليه،/ بخلاف قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾؛ فإنّ الضمائر في[٤] /٢١٤أ/

= [لسان العرب ٧/ ٢٨، مادة "خلص"]، وقال الإمام النووي: «والخلصان: الذين نُقّوا من كل عيب». [صحيح مسلم بشرح النووي ٢/ ٢٨]

(١) في "م"، و"ظ"، و"ط": «نحو الكاف».

(٢) في "ط": «لتقديره».

(٣) في "ط": "نضارتها".

(٤) في "الأصل": «من».

قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ [البقرة: ١٩] لابُدّ لها من مرجع[١]. قال صاحب "الكشاف"[٢]: لولا طلب هذه الضمائر مرجعًا لكنتُ مستغنيًا عن تقدير "كمثل ذوي صيب"؛ لأنّي أراعي الكيفية المنتزعة سواء وَلِيَ حرفَ التشبيه مفردٌ يتأتىٰ به التشبيه أم لا. ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [يونس: ٢٤]، الآية، كيف وَلِيَ "الماءُ" "الكافَ"، وليس الغرضُ تشبيهَ الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يُتَمَحَّل لتقديره؟ ومما هو بيِّن في هذا قولُ لبيد[٣]:

وَمَا النَّاسُ إلاّ كَالدِّيَارِ وَأهلُهَا ... بِهَا يَومَ حَلُّوهَا، وَغَدْوًا بَلاقِعُ[٤]

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٤٧، وشرح المفتاح ١٥٥أ.

(٢) وقد يشير إليه بـ"جار الله"، وهو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الزمخشري. وُلد بزَمخشر خُوَارزم سنة ٤٦٧هـ، وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ٥٣٨هـ. كان معتزليّ الاعتقاد، يُضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة. له مصنفات كثيرة مشهورة، ومنها: "الكشاف"، و"الفائق في غريب الحديث"، و"أساس البلاغة"، و"المستقصىٰ في أمثال العرب"، و"المفصَّل"، و"ربيع الأبرار ونصوص الأخبار". [ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨، والأعلام ٧/ ١٧٨]

(٣) هو أبو عقيل لبيدُ بن ربيعة بن جعفر بن كِلاب العامريّ، كان من شعراء الجاهلية وفرسانهم، وأحد أصحاب المعلَّقات، إلا أنه بعد إسلامه لم يقل إلا بيتًا واحدًا. مات في الكوفة في أول خلافة معاوية، بعد أنْ عُمِّر طويلًا، حتىٰ قيل إنه مات وهو ابن مائة وسبع وخمسين سنة. [ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٣٥، والشعر والشعراء ١/ ٢٧٤، والأعلام ٥/ ٢٤٠]

(٤) شرح ديوانه ١٦٩.

لم يشبِّه الناسَ بالديار، وإنما شبَّه وجودَهم في الدنيا وسرعةَ زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها، وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية[1]، هذا كلامه.

- فإنْ قيل: هَبْ أنّ طلَبَ مرجع الضمير أحوجنا إلىٰ تقدير "ذوي"، فما وجه الاحتياج إلىٰ تقدير "مَثَل"؟

• لا يُقال: "لأنّ المشبه به ليس ذواتَ ذوي الصيب"[2]، بل حالهم وصفتهم؛ لأنّا نقول لا يلزم[3] من عدمِ تقدير "مَثَل" والاقتصارِ علىٰ تقدير "ذوي"، أنْ يكون المشبهُ به ذوات ذوي الصيب، بل مجموع القصة المذكورة، كما في قوله: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾ [يونس: ٢٤][4].

• بل الجواب: أنه لما انفتح باب الحذف والتقدير، فتقدير "مَثَل ذوي صيّب" أَوْلىٰ من الاقتصار علىٰ تقدير "ذوي"؛ لأنّه أدلّ علىٰ المقصود، وأشدُّ ملاءمة للمعطوف عليه، أعني قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾[5] [البقرة: ١٧]، فليُتأمّل[6].

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٨١.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٤٧.

(٣) في "ط": «يلزم»، وهو غلط؛ بدليل الإضراب الذي يأتي بعدُ.

(٤) وفي هامش "الأصل": «وتلخيصه: أنّ المشبه به إذا كان "مركّبًا أدخل عليه الكاف" كان بحسب المعنىٰ داخلًا علىٰ الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام، لا علىٰ المفرد الذي يليه».

(٥) في "م"، و"ظ"، و"ط": «قوله: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ ».

(٦) المقصود أنّ الزمخشري لَمّا احتاج إلىٰ مرجع الضمائر قدّر "مثل ذي صيِّب"، فقيل: إنّ تقدير "ذوي صيّب" بدون "مثل" يبيّن مراجع الضمائر، فلماذا قدّر "مثل"؟ ولا يجاب =

وقد ظهر بما ذكرنا أنّ من قال إنّ تقدير قوله: "كماء أنزلناه": "كمثل ماء"، علىٰ حذف المضاف[1]، فالمشبه به لم يلِ "الكافَ" لكونه محذوفًا - فقد سها سهوًا بيّنًا[2].

(وَقَدْ يُذْكَرُ فِعْلٌ يُنْبِئُ عَنْهُ)، أي: عن التشبيه[3]، **(كَمَا فِي: "عَلِمْتُ زَيْدًا أَسَدًا"، إنْ قُرِّبَ[4])** التشبيهُ، وأريد أنه[5] مشابه للأسد مشابهة قوية؛ لما في "علمتُ" من الدلالة علىٰ تحقق الشبه وتيقّنه[6]. (و) كما في: **("حَسِبْتُ")** أو: "خِلْتُ زيدًا أسدًا"[7]، **(إنْ بُعِّدَ[8])** التشبيهُ أدنىٰ تبعيد؛ لما في "الحِسْبان" من الدلالة علىٰ الظنّ دون التحقيق، ففيه إشعار بأنّ شِبْهَه/ بالأسد ليس بحيث يتيقن أنه هو هو، بل يُظن ذلك ويُتخيّل. /٢١٤ب

= عن هذا بأنّ المراد بالتشبيه ليس ذوي صيب، وإنما مثلهم؛ لأنّ المراد بالتشبيه هو الهيئة المنتزعة، وإنما يُجاب عن هذا بأنه لَمّا فُتح باب التقدير قدّر "مثل" مع "ذوي" لأنه أدلّ علىٰ المقصود، وأشدّ ملاءمة للمعطوف عليه، وهو قوله: ﴿ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾.

(١) في "ظ": «مضافه».

(٢) في هامش "ظ": «فقد سها لأنّ المشبه به هو الهيئة المنتزعة فلا حاجة إلىٰ التقدير، وعلىٰ القول به يكون المشبه قد ولي "الكاف" لأنّ المقدّر في حكم الملفوظ وقد تقدّم، ففي كلامه سهو من وجهين».

(٣) قال البابرتي في شرحه ٤٩٨: «لتقدير حذف أداة التشبيه؛ لعدم استقامة المعنىٰ بدونه».

(٤) هكذا ضُبِطت في "الأصل"، و"ظ"، وفي هامش "ظ": «"قُرِّب" بضم أوله وكسر ثانيه، وكذا "بُعِّد" علىٰ وزنه، ويصحّ ضبطها بفتح القاف وضم الراء، وكذا "بَعُد" بفتح الباء وضم العين».

(٥) في "ط": «وأريد به أنه».

(٦) في "م": «وتثبّته».

(٧) في "ط": «أو ظننت، أو خلت زيدًا أسدًا».

(٨) وكذلك ضُبطت أيضًا في "الأصل"، و"ظ".

وفي كون هذا الفعل منبئًا عن التشبيه نظر؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان علىٰ ذلك، وإنما يدل عليه علمُنا بأنّ "أسدًا" لا يمكن حمله علىٰ "زيد" تحقيقًا، وأنه إنما يكون علىٰ تقدير أداة التشبيه، سواء ذُكر الفعل، أو لم يذكر كما في قولنا: "زيد أسد". ولو قيل: "إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد"، لكان أصوب.



الغرض من التشبيه

(**وَالغَرَضُ مِنْهُ**)، أي: من التشبيه:

أ- (**فِي الأَغْلَبِ يَعُودُ إِلَىٰ المُشَبَّهِ. وَهُوَ**)، أي: الغرض العائد إلىٰ المشبه:/ /٣٣٠

١- (**بَيَانُ إِمْكَانِهِ**)، يعني بيان أنّ المشبه أمر ممكن الوجود، وذلك في كل أمر غريب يمكن أنْ يُخَالف فيه ويُدَّعىٰ امتناعُه، (**كَمَا فِي قَوْلِهِ**)، أي قول أبي الطيب:

(**فَـإِنْ تَفُـقِ الأَنَـامَ وَأَنْـتَ مِنْهُـمْ ... فَإِنَّ المِسْـكَ بَعْضُ دَمِ الغَزَالِ**)[1]

فإنه أراد أنْ يقول إنّ الممدوح به[2] قد فاق الناس، بحيث لم يَبْقَ بينه وبينهم مشابهة، بل صار أصلًا برأسه، وجنسًا بنفسه. وهذا في الظاهر كالممتنع؛ لاستبعاد أنْ يتناهىٰ بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلىٰ أنْ يصير كأنه ليس منها، فاحتجّ لهذه الدعوىٰ وبيّن إمكانها بأنْ شبَّه حالَه بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يُعَدُّ من الدماء[3]؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم.

- فإنْ قلتَ: أين التشبيه في هذا البيت؟

• قلتُ: يدلّ البيتُ عليه ضمنًا، وإنْ لم يدلّ عليه صريحًا؛ لأنّ المعنىٰ: إنْ تَفُقِ الأنام مع أنّك واحد منهم،

---

(١) شرح ديوانه ٣/ ١٨٥.

(٢) ليست في "ظ".

(٣) في "م": «ثم لا يُعدّ في الدماء».

فلا استبعاد في ذلك؛ لأنّ المسك بعض دم الغزال، وقد
فاقها حتىٰ لا يُعَدَّ منها، فحالك شبيهة بحال المسك.
وليُسَمَّ مثلُ هذا تشبيهًا ضمنيًّا، أو تشبيهًا مكنيًا عنه.

٢- (**أو حَالِهِ**)، عطف علىٰ "إمكانه"، أي: بيانُ حالِ المشبه بأنه علىٰ أيّ وصف من الأوصاف، (**كَمَا في تَشْبِيهِ ثَوبٍ بِآخَرَ في السَّوَادِ**)، إذا عُلم لونُ المشبه به دون المشبه، وإلا لم يكن لبيان الحال؛ لأنّها مبيَّنة.

٣- (**أو مِقْدَارِهَا**)، أي: بيانُ[1] مقدارِ حال المشبه/ في القوة والضعف والزيادة والنقصان، (**كَمَا في تَشبِيهِهِ**)، أي: تشبيه الثوب الأسود (**بِالغُرَابِ في شِدَّتِهِ**)، أي: شدة السواد. ٢١٥أ/

٤- (**أو تَقرِيرُهَا**)، مرفوع معطوف علىٰ "بيان إمكانه"[2]، أي: تقرير حال[3] المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه[4]، (**كَمَا في تَشبِيهِ مَنْ لا يَحْصُلُ مِن سَعْيِهِ عَلَىٰ طَائِلٍ بِمَن يَرْقُمُ عَلَىٰ المَاءِ**)؛ فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأنّ الفكر بالحسيات أتمُّ منه بالعقليات؛ لتقدّم الحسيات وفرطِ إلف النفس بها. ألا ترىٰ أنك إذا أردت وصف يوم بالطول فقلت: "يوم كأطول ما يُتَوَهَّم" أو "كأنه لا آخر له"، فلا يجد السامع من الأنس ما يجده في قوله:

---

(١) ليست في "ظ".

(٢) قال البابرتي ٥٠٠: «قيل: والأشهر الجرّ عطفًا علىٰ "إمكانه"، وفيه نظر».

(٣) ليست في "ظ".

(٤) قال البابرتي ٥٠٠: «لأنّ الشيء وإنْ كان معلومًا علمًا قطعيًا، لكن قد يُزاد في الطمأنينة بمشاهدة نظيره حسًّا».

وَيَـومٍ كَظِـلِّ الرُّمْحِ قَصَّـرَ طُولَهُ دَمُ الزِّقِّ[1] عَنَّا وَاصطِكَاكُ المَزَاهِرِ[2]

وكذا إذا قلت في وصفه بالقِصَر: "يوم كأقصر ما يُتَصَوَّر" و"كلمح البصر" و"كأنه ساعة"، لا تجد فيه[3] ما تجد في قولهم: "أيام كأباهيم القَطَا"، وقولِ الشاعر:

ظَلَلْنَـا عِنْـدَ بَـابِ أَبِـي نُعَيْـمٍ بِيَـومٍ مِثْـلِ سَـالِفَةِ الذُّبَابِ[4]

وكذا إذا قلتَ: "فلان إذا همَّ بشيء لم يَزُلْ ذاك عن ذكْره، وقَصَر خواطرَه على إمضاء عزمه فيه، ولم يشغله عنه شيء"، فالسامع لا يصادف فيه من الأريحية ما يصادف من إنشاد قوله[5]:

---

(١) في هامش "ظ": «المراد بـ"دم الزق": الخمر».

(٢) هو ليزيد بن الطَّثْرِيَّة في الدرّة الفاخرة ١/ ٢٨٥، ومجمع الأمثال ١/ ٥٤٧. وهو له أيضًا لكن برواية "واصطفاق المزاهر" في: الحيوان ٦/ ١٧٩، والأشربة ١٩٣، وجمهرة الأمثال ٢/ ١٩، وسمط اللآلي ٢/ ٩٣٨. وهو له كذلك في ثمار القلوب ٢/ ٨٩٢: "دم الدنِّ عنا واصطفاق المزاهر". وهو لعامر بن الطفيل في المحب والمحبوب ٤/ ٣٢٠. كما نُسب البيت برواية "ويوم شديد الحرّ قصّر ... واصطفاق المزاهر" إلى شبرمة بن الطفيل في شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١٢٦٩، وسمط اللآلي ١/ ٤٠٣، والتذكرة الحمدونية ٨/ ٣٨٣، والحماسة البصرية ٤/ ١٦٠٥، وحكى البصريُّ نسبته إلى ابن الطثرية، وهذه المصادر - ما عدا السمط - هي الوحيدة التي تذكر بيتين بعده. ونُسب البيت إلى بعض الضبيين في الشعر والشعراء ١/ ٢٨٤: "واصطفاق المزاهر". وجاء غير منسوب في ديوان المعاني ٣٠٠. وجاء الشطر الأول غير منسوب في أسرار البلاغة ١٢٧. وغير منسوب أيضًا لكن برواية "واصطفاق المزاهر" في المستقصى في أمثال العرب ١/ ٢٢٩، ونهاية الأرب ٧/ ٤٧.

(٣) في "م": «منه».

(٤) البيت غير منسوب في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٦٣، وسمط اللآلي ١/ ٤٠٣، وأسرار البلاغة ١٢٨، والإيضاح ٤/ ٢٣. وهو كذلك في أمالي الزجاجي ١٩٥ برواية:

ويـوم عنـد دار أبـي نعيم قصيرٍ مثـلِ سـالفة الذبـاب

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ١٢٧-١٢٩.

إِذَا هَـمَّ أَلقَىٰ بَيـنَ عَينَيهِ عَزْمَهُ وَنَكَّبَ عَن ذِكرِ العَوَاقِبِ جَانِبًا[1]

/٣٣١/ / (**وَهَذِهِ**) الأغراض (**الأَرْبَعَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَجهُ التَّشبِيهِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ أَتَمَّ، وَهوَ بِهِ أَشهَرَ**)، أي: وأنْ يكون المشبهُ به بوجه الشبه أشهرَ وأعرفَ.

ظاهر هذه العبارة: أنّ كُلًّا من الأربعة يقتضي ذلك، وليس الأمر كذلك؛ لأنّ بيان إمكانه إنما يقتضي كونَ المشبه به بوجه الشبه أشهرَ ليصحّ قياسُ المشبه عليه، وجعلُه دليلًا علىٰ إمكانه، لكنّه لا يقتضي كونَه في المشبه به أتمَّ. وكذا بيان[2] حاله لا يقتضي إلا كونَ المشبه به بوجه الشبه أشهرَ، كما إذا كان ثوبان متساويين في السواد؛ لأنّ الغرض مجرد الإشعار بكونه أسود. وكذا بيانُ مقدار حاله لا يقتضي كونَه أتمَّ، بل هو يقتضي كون المشبه به علىٰ حدّ مقدار المشبه في وجه التشبيه[3]، لا أزيد ولا أنقص، ليتعين مقداره علىٰ ما هو عليه؛/ ٢١٥ب/ ولهذا قالوا كلما كان وجهُ التشبيه أدخلَ في السلامة عن الزيادة والنقصان كان

---

(١) هو لسعد بن ناشب المازني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦٩٦، والزهرة ٢/ ٦٨٣، وأمالي القالي ٢/ ١٧٥، وسمط اللآلي ٧٩٣، ومجمع الأمثال ١٢٦، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٣٤. ولسعيد بن ناشب في الحماسة المغربية ١/ ٦١٤. ولسعيد بن ثابت العنبري الأعرابي في بهجة المجالس ٢/ ٤٥٩. وورد غير منسوب في الأمثال ١١٧، وعيون الأخبار ١/ ١٨٨، والأشباه والنظائر للخالديين ٢/ ٩٨، وغرر الخصائص ٣٢٥: "حاجبا". وورد الشطر الأول غير منسوب في أسرار البلاغة١٢٨، والإيضاح ٤/ ٢٣. وروىٰ القالي في أماليه ٢/ ١٧٤ البيت منسوبًا إلىٰ سعد بن ناشب، ولكن برواية أخرىٰ، هي:

"إذا هـمّ ألقـىٰ بيـن عينيـه عزمَـه وصمّم تصميم السُّرَيجيّ ذي الأثرِ"

(٢) في "م": «في بيان».

(٣) في "ظ"، و"ط": «يقتضي كون المشبه علىٰ حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه».

التشبيهُ أدخلَ في القبول. وأمّا تقرير حاله فيقتضي الأمرين جميعًا؛ لأنّ النفس إلىٰ الأتمِّ الأشهرِ أميلُ، فالتشبيه به بزيادة[1] التقرير والتقوية أجدر.

- فإنْ قلتَ: لِمَ خصَّص هذه الأربعة بذلك؟

• قلتُ: لأنّ التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الأتـمّية ولا الأشهرية؛ لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين، مع أنّ السواد فيها ليس أتمَّ منه في وجهه، ولا هي أشهرُ منه بالسواد، ولأنّ الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسَّلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة أتمَّ، ولا هي بها أشهر، وكذا في الاستطراف، بل كلما كان المشبه به أندرَ وأخفىٰ، كان التشبيهُ بتأدية هذه الأغراض أوفىٰ.

وقد اضطرب في هذا المقام كلامُ السكاكي؛ لأنّه قال: "إنّ حقّ المشبه به أنْ يكون أعرفَ بجهة التشبيه من المشبه، وأخصَّ بها، وأقوىٰ حالًا معها، وإلا لم يصحّ أنْ يُذكر المشبهُ به لبيان مقدار المشبه[2]، ولا لبيان إمكانه، ولا لزيادة تقريره، ولا لإبرازه في معرض التزيين أو التشويه؛ لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ، أو في معرض الاستطراف[3]، كما في تشبيهِ فحمٍ فيه جمرٌ موقدٌ

---

(١) في "م": «لزيادة».

(٢) في "ط": «الشبه».

(٣) السياق: "... وإلا لم يصحّ أنْ يُذكر المشبَّه به لبيان مقدار المشبه، ولا لبيان إمكانه، ولا لزيادة تقريره، ولا لإبرازه في معرض التزيين أو التشويه؛ لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، ولم يصحّ أنْ يُذكر المشبه به أيضًا في معرض الاستطراف".

ببحر من المسك مَوْجُه الذهب؛ نقلًا لامتناع وقوع المشبه به - وهو البحر الموصوف ـ إلىٰ الواقع - وهو الفحم المذكور ـ ليُستطرف المشبهُ؛ لصيرورته[1] كالممتنع لمشابهته إياه، أو للوجه الآخر، أي: نقلاً لندرة حضور المشبه به في الذهن، إمّا مطلقًا، أو عند حضور المشبه؛ لمثل ما ذُكر"[2].

«أي[3]: ليُستطرف استطرافَ النوادر»[4]، كذا ذكره الشارح[5] العلامة. وعلىٰ هذا يكون عدمُ صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرفَ وأخصَّ وأقوىٰ[6] في صورة الاستطراف - خاليًا عن التعليل[7].

وقيل[8]: معناه لمثل ما ذُكر من تعريف المجهول بالمجهول[9]، وهذا أنسب بسياق كلامه./ ٣٣٢/

(١) في "ظ": «بصيرورته».
(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٤٥.
(٣) وهذا شرح للعبارة الأخيرة «لمثل ما ذكر»، وبيان للمراد منها.
(٤) شرح المفتاح ١٥٣أ.
(٥) ليست في "م".
(٦) في "ط": «وأقوىٰ حالا».
(٧) بيَّن ذلك السيد الشريف بقوله: «أي: إذا فُسِّر قوله: "لمثل ما ذكر" بما فسّره العلامة كان تعليلًا لنقل ندرة حضور المشبه به، كما أنّ قوله: "ليستطرف" تعليل لنقل امتناع وقوع المشبه به؛ وحينئذ يبقىٰ دعوىٰ عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف وأخصّ وأقوىٰ في صورة الاستطراف خالية عن التعليل». [حاشية السيد الشريف ٣٣٢]
(٨) ينظر: شرح المفتاح ١٥٣أ، وقد نقل العلامة الشيرازي هذا القول وردَّه، ولكنّ السعد رجَّحه.
(٩) «فيه حذف مضاف، أي: من امتناع تعريف المجهول بالمجهول، ولفظ "المثل" في هذا التوجه مقحم بلا شبهة». [حاشية الجلبي ٤٩٥]

وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه؛ لأنّه لا يدلّ علىٰ وجوب كون المشبه به[1] أقوىٰ حالا/ مع وجه التشبيه، إلا فيما يكون لزيادة التقرير. ٢١٦أ/

نَعَم، لابُدّ فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف أنْ يكون المشبهُ به أتمَّ في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة[2]؛ ليحصل الغرض. وأمّا في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا.

وحينئذ لا يبعد أنْ يكون مرادُ السكاكي بجهة التشبيه المقصدَ الذي توجَّهَ إليه التشبيهُ، أعني الأمر الذي لأجله ذُكر التشبيه، وهو الغرض منه[3]؛ لأنّه قال: "يجب أنْ يكون المشبهُ به أعرفَ بوجه الشبه"[4]، فيما إذا كان الغرضُ من التشبيه[5] بيانَ حال المشبه أو بيانَ مقداره، لكنْ يجب في بيان مقداره أنْ يكون المشبه به - مع كونه أعرفَ - علىٰ حدّ مقدار المشبه في وجه التشبيه، لا أزيد ولا أنْقَص. ويجب أنْ يكون أتمَّ في وجه الشبه إذا قصد به[6] إلحاق الناقص بالكامل، أو زيادة التقرير عند السامع، وأن يكون مسلّمَ الحكم، معروفَه فيما يقصد من وجه

(١) في "ط": «كون المشبه»، وهو غلط بدليل ما سبق.

(٢) في "الأصل"، و"ظ": «والندرة».

(٣) ويرىٰ السيد الشريف أنّ هذا التوجيه بعيد جدًا؛ لأنّ «السكاكي بعد ما ذكر الأغراض العائدة إلىٰ المشبه قال: "وأمّا الغرض العائد إلىٰ المشبه به ..."، فلو حُمِلَ جهة التشبيه في كلامه علىٰ الغرض لكان لغوًا لا حاصل له، كما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ تمييز». [حاشية السيد الشريف ٣٣٣]

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٤٥.

(٥) في "ط": «من ذكر التشبيه».

(٦) ليست في "م"، ولا في "ظ".

التشبيه، إذا كان الغرضُ بيانَ إمكانه أو تزيينَه أو تشويهَه، وأنْ يكون نادرَ الحضور في الذهن إذا قُصد استطرافُه.

٥- (أو تَزيِينُهُ)، مرفوع معطوف على "بيان إمكانه"، أي: تزيين المشبه في عين السامع[١]، (كَمَا في تَشبِيهِ وَجْهٍ[٢] بِمُقْلَةِ الظَّبْيِ).

٦- (أو تَشوِيهُهُ[٣]، كَمَا في تَشبِيهِ وَجْهٍ مَجْدُورٍ بِسَلْحَةٍ جَامِدَةٍ قَدْ نَقَرَتْهَا الدِّيَكَةُ).

٧- (أو اسْتِطْرَافُهُ[٤])، أي: عَدُّ المشبهِ طريفًا حديثًا، (كَمَا في تَشبِيهِ فَحْمٍ فِيهِ جَمْرٌ مُوقَدٌ بِبَحْرٍ مِن المِسْكِ مَوْجُهُ الذَّهَبُ؛ لِـ)

/٣٣٣ أ = (إبرَازِهِ)،/ أي: إنما استُطرف[٥] المشبهُ في هذا التشبيه؛ لإبراز المشبه (فِي صُورَةِ المُمْتَنِعِ عَادَةً)[٦].

ب= (وَلِلاسْتِطْرَافِ وَجْهٌ آخَرُ) غيرُ الإبراز في صورة الممتنع عادة، (وَهوَ أَنْ يَكُونَ المُشَبَّهُ بِهِ نَادِرَ الحُضُورِ في الذِّهْنِ):

١ = (إمَّا مُطْلَقًا[٧]، كَمَا مَرَّ) في تشبيه فحم فيه جمر موقد.

---

(١) أي: تزيينه للترغيب فيه.

(٢) في "ظ"، و"ب"، و"ط": «وجه أسود».

(٣) أي: تشويهه للتنفير عنه.

(٤) في "ظ": «واستظرافه»، وفي هامش "ظ": «الاستطراف بالطاء المهملة: من الطرفة»، وهو الصحيح.

(٥) في "م": «يُستطرف».

(٦) لأنّ المشبه به في هذه الصورة مركب خياليّ.

(٧) أي: أنه يطَّرد في كل مركّب خياليّ، سواء حضر المشبه في الذهن أو لم يحضر.

٢= (وَإِمَّا عِنْدَ حُضُورِ المُشَبَّهِ، كَمَا في قَولِهِ)، أي قول[١] أبي العتاهية[٢] يصف البنفسج: (وَلازِوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو)، قال الجوهري[٣]: «زُهي الرجل، فهو مزهوّ، أي: تكبّر»[٤]، وفيه لغة أخرىٰ[٥] حكاها ابن دريد[٦]: «زها يزهو زَهْوًا»[٧]، (بِزُرْقَتِهَا/ ٢١٦ب/

بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَىٰ حُمْرِ اليَوَاقِيتِ[٨])

يجوز أنْ يريد بها الأزهارَ[٩] الحُمْر الشبيهةَ باليواقيت:

(كَأَنَّهَا فَوقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا أَوَائلُ النَّارِ فِي أَطْرَافِ كِبْرِيتِ)[١٠]

---

(١) في "ط": «أي في قول».

(٢) الشاعر المشهور أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سُوَيد بن كَيْسان العَنَزيّ بالولاء، الملقَّب بالجرّار؛ لأنه كان يبيع الجرار في بدء أمره، كان أحد الشعراء المطبوعين المكثرين. ولد سنة ١٣٠هـ، ومات سنة ٢١١ أو ٢١٣هـ في بغداد. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٩١، ووفيات الأعيان ١/ ٢١٩، والأعلام ١/ ٣٢١]

(٣) هو أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي، إمام في اللغة والأدب، وخطّه يضرب به في الحسن المثل. قيل إنه اختلط في آخر عمره فمات محاولًا الطيران سنة ٣٩٣ أو ٣٩٨هـ. وله من المصنفات: "الصحاح"، وكتاب في "العروض"، ومقدمة في النحو. [ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٢٩، ومعجم الأدباء ٦/ ١٥١، والأعلام ١/ ٣١٣]

(٤) الصحاح ٦/ ٢٣٧٠، مادة "زها".

(٥) وهي المقصودة هنا؛ لأنّ الشاعر عبّر بالفعل المبني للفاعل.

(٦) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دُريد، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ ومات ببغداد سنة ٣٢١هـ. كان مقدَّمًا في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب، قيل إنه أشعر العلماء وأعلم الشعراء. من مصنفاته: "الجمهرة"، و"الاشتقاق"، و"الخيل"، و"الملاحن". [ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٩٢، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٢٣، والأعلام ٦/ ٨٠]

(٧) جمهرة اللغة ٢/ ١٠٧٢، مادة "زها".

(٨) من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها، والتقدير: اليواقيت الحمر.

(٩) في "ط": «يريد بها نفس الأزهار».

(١٠) البيتان ليسا لأبي العتاهية كما ذكر، بل لابن الرومي في ديوانه ١/ ٣٩٤، وهما بتمامهما =

فإنّ صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورُها[1] في الذّهن ندرةَ بحر من المسك مَوْجُه الذهب، لكنْ يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج؛ فيستطرفَ لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غايةَ التباعد[2].

ووجه آخر: أنه[3] أراك شَبَهًا لنباتٍ غضٍّ يَرِفُّ[4]، وأوراقٍ رطبة من لهب نارٍ، في جسم يستولي عليه اليُبْس. ومبنىٰ الطبائع علىٰ أنّ الشيء إذا ظهر من موضع لم يُعْهد ظهورُه منه، كان ميلُ النفوس[5] إليه أكثرَ، وهو بالشغف[6] به أجدر[7].



ب- (وَقَدْ يَعُودُ) الغرضُ من التشبيه (إلىٰ المُشَبَّهِ بِهِ، وَهوَ ضَربَانِ):

= في رواية الديوان:

ولازَوَرْدِيَّـــــة تـزهـو بِـزُرقـتـهـا وسْطَ الرياض على حمر اليواقيت
كأنهـا وضِعَـافُ القُضْـبِ تحملهـا أوائـل الـنـار في أطـراف كبريت

(١) في "ظ": «حصولها».
(٢) في "م": «البُعد».
(٣) في "ط": «وهو أنه».
(٤) في "ط": «يَرِقّ»، وهو تصحيف.
(٥) في "ظ": «النفس».
(٦) في "ط": «وبالشغف».
(٧) ينظر: أسرار البلاغة ١٣٠.

(أَحَدُهُمَا: إِيهَامُ أَنَّهُ أَتَمُّ مِن المُشَبَّهِ) في وجه التشبيه، (وَذَلِكَ فِي التَّشْبِيهِ المَقْلُوبِ)، وهو أنْ يُجعل الناقص في وجه الشبه مشبهًا به؛ قصدًا إلىٰ ادّعاء أنه زائد، (كَقَوْلِهِ)، أي كقول محمد بن وهيب[1]:

(وَبَــــدَا الــصَّــبَــاحُ كَــــأَنَّ غُــــرَّتَــهُ)

هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، ثم يقال غُرَّةُ الشيء لأعزِّه وأكرمِه، وغُرَّةُ الصباح لبياضه،

(وَجْــهُ الخَلِيفَةِ حِيــنَ يُـمْـتَـدَحُ)[2]

فإنه قَصَد إيهامَ أنّ وجه الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء[3].

وفي قوله: "حين يُمتدَح" دلالةٌ علىٰ اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له، وعلىٰ كونه كاملًا في الكرم، يتّصِف[4] بالبِشْر والطلاقة عند استماع المدح.

---

(١) أبو جعفر محمد بن وُهيب الحمْيري البصري، من شعراء الدولة العباسية المطبوعين المكثرين، المتكسّبين بالمديح، كان يتشيَّع وله مراث في أهل البيت. توفي نحو سنة ٢٢٥هـ. [ينظر: الأغاني ١٩/ ٣، والوافي بالوفيات ٥/ ١٧٩، والأعلام ٧/ ١٣٤]

(٢) البيت ضمن قصيدة يمدح بها المأمون، وهو له في الأغاني ١٩/ ١٩، والمصون في الأدب ١٢٢، ومعجم الشعراء ٣٥٨، وحماسة الظرفاء ٢/ ١٤٠: "وأتىٰ الصباح"، وزهر الآداب ٢/ ١٨، وسر الفصاحة ٢٦٩، وأسرار البلاغة ٢٢٣، ونضرة الإغريض ١٨٩، والإيضاح ٤/ ٧٥، ومعاهد التنصيص ٢/ ٥٧. وهو لمحمد بن وهب في عيار الشعر ١٨٨، والصناعتين ٧٨، والوافي بالوفيات ٥/ ١٧٨. وجاء غير منسوب في مفتاح العلوم ٣٤٣، ونهاية الأرب ٧/ ٤٨. والبيت بتمامه:

وبــدا الـصـبـاح كــأنّ غـرّتـه		وجـه الخليفـة حيـن يمتـدح

(٣) قصدًا إلىٰ المبالغة.

(٤) في "ظ": «حيث يتصف».

(وَ) الضرب (الثَّانِي: بَيَانُ الاهْتِمَامِ بِهِ)، أي: بالمشبه به، (كَتَشبِيهِ الجَائعِ وَجْهًا كَالبَدْرِ فِي الإِشْرَاقِ وَالاسْتِدَارَةِ بِالرَّغِيفِ[1]، وَيُسَمَّىٰ هَذَا)، أي: التشبيهُ المشتملُ علىٰ هذا النوع من الغرض، (إِظْهَارَ المَطْلُوبِ).

(هَذَا) الذي ذكرناه من جَعْل أحد الشيئين مشبّهًا والآخر مشبّهًا به، إنما يكون (إِذَا أُرِيدَ إِلحَاقُ النَّاقِصِ) في وجه الشبه (حَقِيقَةً)، كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلىٰ المشبه، (أو ادِّعَاءً)، كما/ في التشبيه الذي يعود الغرضُ منه إلىٰ المشبه به، (بِالزَّائِدِ) في وجه الشبه. ‏/٢١٧أ

وهذا الكلام محلّ نظر؛ لأنّ ما تقدَّم كلَّه ليس مما يُقصد فيه إلحاقُ الناقص في وجه الشبه/ بالزائد، علىٰ ما قرّرنا فيما سبق[2]. ‏/٣٣٤

(فَإِنْ أُرِيدَ الجَمْعُ بَينَ شَيئَينِ فِي أَمْرٍ) من الأمور، من غير قصد إلىٰ كون أحدهما ناقصًا في ذلك الأمر والآخر زائدًا، سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد، (فَالأَحْسَنُ تَرْكُ التَّشبِيهِ إِلىٰ الحُكْمِ بِالتَّشَابُهِ)؛ ليكون كل واحد من الشيئين مشبَّهًا ومشبَّهًا به؛ (احْتِرَازًا مِن تَرجِيحِ أَحَدِ المُتَسَاوِيَينِ) في وجه الشبه.

(كَقَولِه)، أي قول أبي إسحاق الصابي[3]:

---

(١) أي: أنّ الجائع إذا رأىٰ وجهًا كالبدر في الإشراق والاستدارة، فإنّه يشبِّهه بالرغيف؛ إظهارًا للاهتمام بشأنه.

(٢) ينظر: ص٩٢.

(٣) وقد يشير إليه بـ"الصابي"، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن هلال بن إبراهيم الصابئ الحرّانيّ المشرك. الأديب البليغ، صاحب الترسّل البديع، والرسائل المشهورة. حرصوا عليه أن يسلم فأبىٰ، وكان يصوم رمضان، ويحفظ القرآن، ويحتاج إليه في الإنشاء. مات ببغداد سنة ٣٨٤هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٥٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٢٣، والأعلام ١/ ٧٨]

(تَشَـابَهَ دَمْعِي إذْ جَرَىٰ وَمُدَامَتِي فَمِنْ مِثْلِ مَا فِي الكَأْسِ عَينِي تَسْكُبُ
فَوَ اللّـهِ مَا أَدْرِي أَبِالْخَمْرِ أَسْـبَلَتْ

جُفُونِي)، يقال: "أَسْبَل الدَّمْع والمطر": إذا هطل، و"أسبلت السماء"، فـ"الباء" في "بالخمر" للتعدية، وليست بزائدة علىٰ ما وُهم[1]، (أَمْ مِن عَبرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ[2]). لَمّا اعتقد التساوي بين الدمع والخمر، ولم يقصد أنّ أحدهما زائد في الحمرة[3]، والآخرَ ناقص ملحَق به، حَكَم بينهما بالتشابه، وتَرَكَ التشبيه.

(وَيَجُوزُ) عند إرادة الجمع بين شيئين في أمرٍ: (التَّشْبِيهُ أيضًا، كَتَشبِيهِ غُرَّةِ الفَرَسِ بِالصُّبْحِ، وَعَكْسِهِ)، أي: تشبيه الصبح بغُرَّة الفرس، (مَتَىٰ أُرِيدَ ظُهُورُ مُنِيرٍ فِي مُظلِمٍ أَكْثَرَ مِنْهُ)، أي: من ذلك المنير، من غير قصد إلىٰ المبالغة في وصف غُرَّة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك، إذْ لو قُصد شيء من ذلك لوَجَبَ جَعْلُ الغُرَّة مشبهًا والصبحِ مشبَّهًا به؛ لأنّه أزيد في ذلك[4].

قال الشيخ في "أسرار البلاغة": «جملة القول أنه متىٰ لم يُقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء، والقَصْدِ[5] إلىٰ إيهامٍ[6] في

---

(١) في "ظ"، و"ط": «ما توهِّم».

(٢) المختار من رسائله ١٥. والبيت الثاني بتمامه:

فوالله ما أدري أبالخمر أسـبلتْ جفوني أم من عبرتي كنت أشربُ

(٣) في "ط": «الخمرة».

(٤) الكثير في التشبيه في الشعر العربي يكون القصد فيه إلىٰ المبالغة.

(٥) في "ظ"، و"ط": «ولم يقصد».

(٦) في "ط": «الإيهام».

الناقص أنه كالزائد، [و]اقْتُصِرَ[1] علىٰ الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمعِ وصفين علىٰ وجه يوجد في الفرع علىٰ حدّه أو قريب منه في الأصل، فإنّ العكس يستقيم في التشبيه[2]، فمتىٰ أريد شيء من ذلك لم يستقم»[3].

- فإنْ قلتَ: امتناعُ ترجيح أحد المتساويين يقتضي أنْ يجب الحكم بالتشابه، ولا يجوز التشبيه أصلًا.

• قلتُ: التساوي بينهما إنما هو في وجه الشبه، فيجوز أنْ يَجعل المتكلِّمُ أحدَهما مشبهًا، والآخر مشبهًا به، لغرض من الأغراض ولسبب من الأسباب، غير القصد إلىٰ الزيادة والنقصان، لكنْ لَمّا استويا/ في الأمر الذي قُصد اشتراكهما فيه، كان الأحسنُ تركَ التشبيه المنبئ في الأغلب عن كون أحدهما ناقصًا، والآخر زائدًا في وجه الشبه.

٢١٧ب/

هذا تمام الكلام في أركان التشبيه، وفي الغرض منه.



(١) في "الأصل" و"م" و"ظ": «اقتصر»، وقد أثبتُّ ما جاء في "الأسرار" و"ط"، وهو الصواب. وقد جاء في هامش "ظ" توضيح وإشارة إلىٰ أنّ هذا خطأ من السعد: «قوله: "واقتصر علىٰ الجمع" هكذا بالواو في "أسرار البلاغة" عطف علىٰ قوله: "لم يقصد"، وجواب الشرط قوله: "فإنّ العكس يستقيم ..."».

(٢) النسياق: "متىٰ لم يقصد ... فإنّ العكس يستقيم"، والمعنىٰ: أنّ عكس التشبيه - من غير أن يسمىٰ تشبيهًا مقلوبًا - جائز إذا أريد الاقتصار علىٰ الجمع بين الشيئين أو الوصفين، من غير قصد المبالغة في إلحاق الناقص بالزائد في وجه الشبه، وأما إذا قُصد المبالغة في إلحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد فإنّ عكس التشبيه لا يستقيم.

(٣) أسرار البلاغة ٢٢٢.

أقسام التشبيه

وأمّا النظر في أقسامه، فهو أنّ له تقسيمًا باعتبار الطرفين، وآخر باعتبار وجه الشبه، وآخر باعتبار الأداة، وآخر باعتبار الغرض، فذَكَر هذه الأربعةَ علىٰ الترتيب السابق، وأشار إلىٰ الأول بقوله:

التشبيه باعتبار الطرفين

(**وَهوَ**)، أي: التشبيه، (**بِاعْتِبَارِ الطَّرَفَينِ**)، أي: المشبه والمشبه به:

أ- أربعةُ أقسام؛ لأنّه:

١- (**إمَّا تَشبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، وَهُمَا**)، أي المفردان:

أ = (**غَيرُ مُقَيَّدَينِ، كَتَشبِيهِ الخَدِّ بِالوَرْدِ**)، وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر/ في قوله تعالىٰ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ لأنّ كل واحد يشتمل علىٰ صاحبه عند الاعتناق كاللباس، أو لأنّ كل واحد[١] يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة، كاللباس الساتر للعورة. /٣٣٥

- فإنْ قلتَ: أليس قولُه: "لكم" و"لهنّ" قيدًا في المشبه به؟

• قلتُ: لا، إذْ لا مدخل[٢] له في التشبيه؛ لعدم توقف الاشتمال أو الصيانة عليه.

---

(١) في "ظ"، و"ط": «لأنّ كل واحد منهما».

(٢) في "م": «قلتُ: لا مدخل له».

ب= (أو مُقَيَّدَانِ، كَقَولِهِمْ) لمن لا يحصل من سعيه علىٰ طائل: ("هُوَ كَالرَّاقِمِ عَلَىٰ المَاءِ"[1])، فإنّ المشبَّهَ هو الساعي المقيّدُ بألاّ يحصلَ من سعيه علىٰ شيء، والمشبهَ به هو الراقم المقيّدُ بكون رقمه علىٰ الماء؛ لأنّ وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف علىٰ اعتبار هذين القيدين.

ثم التقييد قد يكون بالوصف، وقد يكون بالإضافة، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بالحال، وقد يكون بغير ذلك.

ج = (أو مُخْتَلِفَانِ)، أي: أحدهما غير مقيّد والآخر مقيّد، (كَقَولِهِ:

وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ) في كفّ الأشلّ [2]

فإنّ المشبهَ - وهو الشمس - غيرُ مقيّد، والمشبهَ به - وهو المرآة - مُقيّدٌ بكونها في كف الأشلّ. (وَعَكْسِهِ)، أي: تشبيه المرآة في كف الأشلّ بالشمس، فيما المشبه مقيّد والمشبه به غير مقيّد./ ٢١٨أ/

٢- (وَإمَّا تَشبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ، كَمَا في بَيتِ بَشَّارٍ)، وهو قوله: "كأنّ مُثار النّقْع فوق رؤوسنا"[3] البيت، وقد سبق تحقيقه[4].

---

(١) من أمثال العرب: "هو يرقُم في الماء"، قال الزمخشري في المستقصىٰ ٢/ ٤١٢: «أي: بلغ من حذقه أنه يرقم حيث لا يثبت الرقم، وقيل: معناه يفعل ما لا طائل تحته». وقد استخدم الشعراء هذا التعبير، ومن ذلك قول أوس ابن حجر معبّرًا عن يأسه بعودة أحبابه بعد رحيلهم، كما في لسان العرب ١٢/ ٢٤٨، مادة "رقم":

سأرقم في الماء القراح إليكمُ		على بُعدكم إنْ كان للماء راقمُ

(٢) لجبار بن جَزء بن ضرار، وقد سبق تخريجه في ص ٤٧.

(٣) قوله: «فوق رؤوسنا» ليس في "م"، ولا في "ط".

(٤) ينظر: ص ٦٥.

ويجب في تشبيه المركّب بالمركّب أنْ يكون كلٌ من المشبه والمشبه به هيئةً حاصلةً من عدّة أمور كما صرَّح به صاحب "المفتاح"[1]، وأشار إليه صاحب "الكشاف" حيث قال: إنّ العرب تأخذ أشياء[2] فُرادىٰ، معزولًا بعضها عن بعض، فتشبهها بنظائرها، وتشبّه كيفيّةً حاصلةً من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتىٰ عادت شيئًا واحدًا، بأخرىٰ مثلها[3].

ثم تشبيهُ المركَّب بالمركَّب قد يكون:

أ = بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر، كقوله:

وكأنّ أجْـرامَ النُّجـومِ لوامِعًا   دُرَرٌ نُثِرْنَ علىٰ بِسَاطٍ أزْرَقِ[4]

فإنّ تشبيه النجوم بالدُّرر، وتشبيهَ السماء ببساط أزرق تشبيهٌ حسنٌ، لكنْ أين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوبَ سرورًا وعَجَبًا، من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في أديم السماء، وهي زرقاء زرقتَها الصافية؟!

ب = وقد لا يكون بهذه الحيثية، كقوله:

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) في "ظ": «الأشياء».

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٨٠.

(٤) هو لأبي طالب الرَّقِّي في أسرار البلاغة ١٥٩، والإيضاح ٤/ ٥٠، ونهاية الأرب ٧/ ٤٢، كما جاء منسوبًا له مرة أخرىٰ في نهاية الأرب ١/ ٣٣، ولكن برواية "وكأنّ أجرام السماء". وورد من غير نسبة في مفتاح العلوم ٣٣٧.

كَأنَّمَـا[١] المرِّيخُ وَالمشـتَرِي قُدَّامَـهُ فِـي شَـامِخِ الرِّفعَـهْ

مُنْصَـرَفٌ بِاللَّيْـلِ عَـن دَعـوَةٍ قَد أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَـمْعَهْ[٢]

فإنّه لو قيل: "المريخ كمنصرف من الدعوة" لم يكن شيئًا.

ج = وقد يكون بحيث لا يمكن أنْ يُعين[٣] لكل جزء من أجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر إلا بعد تكلّف وتعسّف، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] الآية، فإنّ الصحيح أنّ هذين التشبيهين[٤] من التشبيهات المركبة، التي لا يُتكلّف - لو أُخِذَ واحدٌ[٥] -شيءٌ يُقدَّر تشبيهه به، وهو القول/ الفَحْل والمذهب الجَزْل. وإنْ جعلتَهما من المفرقة[٦] فلابدّ من تكلّف، وهو أنْ يقال: في الأول شُبّه المنافقُ بالمستوقد نارًا، وإظهارُه الإيمانَ بالإضاءة، وانقطاعُ انتفاعه بانطفاء النار، وفي الثاني شُبّه دينُ الإسلام بالصيّب، وما يتعلق به من شُبَه الكفار بالظلمات، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق،

٢١٨ب/

(١) في جميع النسخ: «فكأنما»، ولكني حذفت "الفاء"؛ لأنّ هذا هو الوارد في جميع المصادر، وحتىٰ توافق البحر السريع.

(٢) هما للقاضي التنوخي في نشوار المحاضرة ٦/ ٢٢٥، ويتيمة الدهر ٢/ ٣١٠، وفيهما: "قد أسرجوا قدّامه"، وفي غرائب التنبيهات ٤٢: "قد أوقدوا قدّامه"، ونهاية الأرب ٧/ ٤٢: "من دعوة". وجاء البيتان غير منسوبين في أسرار البلاغة ١٩٦، ومفتاح العلوم ٣٣٧، والإيضاح ٤/ ٨٥.

(٣) في "م"، و"ط": «يُعتبر».

(٤) المقصود بالتشبيه الأول التشبيهُ في قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، وبالتشبيه الثاني التشبيهُ في قوله تعالىٰ: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

(٥) في "م"، و"ظ"، و"ط": «لا يتكلف لواحد واحد»، ويظهر أنّه تصحيف.

(٦) في "ط": «المفردة»، وما جاء في النسخ المخطوطة أجود؛ لأنّ المراد تفريق الصورة المركّبة إلىٰ أجزاء. وهو يقصد به هنا المتعدد الذي سيتحدّث عنه قريبًا.

وما يصيب الكفرة من الأفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق./ /٣٣٦

٣- (**وَإِمَّا تَشبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ، كَمَا مَرَّ مِن تَشبِيهِ الشَّقِيقِ**) بأعلام ياقوت منشورة علىٰ رماح من زبرجد"[1]، فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركَّب من عدّة أمور كما ترىٰ[2]. وكذا تشبيه الشاة الجبلي[3] بحمار أبترَ مشقوقِ الشَّفة والحوافرِ، نابتٍ علىٰ رأسه شجرتا غضا[4].

والفرق بين المركب والمفرد المقيّد أحوجُ شيء إلىٰ التأمل، فالمشبه به في قولنا: "هو كالراقم علىٰ الماء" إنما هو الراقم، بشرط أنْ يكون رقمه علىٰ الماء، وفي تشبيه "الشقيق" أو "الشاة الجبلي" هو المجموعُ المركَّبُ من الأمور المتعددة، بل الهيئة الحاصلة منها.

وجَعَل صاحب "المفتاح" تشبيهَ الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد، كتشبيه السِّقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنوِّر وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلّ[5]. وجَعَل التشبيهَ في نحو قولِه:

وَالشَّمسُ مِن مَشْرِقِهَا قَدْ بَدَت مُشْـرِقَةً لَيـسَ لَهَـا حَاجِـبُ

---

(١) ينظر: ص ٦٧.

(٢) ينظر: الإيضاح ٤/ ٣١.

(٣) "الشاة" لفظ يقع علىٰ المذكر والمؤنث. [ينظر: الكتاب ٣/ ٥٦٢، والمخصَّص ١٦/ ١١١، ولسان العرب ١٣/ ٥٠٩، مادة "شوه"]

(٤) ينظر: الإيضاح ٤/ ٥١.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦.

كَـأَنَّـهَـا بُـوْتَـقَـةٌ أُحْـمِـيَـتْ يَجُـولُ فِيهَـا ذَهَـبٌ ذَائِـبُ[1]

وقولِه: "كأنّ مُثار النقع"، وقولِه: "وكأنّ أجرام النجوم"[2]، وقولِه: "كأنما المريخ"[3]من تشبيه المركَّب بالمركّب، ذاهبًا إلىٰ أنّ كلاً من المشبه والمشبه به هيئةٌ حاصلةٌ من عدة أمور[4]. ولم يتعرَّض لتشبيه المفرد بالمركّب وعكسِه.

وكأنّ ما ذكره المصنِّف أقربُ[5]؛ فإنّ الفرقَ بين تشبيه "الشقيق" وتشبيه "الشاة الجبلي" بأنّه قُصد في الثاني إلىٰ ما لا يدخل فيه الأمورُ المتعدِّدة المختلفة بخلاف الأوّل[6]، ضعيفٌ.

٤- (وَإمَّا تَشبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُفْرَدٍ، كَقَولِهِ)، أي قول أبي تمام[7]:

(يَـا صَـاحِبَيَّ تَـقَـصَّـيَا نَـظَـرَيْـكُـمَا)

(١) من غير نسبة في مفتاح العلوم ٣٣٦، وفي هامش "الأصل": «أي: قول المهلبي الوزير»، وهو الحسن بن محمد، إلا أني لم أجدهما في ترجمته.

(٢) في "ط": «وكأنّ أجرام النجوم لوامعا».

(٣) في "م": «كأنما المريخ والمشتري».

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٦-٣٣٧.

(٥) ينظر: الإيضاح ٤/ ٣١، ٥١، ٨٦.

(٦) في "م"، و"ط": «قُصد في الأول إلىٰ ما يدخل فيه الأمورُ المتعدِّدة المختلفة بخلاف الثاني»، ولا فرق بين معنىٰ هذه العبارة، والعبارة الواردة في "الأصل" و"ظ". فإنّ السكاكي جعل الفرق بينهما في أنّ تشبيه الشقيق من تشبيه المركب، وتشبيه الشاة من تشبيه المفرد.

(٧) الشاعر المشهور أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي. وُلد سنة ١٩٠هـ بجاسم في دمشق، ومات بالموصل سنة ٢٣١هـ. جمع شعرَه ورتّبه علىٰ الحروف أبو بكر الصولي، ثم جمعه علي بن حمزة الأصبهاني ورتبه علىٰ الأنواع. له اختيارات وكتب تدل علىٰ سعة حفظه، وهي: "الحماسة"، و"فحول الشعراء"، والاختيارات من شعر الشعراء"، و"مختار أشعار القبائل". [ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١١، وخزانة الأدب ١/ ٣٥٦، والأعلام ٢/ ١٦٥]

أي: ابْلُغا أقصىٰ نظريكما واجتهدا في النظر، يقال: "تقصّيتُه"، أي: بلغتُ أقصاه، كذا في "الأساس"[١]،

(تَـرَيَـا وُجُـوهَ الأَرْضِ كَيفَ تَـصَـوَّرُ)

أي: تتصور، بحذف "التاء"، يقال: "صوَّره اللّٰهُ صورة حسنة فتصور".

(**تَرَيَا**[٢] **نَهَارًا مُشْمِسًا**) ذا شمسٍ لم يستره غيْم، (**قَدْ شَابَهُ**)، أي: خالطه، (**زَهْرُ الرُّبَا**)، خصَّها[٣] لأنّها أنضر وأشدّ خضرة[٤]، (**فَكَأَنَّمَا هُوَ**)، أي: ذلك النهار المشمس، (**مُقْمِرُ**[٥])، أي: ليل ذو قمر. شَبَّه/ النهارَ المشمِسَ الذي اختلط به أزهار الرَّبَوات فنَقَصَت باخضرارها من ضوء الشمس حتىٰ صار يضرب إلىٰ السواد - بالليل المقمر، فالمشبه مركَّب والمشبه به مفرد، ولا يخلو هذا عن تسامح[٦]. ٢١٩أ/



ب- (**وَأَيْضًا**) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين، وهو (**أَنَّهُ**)[٧]:

١- (**إِنْ تَعَدَّدَ/ طَرَفَاهُ**): /٣٣٧

---

(١) ينظر: أساس البلاغة ٥١٢، مادة "قصو".

(٢) جواب الأمر "تقصّيا"، جُزم بحذف النون.

(٣) في "ط": «وإنما خصها».

(٤) زاد في "ظ": «ولأنها المقصود بالنظر».

(٥) ديوانه ٢/ ١٩٤.

(٦) «وذلك لأنّ قوله "مقمر" تقديره: "ليل مقمر" كما صرَّح به، ففيه تعدّد وشائبة تركيب». [حاشية السيد الشريف ٣٣٧]

(٧) لفظة «أنه» ليست من "التلخيص" في "م"، و"ب"، و"ط".

أ = (**فَإِمَّا**[١] **مَلْفُوفٌ**)، وهو أنْ يؤتىٰ علىٰ طريق العطف أو غيره بالمشبَّهات أولًا، ثم بالمشبه بها[٢]، (**كَقَوْلِهِ**)، أي كقول امرئ القيس يصف[٣] العُقَاب بكثرة اصطياد الطيور[٤]: (**كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا**) بعضُها، (**وَيَابِسًا**) بعضُها، (**لَدَىٰ وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالْحَشَفُ**)، وهو[٥] أرْدَأُ التمر، (**البَالِي**[٦]). شبَّه الرَّطْب الطريَّ من قلوب الطير بالعُنَّابِ، واليابسَ العتيقَ منها بالحشف البالي؛ إذْ ليس لاجتماعهما هيئةٌ مخصوصةٌ يُعْتَدُّ بها ويُقصد تشبيهها. ولذا قال الشيخ في "أسرار البلاغة": إنه «إنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحُسْنُ الترتيب فيه، لا لأنّ للجمع فائدةً في عين التشبيه»[٧].

ب= (**أو مَفْرُوقٌ**)، وهو أنْ يؤتىٰ بمشبه ومشبه به، ثم آخر وآخر، (**كَقَوْلِهِ**)، أي: قول الْمُرَقِّشِ الأكبر[٨] يصف نساءً: (**النَّشْرُ**)، أي: الطيب

---

(١) في "ظ": «فهو إمَّا».

(٢) في "ظ"، و"ط": «ثم بالمشبه بها كذلك».

(٣) في "ظ": «في وصْف».

(٤) في هامش "ظ": «العقاب مخصوص بأنه لا يأكل قلب الطير».

(٥) في "م"، و"ظ": «هو».

(٦) ديوانه ١٦٦، والبيت بتمامه هو:

كـأنّ قـلـوب الطير رطبًـا ويابسًا لدى وكرها العُنَّبُ والحشف البالي

(٧) أسرار البلاغة ١٩٤.

(٨) هو ربيعة - وقيل عمرو أو عوف - بن سعد بن مالك بن ضبيعة، شاعر جاهلي، وأحد عُشَّاق العرب المشهورين بذلك. وُلِد باليمن، وتوفي نحو سنة ٧٥ ق هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٢١٠، ومعجم الشعراء ٤، والأعلام ٥/ ٩٥]

والرائحة، (**مِسْكٌ، وَالوُجُوهُ دَنَا* -نِيرٌ، وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ**)، وروي: "أطرافُ البَنان"، (**عَنَمْ**[1])، وهو شجرٌ أحمرُ ليّن[2].

٢- (**وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الأَوَّلُ**)، يعني المشبه، دون الثاني، (**فَتَشبِيهُ التَّسوِيَةِ، كَقَولِهِ:**

صُــدْغُ الحَبِيبِ وَحَالِي كِلاهُـمَـا كَـاللّـيَـالِـي)

وَثَـغْـرُه فِي صَـفَـاءٍ وَأَدْمُـعِي كَـالـلآلِـي[3]

٣-(**وَإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي**)، يعني[4] المشبه به، دون الأول، (**فَتَشبِيهُ الجَمعِ، كَقَولِهِ**)، أي قول البحتري[5]:

بَـاتَ نَدِيْمًا لِيَ حَتَّـىٰ الصَّبَاحْ أَغْيَدُ مَجدُولُ مَكَانِ الوِشَـاحْ

(**كَأَنَّمَا يَبْسِمُ**) ذلك الأغْيَدُ، أي: الناعم البدن، (**عَن لُؤلُؤٍ* مُنَضَّدٍ**) - منظَّم - (**أو بَرَدٍ**)، هو حب الغمام، (**أو أَقَاحْ**[6])، جمع أُقحوان، وهو

---

(١) ديوان المرقِّشين ٦٨: "وأطراف البنان"، والبيت بتمامه:

النّشر مسك والوجوه دنا نيرٌ وأطراف الأكفّ عنم

(٢) في "ط": «ليّن الأغصان».

(٣) لرشيد الدين الوطواط في حسن التوسل ١١٧. والبيتان غير منسوبين في نهاية الأرب ٧/ ٤٤، والإيضاح ٤/ ٨٩، ومعاهد التنصيص ٢/ ٨٨ للبيت الأول، و٢/ ٩١ للبيت الثاني.

(٤) ليست في "ط".

(٥) الشاعر المشهور: أبو عُبادة الوليد بن عُبَيد بن يحيىٰ الطائي، بدأ الشعر بعرضه علىٰ أبي تمام، فاستجاده. كان يقال لشعره: "سلاسل الذهب، وهو مع المتنبي وأبي تمام أشعر أبناء عصرهم. جُمِعَ شعره كأبي تمام علىٰ يد أبي بكر الصوليّ وعلي الأصبهاني. وله كتاب حماسة علىٰ مثال حماسة أبي تمام، وله "معاني الشعر". وُلد بمَنْبَج سنة ٢٠٦هـ، ومات بها سنة ٢٨٤هـ. [ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٨، ووفيات الأعيان ٦/ ٢١، والأعلام ٨/ ١٢١]

(٦) ديوانه ١/ ١٧٦، وروايته: "كأنما يضحك". والبيت الثاني بتمامه:

كـأنـمـا يـبـسـم عـن لـؤلـؤ مُـنـضَّـدٍ أو بَـرَدٍ أو أقـاحْ

وَرْد له نَوْر؛ شَبّه ثغره بثلاثة أشياء.

وفي قول الحريري[1]:

يَفْتَـرُّ عَن لُؤلُـؤٍ رَطْبٍ وَعَـن بَرَدٍ وَعَن أَقَاحٍ وَعَن طَلْعٍ وَعَن حَبَبِ[2]

شُبِّه بخمسة[3].

وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر؛ لأنّ المشبه - أعني الثغر - غير مذكور لفظًا ولا تقديرًا، إلا أنّ لفظ "كأنما" في بيت البحتري/ يدلّ علىٰ أنه تشبيه لا استعارة، وستسمع في هذا[4] كلامًا إن شاء اللّه[5].

/٢١٩ب

ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد[6] في وصف أبيات أهديت إليه:

---

(١) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريريّ البصري، أحد أئمة اللغة والأدب، وصاحب المقامات المشهورة. ومن تصانيفه الأخرىٰ: "دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواصّ"، و"مُلْحَة الإعراب"، و"شرح الملحة". وُلد بالمَشَان في حدود سنة ٤٤٦هـ، ومات في البصرة سنة ٥١٦هـ. [ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٣، ووفيات الأعيان ٤/ ٦٣، والأعلام ٥/ ١٧٧]

(٢) مقاماته ٢٥، وشرحها ١/ ٩٩.

(٣) في "ط": «بخمسة أشياء».

(٤) في "ط": «وستسمع لهذا».

(٥) في ص ١٣٨.

(٦) وقد يشير إليه بـ"ابن عبّاد" أو "الصاحب"، وهو أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن العباّس بن عبّاد، المشهور بالصاحب ابن عباد الوزير الأديب المشهور، ونادرة عصره في الفضائل والمكارم. من كتبه عدا شعره ورسائله: "المحيط في اللغة"، و"الوقف والابتداء"، و"العروض"، و"الكشف عن مساوئ شعر المتنبي"، و"جوهرة الجمهرة". ولد سنة ٣٢٦هـ في قزوين، ومات بالري سنة ٣٨٥هـ. [ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٣٦، ووفيات الأعيان ١/ ٢٢٨، والأعلام ١/ ٣١٦]

أَتَـتْـنِـي بِـالأمـسِ أبيَـاتُـهُ تُعَلِّـلُ رُوحِـي بِـرَوْحِ الجِنَانِ
كَبُرْدِ الشَّـبَابِ وَبَرْدِ الشَّـرَابِ وَظِـلِّ الأمَـانِ وَنَيـلِ الأمَانِي
وَعَهـدِ الصِّبَـا وَنَسِـيمِ الصَّبَا وَصَفْوِ الدِّنَانِ وَرَجْعِ القِيَانِ[1]

التشبيه باعتبار وجه الشبه

(وَباعْتِبَارِ وَجْهِهِ)، عطف علىٰ قوله: "باعتبار الطرفين"، أي: التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات: الأول تمثيل وغير تمثيل، والثاني مجمل ومفصَّل، والثالث قريب وبعيد.

أ- أشار[2]/ إلىٰ الأول بقوله: /٣٣٨

١ - (إِمَّا تَمْثِيلٌ، وَهوَ مَا)، أي: التشبيه الذي (وَجْهُهُ) وصفٌ (مُنْتَزَعٌ مِن مُتَعَدِّدٍ)؛ أمرين أو أمور. (كَمَا مَرَّ) من تشبيهِ الثريّا[3]، والتشبيهِ في بيت بشار[4]، وتشبيهِ الشمس بالمرآة في كف الأشلّ[5]، وتشبيهِ الكلب بالبدوي المصطلي[6]، والتشبيهِ في قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ

(١) ديوانه ٢٩١.
(٢) في "ط": «وأشار».
(٣) ينظر: ص ٦٤.
(٤) ينظر: ص ٦٦.
(٥) ينظر: ص ٦٩.
(٦) ينظر: ص ٧١.

ﭐﻟﺘَّﻮۡﺭَﻯٰﺔَ﴾ [الجمعة: ٥] الآية[١]، والتشبيهِ في قوله: "كما أبرقت قومًا عِطاشًا" البيت[٢]، إلىٰ غير ذلك.

(**وَقَيَّدَهُ**)، أي: المنتزعَ من متعدد، (**السَّكَّاكِيُّ بِكَونِهِ غَيرَ حَقِيقِيٍّ**)، حيث قال: «التشبيه متىٰ كان وجهه وصفًا غير حقيقي، وكان منتزعًا من عدة أمور، خُصَّ باسم التمثيل»[٣]. (**كَمَا في تَشبِيهِ مَثَلِ اليَهُودِ بِمَثَلِ الحِمَارِ**)، فإنّ وجه الشبه هو حرمانُ الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركَّبٌ من متعدد، وليس بحقيقي بل هو عائد إلىٰ التوهم[٤]، وكذا قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ [البقرة: ١٧] الآية، وما أشبه ذلك[٥]، فالتمثيل بتفسيره أخصّ منه بتفسير الجمهور. وأمّا صاحب "الكشاف" فيُجري[٦] التمثيل مرادفًا للتشبيه[٧].

وقال الشيخ في "أسرار البلاغة": التمثيلُ: التشبيهُ المنتزعُ من أمور، وإذا لم يكن التشبيه عقليًا يقال إنه يتضمن التشبيه، ولا يقال إنّ فيه تمثيلًا وضَرْبَ مثلٍ، وإنْ كان عقليًا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه،

---

(١) ينظر: ص ٧٢.

(٢) ينظر: ص ٧٣.

(٣) مفتاح العلوم ٣٤٦.

(٤) قد يُعبّر عنه بالعقلي، كما سيأتي في كلام عبدالقاهر، وهو أسلمُ من "التوهم".

(٥) ليست في "م".

(٦) في "م"، و"ظ"، و"ط": «فيجعل».

(٧) أي: لا يفرق بينهما، وكذلك فعل ابن الأثير. [ينظر: الكشاف ١/ ٧٢، ٨٠، والمثل السائر ١/ ٣٨٠].

وأنْ يقال: ضُرِبَ الاسمُ مثلًا لكذا؛ يقال: "ضُرِبَ النورُ مثلًا للقرآن، والحياةُ للعلم"[١].

٢- (وَإِمَّا غَيرُ تَمثِيلٍ،/ وَهوَ بِخِلافِهِ)، أي: بخلاف التمثيل، وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه مُنتزعًا من متعدِّد، وعند السكاكي ما لا يكون مُنتزعًا منه، أو يكون وصفًا حقيقيًا[٢]. فتشبيه الثريّا بالعنقود المنوِّر تمثيلٌ عند الجمهور، وليس بتمثيل عند السكاكي[٣]. ‏/٢٢٠أ

ب- (وَأَيْضًا) تقسيم آخرُ للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنّه:

١- (إِمَّا مُجْمَلٌ، وَهوَ مَا لَمْ يُذْكَرْ وَجْهُهُ، فَمِنْهُ) أي: فمن المجمل ما هو:

أ = (ظَاهِرٌ) وجهُه، أو: فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهرٌ(**يَفْهَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ**[٤]**، نَحْوُ: "زَيدٌ كَالأَسَدِ"**[٥]).

ب= (**وَمِنهُ خَفِيٌّ، لا يُدرِكُهُ إلا الخَاصَّةُ، كَقَولِ بَعضِهِم: "هُم كَالحَلْقَةِ المُفرَغَةِ لا يُدرَىٰ أينَ طَرَفَاهَا"**[٦]**، أي: هُم مُتَنَاسِبُونَ في**

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٢٣٨، ٢٤٠. والسعد اقتصر علىٰ بعض التمثيل عند عبدالقاهر، وهو المنْتزع من أمور؛ لأنّ التمثيل عند عبدالقاهر ما كان وجه الشبه فيه متأوَّلًا، ويكون في المفرد مثل: "حجة كالشمس"، كما يكون في المنتزع من متعدد. وفي الذي اقتبسه السعد من "الأسرار" بقوله: "ضُرب النور مثلًا للقرآن، والحياة للعلم" ما يعبر عن ذلك.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٤٦-٣٤٩.

(٣) لأنّ الوجه مركّب حسي.

(٤) زاد في "ظ": «ممن له مدخل في ذلك».

(٥) في "م"، و"ب": «زيد أسد».

(٦) مجمع الأمثال ٢/ ٤٧٠، والمستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ٣٨٣.

الشَّرَفِ)، يمتنع تعيينُ بعضهم فاضلًا وبعضِهم أفضلَ منه، (كَمَا أَنَّهَا)، أي: الحلقة المفرغة، (مُتَنَاسِبَةُ الأجزَاءِ فِي الصُّورَةِ)، يمتنع تعيينُ بعضها طرفًا وبعضها وسطًا؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة، بخلاف ما لو لم تكن[1] مصمتة الجوانب؛ فإنّ موضع الانفراج منها يكون طرفًا، ومقابِلَه وسطًا[2].

ذكر جار الله أنّ هذا قولُ الأنمارية فاطمةَ بنتِ الخُرْشُب[3] حين مدحت بنيها الكَمَلَة، وهم: ربيعٌ الكاملُ، وعُمارةُ الوهَّابُ، وقيسُ الحِفَاظِ، وأَنَسُ الفوارس[4] أولادُ زياد العَبْسِيِّ؛ وذلك لأنّها سئلت عن بنيها أيّهم أفضل؟ فقالت: "عُمارة، لا، بل فلان، لا، بل فلان"، ثم قالت: "ثَكِلْتُهم إنْ كنتُ أعلم أيّهم أفضل! هم كالحلقة المفرغة"[5].

---

(١) في "م": «إذا لم يكن»، وفي "ط": «ما لم تكن».

(٢) في "م": «يكون وسطًا».

(٣) مُنجِبَة جاهلية من غطفان، من ربّات الفصاحة والبلاغة والضيافة والسؤدد، ويُضرب بها المثل: "أنجب من فاطمة". كانت امرأة زياد العبسي، وولدت له أربعة أبناء يوصفون بالكَمَلَة، وسيرد ذكرهم بعد قليل. [ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٤٧٠، وخزانة الأدب ٨/ ٣٦٤، وأعلام النساء ٤/ ٤٨، والأعلام ٥/ ١٣٠]

(٤) ضَبطتُ الأسماء بناء على ضبطِها في النسخ المخطوطة الثلاث، وهكذا ضُبطت في أغلب المراجع. أكبرهم وأكثرهم أخبارًا: ربيع المتوفى نحو سنة ٣٠ ق هـ، وأصغرهم سنًّا: قيس. كانوا من دُهاة العرب وفرسانهم ورؤسائهم في الجاهلية. وصفتهم أمُّهم، فقالت في ربيع: «لا تُعدّ مآثرُه، ولا تُخشىٰ في الجهل بوادرُه»، وقالت في عُمارة: «لا يَنام ليلةَ يُخَاف، ولا يَشبع ليلةَ يُضاف»، وقالت في أنس: «إذا عزم أمضىٰ، وإذا سئل أرضىٰ، وإذا قدر أغضىٰ»، وقالت في قيس ما لم يحفظه الراوي. [ينظر: الأغاني ١٧/ ١١٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٤٨٤، والعمدة ١/ ١٢٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣، و٢٦، والأعلام ٣/ ١٤، و٥/ ٣٧]

(٥) ينظر: المستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ٣٨٣، والكشاف ٤/ ٢٥٦.

وقال الشيخ عبدالقاهر: "إنه قول مَن وَصَفَ[1] بني المهلب[2] للحجاج[3] لما سأل عنهم"[4].

ج = (وَأيضًا مِنهُ)، أي: من المجمل، وقوله: "منه" دون أنْ يقول: "وأيضًا إمّا كذا وإمّا كذا" إشعارٌ بأنّ هذا من تقسيمات المجمل، لا من تقسيمات مطلق التشبيه،/ وهذا عطف علىٰ قوله: "منه ظاهر ومنه خفي". /٣٣٩

أي: ومن المجمل (مَا لَمْ يُذكَرْ فِيهِ وَصفُ أحَدِ الطَّرَفَينِ)، يعني الوصف الذي يكون فيه إيماء إلىٰ وجه الشبه، نحو: "زيد أسد". فقولنا:

---

(١) وهو كعب بن معدان الأشقري، كما في الكامل ٣/ ١٣٤٨، وجاء في وفيات الأعيان ٥/ ٣٥٩ أنه مالك بن بشير حين بعثه المهلّب بن أبي صُفرة إلىٰ الحجاج بعد هزيمة قَطَري بن الفُجاءة.

(٢) أبو سعيد المهلّب بن أبي صُفْرَة، واسمه ظالم بن سراق بن صبح بن كندي بن عمرو. كان سيدًا جليلًا نبيلًا من أشجع الناس. ولي البصرة لمصعب بن الزبير، وخراسان لعبدالملك والحجاج، وكان الحجاج يبالغ في احترامه لما رأىٰ منه في قتال الأزارقة والخوارج. وُلد في دَبَىٰ سنة ٧ هـ، ومات بخراسان سنة ٨٣هـ. وخلفه عدة أولاد نجباء كرماء أجوادًا أمجادًا، قال ابن الجوزي: «ومن العجائب: ثلاثة إخوة وُلدوا في سنة واحدة، وقُتلوا في سنة واحدة، وكانت أعمارهم ثماني وأربعين سنة: يزيد، وزياد، ومدرك بنو المهلّب بن أبي صُفرة». [ينظر: المدهش ٦٧، ووفيات الأعيان ٥/ ٣٥٠، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٣، والأعلام ٧/ ٣١٥]

(٣) أبو محمد الحجّاج بن يوسف بن الحكم الثقفي، كان قائدًا ظلومًا جبارًا، ذا شجاعة ومكر ودهاء، وكان خطيبًا بليغًا فصيحًا. ولِيَ العراق والمشرق لعبدالملك بن مروان ومَن بعده عشرين سنة، وهو الذي بنىٰ مدينة واسط بين البصرة والكوفة. قال فيه الذهبي: «له حسنات مغمورة في بحر ذنوبه». وُلد بالطائف سنة ٤١هـ، ومات بواسط سنة ٩٥هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ٢٩، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٣٤٣، والأعلام ٢/ ١٦٨]

(٤) ينظر: أسرار البلاغة ٩٤.

"زيد الفاضل أسد" يكون مما لم يُذكر فيه وصفُ أحد الطرفين؛ لأنّ الفاضل لا يشعر بالشجاعة، هكذا ينبغي أن يُفهم.

٢٢٠ب/ د = (وَمِنهُ)، أي: من[١]/ المجمل (مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصفُ المُشَبَّهِ بِهِ وَحدَهُ)، يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه، كقولها: "هم كالحلقة المفرغة لا يُدرىٰ أين طرفاها"؛ فإنّ وصف الحلقة بكونها مفرغةً غيرَ معلومة الطرفين مُشْعِرٌ بوجه التشبيه كما مرّ. ومنه قول النابغة الذبياني[٢]:

فَإِنَّكَ شَـمْسٌ وَالملُـوكُ كَوَاكِبٌ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنهُنَّ كَوْكَبُ[٣]

هـ=(وَمِنهُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصفُهُمَا)، أي: وصف المشبه والمشبه به كليهما، (كَقَولِهِ)، أي أبي تمام[٤] في الحَسَن بن سَهْلٍ[٥]:

سَتُصْبِحُ العِيسُ بِي وَاللَّيلُ عِندَ فَتىٰ كَثِيرِ ذِكْرِ الرِّضَىٰ فِي سَاعَةِ الغَضَبِ

(صَدَفْتُ عَنهُ)، أي: أعرضت، (وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ
عَنِّـي وَعَـاوَدَهُ ظَنِّـي فَلَـم يَخِـبِ

---

(١) في "م"، و"ظ"، و"ط": «ومن».

(٢) ويشير إليه أحيانًا بـ"النابغة"، وهو أبو أمامة - أو أبو ثمامة - زياد بن معاوية بن ضباب، شاعر جاهليّ من الطبقة الأولىٰ. كان أحسن الشعراء ديباجة، وأكثرهم رونق كلام، وأجزلهم بيتًا، وليس في كلامه تكلّف. مات نحو ١٨ ق هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ١٥٧، وبلوغ الأرب ٣/ ١٠١، والأعلام ٣/ ٥٤]

(٣) ديوانه ٧٨.

(٤) في "م"، و"ط": «أي قول أبي تمام».

(٥) أبو محمد الحسن بن سَهْل بن عبدالله السَّرْخَسي، وزير المأمون، ووالد زوجته "بوران". كان عالي الهمّة، كثير العطاء، عُرف بالأدب والذكاء، والفصاحة وحسن التوقيعات. وُلد سنة ١٦٦هـ، ومات بسرخس سنة ٢٣٦هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٢/ ١٢٠، وسير أعلام النبلاء ١١/ ١٧١]

كَالْغَيْثِ إنْ جِئتَهُ وَافَاكَ)، أي: أتاك، (رَيِّقُهُ)، يقال: "فَعَلَه في رَوْق شبابه وريِّقه"، أي: أوّله، و"أصابه رَيِّق المطر"، و"ريّق كل شيء": أفضله، (وَإنْ تَرَحَّلْتُ عَنهُ لَجَّ في الطَّلَبِ[1])

وَصَفَ الممدوحَ بأنّ عطاياه فائضةٌ عليه، أعْرض أو لم يُعرِض[2]، وكذا وَصَفَ الغيثَ بأنه يصيبك، جئتَه أو ترحَّلْتَ عنه، وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه، أعني الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه.

و = ومنه: ما ذُكر فيه وصفُ المشبه وحده، كقولك: "فلان كَثَّر[3] أياديه لديَّ ووَصَلَ مواهبَه إليَّ، طلبتُ عنه[4] أو لم أطلب، كالغيث". فكأنه تركه[5] لعدم الظفر بمثال من كلامهم.

٢- (وَإمَّا مُفَصَّلٌ)، عطف على قوله: "إمّا مجمل"، (وَهوَ مَا ذُكِرَ وَجهُهُ كَقَولِهِ:

وَثَغْرُهُ في صَفَاءٍ وأدْمُعِي كَالـلآلِي)[6]

---

(١) ديوانه ١/ ١١٢-١١٣: "ولم تصدف مودّته"، "وإنْ تحمّلت عنه"، والبيتان الأخيران بتمامهما:

صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عنّي وعاوده ظنّي فلم يخبِ
كالغيث إنْ جئته وافاك ريّقه وإنْ ترحّلت عنه لجّ في الطلبِ

(٢) هكذا ضبطت في "الأصل"، فيكون فاعل الإعراض ضميرًا عائدًا إلىٰ الشاعر.

(٣) في "م"، و"ظ": «كثير».

(٤) في "ظ": «منه».

(٥) في "م": «ترك».

(٦) سبق تخريجه في ص ١١١.

وهذا علىٰ قسمين:

أ = أحدهما: أنْ يكون المذكورُ حقيقةً: وجهَ الشبه.

ب= والثاني: أنْ يكون أمرًا مستلزمًا[1] له. وأشار إليه بقوله: (**وَقَد يُتَسَامَحُ بِذِكرِ مَا يَسْتَتْبِعُه مَكَانَهُ**)، أي: بأنْ يُذكر مكانَ وجهِ الشبه ما يستلزمه، أي: يكون وجه الشبه لازمًا له[2]. (**كَقَولِهِم لِلكَلامِ الفَصِيحِ: "هُوَ كَالعَسَلِ في الحَلاوَةِ"**[3]؛ **فَإنَّ الجَامِعَ فِيهِ لازِمُهَا**)، أي: وجهُ الشبه في هذا التشبيه لازمُ الحلاوة، (**وَهوَ مَيلُ الطَّبْعِ**)؛ لأنّه المشترك بين العسل والكلام، لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات./ ٢٢١أ/

قال السكاكي: "وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيهُ في وصف اعتباري[4]، كميل الطبع وإزالة الحجاب. ويُشبِه أنْ يكون تركُهم التحقيقَ في وجه الشبه - حيث قسّموه إلىٰ حِسِّيّ وعقليّ، مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليًا، كما مرّ - من تسامحهم هذا"[5].

---

(١) في "م"، و"ظ": «لازمًا».

(٢) ليست في "م".

(٣) من أمثال العرب: "أحلىٰ من الشهد"، و"أحلىٰ من العسل"، وهما في: الدرة الفاخرة ١/ ١٣٤، وجمهرة الأمثال ١/ ٤٠٤، والمستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ٧١، ٧٢.

(٤) في هامش "الأصل": «قالوا: ولعلّ السرّ في تخصيص التسامح بالاعتباريّ هو أنه لَمّا لم يكن أمرًا ظاهرًا دُلّ علىٰ إمكانه بأمور موجودة تستتبعه». [ينظر: حاشية الجلبي ٥٠٠]

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٣٩.

يعني أنّ ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه؛ وذلك أنّهم[1] لَمَّا/ تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلًا، /٣٤٠ وهو أمر حسي قطعًا، حَمَلَهم ذلك علىٰ أنْ يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه[2] منقسمًا إلىٰ الحسي والعقلي؛ ليصحَّ قولهم وجه الشبه ههنا[3] هو الحلاوة التي هي من الأمور المحسوسة قطعًا.

كذا ذكره الشارح العلامة[4]، وفساده بيّن؛ لأنّ جَعْلَهم وجهَ الشبه في هذا[5] التسامح هو الحلاوةَ، لا يزيد علىٰ جَعْل وجه الشبه علىٰ التحقيق في قولنا: "الخدّ كالورد في الحمرة" هو الحمرةَ، التي هي من الأمور المحسوسة أيضًا، فكيف يكون الحامل علىٰ التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك؟!

والذي يخطر بالبال أنّ معنىٰ كلام السكاكي: أنّ تسامحهم في تقسيم وجه الشبه إلىٰ الحسي والعقلي، وتسمية بعضه حسيًا - إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجهَ الشبه وجهَ شبه؛ وذلك لأنّ وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية[6] اللازمة

---

(١) في "ط": «لأنهم».
(٢) في "م": «الشبه»، وفي "ط": «وجه الشبه ههنا».
(٣) ليست في "م".
(٤) ينظر: شرح المفتاح ١٥٠أ.
(٥) في "ط": «في مثل هذا».
(٦) في "ط": «المشتركة الكلية الغير المحسوسة».

للجزئية المحسوسة[1]، فبهذا الاعتبار سمّوا وجه الشبه في مثل هذا حسيًا، فليُتأمل[2].

ج- (وَأيضًا) تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه:

١- (**إمَّا قَرِيبٌ مُبتَذَلٌ، وَهوَ مَا**)، أي: التشبيه الذي (**يُنْتَقَلُ فِيهِ مِن المُشَبَّهِ إلىٰ المُشَبَّهِ بِهِ مِن غَيرِ تَدقِيقِ نَظَرٍ؛ لِظُهُورِ وَجهِهِ في بَادِي الرَّأيِ**)، أي: في ظاهر الرأي، إذا جعلته من "بدا الأمر يبدو"، أي: ظهر[3]، وإنْ جعلته مهموزًا من "بدأ" فمعناه: في[4] أول الرأي. وظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لأمرين:

---

(١) قال السيالكوتي في حاشيته ٤٦٦: «غيّر الشارح رحمه الله بخطه قولَه: "لأنّ وجه الشبه في تشبيه الخدّ بالورد ... إلخ" بقوله: "لأنّ وجه الشبه في تشبيه الخدّ بالورد هو الحمرة الكلية المشتركة الغير المحسوسة، لكنه يلزمها في الوجود أنْ يكون جزئية محسوسة، فالجزئية لازمة"»، وعقّب السيالكوتي بقوله: «ولا خفاء في كونه تكلفًا».

(٢) أصل المسألة أنّ عبدالقاهر يرىٰ أنّ الحلاوة هي الوجه، وهي قائمة في العسل علىٰ وجه الحقيقة، وقائمة في الكلام علىٰ ضرب من التأوّل. ولعلّ مراد السكاكي بقوله: "حيث يكون التشبيه في وصف اعتباريّ" هو التأوّلُ الذي ذكره عبدالقاهر، ويرجّح ذلك ذكرُ إزالة الحجاب؛ لأنّ عبدالقاهر ذكر هذا في هذا المقام، ومن أمثلته قولهم: "حجة كالشمس في الظهور"، ثم بيّن أنّ الظهور في الحجة قائم علىٰ وجه التأوّل. وقول الشارح العلامة في بيان كلام السكاكي أنهم "لَمّا تسامحوا فجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة، حملهم ذلك علىٰ أنْ يتسامحوا ..." ينفيه السعد بدليل أنهم جعلوا الوجه في "خد كالورد" هو الحمرة، ولم يحملهم ذلك علىٰ القول بتقسيم الوجه إلىٰ حسي وعقلي، وهذا جيد من السعد. ووجه كلام السكاكي كما يراه السعد أنّ تسامحهم في إطلاق الوجه علىٰ ما يستلزم الوجه كتسامحهم في إطلاق الحسّ علىٰ وجه الشبه من غير أنْ يكون أحدهما مفضيًا إلىٰ الآخر، كما يُفهم من كلام الشارح العلامة؛ فنقد السعد لكلام العلامة موجّه إلىٰ قوله: "حملهم ذلك ...".

(٣) في "م": «يظهر».

(٤) في "ظ": «من».

أ = (**إمَّا لِكَونِهِ أمرًا جُمْلِيًّا**) لا تفصيل فيه؛ (**فَإنَّ الجُملَةَ أسْبَقُ إلىٰ النَّفْسِ**) من التفصيل. ألا ترىٰ أنّ إدراكَ الإنسان من حيث/ إنه ٢٢١ب/ شيء أو جسم أو حيوان أسهلُ وأقدمُ من إدراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالإرادة ناطق؛ لأنّ المفصَّل يشتمل علىٰ المُجْمل وشيءٍ آخر؛ ولهذا كان العامُّ أعرفَ من الخاص، ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة. وكذلك إدراك الحواس؛ فإنّ الرؤية تصل أولًا إلىٰ الجملة، ثم إلىٰ التفصيل ثانيًا؛ ولذلك قيل: "النظرة الأولىٰ حمقاء"، و"فلان لم يمعن النظر"، و"لم ينعمه"[1]. وكذا[2] يُدرك من تفاصيل الأصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يُدرك في المرة الأولىٰ.

ب= (**أو قَلِيلَ**)، عطف علىٰ "أمرًا جُمْليًّا"، أي: ولكون وجه الشبه قليلَ (**التَّفصِيلِ، مَعْ غَلَبَةِ حُضُورِ المُشَبَّهِ بِهِ في الذِّهنِ**):

١ = إمّا[3] (**عِندَ حُضُورِ**[4] **المُشَبَّهِ؛ لِقُربِ المُنَاسَبَةِ**) بين المشبه والمشبه به، إذْ لا يخفىٰ أنّ الشيء مع ما يناسبه أسهلُ حضورًا منه مع ما لا يناسبه، (**كَتَشبِيهِ الجَرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالكُوزِ**[5] **في المِقدَارِ وَالشَّكلِ**)؛

---

(١) في "ط": «ولم يتعمقه».
(٢) في "م": «ولذلك».
(٣) لفظة "إمّا" ضمن نصّ "التلخيص" في "م"، و"ظ"، و"ب"، و"ط".
(٤) زاد في "ط" في هذا الموضع: «ذِكْر»، وهي من الشرح، وليست من نص "التلخيص".
(٥) كالكوب: إناء للشرب، إلا أنّ الكوب بلا عروة، والكوز بعروة. [ينظر: لسان العرب ٥/ ٤٠٣، مادة "كوز"]

فإن في وجه الشبه تفصيلًا ما[1]، حيث اعتُبر المقدار والشكل، لكنّ "الكوز" غالبُ الحضور عند حضور "الجرّة".

٢= (أو مُطْلَقًا)، عطف علىٰ قوله: "عند حضور المشبه". وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقًا/ يكون[2] (لِتَكَرُّرِهِ)، أي: تكرُّر المشبه به (عَلَىٰ الحِسِّ)؛ إذْ لا يخفىٰ أنّ ما يتكرر علىٰ الحسّ، كصورة القمر غير منخسف، أسهلُ حضورًا مما لا يتكرّر علىٰ الحسّ، كصورة القمر منخسفًا. (كَالشَّمسِ)، أي: كتشبيه الشمس (بِالمِرآةِ المَجْلُوَّةِ فِي الاسْتِدَارَةِ وَالاسْتِنَارَةِ)؛ فإنّ في وجه الشبه تفصيلًا ما، لكنّ "المرآة" غالبُ الحضور في الذهن مطلقًا. /٣٤١

(لِمُعَارَضَةِ كُلٍّ مِن القُربِ وَالتَّكَرُّرِ التَّفصِيلَ)، أي: وإنما كان قلةُ التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به - بسبب قرب المناسبة أو التكرر علىٰ الحسّ ـ سببًا لظهوره[3] المؤدي إلىٰ الابتذال، مع أنّ التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأنّ قربَ المناسبة في الصورة الأولىٰ، والتكرُّرَ علىٰ الحس في الثانية، يُعارض التفصيلَ القليلَ؛ لأنّ كلًّا من القرب والتكرّر[4] يقتضي سرعة الانتقال من المشبه إلىٰ المشبه به، فيبقىٰ وجه الشبه كأنه أمر/ جُمْليّ لا تفصيل فيه، فيصير سببًا للابتذال كما سبق في القسم الأول. /٢٢٢أ

(١) ليست في "م"، ولا في "ظ".

(٢) ليست في "م".

(٣) في "م": «للظهور».

(٤) في "ط": «والتكرر علىٰ الحس».

٢- (وَإِمَّا بَعِيدٌ غَرِيبٌ)، عطف علىٰ قوله: "إمّا قريب مبتذل"، (وَهوَ بِخِلافِهِ)، أي: هو التشبيه[١] الذي لا يُنتقل فيه من المشبه إلىٰ المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر؛ (لِعَدَمِ الظُّهُورِ)، أي: لخفاء وجهه في بادي الرأي.

وعدمُ الظهور يكون لأمرين[٢]:

أ = (إِمَّا لِكَثْرَةِ التَّفصِيلِ كَقَولِهِ):

(وَالشَّمسُ كَالمِرآةِ) في كف الأشلْ[٣]

فإنّ وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق[٤]، وقد عرفت ما فيها من التفصيل. ولذا لا يقع[٥] في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنفَ تأمُّلًا، ويكونَ في نظره متمهِّلًا.

ب= (أو نُدُورِ)، أي: أو لندور (حُضُورِ المُشَبَّهِ بِهِ):

١ = (إِمَّا عِندَ حُضُورِ المُشَبَّهِ؛ لِبُعْدِ المُنَاسَبَةِ كَمَا مَرَّ) من[٦]تشبيه البنفسج بنار الكبريت[٧].

٢= (وَإِمَّا مُطْلَقًا). وندور حضور المشبه به مطلقًا يكون:

---

(١) في "ظ": «الشبه».

(٢) في "ط": «لا يكون إلا لأمرين».

(٣) سبق تخريجه في ص ٦٩.

(٤) ينظر: ص ٦٩.

(٥) أي: لا يقع وجه التشبيه.

(٦) في "ط": «في».

(٧) ينظر: ص٩٧.

أ . (**لِكَونِهِ وَهمِيًّا**)، كأنياب الأغوال.

ب. (**أو مُرَكَّبًا خَيَالِيًّا**)، كأعلام ياقوت منشورة علىٰ رماح من زبرجد"[1].

ج. (**أوْ**) مركَّبًا(**عَقْلِيًّا**)، كـ ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

(**كَمَا مَرَّ**)، إشارةً إلىٰ ما ذكرنا من الأمثلة المذكورة[2].

٣= (**أو لِقِلَّةِ تَكَرُّرِهِ**)، أي: تكرُّر المشبه به (**عَلَىٰ الحِسِّ، كَقَولِهِ**):

(**وَالشَّمسُ كَالمِرآةِ**) في كف الأشل[3]

فإنّ المرآة في كف الأشلّ ليست مما يتكرّر علىٰ الحس؛ لأنّه ربما يُقَضِّي الرجلُ دهرَه، ولا يتفق له أنْ يرىٰ مرآةً في يد [أشلّ][4].

وإنما كان ندورُ حضور المشبه به سببًا لعدم ظهور[5] وجه الشبه؛ لأنّه فَرْعُ الطرفين، ومنهما يُنتقلُ إليه؛ لكونه المشتركَ والجامعَ بينهما، فلابد وأنْ يحضر الطرفان أولًا، ثم يُطلب ما يشتركان فيه.

(**فَالغَرَابَةُ فِيهِ**)، أي: في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشلّ، (**مِن وَجهَينِ**):

أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه.

---

(١) ينظر: ص ٦٧.

(٢) ليست في "م". وينظر: ص ١١٣.

(٣) سبق تخريجه في ص ٦٩.

(٤) في "الأصل": «الأشل».

(٥) في "ظ": «حضور».

والثاني: قلة تكرُّر المشبه به علىٰ الحسّ.

(**وَالمُرَادُ بِالتَّفصِيلِ: أَنْ تَنظُرَ في أكثَرَ مِن وَصفٍ**) واحد[1] لشيء واحد أو أكثر، بمعنىٰ أنْ تعتبر/ في الأوصاف وجودَها أو عدمَها أو وجودَ البعض وعدمَ البعض، كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر. /٣٤٢

فلذا قال: (**وَيَقَعُ**)، أي: التفصيل، (**عَلَىٰ وُجُوهٍ**) كثيرة، (**أعْرَفُهَا: أنْ تَأخذَ بَعضًا**) من الأوصاف (**وَتَدَعَ بَعضًا**)،/ أي: تعتبر وجودَ بعضها وعدمَ بعضها، (**كَمَا في قَولِهِ**)، أي قول امرئ القيس: /٢٢٢ب

(**حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأنَّ سِنَانَهُ ... سَنَا لَهَبٍ لَم يَتَّصِلْ بِدُخَانِ**[2]

وَأنْ تَعتَبِرَ[3] **الجَمِيعَ، كَمَا مَرَّ مِن تَشبِيهِ الثُّرَيَّا**[4]).

قال الشيخ في "أسرار البلاغة": "اعلم أنّ قولنا "التفصيل" عبارةٌ جامعة معناه أنّ معك وصفين أو أوصافًا، فأنت تنظر فيها واحدًا فواحدًا، وتَفْصِل بالتأمّل بعضَها من بعض، وأنّ بك[5] في الجملة حاجةً إلىٰ أنْ تَنظر في أكثر من شيء واحد، وأنْ تنظر في الشيء الواحد إلىٰ أكثر من جهة واحدة. ثم إنه يقع[6] علىٰ أوجه:

---

(١) ليست في "م".

(٢) ديوانه ٢١٧: "جَمَعْتُ ردينيًّا". فالشاعر هنا أخذ السنا منفصلاً عن الدخان، فأخذ البعض وترك البعض.

(٣) في "م"، و"ظ": «أو تعتبرَ»، ولعلّ هذا أصحّ وأقرب إلىٰ سياق الكلام.

(٤) ينظر: ص٦٣.

(٥) في "م"، و"ط": «لك».

(٦) في "ط": «قد يقع».

أحدها: أنْ تأخذ بعضًا[١] وتدعَ بعضًا، كما فعل امرؤ القيس في اللهب، حين عزل الدخان عن السنا وجرَّده.

والثاني: أنْ تنظر من المشبه في[٢] أمور؛ لتعتبرَها كلَّها وتطلبَها في المشبه به، كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الأنجمَ أنفُسَها والشكلَ والمقدارَ واللونَ واجتماعَها علىٰ مسافة مخصوصة في القرب، ثم اعتبارِك في العنقود المُلاّحية مثلَ ذلك.

الثالث[٣]: أنْ تنظر إلىٰ خاصة في الجنس، كما في "عين الديك"، فإنك لا تقصد فيه إلىٰ نفس الحمرة، بل إلىٰ ما ليس في كل حمرة"[٤].

ثم قال: «واعلم أنّ هذه القسمةَ في التفصيل موضوعةٌ علىٰ الأغلب الأعرف، وإلا فدقائقه لا تكاد تُضبط»[٥].

(وَكُلَّمَا كَانَ التَّرْكِيبُ) - خياليًّا كان أو عقليًّا - **(مِن أمُورٍ أكثَرَ: كَانَ التَّشبِيهُ أبْعَدَ**[٦]**)**؛ لكون تفاصيله أكثر، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٧] [يونس: ٢٤] الآية، فإنها عشر جمل متداخلة، قد انتُزع الشبه من مجموعها[٨].

---

(١) في "ظ": «بعضها».

(٢) ليست في "ط".

(٣) في "ط": «والثالث».

(٤) ينظر: أسرار البلاغة ١٦٦-١٦٨.

(٥) أسرار البلاغة ١٦٩.

(٦) يُعدُّ هذا من أهمّ قوانين التشبيه عند أكثر البلاغيين.

(٧) في "ظ": ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾.

(٨) الآية كاملة هي: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

(وَ) التشبيه (**البَلِيغُ: مَا كَانَ مِن هَذَا الضَّرْبِ**)، أي: من البعيد الغريب، دون القريب المبتذل؛ (**لِلْغَرَابَةِ**[1])، أي: لكون هذا الضرب غريبًا غيرَ مبتذل للأسماع، ولا منسوجة عليه العناكب، ولا يخفىٰ أنّ المعاني الغريبة أبلغُ وأحسنُ من المعاني المبتذلة، (**وَلأنَّ نَيلَ الشَّيْءِ بَعدَ طَلَبِهِ**[2] **ألَذُّ**)، وموقعَه من النفس ألطفُ، وبالمسرّة أولىٰ؛ ولهذا ضُرِبَ المثل لكل ما لَطُف موقعُه ببَرْد الماء علىٰ الظمأ[3].

ونعني بـ"عدم الظهور في بادي الرأي "[4]: ما يكون سببُه لطفَ المعنىٰ ودقتَه، أو ترتيبَ بعض المعاني علىٰ البعض؛ فإنّ المعاني الشريفة/ قلَّما تنفكّ عن بناءِ ثانٍ علىٰ أول، وردِّ تالٍ إلىٰ سابق، فتحتاجَ إلىٰ نظر وتأمّل[5]. وهل أحلىٰ من الفكر إذا صادف نهجًا قويمًا وطريقًا مستقيمًا يوصل إلىٰ المطلوب ويظفر بالمقصود؟! ٢٢٣/أ

والخفاءُ المردودُ المعدودُ[6] في التعقيد هو الخفاءُ الذي سببه سوءُ ترتيب الألفاظ، واختلالُ الانتقال من المعنىٰ المذكور إلىٰ المعنىٰ المقصود[7].

---

(١) في "م"، و"ط"، و"ب": «لغرابته».

(٢) في "م": «الطلب».

(٣) يقال في الأمثال: "أطيب من الماء علىٰ الظمأ"، وهو في: الدرة الفاخرة ١/ ٢٨٤، وجمهرة الأمثال ٢/ ٢٢، ومجمع الأمثال ١/ ٥٥٢.

(٤) هو الوارد في ص ٩١ بشرحه لقول الخطيب: "لعدم الظهور" بـ "خفاء وجهه في بادي الرأي".

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ١٤٤.

(٦) ليست في "م"، وهو سقط.

(٧) بيَّن في هامش "م" أنّ هذه الفقرة «جواب عن سؤال مقدَّر، وهو أنْ يقال: في كلام المصنف تناقض؛ لأنه جعل في الكتاب عدمَ ظهور الانتقال من المعنىٰ الأول إلىٰ المقصود =

(وَقَد يُتَصَرَّفُ فِي) التشبيه (القَرِيبِ) المبتذَل (بِمَا يَجْعَلُهُ[1] غَرِيبًا)، ويخرجه عن الابتذال، (كَقَولِهِ)، أي قول أبي الطيب:/ ‏/٣٤٣

(لَمْ تَلْقَ هَذَا الوَجهَ شَمْسُ نَهَارِنَا ... إلاّ بِوَجْـهٍ لَيْـسَ فِيـهِ حَيَـاءُ)[2]

فإنّ تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريبٌ مبتذلٌ، لكنّ حديثَ الحياء قد أخرجه عن الابتذال إلىٰ الغرابة؛ لاشتماله علىٰ زيادة دقّةٍ وخفاء. و"لم تلق" إنْ كان من "لقيته" بمعنىٰ "أبصرته" فالتشبيه في البيت مكني غيرُ مصرَّح[3]، وإنْ كان من "لقيته" بمعنىٰ "قابلته وعارضته" فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أي: لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء[4] إلا بوجه ليس فيه حياء. ومثله قولُ الآخر:

إنَّ السَّحَابَ لَتَسْتَحْيِي إذَا نَظَرَتْ ... إلَـىٰ نَـدَاكَ فَقَاسَـتْهُ بِمَـا فِيهَـا[5]

(وَقَولِهِ)، أي قول الوطواط[6]:

(عَـزَمَــاتُـهُ مِـثْـلُ الـنُّـجُـومِ ثَـوَاقِـبًـا)

= مخلًا للفصاحة، وههنا جعل عدم ظهور الانتقال من المشبه إلىٰ المشبه به سببًا للبلاغة، وما هذا إلا تناقض، فأشار الشارح إلىٰ الجواب بقوله: "ونعني ..."».

(١) في "الأصل": «جعله».

(٢) شرح ديوانه ١/ ٣١.

(٣) في "م": «صريح».

(٤) قوله: «في الحسن والبهاء» ليس في "م".

(٥) البيت لأبي نواس، وهو في ديوانه ٥٥٠.

(٦) رشيد الدين محمد بن محمد بن عبدالجليل بن عبدالملك، ينتهي نسبه إلىٰ عمر بن الخطاب رضي الله عنه. كان أديبًا شاعرًا، عالمًا بالعربية والأدب، وينظم الشعر بالعربية والفارسية. له ديوان شعر، وديوان رسائل عربي، وآخر فارسيّ، وله: "حدائق السحر في دقائق الشعر" باللغة الفارسية، وله في كلام كل واحد من الخلفاء الراشدين كتاب. وُلد ببَلْخ، ومات بخُوَارِزم سنة ٥٧٣هـ. [ينظر: معجم الأدباء ١٩/ ٢٩، والأعلام ٧/ ٢٥]

أي: لوامعًا،

(لَـو لَـمْ يَـكُـنْ لِـلـثَّـاقِـبَـاتِ أفُــولُ)[1]

فإنّ تشبيه العزم بالنجم مبتذل، لكنّ الشرطَ المذكورَ[2] أخرجه إلىٰ الغرابة.

(وَيُسَمَّىٰ هَذَا) التشبيهُ: (التَّشبِيهَ المَشرُوطَ)، وهو أنْ يُقيّد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي[3]، يُدلُّ عليه بصريح اللفظ أو سياق الكلام. ومنه قولهم: "هي بدر يسكن الأرض"، أي: لو كان البدر يسكن الأرض، و"هذه القبةُ فلكٌ ساكن"، أي: لو كان الفلكُ ساكنًا.



التشبيه باعتبار أداة التشبيه

ولَمّا فَرَغَ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه، أشار إلىٰ تقسيمه باعتبار الأداة بقوله:

(وَبِاعْتِبَارِ)، أي: والتشبيه باعتبار، (أدَاتِهِ):

---

(١) له في معاهد التنصيص ٢/ ٩٤، وأنوار الربيع ٥/ ٢٣٨. وورد غير منسوب في الإيضاح ٤/ ١٢٣، ونهاية الأرب ٧/ ٤٣. والبيت بتمامه:

عزماته مثل النجوم ثواقبًا ... لو لم يكن للثاقبات أفول

(٢) أي: الأفول.

(٣) المراد من "الشرط" هنا: المعنىٰ المعنويّ لا الاصطلاحي، كما هو واضح من قوله: "وهو أنْ يقيّد ...".

١ - (إمَّا مُؤَكَّدٌ، وَهوَ مَا حُذِفَت أداتُهُ[١]، مِثلُ: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨])، أي: مثل مرِّ السحاب.

(وَمِنهُ)، أي: من المؤكَّد ما أضيف المشبهُ به إلىٰ المشبه بعد حذف الأداة، (نَحوُ:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَد جَرَىٰ ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَىٰ لُجَينِ الْمَاءِ)[٢]

٢٢٣ب/ أي: علىٰ ماء كاللجين، أي: الفضة، في البياض والصفاء./ والأصيل هو الوقت بعد العصر إلىٰ المغرب يوصف بالصفرة، قال الشاعر:

وَرُبَّ نَهَارٍ لِلفِرَاقِ أَصِيلُهُ وَوَجهِي كِلا لَونَيهِمَا مُتَنَاسِبُ[٣]

فذَهَبُ الأصيل: صفرتُه وشعاعُ الشمس فيه[٤]، وعبثُ الريح بالغصون عبارةٌ عن إمالتها إيّاها. وخُصَّ وقتُ الأصيل لأنّه من أطيب الأوقات، كالسَّحَر، قال الأَبِيْوَرْدِي[٥]:

لَيَالِيهِ أسحَارٌ وَفِيهِ هَوَاجِرٌ كَمَا خَضِلَتْ وَالشَّمسُ تَنْعَسُ آصَالُ[٦]

---

(١) «وإنما سُمي هذا القسم مؤكَّدًا لأنّ حذف أداة التشبيه يوهم ظاهرًا أنّ المشبه هو المشبه به بعينه». [شرح البابرتي ٥٣١]

(٢) لابن خفاجة في ديوانه ١١.

(٣) للباخرزي في ديوانه ٦٧.

(٤) شبّه لون ضوء الشمس في الأصيل بالذهب.

(٥) أبو المظفّر محمد بن أحمد بن محمد القُرَشيّ الأمويّ. شاعر مشهور، أورد في شعره معاني لم يُسبق إليها، وراوية نسّابة ظريف، حسن السيرة، إلا أنّ فيه تيهًا وكبْرًا وعزّةَ نفس. له تصانيف كثيرة، منها: "تاريخ أَبِيْوَرْد ونسا"، و"المختلف والمؤتلف"، و"طبقات كل فن"، و"ما اختلف وائتلف في أنساب العرب"، ومصنفات كثيرة في اللغة. مات مسمومًا بأصبهان سنة ٥٥٧هـ. [ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٤٩، ووفيات الأعيان ٤/ ٤٤٤، والأعلام ٥/ ٣١٦]

(٦) ديوانه ١/ ١١٧.

هكذا يجب أنْ يُنقد "الذهبُ" و"اللُّجين" المذكوران في البيت، لا كما سبق إلىٰ بعض الأوهام الفاقدة للبصائر الناقدة، من أنّ "اللجين" إنما هو بفتح "اللام" وكسر "الجيم"، أعني الورق الذي يسقط من الشجر، وقد شَبَّه به وجهَ الماء[1]، أو أنّ الأصيل[2] هو الشجرُ الذي له أصلٌ وعِرْق، وذهَبُه هو ورقُه الذي اصفرَّ ببرد الخريف وسقط منه علىٰ وجه الماء[3]. فكلّ من هذين الوجهين أبردُ من الآخر.

٢- (**أو مُرْسَلٌ**)، عطف علىٰ/ "إمّا مؤكَّد"، (**وَهوَ بِخِلافِهِ**). أي: ما ذكر أداته فصار مرسلًا من التأكيد المستفادِ من حذف الأداة، المشعِرِ بحسب الظاهر أنّ المشبه هو المشبه به، (**كَمَا مَرَّ**) من الأمثلة السابقة المذكورة فيها أداة التشبيه. /٣٤٤



التشبيه باعتبار الغرض

(وَ) التشبيه (**بِاعْتِبَارِ الغَرَضِ**):

١- (**إمَّا مَقبُولٌ، وَهوَ الوَافِي بِإفَادَتِهِ**)، أي: إفادة الغرض.

---

(١) في "ظ": «وقد شبَّه وجه الماء به». وهذا الرأي للخَلْخَالي في مفتاح تلخيص المفتاح ١٨١أ، وهو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي، المتوفىٰ نحو سنة ٧٤٥هـ. [ينظر: الأعلام ٧/ ١٠٥]

(٢) في "ظ": «أو من أنّ الأصيل».

(٣) لعله يعني الزوزني كما ذكر ذلك الجلبي في حاشيته ٥٠٢، والزوزني هو محمد بن عثمان، معاصر للتفتازاني، وأحد شرّاح "التلخيص"، توفي سنة ٧٩٢هـ. [ينظر: كشف الظنون ١/ ٤٧٤]

أ= (**كَأَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ بِهِ أَعْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ التَّشبِيهِ**[1] **فِي بَيَانِ الحَالِ**).

ب = (**أو**) كأنْ يكونَ المشبهُ به (**أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ**)، أي: في وجه التشبيه، (**فِي إلحَاقِ النَّاقِصِ بِالكَامِلِ**).

ج = (**أو**) كأنْ يكونَ المشبهُ به (**مُسَلَّمَ الحُكْمِ فِيهِ**)، أي: في وجه التشبيه، (**مَعرُوفَهُ عِندَ المُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الإِمْكَانِ**).

٢- (**أو مَردُودٌ، وَهوَ بِخِلافِهِ**)، أي: ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرض، وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقِّق هذا الموضع.



(١) في "م"، و"ظ"، و"ب": «الشبه».

قوة التشبيه وضعفه

(خَاتِمَةٌ) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة، باعتبار ذكر أركانه كلِّها أو بعضها، وقد سبَقَ أنّ أركانه أربعةٌ، فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانيةٌ؛ فإنّ[1] المشبه به مذكورٌ قطعًا، وحينئذ فإمّا أنْ يكون المشبهُ مذكورًا أو محذوفًا، وعلىٰ التقديرين: فوجه الشبه إمّا مذكورٌ أو متروكٌ، وعلىٰ التقادير الأربعة: فالأداة إمّا مذكورةٌ أو محذوفةٌ، تصير ثمانية.

ثم اختلاف مراتب التشبيه،/ قد يكون باعتبار:		/٢٢٤أ

١- اختلافِ المشبه به، كقولنا: "زيد كالأسد" و"كالسِّرْحَان"[2] في الشجاعة.

٢- أو اختلافِ[3] الأداة، كقولنا: "زيد كالأسد" و[4]"كأنّ زيدًا الأسد".

٣- وقد يكون باعتبار ذِكْر الأركان كلها أو بعضها، بأنّه إنْ ذُكِر الجميعُ فهو أدنىٰ المراتب، وإنْ حُذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسطة.

---

(١) في "ط": «لأنّ».

(٢) في "م"، و"ط": «أو كالسِّرْحان»، وفي "ظ": «أو كسرحان». والسِّرحان هو الذئب، وفي لغة هذيل هو الأسد. [ينظر: العين ٣/ ١٣٩، ومعجم الأصمعي ١٩٤، مادة "سرح"]

(٣) في "ظ": «واختلاف».

(٤) في "ظ": «أو».

وهذا هو المقصود في هذا المقام؛ فلذا قال[١]: **(وَأَعْلَىٰ مَرَاتِبِ التَّشبِيهِ فِي قُوَّةِ المُبَالَغَةِ بِاعْتِبَارِ ذِكْرِ أركَانِهِ أو بَعضِهَا)**، فقولُه: "باعتبار" متعلِّقٌ بالاختلاف[٢] الدالّ عليه سَوْقُ الكلام؛ لأنّ أعلىٰ المراتب إنما يكون بالنظر إلىٰ عدة مراتب مختلفة، كأنه قيل: وأعلىٰ المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها:

(حَذْفُ[٣] وَجهِهِ وَأَدَاتِهِ فَقَطْ)، أي: بدون حذف المشبه، نحو: "زيد أسد"، **(أو مَع حَذْفِ المُشَبَّهِ)**، نحو: "أسد" في مقام الإخبار عن "زيد".

(ثُمَّ)، أي: الأعلىٰ بعد هذه المرتبة، علىٰ أنّ "ثمّ" للتراخي في الرتبة: **(حَذْفُ أَحَدِهِمَا)**، أي: وجهِه أو أداتِه، **(كَذَلِكَ)**، أي: فقط، أو مع حَذْف المشبه، نحوُ: "زيد كالأسد"، ونحوُ: "كالأسد" في مقام الإخبار عن "زيد"، ونحوُ: "زيد أسد في الشجاعة"، ونحوُ: "أسد في الشجاعة" في الإخبار عن "زيد".

(وَلا قُوَّةَ لِغَيرِهِ)، أي: لغير المذكور، وهما الاثنان الباقيان، نحو: "زيد كالأسد في الشجاعة"، أو "كالأسد في الشجاعة" عند الإخبار عن زيد.

فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة، والأخريان[٤] متساويتان في عدم القوة، والأربعة الباقية متوسطة بينهما. وذلك لأنّ القوة/ إمّا ٣٤٥/

(١) في "م"، و"ظ": «فلذا قال: فصْل».

(٢) في "ط": «باختلاف».

(٣) خبر للمبتدأ، وهو "أعلىٰ".

(٤) في "م"، و"ط": «والأخيرتان».

بعموم[1] وجه الشبه من حيث الظاهر، أو بإجراء المشبه به علىٰ المشبه بأنه هو هو[2]؛ نظرًا إلىٰ الظاهر، فما اشتمل عليهما كالأولين فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما كالأخريين فلا قوّة له، وما اشتمل علىٰ أحدهما فقط[3] فهو متوسط في القوة والضعف. ثم لا يَبعد أنْ يفرق بين الأربعة المتوسطة بأنّ حَذْفَ الأداة أقوىٰ من حَذْف وجه الشبه، لجعْل[4] المشبه عينَ المشبه به من حيث الظاهر.



(١) في "م": «العموم».
(٢) ليست في "م".
(٣) ليست في "م".
(٤) في "ظ": «بجعل».

الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة

بقي ههنا بحث، وهو الفرقُ[1] بين نحو[2] قولنا: "لقيني أسد يرمي" و"لقيتُ في الحمَّام أسدًا"، وبين نحو[3] قولنا: "زيد أسد" أو "أسد"[4]/ في[5] الإخبار عن "زيد"، حيث يُعَدُّ الأول استعارةً والثاني تشبيهًا. ٢٢٤ب/

وتحقيق ذلك[6]: أنه إذا أُجري[7] في الكلام لفظة ذاتُ قرينة دالةٍ علىٰ تشبيه شيء بمعناه، فهو علىٰ وجهين:

أحدهما: ألاّ يكونَ المشبهُ مذكورًا ولا مُقدَّرًا، كقولك: "لقيت في الحمّام أسدًا"، أي: رجلًا شجاعًا. ولا خلاف أنّ[8] هذا استعارةٌ، لا تشبيه.

والثاني: أنْ يكون المشبهُ مذكورًا أو مقدَّرًا، وحينئذ فاسمُ المشبه به إنْ كان خبرًا عن المشبه، أو في حكم الخبر؛ كخبرِ بابِ "كان" و"إنّ"، والمفعولِ الثاني لبابِ "علمت"، والحالِ، والصفةِ، فالأصحُّ أنه يُسمّىٰ

(١) في "ط": «وهو أنّ الفرق».
(٢) ليست في "م".
(٣) ليست في "م"، ولا في "ط".
(٤) في "م": «وأسد».
(٥) في "م"، و"ظ": «في نحو»، وفي "ط": «في مقام».
(٦) ينظر: الإيضاح ٥/ ٤٣، فكل ما يذكره في هذا الموضع مذكور هناك.
(٧) في "م": «جرىٰ».
(٨) في "ط": «في أنّ».

تشبيهًا لا استعارة؛ لأنّ اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقعَ كان الكلامُ موضوعًا لإثبات معناه لما أجري[1] عليه، أو نفيِه عنه.

فإذا قلتَ: "زيد أسد"، فَصَوْغُ الكلام في الظاهر لإثبات معنىٰ "الأسد"[2]، وهو ممتنع علىٰ الحقيقة، فيُحمل علىٰ أنه لإثبات شَبَهٍ من الأسد له، فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التشبيه، فيكون خليقًا بأنْ يُسمىٰ تشبيهًا؛ لأنّ المشبه به إنما جيء به لإفادة التشبيه. بخلاف نحو: "لقيت أسدًا"؛ فإنّ الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صَوْغ الكلام لإثبات الفعل واقعًا علىٰ الأسد، فلا يكون لإثبات التشبيه، فيكون قصد التشبيه مكنونًا في الضمير لا يُعرف إلا بعد نظر وتأمّل.

وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراقَ ناسَبَ أنْ يُفرَّق بينهما في الاصطلاح والعبارة، بأنْ يُسمىٰ أحدهما تشبيهًا والأخرىٰ استعارة.

هذا خلاصة كلام الشيخ في "أسرار البلاغة"[3]، وعليه جميع المحققين[4].

---

(١) في "م": «جرىٰ».

(٢) في "ط": «لإثبات معنىٰ الأسد علىٰ زيد».

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ٣٢٠-٣٢٣.

(٤) قال في الإيضاح ٥/ ٤٦: «وما اخترناه هو الأقرب لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحققين: كالقاضي أبي الحسن الجرجاني، والشيخ عبدالقاهر، والشيخ جار الله العلامة، والشيخ صاحب "المفتاح" رحمهم الله».

ومِن الناس[1] مَن ذهب إلىٰ أنّ الثاني أيضًا - أعني نحو[2]: "زيد أسد" - استعارة؛ لإجرائه علىٰ المشبه مع حذف كلمة التشبيه.

والخلاف لفظي راجع إلىٰ تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين.

هذا إذا كان اسمُ المشبه به[3] خبرًا عن اسم المشبه، أو في حكم الخبر. وإنْ لم يكن كذلك نحو: "رأيت بزيد أسدًا" و"لقيني منه أسد"؛ فلا يُسمّىٰ استعارةً بالاتفاق؛ لأنّه لم يُجْرَ اسمُ المشبه به علىٰ ما يُدَّعىٰ استعارته له، لا باستعماله فيه كما في: "لقيت أسدًا"، ولا بإثبات معناه له كما في: "زيد أسد"، علىٰ اختلاف المذهبين./ ٢٢٥أ/

ولا يُسمّىٰ تشبيهًا أيضًا؛ لأنّ الإتيان باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه، إذْ لم يقصد الدلالة علىٰ المشاركة، وإنما التشبيه مكنون في الضمير، لا يظهر إلا بعد تأمّل، خلافًا للسكاكي، فإنه سَمَّىٰ[4] مثل ذلك تشبيهًا[5].

/٣٤٦ وهذا/ الخلاف أيضًا لفظي.

ثم قال الشيخ في "أسرار البلاغة": فإنْ أبَيْتَ إلا أن تُطلق اسمَ الاستعارة علىٰ هذا القسم، أعني نحو: "زيد أسد"، فإنْ حَسُن دخولُ

(١) منهم: الآمدي، والرماني، وأبو هلال العسكري، والشريف الرضي. [ينظر: الطراز ١/ ٢٠٦، والنكت في إعجاز القرآن ٨٥، والمجازات النبوية ١٨٤]

(٢) ليست في "ظ".

(٣) في "ظ": «المشبه»، وهو خطأ.

(٤) في "م": «يسمِّي».

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٤.

أداة التشبيه عليه، فلا يحسن إطلاقه[1] عليه، وذلك [بأنْ][2] يكون اسمُ المشبه به معرفةً، نحو: "زيد الأسد" و"هو شمس النهار"، فإنه يحسُن[3]: "زيد كالأسد" و"هو كشمس النهار". وإنْ لم يحسُن دخول شيء من الأدوات إلا بتغييرٍ لصورة الكلام كان إطلاقُ اسمِ الاستعارة أقربَ؛ لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأنْ يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به، نحو: "فلان بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب". قال الشاعر:

شَـمْسٌ تَأَلَّقُ وَالفِرَاقُ غُرُوبُهَا   عَنَّـا، وَبَدْرٌ وَالصُّدُودُ كُسُـوفُهُ[4]

فإنه لا يحسن دخول "الكاف" ونحوِه في شيء من هذه الأمثلة إلا بتغيّر صورته[5]، نحو: "هو كالبدر إلا أنه يسكن الأرض، وكالشمس إلا أنه لا يغيب"، وعلىٰ هذا القياس.

وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقديرَ أداة التشبيه فيه، فيُقْرب من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق وزيادة قرب، كقوله:

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الهِزَبْرِ خِضَابُهُ   مَـوتٌ فَرِيصُ الموتِ مِنهُ تُرعَدُ[6]

---

(١) أي: إطلاق اسم الاستعارة.

(٢) في "الأصل": «كأنْ»، وما جاء في النسخ الأخرىٰ أجود؛ لدلالة سياقِ الكلام وما تلاه، ونصِّ "الأسرار" عليه.

(٣) في "ط": «يحسن نحو».

(٤) للبحتري في ديوانه ٣/ ١٤١٩.

(٥) في "ط": «بتغيير صورة الكلام».

(٦) للمتنبي في شرح ديوانه ٢/ ٦٧.

فإنه لا سبيل إلىٰ أنْ يقال: المعنىٰ أنه كالأسد وكالموت؛ لما في ذلك من التناقض؛ لأنّ تشبيهَه بجنس السبع المعروف دليل علىٰ أنه دونه أو مثلُه، وجَعْلَه[1] دم الهزبر الذي هو أقوىٰ الجنس خضابَ يده دليلٌ علىٰ أنه فوقه، وكذا في الموت.

ومثله قول البحتري:

وَبَدْرٌ أَضَاءَ الأَرْضَ شَرْقًا وَمَغْرِبًا وَمَوْضِعُ رَحْلي[2] مِنهُ أَسْوَدُ مُظْلِمُ[3]

فإنه إنْ رُجع فيه إلىٰ التشبيه الساذج حتىٰ يكون المعنىٰ: "هو كالبدر" - لزِم أنْ يكون قد جَعَلَ البدر المعروف موصوفًا بما ليس فيه، فظهر أنه إنما أراد أنْ يُثْبت من الممدوح بدرًا له هذه الصفة العجيبة التي لم تُعرف للبدر، فهو مبني/ علىٰ تخييل أنه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة[4]، فليس الكلام موضوعًا لإثبات الشبه بينهما، بل لإثبات تلك الصفة، فهو كقولك: "زيد رجل كَيْتَ وكَيْتَ"، لم يُقصد إثبات كونه رجلًا، لكنْ إثبات كونه متصفًا بما ذكرتَ. فإذا لم يكن اسمُ المشبه به في البيت مجتلبًا لإثبات التشبيه، تعيّن أنه خارج عن الأصل الذي تقدَّم، من كون[5] الاسم مجتلبًا لإثبات التشبيه، فالكلام فيه مبني علىٰ أنّ كون الممدوح بدرًا أمرٌ قد استقرّ وثَبَت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة.

٢٢٥ب/

(١) في "ط": «وجعل».
(٢) في "م": «رِجْلي»، وهي كذلك في ديوان البحتري.
(٣) ديوانه ٣/ ١٩٧٦.
(٤) في "ط": «له تلك الصفة العجيبة».
(٥) في "ط": «من أن يكون».

وكما يمتنع دخول "الكاف" في هذا ونحوه، يمتنعُ دخولُ "كأنّ" و"حسبت"[1]؛ لاقتضائهما أنْ يكون الخبرُ والمفعولُ الثاني أمرًا ثابتًا في الجملة، إلا أنّ كونه متعلقًا بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه، كقولك: "كأنّ زيدًا الأسد"، أو خلاف الظاهر، كقولك: "كأنّ زيدًا أسد". والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة، فدخول "كأنّ" و"حسبت"/ عليها كالقياس علىٰ المجهول. /٣٤٧

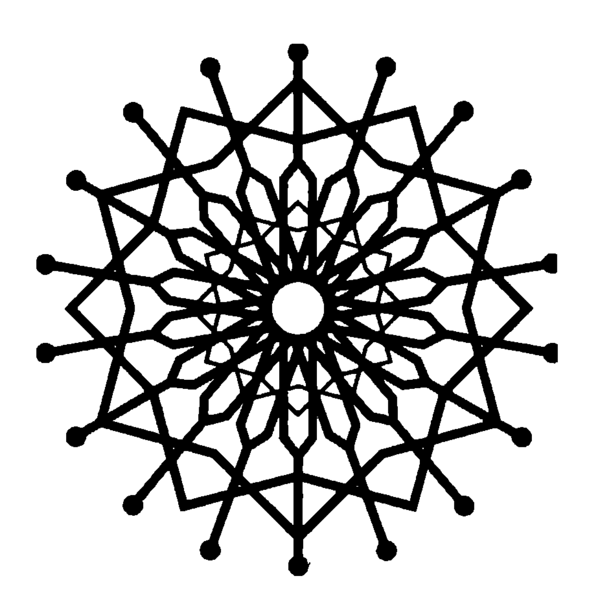
وأيضًا هذا الفن إذا تأملتَ وتحققتَ سرَّه، وجدتَ محصولَه أنك تدَّعي حدوثَ شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها[2]، فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنىٰ. مثلًا: قولنا: "دم الأسد الهزبر خضابُه" صفة عجيبة اختصّ بها الأسدُ المذكور ولا يُتصور جوازها علىٰ ذلك الجنس، أعني الأسد الحقيقي، فلا معنىٰ لتقدير التشبيه، هذا محصول كلامه[3].

ومذهب صاحب "المفتاح" أنه إذا كان المشبه مذكورًا أو مقدَّرًا فهو تشبيه، لا استعارة[4].

ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء اللّه تعالىٰ[5].



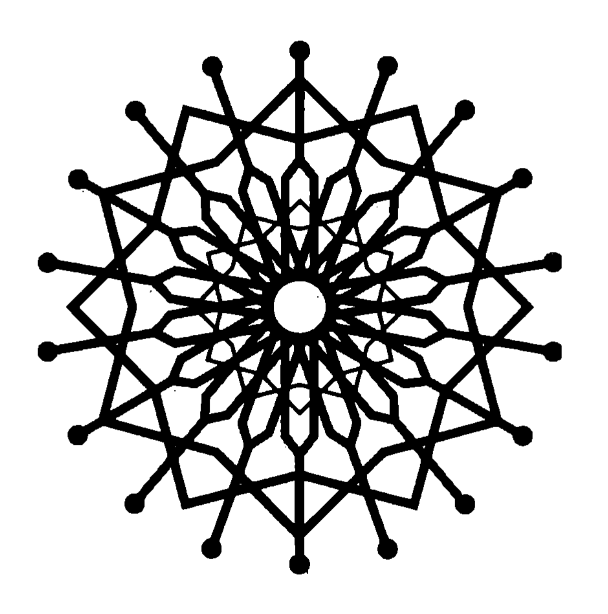
(١) في "ط": «وحسبت عليها».
(٢) أي: علىٰ ذلك الجنس.
(٣) ينظر: أسرار البلاغة ٣٢٨-٣٣٢.
(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٤.
(٥) ينظر: ص ١٧٤.





الحقيقة والمجاز





تمهيد وتعريف

(**الحَقِيقَةُ وَالمَجَازُ**)، أي: هذا بحث الحقيقة والمجاز، وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان.

والمقصود الأصلي إنما هو بحث المجاز، لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضًا؛ لما بينهما[1] من شبهِ تقابلِ العَدَمِ والملَكَةِ؛ حيث اشتمل الحقيقة علىٰ استعمال اللفظ فيما وضع له، والمجاز علىٰ استعماله في غير ما وضع له؛ ولهذا قدّم تعريف الحقيقة. ولأن المجاز وإنْ لم يتوقف علىٰ أنْ يكون له حقيقة، كما هو المذهب الصحيح، لكنّ الدّالَّ علىٰ غير ما وضع له فرعُ الدال علىٰ ما وضع له في الجملة،/ فالتعرّض للأصل مناسب[2]. ٢٢٦/أ

(**وَقَدْ يُقَيَّدَانِ بِاللُّغَوِيَّيْنِ**)؛ ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين، اللذَين هما في الإسناد. والأكثر ترك هذا التقييد؛ لئلا يتوهم أنه مقابل للشَّرعي أو العُرفي، فالمقيدُ بـ"العقلي" ينصرف إلىٰ ما في الإسناد، والمطلقُ إلىٰ غيره، سواء كان لغويًا أو شَرعيًا أو عُرفيًّا.



(١) في "ط": «لما كان بينهما».

(٢) قال البابرتي: «اعلم أنّ بحث الحقيقة ليس من مسائل علم البيان؛ لما عرفت - أي: في مبحث الدلالة - أنه لا بحث لهم في الدلالة الوضعية اللفظية، والحقيقةُ منها، وإنما يقصدون في البحث عنها زيادة تبيين لمعنىٰ المجاز». [شرح البابرتي ٥٣٦]

تعريف الحقيقة

(**الحَقِيقَةُ**) في الأصل: "فعيل"، بمعنىٰ "فاعل"، من "حَقّ الشيءُ": إذا ثَبَتَ؛ أو بمعنىٰ "مفعول"، من "حَقَقتُ الشيءَ": إذا[1] أثبتُّه، نُقِلَ[2] إلىٰ الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، و"التاء" فيها للنقل من الوصفية[3].

وعند صاحب "المفتاح": "التاء" للتأنيث علىٰ الوجهين[4]. أمّا علىٰ الأول فظاهر؛ لأنّ "فعيلا" بمعنىٰ "فاعل"، يُذكَّر ويُؤنَّث، سواء أجري علىٰ موصوفه أو لا، نحو: "رجل ظريف" و"امرأة ظريفة". وأمّا علىٰ الثاني فلأنه يُقدَّر لفظ "الحقيقة" قبل النقل إلىٰ الاسمية صفةً لمؤنث، غيرَ مُجْراةٍ علىٰ موصوفها[5]. و"فعيل" بمعنىٰ "مفعول" إنما يستوي فيه المذكر والمؤنث، إذا أجري علىٰ موصوفه، نحو: "رجل قتيل" و"امرأة قتيل". وأمّا إذا لم يُجْرَ علىٰ موصوفه، فالتأنيث واجب

---

(١) ليست في "م".

(٢) في "ط": «ثم نقل».

(٣) في "ط": «للنقل من الوصفية إلىٰ الاسمية». وقال الجلبي في حاشيته ٥٠٩: «معنىٰ كون "التاء" للنقل من الوصفية إلىٰ الاسمية أنّ اللفظ إذا صار اسمًا بنفسه لغلبة الاستعمال بعدما كان وصفًا، كان اسميته فرعًا لوصفيته، فيشبه بالمؤنث؛ لأنّ المؤنث فرع المذكر».

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٦٠. والوجهان هما: "فعيل" بمعنىٰ فاعل، و"فعيل" بمعنىٰ مفعول.

(٥) موصوفها هو "الكلمة".

دفعًا للالتباس، نحو: "مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان"[1]، ولا يخفىٰ ما في هذا من التكلّف المستغنىٰ عنه بما تقدّم[2].

و"الحقيقة" في الاصطلاح: (**الكَلِمَةُ المُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا**)، أي: في معنىً (**وُضِعَتْ**) تلك الكلمة (**لَهُ فِي اصطِلاحِ التَّخَاطُبِ**)، أي: وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب، فالجار والمجرور متعلق بقوله: "وضعت"، لا بـ"المستعملة"؛ إذ لا معنىٰ له عند التأمّل.

فاحترز بـ"المستعملة" عن/ الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تسمىٰ حقيقة، كما لا تسمَّىٰ مجازًا. /٣٤٨

وبقوله: "فيما وضعت له" عن شيئين:

أحدهما: ما استعمل في غير ما وضع له غلطًا، كقولك: "خذ هذا الفرس" مشيرًا إلىٰ كتاب بين يديك، فإنّ لفظ "الفرس" ههنا قد استعمل في غير ما وضع له، وليس بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز.

والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له، لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره، كـ"الأسد" في: الرجل الشجاع؛ لأنّ الاستعارة وإنْ كانت موضوعة بالتأويل، لكنّ الوضع عند الإطلاق لا يفهم منه إلا الوضع بالتحقيق دون التأويل.

---

(١) ينظر: شرح المفتاح ١٦٣ب.

(٢) «إذْ لا دليل علىٰ أنّ لفظ "الحقيقة" قبل التسمية والنقل من الوصفية إلىٰ الاسمية مستعمل بـ"التاء" بدون موصوفه المؤنث أو به». [حاشية الجلبي ٥٠٩] وفي هامش "الأصل": «وإنما ارتُكب هذا التكلّف جريًا علىٰ أنّ الأصل في "التاء" هو التأنيث». [ينظر: شرح المفتاح ١٦٣ب]

واحترز بقوله: "في اصطلاح التخاطب"[١] عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير/ اصطلاح به التخاطب، ٢٢٦ب/ كـ"الصلاة" إذا استعملها المخاطِبُ بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازًا؛ لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع إنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر، أعني اللغة.

- فإن قلتَ: كان الواجب أن يقول: "اللفظ المستعمل"؛ ليتناول المفرد والمركب.

• قلتُ: لو سَلِمَ إطلاق الحقيقة علىٰ المجموع المركب. فنقول: لمّا كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض إلا لما هو الأصل، أعني الحقيقة في المفرد.

(**وَالوَضعُ**)، أي: وضع اللفظ، (**تَعيِينُ اللَّفظِ للدِّلالَةِ عَلَىٰ مَعنىً بِنَفسِهِ**)، أي: ليدلّ بنفسه، لا بقرينة تنضم إليه.

(**فَخَرَجَ المَجَازُ**) عن أنْ يكون موضوعًا بالنسبة إلىٰ معناه المجازي[٢]؛ (**لأنَّ دلالَتَهُ**) إنما تكون (**بِقَرِينَةٍ**).

- فإن قلتَ: فعلىٰ هذا يخرج الحرف أيضًا عن أنْ يكون موضوعًا؛ لأنه إنما يدلّ علىٰ المعنىٰ[٣] بغيره، لا بنفسه،

---

(١) في "ط": «في اصطلاح به التخاطب».

(٢) في هامش "م": «يعني أنّ تعيين اللفظ المجازي للدلالة علىٰ المعنىٰ المجازي لا يكون وضعًا».

(٣) في "ط": «معنىٰ».

فإنّ معنىٰ قولهم: "الحرف ما دلّ علىٰ معنىً في غيره" أنه مشروط في دلالته علىٰ معناه الإفرادي ذكْرُ متعلَّقه[1].

• قلتُ: لا نُسلِّم أنّ معنىٰ "الدلالة علىٰ معنىٰ في غيره" ما ذكرت، بل ما أشار إليه بعض المحققين من النحاة[2] أنّ[3] الحرف ما دلّ علىٰ معنىٰ ثابت في لفظٍ غيرِه. فـ"اللام" في قولنا: "الرجل" - مثلًا - يدلّ بنفسه علىٰ التعريف، الذي هو[4] في "الرجل". و"هل" في قولنا: "هل قام زيد؟" يدلّ بنفسه[5]/ علىٰ الاستفهام، الذي هو في جملة "قام زيد". سلّمنا ذلك، لكنّ معنىٰ الدلالة بنفسه أنْ يكون العلمُ بالتعيين كافيًا في الفهم. /٣٤٩

(**دُونَ المُشتَرَكِ**)، أي: فخرج المجاز، لا المشترك، وهو ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعًا متعدِّدًا؛ وذلك لأنه قد عُيِّن للدلالة علىٰ كل من المعنيين بنفسه، وعدمُ الدلالة علىٰ أحد المعنيين علىٰ التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك.

---

(١) في "الأصل": «ذكر متعلقها»، ويبدو أنّ هذا التأنيث للضمير قد روعي فيه الرجوع إلىٰ "الحروف"، لا إلىٰ "الحرف". وقد أثبتُّ ما جاء في باقي النسخ لأنّ المذكور هو الحرف، ولكون ذلك هو الوارد في المختصر ٢٠١، وحاشية السِّيالكوتي ٤٧٥.

(٢) كالرَّضِي في شرح الكافية: ١/ ٣٠. وهو محمد بن الحسن الرَّضي الأستراباذي، المتوفىٰ سنة ٦٨٦هـ. [ينظر: الأعلام ٦/ ٨٦]

(٣) في "م"، و"ط": «من أنّ».

(٤) ليست في "م".

(٥) ليست في "م".

وزعم صاحب "المفتاح" أنّ المشترك كـ"القُرْء" مثلا ـ مدلوله ألاّ يتجاوزَ الطهرَ والحيضَ، غيرَ مجموع بينهما. يعني: أنّ مدلوله واحد من المعنيين غير مُعيَّن، فهذا مفهومه مادام منتسبًا إلىٰ الوضعين؛ لأنه المتبادر[١] إلىٰ الفهم، والتبادر إلىٰ الفهم/ من دلائل الحقيقة. أمّا ٢٢٧/أ إذا خصصته بأحد الوضعين كما إذا قلت: ""القرء" بمعنىٰ الطهر"، أو: "لا بمعنىٰ الحيض"، فإنه يَنْتَصب دليلًا دالًّا بنفسه[٢] علىٰ الطهر بالتعيين والقرينة؛ لدفع مزاحمة الغير[٣].

وتحقيق ذلك: أنّ الواضع عيّنه للدلالة بنفسه علىٰ معنىٰ الطهر، وكذا عيّنه[٤] للدلالة بنفسه علىٰ معنىٰ الحيض، وقولنا: "بمعنىٰ الطهر، أو لا بمعنىٰ الحيض" قرينةٌ لدفع المزاحمة، لا لأنْ تكون الدلالة بواسطته[٥]، وحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنًا، وهو تعيينه للدلالة علىٰ أحد المعنيين عند الإطلاق غير مجموع بينهما، فكأنّ الواضع وَضَعَه مرة للدلالة بنفسه علىٰ هذا، وأخرىٰ للدلالة بنفسه علىٰ ذلك، وقال: إذا أطلق فمفهومه أحدهما غير مجموع بينهما.

هذا تحقيق كلام صاحب[٦] "المفتاح".

---

(١) في "ظ": «متبادر».
(٢) قوله: «دالاً بنفسه» ليس في "م"، ولا في "ظ"، ولا في "ط".
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٨.
(٤) ليست في "م".
(٥) في "ط": «بواسطة».
(٦) ليست في "م"، ولا في "ظ".

وعلىٰ هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بأنّا لا نسلِّم أنّ معناه الحقيقي ألا يتجاوزَ الطهر والحيض، وما الدليل علىٰ أنه عند الإطلاق يدل عليه؟ وبأنّ[1] قوله: "القرء" بمعنىٰ الطهر، أو لا بمعنىٰ الحيض، دلّ[2] بنفسه علىٰ الطهر بالتعيين" سهوٌ ظاهر؛ لأنّ كلًّا من قوله: "بمعنىٰ الطهر"، وقوله: "لا بمعنىٰ الحيض" قرينة لفظية، والقرينة كما تكون معنوية فقد[3] تكون لفظية[4].

وفي أكثر النسخ بدل قوله "دون المشترك": "دون الكناية"، وهو سهو من الناسخ؛ لأنه إنْ أريد أنّ/ الكناية بالنسبة إلىٰ المعنىٰ الذي هو مسماها موضوعة[5]، فالمجاز أيضًا كذلك؛ لأنّ "أسدًا" في قولك: "رأيت أسدًا يرمي" موضوع أيضًا بالنسبة إلىٰ الحيوان المفترس. وإنْ أريد أنه موضوع بالنسبة إلىٰ لازم المسمّىٰ الذي هو معنىٰ الكناية ففساده واضح؛ لظهور أنّ دلالته علىٰ اللازم ليست بنفسه، بل بواسطة قرينة. /٣٥٠

(١) عطف علىٰ قوله: "بأنّا لا نسلّم أنّ معناه ..."، أي: لا يتوجه اعتراض المصنف بعدم التسليم بذلك، والسهوِ في قول السكاكي المنقول. ويدلّ علىٰ ذلك عبارة الخطيب في "الإيضاح"، فهي أوضح وأدلّ علىٰ المقصود.

(٢) في "م"، و"ظ"، و"ط": «دال».

(٣) ليست في "م".

(٤) ينظر: الإيضاح ٥/ ٩.

(٥) في "م"، و"ظ": «موضوع».

- لا يقال معنىٰ قوله: "بنفسه"، أي: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلىٰ هذا يخرج من الوضع[1] المجازُ، دون الكناية[2].

• لأنا نقول: الأول يستلزم الدور، حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع، والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي، حتىٰ لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلًا في الحقيقة.

- فإنْ قيل: معنىٰ كلامه أنه خرج/ عن تعريف الحقيقةِ: المجازُ، دون الكناية، فإنها أيضًا حقيقة علىٰ ما صرّح السكاكي[3]، حيث قال: «الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفترقان في التصريح»[4] وعدمه.

٢٢٧ب/

• قلنا: هذا أيضًا غير صحيح؛ لأنّ الكناية لم تستعمل في الموضوع له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له، مع جواز إرادة الملزوم، ومجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملًا فيه. وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية إن شاء اللّه تعالىٰ[5].



---

(١) في "ظ": «الموضوع».
(٢) قوله: «فعلىٰ هذا يخرج من الوضع المجازُ، دون الكناية» ليس في "م".
(٣) في "ظ": «ما صرح به السكاكي».
(٤) مفتاح العلوم ٤١٤.
(٥) في ص ٢٩١.

(وَالقَوْلُ[1] بِدِلالَةِ اللَّفظِ لِذَاتِهِ، ظَاهِرُهُ فَاسِدٌ).

من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة وحذاق العصر[2]، وهو أنه نظر إلىٰ لفظ "الإيضاح" فتوهَّم أنّ هذا من تتمة اعتراضه علىٰ السكاكي، فقال: إنّ مراد السكاكي بـ"الدلالة بنفسها" أنْ يكون العلم بالوضع كافيًا في الفهم. والمصنف حيث ذكر أنّ دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد[3] توهَّم أنّ السكاكي أراد بـ"الدلالة بنفسها" ما قيل إنّ دلالة الألفاظ ذاتية، فلا يحل لأحد أنْ يبطل كلام غيره بحمله علىٰ معنىٰ قائلُه بريءٌ عنه!.

هذا كلامه، وأقول: كيف حلّ لك إبطال كلام المصنف بحمله علىٰ معنىٰ هو بريء منه؟ والعجب أنه لم ينتبه أنّ المصنف أيضًا فسَّر

(١) قائله: عبّاد بن سليمان الصيمري، كما في هامش "الأصل" و"ظ"، لكن من غير ذكر لاسم أبيه في "ظ"، أو عباد بن سليمان الضميري [هكذا في المصدر] كما في حاشية السيالكوتي ٤٧٨، وأشير في الهامش إلىٰ تصحيح اسم أبيه في نسخة إلىٰ "سلمان". وفي شرح المفتاح ١٦١ب، وشرح البابرتي ٥٤٤ أنه عباد بن سليمان، وذكر المحقق في ٥٤٠ أنه عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي، وأكثر المراجع التي تذكر هذا الرأي تنسبه إلىٰ عباد بن سليمان الصيمري، و"صيمر" كـ"حيدر"، وهذا هو الغالب.وهو من الطبقة السابعة من المعتزلة، كان من أصحاب هشام بن عمرو الفوطي، وكان متّهمًا بالكفر والزندقة. [ينظر: التنبيه والرد ٤٤، والفهرست ٢١٥، والتبصير في الدين ٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٥١]

(٢) يريد به صاحبَ "التنقيح" صدرَ الشريعة، كما جاء في هامش "الأصل"، وحاشية الجلبي ٥١٤. وهو صدر الشريعة الأصغر: عبيدالله بن مسعود بن محمود المحبوبي، المتوفىٰ سنة ٧٤٧هـ صاحب كتاب "تنقيح الأصول"، الذي شرحه التفتازاني بشرحه الموسوم بـ"التلويح في كشف حقائق التنقيح". [ينظر: كشف الظنون ١/ ٤٩٦، والأعلام ٤/ ١٩٧]

(٣) ينظر: الإيضاح ٥/ ٩.

الوضع بتعيين اللفظ للدلالة علىٰ معنىٰ في نفسه[1]، وأنّ السكاكي أيضًا أورد هذا المذهب وأبطله ثم تأوله، فما أليق بهذا الحال قول من قال:

حَفِظْتَ شَيئًا وَغَابَتْ عَنكَ أشيَاءُ[2]

فنقول: هذا ابتداء بحث يعنىٰ أنّ دلالة اللفظ علىٰ معنىٰ دون معنىٰ لابدّ لها من مخصِّص؛ لتساوي نسبته إلىٰ جميع المعاني.

فذهب المحقِّقون[3] إلىٰ أنّ المخصِّص هو الوضع، ومخصِّص وضعه لهذا[4] دون ذاك هو إرادة الواضع.

والظاهر أنّ الواضع هو اللّه تعالىٰ علىٰ ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري[5] من أنه تعالىٰ وضع الألفاظ، ووقَّف عباده عليها تعليمًا بالوحي أو بخلق الأصوات والحروف في جسم، وإسماع ذلك الجسم واحدًا أو جماعة من الناس، أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة[6]./ ٢٢٨أ/

---

(١) في "ظ": «بنفسه».

(٢) الشطر الثاني لبيتٍ لأبي نواس في ديوانه ٧٦، وتمامه:

فَقُلْ لِمَن يَدَّعي في العلمِ فلْسفةً		حفظتَ شيئًا وغابتْ عنكَ أشياءُ

(٣) أشار السيوطي إلىٰ أنّ المعتزلة ممن يقول به. [ينظر: المزهر ١/ ٢٠]

(٤) في "الأصل": «بهذا».

(٥) هو علي بن إسماعيل بن إسحاق، من نسل الصحابي أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه، وإليه ينسب مذهب الأشاعرة، وقد كان معتزليًا ثم تاب وأعلن توبته. كان ذا ذكاء مفرط، وتبحّر في العلم، وله مؤلفات كثيرة، ومنها: "الإبانة عن أصول الديانة"، و"مقالات الإسلاميين"، و"مقالات الملحدين". وُلد في البصرة سنة ٢٦٠هـ، ومات ببغداد سنة ٣٢٤هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٨٤، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥، والأعلام ٤/ ٢٦٣]

(٦) ينظر: منتهىٰ الوصول والأمل ٢٠. ونقل ابن جني عن أبي علي الفارسي والأخفش جواز الرأيين؛ القولِ بالتواضع والاصطلاح، والقولِ بالتوقيف أو الوحي، ورجَّح كونها توقيفًا من الله سبحانه، وأنها وحي. [ينظر: الخصائص ١/ ٤٠، ٤٧]

/٣٥١ وذهب/ بعضهم[1] إلىٰ أنّ المخصِّص هو ذات الكلمة[2]، يعني أنّ بين اللفظ والمعنىٰ مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ علىٰ ذلك المعنىٰ.

واتفق الجمهور علىٰ أنّ هذا القول فاسد؛ لأنّ دلالة اللفظ علىٰ المعنىٰ لو كانت لذاته كدلالته علىٰ اللافظ:

- لَوَجَب ألاّ تختلفَ اللغات باختلاف الأمم.

- ولَوَجَب أنْ يَفهم كل أحد معنىٰ كل لفظ؛ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول، كما أنّ كل أحد يفهم من كل لفظ أنّ له لافظًا.

- ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة، بحيث يدلّ علىٰ المعنىٰ المجازي، دون الحقيقي؛ لأنّ ما بالذات لا يزول بالغير.

- ولامتنع نقله من معنىٰ إلىٰ معنىٰ آخر، بحيث لا يُفهم منه عند الإطلاق إلا المعنىٰ الثاني، كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذُكر.

- ولامتنع وضعه مشتركًا بين المتنافيين، كـ"الناهل" للعطشان والريان، والمتضادين كـ"الجَوْن" للأسود والأبيض؛ لاستلزامه أنْ يكون المفهومُ من قولنا: "هو ناهل أو جون" اتصافَه بالمتنافيين أو المتضادين،

---

(١) وهو كما مرّ: عبّاد بن سليمان الصيمري.

(٢) وهو القول الذي تشير إليه عبارة "التلخيص" السابقة.

وهذا أولىٰ من قولهم؛ لأنّ الاسم الواحد[1] لا يناسب بالذات للنقيضين أو المتضادين؛ لأنه ممنوع[2].

(**وَقَد تَأَوَّلَهُ**)، أي: القول بدلالة اللفظ لذاته، (**السَّكَاكِيُّ**)، أي: صَرَفَه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه علىٰ ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أنّ للحروف في أنفسها خواصَ بها تختلف، كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك، وتلك الخواص تقتضي أنْ يكون العالِمُ بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنىٰ، لا يُهمِل التناسبَ بينهما[3]قضاء لحق الحكمة[4]، كـ"الفَصم" بالفاء الذي هو حرف رخو، لكسر الشيء، من غير أن يبين، و"القصم" بالقاف الذي هو شديد، لكسر الشيء حتىٰ يَبين. وإنّ لهيئات تراكيب الحروف أيضًا خواصَ،

---

(١) ليست في "م".

(٢) قال الرازي في المحصول ١/ ٢٤٣: «كون اللفظ مفيدًا للمعنىٰ: إمّا أنْ يكون لذاته، أو بالوضع؛ سواء كان الوضع من الله تعالىٰ أو من الناس، أو بعضه من الله تعالىٰ وبعضه من الناس، فهذه احتمالات أربعة: الأول: مذهب عبّاد بن سليمان الصيمري، والثاني، وهو القول بالتوقيف: مذهب الأشعري وابن فُوْرَك، والثالث، وهو القول بالاصطلاح: مذهب أبي هاشم وأتباعه، والرابع، هو القول بأنّ بعضه توقيفي، وبعضه اصطلاحيّ، وفيه قولان: منهم من قال: ابتداء اللغات يقع بالاصطلاح، والباقي لا يمتنع أنْ يحصل بالتوقيف. ومنهم من عكس الأمر، وقال: القدْر الضروريّ الذي يقع به الاصطلاح توقيفي، والباقي اصطلاحيّ، وهو قول الأستاذ أبي إسحاق. وأمّا جمهور المحققين فقد اعترفوا بجواز هذه الأقسام، وتوقفوا عن الجزم. والذي يدلّ علىٰ فساد قول عباد بن سليمان: أنّ دلالة الألفاظ لو كانت ذاتية لما اختلفت باختلاف النواحي والأمم، ولاهتدىٰ كل إنسان إلىٰ كل لغة، وبطلانُ اللازم يدلّ علىٰ بطلان الملزوم». [وينظر: أيضًا شرح البابرتي ٥٣٩، وحاشية الجلبي ٥١٤]

(٣) في هامش "الأصل": «أي: بين ذلك الشيء وبين ذلك المعنىٰ».

(٤) في "ظ": «الكلمة».

كـ"الفعَلان" و"الفعَلىٰ" بالتحريك كـ"النَّزَوَان"[1] و"الحَيَدَىٰ"[2]؛ لما في مسماهما[3] من الحركة، وكذا باب "فعُل" بضمّ العين، مثل "شرُف" و"كرُم" للأفعال الطبيعية اللازمة[4]، وقس علىٰ هذا.



تعريف المجاز

(وَالْمَجَازُ)/ في الأصل: "مَفْعَل"، من جاز المكان يجوزه إذا تعدَّاه، نُقِل إلىٰ الكلمة الجائزة، أي المتعدية مكانها الأصلي، أو الكلمة المجوز بها، علىٰ معنىٰ أنهم جازوا بها مكانها الأصلي، كذا ذكره الشيخ في "أسرار البلاغة"[5]. ٢٢٨ب/

وزَعَم المصنف أنّ الظاهر أنّه[6] من قولهم: "جعلت كذا مجازًا إلىٰ حاجتي"، أي: طريقًا لها، علىٰ أنّ معنىٰ "جاز المكان": سلكه، فإنّ المجاز طريق إلىٰ تصوّر معناه، واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنىٰ في وصف شيء بشيء، كتسمية إنسان له

(١) أي: وثب الذكر علىٰ الأنثىٰ في ذوات الحافر والظلف والسباع. [ينظر: الصحاح ٦/ ٢٥٠٧، ولسان العرب ١٥/ ٣١٩، مادة "نزو"] وفي هامش "الأصل": «وهو ضِرَاب النحل».

(٢) قال الجوهري: «وحمار حَيَدَىٰ، أي: يحيد عن ظلّه لنشاطه، ويقال: كثير الحُيُود عن الشيء». [الصحاح ٢/ ٤٦٧، مادة "حيد"]

(٣) في "م": «معناهما».

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٧.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ٣٩٥.

(٦) في "ظ": «أنه "مجاز"».

حمرة بأحمر، ووصفه بأحمر، فإنّ اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم علىٰ غيره حالَ وضعه للمعنىٰ، وبيانِ أنه أولىٰ بذلك من غيره، وفي الوصف لصحة إطلاقه[1]. ولهذا شرط بقاء المعنىٰ في الوصف دون التسمية، فعند/ زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة، /٣٥٢ ويصح تسميته بذلك، فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما، بل لأولوية ذلك وترجيحه علىٰ تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلا يصحّ في اعتبار تناسب التسمية[2] أنْ يُنقَض بوجود ذلك المعنىٰ في غير المسمىٰ[3].

فالمجاز (مُفرَدٌ وَمُرَكَّبٌ)، وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد.



(١) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٦.

(٢) في "ط": «التناسب للتسمية».

(٣) فاعتبار التسمية لا يشترط فيها بقاء الوصف، واعتبار الوصفية يشترط بقاؤه؛ فإذا كانت كلمة المجاز لاسم لوحظ فيها أنّ اللفظ مجاز للمعنىٰ، فوجود ذلك في ألفاظ الحقيقة لا يمنع التسمية بالمجاز، وإنما اختير هذا الاعتبار لترجيح كلمة المجاز علىٰ غيرها.

المجاز المفرد

(أَمَّا المُفرَدُ فَهوَ الكَلِمَةُ المُستَعمَلَةُ في غَيرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ في اصطِلاحِ التَّخَاطُبِ، عَلَىٰ وَجهٍ يَصِحُّ، مَعْ قَرِينَةِ عَدَمِ إرَادَتِهِ)، أي: إرادة ما وضعت له.

فاحترز بـ"المستعملة" عمّا لم تُستعمل، فإنّ الكلمة قبل الاستعمال لا تُسمىٰ مجازًا، كما لا تُسمّىٰ حقيقة.

وبقوله: "في غير ما وضعت له" عن الحقيقة، مرتجلًا كان أو منقولًا أو غيرَهما.

وقولِه: "في اصطلاح التخاطب[1]" وهو متعلق بقوله: "وضعت" ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ "الصلاة" إذا استعملها[2] المخاطِب بعرف الشرع في الدعاء مجازًا، فإنه وإنْ كان مستعملًا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب، أعني اصطلاح الشرع، وكذا إذا استعمله المخاطِب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازًا.

(فَلابُدَّ مِنَ/ العَلاقَةِ) المعتبر نوعها؛ لأن هذا معنىٰ قوله: "علىٰ وجه يصحّ"، وهو متعلق بـ"المستعملة"؛ **(لِيَخرُجَ الغَلَطُ)** من تعريف المجاز، كما تقول: "خذ هذا الفرس" مشيرًا إلىٰ كتاب؛ لأنّ هذا الاستعمال ليس علىٰ وجه يصحّ لعدم العلاقة. /٢٢٩أ

(١) في "ظ"، و"ط": «في اصطلاح به التخاطب».

(٢) في "ط": «استعمله».

(وَ) يخرج (**الكِنَايَةُ**) أيضًا بقوله: "مع قرينة عدم إرادته"؛ لأنّ الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز إرادته. فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازًا، وقد يكون كناية، وقد يكون غلطًا، وقد يكون مرتجلًا، وقد يكون منقولًا.

والمنقول: منه ما غلب في معنىٰ مجازي للموضوع له الأول حتىٰ يهجر[1] الأول، فهو في اللغة حقيقة في المعنىٰ الأول، مجاز في الثاني، وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس، كلفظ "الصلاة" المنقول من الدعاء إلىٰ الأركان المخصوصة المشتملة علىٰ الدعاء، فإنه في اللغة حقيقة في الدعاء، مجاز في الأركان المخصوصة، وفي الشرع بالعكس. ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الأول كلفظ "الدابة" إذا أطلقت علىٰ الفرس، باعتبار مجردِ أنّه يدبّ علىٰ الأرض يكون حقيقة، وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعًا يكون مجازًا، هذا من حيث اللغة.

أمّا من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء، ورعاية معنىٰ الدبيب إنما هي لمجرد المناسبة في التسمية، بخلاف الحقيقة، فإنّ رعاية المعنىٰ فيها لصحة الإطلاق، حتىٰ يصحّ إطلاق الدابة علىٰ كل ما يوجد فيه[2] الدبيب، وبخلاف[3] المجاز، فإنّ اعتبار المعنىٰ/ الحقيقي[4] فيه إنما هو لصحة إطلاق اللفظ علىٰ كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنىٰ، حتىٰ /٣٥٣

(١) في "ظ": «هجر».
(٢) في "ظ": «منه».
(٣) في "ظ"، و"ط": «بخلاف».
(٤) في "ظ": «معنىٰ الحقيقة».

يصحّ إطلاق "الأسد"[١] علىٰ كل ما يوجد فيه الشجاعة، ولا يصحّ إطلاق "الدابة" في العرف علىٰ كل[٢] ما يوجد فيه الدبيب، ولا يصح إطلاق "الصلاة" في الشرع علىٰ كل دعاء.

(**وَكُلٌّ مِنهُمَا**)، أي: من الحقيقة والمجاز، (**لُغَوِيٌّ، وَشَرعِيٌّ، وَعُرفِيٌّ خَاصٌّ**)، وهو ما يتعين ناقله عن المعنىٰ اللغوي، كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك، (**أَوْ**) عُرْفِيّ (**عَامٌّ**) لا يتعين ناقله.

أمّا الحقيقة فلأنّ واضعها إنْ كان واضعَ اللغة فهي لغوية، وإنْ كان الشارعَ فشرعية، وإلا فعرفية عامة/ أو خاصة، وبالجملة تنسب إلىٰ الواضع. ٢٢٩ب/

وأمّا المجاز فلأنّ الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملًا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح - إنْ كان هو اصطلاحَ اللغة فالمجاز لغوي، وإنْ كان اصطلاحَ الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص.

(**كَـ"أَسَدٍ" للسَّبُعِ وَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ**)، يعني أنّ لفظ "أسد" إذا استعمله المخاطِبُ بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية، وفي الرجل الشجاع يكون مجازًا لغويًا، (**وَ"صَلاةٍ" لِلعِبَادَةِ وَالدُّعَاءِ**)، يعني إذا استعمل المخاطِب بعرف الشرع لفظَ "الصلاة" في

---

(١) في "ط": «لفظ الأسد».

(٢) ليست في "ظ".

العبادة المخصوصة يكون حقيقة، وفي الدعاء يكون مجازًا، (**وَ"فِعْلٍ" لِلَّفظِ وَالحَدَثِ**)، يعني إذا استعمله المخاطِب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة، وفي الحدث يكون مجازًا، (**وَ"دَابَّةٍ" لِذِي الأَرْبَعِ وَالإنسَانِ**)، فإنّها في العرف العام حقيقة في الأول، مجاز في الثاني. فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز، وما ذكر بعد كل نكرة من المُعَرَّفَين(١) إشارة إلىٰ المعنىٰ الحقيقي والمجازي.

(**وَالمَجَازُ مُرسَلٌ إنْ كَانَتِ العَلاقَةُ**) المصحِّحَةُ (**غَيرَ المُشَابَهَةِ**) بين المعنىٰ المجازي والمعنىٰ الحقيقي، (**وَإلا فَاسْتِعَارَةٌ**). فالاستعارة علىٰ هذا هو: اللفظ المستعمل فيما شُبِّه بمعناه الأصلي، كـ"الأسد" في قولنا: "رأيت أسدًا يرمي".

(**وَكَثِيرًا مَا تُطلَقُ الاسْتِعَارَةُ**) علىٰ فعل المتكلم، أعني (**عَلَىٰ استِعمَالِ اسمِ المُشَبَّهِ بِهِ فِي المُشَبَّهِ**)، وحينئذ يكون بمعنىٰ المصدر فيصح منه الاشتقاق، ويكون المتكلِّمُ مستعيرًا، ولفظُ المشبَّه به مستعارًا، والمعنىٰ المشبَّهُ به مستعارًا منه، والمعنىٰ المشبَّهُ مستعارًا له.

وإلىٰ هذا أشار بقوله: (**فَهُمَا**)، أي المشبَّه به والمشبَّه (**مُستَعَارٌ مِنهُ وَمُستَعَارٌ لَهُ، وَاللَّفظُ**)، أي لفظ المشبَّه به، (**مُستَعَارٌ**)؛ لأنّ اللفظ بمنزلة لباس طُلِبَ عارية من المشبَّه به لأجل المشبَّه.



(١) في "م"، و"ط": «المعرفتين».

المجاز المرسل

(**وَالمُرسَلُ**) وهو ما كان[1] العلاقةُ غيرَ المشابهة:

(**كـ"اليَدِ" فِي النِّعمَةِ**)، وهي موضوعة للجارحة المخصوصة، لكنْ من شأن النعمة أنْ/ تصدرَ منها، وتصلَ إلىٰ المقصود بها[2]، فالجارحة المخصوصة بمنْزلة العلة الفاعلية لها، وأيضًا بها تظهر النعمة،/ فهي بمنْزلة العلة الصورية لها. ومع هذا فلابدّ من إشارة إلىٰ المنعم، مثل: "كثرت أيادي فلان عندي"، و"جلّت يده لديّ"، ونحو ذلك، بخلاف: "اتسعت اليد في البلد". (**وَالقُدرَةِ**)، أي: وكاليد في القدرة؛ لأنّ أكثر ما يَظهر سلطان القدرة في "اليد"، وبها تكون الأفعال الدالة علىٰ القدرة، من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك.

٢٣٠أ/ ‏/٣٥٤

وأمّا "اليد" في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «الْمُؤمِنُونَ تتكَافَأُ دِمَاؤُهُم، وَيَسعَىٰ بِذِمَّتِهِم أدنَاهُم، وَهُم يَدٌ عَلَىٰ مَن سِوَاهُم»[3]، فمن باب

---

(١) في "م": «كانت»، والوجهان - أعني تذكير الفعل وتأنيثه - جائزان في اللغة إذا كان الفاعل مجازيّ التأنيث. [ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١١٦]

(٢) في هامش "الأصل": «أي: إلىٰ الرجل المقصود بالنعمة، وهو المنعَم عليه».

(٣) جاء في رواية: «ذمة المسلمين واحدة، يسعىٰ بها أدناهم»، وهي في صحيح البخاري: فتح الباري: كتاب الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر ٦/ ٢٧٩ (ح٣١٧٩)، وصحيح مسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة ٢/ ٩٩٨ (ح١٣٧٠)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا. وجاء بالرواية التي ذكرها السعد في سنن أبي داود: كتاب الجهاد، باب في السرية ترد علىٰ أهل العسكر ٣/ ١٨٣ (ح٢٧٥١)، وكتاب الديات، باب أيقاد المسلم بالكافر؟ ٤/ ٦٦٦ (ح٤٥٣٠)، وسنن النسائي: كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس ٨/ ١٩ (ح٤٧٣٤)، و٨/ ٢٤ (ح٤٧٤٥، ٤٧٤٦)، ومسند الإمام أحمد ٢/ ٢٦٧ (ح٩٥٩)، و٢/ ٢٨٥ (ح٩٩١)، و٢/ ٢٨٦ (ح٩٩٣)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وجاء نحوُه من حديث =

التشبيه[1]، أي: هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة، فكما لا يتصور أنْ يَخْذُلَ بعضُ أجزاء اليد بعضًا، وأنْ تختلف بها الجهة في التصرف، كذلك سبيل المؤمنين في تعاضُدِهم علىٰ المشركين؛ لأنّ كلمة التوحيد جامعة لهم.

وما ذكره الشيخ في "أسرار البلاغة" من أنّ "اليد" ههنا استعارة[2]، فهو مبني علىٰ ما نقلنا عنه من أنّ المشبَّه به إذا كان مما لا يَحسن دخولُ أداة التشبيه عليه فإطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول[3]. وههنا كذلك؛ إذْ لا يحسن أنْ يقال: "هم كَيَدٍ علىٰ من سواهم".

(**وَ"الرَّاوِيَةِ" فِي المَزَادَةِ**)، أي: في المِزْوَد الذي يجعل فيه الزاد، أي: الطعام المتخذ للسفر، و"الراوية" في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة، والعلاقة كون البعير حاملًا لها.



علاقات المجاز المرسل

لَمّا ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير إلىٰ عدة أنواع العلاقة علىٰ وجه كلي ليُقاس عليها؛ وذلك لأنّ العلاقة يجب أنْ تكون مما اعتبرت

= عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بسند حسن في سنن أبي داود: كتاب الديات، باب أيقاد المسلم بالكافر؟ ٤/ ٦٦٦ (ح٤٥٣١)، وابن ماجه: كتاب الديات، باب المسلمون تتكافأ دماؤهم ٢/ ٨٩٥ (ح٢٦٨٥)، وأحمد في مسنده ١١/ ٢٨٨ (ح٦٦٩٢، ٦٧٩٧).

(١) لذكر الطرفين.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٥، وأسرار البلاغة ٣٥٧.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ٣٢٨.

العربُ نوعَها، ولا يُشترط النقل عنهم في كل جزئيّ من الجزئيات؛ لأنّ أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أنْ يُنقل من العرب نوعُ العلاقة، ولم يتوقفوا على أنْ يسمع آحادها وجزئياتها. مثلًا: يجب أنْ يثبت أنّ العرب يطلقون اسم السبب على المسبب، ولا يجب أنْ يسمع إطلاق "الغيث" على النبات، وهذا معنى قولهم: "المجاز موضوع بالوضع النوعي، لا بالوضع الشخصي"

وأنواع العلاقة[1] المعتبرة كثيرة/ يرتقي ما ذكروه إلى خمسة ٢٣٠ب/ وعشرين، والمصنف قد أورد ههنا تسعة، غير ما سبق أولًا في:

١- إطلاق "اليد" على النعمة والقدرة، لعلاقة السببية الصورية[2].

٢- وإطلاق "الرّاوية" على المزادة، لعلاقة المجاورة[3].

فقال: (**وَمِنهُ**)، أي: ومن المجاز المرسل:

٣- (**تَسمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ جُزئِهِ**)، يعني أنّ في هذه التسمية مجازًا مرسلًا، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على ذلك الشيء، لا أنّ نفس التسمية مجاز، ففي العبارة تسامح[4]. (**كَالعَينِ**)، وهي الجارحة المخصوصة، (**في الرَّبِيئَةِ**)، وهي الشخص الرقيب، والعين جزء منه؛ وذلك لأنّ العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة؛ لأنّ غيرها من الأعضاء مما لا يغني/ شيئًا بدونها صارت /٣٥٥

---

(١) ليست في "م".

(٢) قوله: «لعلاقة السببية الصورية» ليس في "م".

(٣) قوله: «لعلاقة المجاورة» ليس في "م".

(٤) يعني أنّ المجاز إنما هو في استخدام لفظ "العين" في "الربيئة"، لا في التسمية نفسها.

العين كأنه الشخص كله، فلابدّ في الجزء المطلق علىٰ الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنىٰ الذي قصد بالكل. مثلًا: لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع علىٰ الربيئة، وإنْ كان كل منهما جزءًا منه.

٤-(**وَعَكسُهُ**)، أي: ومنه عكس المذكور، يعني: تسمية الشيء باسم كلِّه. (**كـ"الأَصَابِعِ" فِي الأَنَامِلِ**) في قوله تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[1] [البقرة: ١٩]، و"الأنملة" جزء من الإصبع[2]، والغرض منه المبالغة، كأنه جعل جميع الإصبع[3] في الأذن[4] لئلا يسمع شيئًا من الصاعقة.

٥-(**وَتَسمِيَتُهُ**)، أي: ومنه تسمية الشيء (**بِاسمِ سَبَبِهِ، نَحوُ: "رَعَيْنَا الغَيْثَ"**)، أي: النبات الذي سببه[5] الغيث.

٦-(**أو**) تسميةُ الشيء باسم (**مُسَبَّبِهِ، نَحوُ: "أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا"**)، أي: غيثًا؛ لكون النبات مسببًا عنه. وأورد في "الإيضاح" في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهَم: "فلان أكل الدم"، وظاهر أنه سهو؛ لأنّه من تسمية المسبب باسم السبب، إذ الدم سبب الدية، والعجب أنه قال في تفسيره: أي الدية المسببة عن الدم[6].

(١) في "ظ": ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾.
(٢) في "م"، و"ظ": «الأصابع».
(٣) في "ظ": «الأصابع».
(٤) في "ط": «الأصابع في الآذان».
(٥) في "م": «يُنْبته».
(٦) ينظر: الإيضاح ٥/ ٢٩.

٧-(أو مَا كَانَ عَلَيهِ)، أي: تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي، (نَحوُ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ [النساء: ٢])، أي: الذين كانوا يتامىٰ قبل ذلك؛ لأنه لا يُتْمَ بعد البلوغ[١].

٨-(أَوْ) تسميةُ الشيء باسم (مَا يَؤُولُ) ذلك الشيءُ (إِلَيهِ) في الزمان المستقبل، (نَحوُ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦])، أي: عصيرًا/ يؤول إلىٰ الخمر. /٢٣١أ/

٩-(أَوْ) تسميةُ الشيء باسم (مَحَلِّهِ، نَحوُ: ﴿فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ﴾ [العلق: ١٧])، أي: أهل ناديه الحالّ فيه، و"النادي": المجلس.

١٠- (أَوْ) تسميةُ الشيء باسم (حَالِّهِ)، أي: باسم ما يحلّ في ذلك الشيء، (نَحوُ: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧]، أيْ: فِي الجَنَّةِ) التي تحلّ فيها الرحمة[٢].

١١- (أَوْ) تسميةُ الشيء باسم (آلَتِهِ، نَحوُ: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، أيْ: ذِكْرًا حَسَنًا)، و"اللسان": اسمٌ لآلة الذِّكْر.

ولما كان في الآخِرَيْن نوعُ خفاء صرَّح به في الكتاب[٣].

---

(١) كثيرًا ما يرد هذا النص منسوبًا إلىٰ الرسول ﷺ، ولفظ الحديث: «لا يُتْمَ بَعدَ احْتِلَام، وَلاَ صُمَاتَ يَومٍ إِلَىٰ لَيلٍ»، وهو في سنن أبي داود: كتاب الوصايا، باب ما جاء متىٰ ينقطع اليُتم؟ ٣/ ٢٩٣، (ح٢٨٧٣)، وشرح مشكل الآثار ٢/ ١٣١ (ح٦٥٨)، وصححه الألباني في إرواء الغليل ٥/ ٧٩ (ح١٢٤٤).

(٢) في هامش "الأصل": «والمراد بالحلول هنا: حصول الشيء في الشيء».

(٣) أي: أنّ القزويني في "التلخيص" صرَّح بالمراد من تسمية الشيء باسم محله، في قوله: "أي: في الجنة"، وبالمراد من تسمية الشيء باسم آلته في قوله: "أي: ذكرًا حسنًا"، ولم يكن هذا التوضيح منه في العلاقات السابقة.

- فإن قلتَ: قد ذكر في مقدمة هذا الفن أنّ مبنىٰ المجاز علىٰ الانتقال من الملزوم إلىٰ اللازم، وبعضُ أنواع العلاقة، بل أكثرها لا يفيد اللزوم، فكيف ذلك؟

• قلتُ: يعتبر في جميعها اللزوم بوجهٍ ما؛ أمَّا في الاستعارة فظاهر؛ لأنّ وجه الشبه إنما هو أخصّ أوصاف المشبَّه به، فينتقل الذهن من المشبَّه به إليه لا محالة. فالأسد مثلًا إنما يستعار للشجاع، لا لزيد أو عمرو علىٰ الخصوص، ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلىٰ الشجاعة. وأمّا في غيرها[1] فيظهر بإيراد كلام ذكره[2] بعضُ المتأخرين[3]، وهو: أنّ اللفظ إذا أطلق علىٰ غير ما وضع له؛ فإمّا أنْ يكون ذلك الغيرُ مما يتصف بالفعل بالمعنىٰ الموضوع له في زمان سابق أو لاحق، فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يؤول[4]؛ أو بالقوة، فمجاز/ بالقوة، كالمسكر للخمر التي أريقت. وإذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنىٰ الحقيقي بالجملة، فالذهن ينتقل من المعنىٰ الحقيقي إليه في الجملة، وإنْ لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل، فلابد أنْ يريد[5] باللفظ معنىٰ لازمًا لمعناه الحقيقي ذهنًا، أي: معنىٰ ينتقل الذهن من الحقيقي[6]

/٣٥٦

(١) في "الأصل"، و"ظ": «غيره».

(٢) في "الأصل": «ذكَر».

(٣) وهو صدر الشريعة الأصغر عبيدالله بن مسعود المحبوبي في كتابه "تنقيح الأصول".

(٤) في "ط": «ما يؤول إليه».

(٥) في "ط": «فلابد من أنْ تريد».

(٦) في "م": «من المعنىٰ الحقيقي».

إليه في الجملة، ولا يشترط أنْ يلزم من تصوّره تصوُّرُه.
واللزوم إمّا ذهني محض، كإطلاق البصير علىٰ الأعمىٰ، أو منضم إلىٰ لزوم خارجي بحسب العادة أو بحسب الواقع، وحينئذ إمّا أن يكون أحدهما جزءًا للآخر، كـ"القرآن" للبعض[1]، و"الرقبة" للعبد، أو خارجًا عنه.

/٢٣١ب

واللزوم بينهما قد يكون بحصول/ أحدهما في الآخر، كالحالّ والمحلّ، أو سببية أحدهما للآخر، أو مجاورتهما، أو بكون أحدهما شرطًا للآخر، فجميع ذلك يشتمل علىٰ لزوم[2]؛ ولهذا يشترط في إطلاق الجزء علىٰ الكل استلزام الجزء للكل، كالرقبة والرأس - مثلا -، فإنّ الإنسان لا يوجد بدونهما، بخلاف "اليد" فإنه لا يجوز إطلاقها علىٰ الإنسان، وأمّا إطلاق "العين" علىٰ الربيئة فليس من حيث إنه إنسان، بل من حيث إنه رقيب، وهذا المعنىٰ مما لا يتحقق بدون العين، فافهم[3]. وبالجملة: إذا كان بين الشيئين علاقة؛ فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلىٰ الآخر في الجملة، وهذا معنىٰ اللزوم في هذا المقام.



(١) في هامش "الأصل" كتب المؤلِّف توضيحًا وتعليقًا: «يعني إذا فُسِّر بالكلام المنَزَّل للإعجاز لسورة منه، فإنّه حينئذ يكون اسمًا للكل، وإطلاقه علىٰ البعض مجاز»، وكتب بعده: "حرَّره الشارح المحقِّق".
(٢) في "ط": «فجميع ذلك مشتمل علىٰ اللزوم».
(٣) ينظر: تنقيح الأصول ٢٢ب - ٢٣أ.

الاستعارة

(وَالاسْتِعَارَةُ)، وهي ما كانت علاقتُه المشابهةَ، أي: قُصِدَ أنّ إطلاقه علىٰ المعنىٰ المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي، فإذا أطلق نحو "المشفر" علىٰ شفة الإنسان، فإنْ أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغِلَظ فهو استعارة[1]، وإنْ أريد أنه إطلاق المقيد علىٰ المطلق - كإطلاق "المرسن"[2] علىٰ الأنف - من غير قصد إلىٰ التشبيه فمجاز مرسل. فاللفظ الواحد بالنسبة إلىٰ المعنىٰ الواحد يجوز أنْ يكون استعارة، وأنْ يكون مجازًا مرسلًا، باعتبارين.

(قَد تُقَيَّدُ بِالتَّحقِيقِيَّةِ)، وبهذا التقييد تتميز عن التخييلية والمكني عنها، وإنما تُسمىٰ تحقيقية؛ (لِتَحَقُّقِ مَعنَاهَا)، أي: ما عُني بها واستُعملت هي فيه (حِسًّا أَوْ عَقلًا)، بأنْ يكون ذلك المعنىٰ أمرًا معلومًا يمكن أن يُنَصّ عليه، ويشارَ إليه إشارة حسية أو عقلية، فيقال: إن اللفظ نُقل[3] عن مسماه الأصلي، فجُعل اسمًا لهذا المعنىٰ علىٰ سبيل الإعارة؛ للمبالغة في تشبيهه بالمعنىٰ الموضوع له[4].

---

(١) وهي التي يسميها عبدالقاهر استعارة غير مفيدة، ينظر: أسرار البلاغة ٣٠.

(٢) قال الجوهري: «والمرسِن، بكسر "السين": موضع الرَّسَن من أنف الفرس، ثمّ كثُر حتىٰ قيل: مرسِن الإنسان». [الصحاح ٥/ ٢١٢٣، مادة "رسن"]

(٣) في "ط": «قد نُقل».

(٤) ينظر: أسرار البلاغة ٤٤.

فالحسي (كَقَوِلِهِ)، أي قول زهير بن أبي سلمىٰ[1]: (لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ)، أي: تامّ السلاح، وكذا "شائك السلاح"، و"شاك السلاح"، بالقلب[2] والحذف. (مُقَذَّفٍ)، أي: قُذف به كثيرًا إلىٰ الوقائع، وقيل قُذِف باللحم ورُمي به، فصار له جسامةٌ ونبالةٌ. تمامُه:/ ٢٣٢أ/

لَـهُ لِـبَـدٌ، أظْـفَـارُهُ لَـمْ تُـقَـلَّـمِ[3]

"لبدة الأسد": ما تلبَّد من شعره علىٰ منكبيه، و"التقليم": مبالغة "القَلْم"، وهو القطع. فالأسد ههنا مستعار/ للرجل الشجاع، وهو أمر متحقِّق حِسًّا. /٣٥٧

(وَقَولِهِ)، أي: والعقليّ كقوله تعالىٰ: (﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، أَيْ: الدِّينَ الحَقَّ)، وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلًا، لا حِسًّا.

وذكر صاحب "المفتاح" في قوله تعالىٰ: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ ﴾ [النحل: ١١٢]، «أنّ الظاهرَ من "اللباس" عند أصحابنا الحملُ علىٰ

---

(١) وقد يكتفي في الإشارة إليه بـ"زهير". وهو زهير بن أبي سُلمىٰ ربيعةَ بن رياح، من شعراء الجاهلية الفحول، وممن يُسمّون بعبيد الشعر؛ لتنقيحهم له. وهو حكيم الشعراء في الجاهلية، وكان يتألّه ويتعفّف في شعره، وهو مع امرئ القيس والنابغة الذبياني المقدّمون علىٰ سائر الشعراء. وُلد ببلاد مزينة نواحي المدينة، ومات سنة ١٣ ق هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ١٣٧، والأغاني ١٠/ ٢٩٨، والأعلام ٣/ ٥٢]

(٢) قال الجوهري في مثل "شاك الرجل": «أي: ظهرت شوكته وحدَّته، فهو شائك السلاح، وشاكي السلاح أيضًا مقلوب منه». [الصحاح ٤/ ١٥٩٥، مادة "شوك"]

(٣) شعره ١٧، والبيت بتمامه:

لدىٰ أسد شاكي السلاح مقذّف لـه لـبـد أظـفـاره لـم تُـقـلّـمِ

التخييل، وإنْ كان يحتمل عندي أنْ يُحمل علىٰ التحقيق، وهو أنْ يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته»[1].

وفيه بحث؛ لأنّ كلام صاحب "الكشاف" مشعر بأنّه استعارة تحقيقية، يحتمل أن تكون عقلية وأن تكون حسية؛ لأنّه قال: "شُبِّه ما غَشِي الإنسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس؛ لاشتماله علىٰ اللابس"[2]، والحادث الذي غشيه يحتمل أنْ يريد به الضرر الحاصل من الجوع فتكون عقلية، وأنْ يريد به[3] انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية، كما ذكره السكاكي[4]. وبالجملة ليس المشبَّه[5] هو الجوعَ، بل الأمرَ الحادثَ عنده، فتوهُّمُ كونه تشبيهًا - لا استعارةً ـ غلطٌ.



عود إلىٰ الفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة

قال المصنف: فالاستعارة ما تضمّن تشبيهَ معناه بما وضع له، والمراد بمعناه ما عُني باللفظ واستعمل اللفظ فيه، فعلىٰ هذا لا يتناول قولُنا: "ما تضمّن تشبيهَ معناه بما وضع له" اللفظَ المستعملَ[6] فيما

(١) مفتاح العلوم ٣٧٨.
(٢) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٣٨.
(٣) ليست في "م".
(٤) يظهر من عبارة السكاكي السابقة أنه يرىٰ أنّ هذه الاستعارة التحقيقية قد تكون حسية أو عقلية.
(٥) في "ظ": «المشبه به».
(٦) في "ط": «استُعمل».

وضع له، وإنْ تضمّن تشبيهَ شيء به[1]، نحو: "زيد أسد"، و"رأيت زيدًا أسدًا"، و"رأيت به أسدًا"؛ لأنّه إذا كان معناه عينَ المعنىٰ[2] الموضوع له لم يصحّ تشبيه معناه بالمعنىٰ الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، علىٰ أنّ "ما" في قولنا: "ما تضمَّن" عبارة عن المجاز، أي: "مجاز تضمَّن"، بقرينة تقسيم المجاز إلىٰ الاستعارة وغيرها، و"أسد" في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز؛ لكونه مستعملًا فيما وضع له[3].

وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلِّم أنّ "أسدًا" في نحو: "زيد أسد"/ مستعمل فيما وُضِع له، بل هو[4] مستعمل في معنىٰ الشجاع، فيكون/ مجازًا واستعارة، كما في: "رأيت أسدًا يرمي"، بقرينة حمله علىٰ زيد. ولا دليل لهم علىٰ أنّ أداة التشبيه ههنا محذوفة، وأنّ التقدير: "زيد كأسد[5]". /٣٥٨ /٢٣٢ب

- فإنْ قلتَ: قد استدلّ صاحب "المفتاح" علىٰ ذلك بأنّك إذا قلت: "زيد أسد" أوقعت "أسدًا" علىٰ زيد، ومعلوم أنّ الإنسان لا يكون أسدًا، وجب[6] المصير إلىٰ التشبيه بحذف أداته؛ قصدًا إلىٰ المبالغة[7].

---

(١) ليست في "ط".

(٢) ليست في "م".

(٣) ينظر: الإيضاح ٥/ ٤٢.

(٤) ليست في "ظ".

(٥) في "م"، و"ظ": «كالأسد».

(٦) في "ط": «فوجب».

(٧) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٤.

• قلتُ: لا نسلِّم وجوبَ المصير إلىٰ ذلك، وإنما يجب إذا كان "أسد" مستعملًا في معناه الحقيقي، وأمّا إذا كان مجازًا عن الرجل الشجاع فصحّة حمله علىٰ زيد ظاهرة. وتحقيق ذلك: أنّا إذا قلنا في نحو "رأيت أسدًا يرمي": إنّ "أسدًا" استعارة، فلا نعني أنّه استعارة عن زيد، إذْ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه، وإنما نعني أنّه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة. فقولنا: "زيد أسد"، أصله: "زيد رجل شجاع كالأسد"، فحذفنا المشبَّه، واستعملنا المشبَّه به في معناه، فيكون استعارة[1]. ويدلّ علىٰ ما ذكرنا أنّ المشبَّه به في مثل[2] هذا المقام كثيرًا ما يتعلّق به الجار والمجرور كقوله:

أَسَـدٌ عَـلَـيَّ وَفِـي الـحُـرُوبِ نَـعَـامَـةٌ[3]

---

(١) لسعد الدين رأي غريب لم يذهب إليه غيره من البلاغيين في توجيه القول بالاستعارة في مثل "زيد أسد" و"هم يد علىٰ من سواهم"، حيث يذهب القائلون بالاستعارة هنا إلىٰ أنّ الاستعارة هنا بسبب حذف أداة التشبيه؛ فلا يصح حمل الكلام إلا علىٰ المجاز. أمّا سعد الدين فيرىٰ أنها استعارة لنقل معنىٰ الأسد إلىٰ الرجل الشجاع، ونقل معنىٰ اليد إلىٰ الاجتماع، فكلمتا "أسد" و"يد" مستعارتان للرجل الشجاع والاجتماع، ويستدل علىٰ ذلك بتعلق الجار والمجرور بهذه الأسماء الجامدة، والجار والمجرور لا يتعلق بالاسم الجامد لولا أنه مؤوّل بالمشتق، وهو الشجاع.

(٢) ليست في "م".

(٣) شطر بيت تمامه حسب أكثر الروايات:

أسـدٌ عليّ وفي الحـروب نعامةٌ فَتْخَـاءُ تَنْفِـرُ مِن صفيـرِ الصَّافِرِ

تكاد تُجمع المصادر التي رجعت إليها أنّ هذا البيت في مخاطبة الحجّاج، وأنّ قائله عمران بن حطّان الخارجي، وتختلف الروايات في تتمّته. فأمّا الرواية الأولىٰ كثرةً فهي "فتخاء =

أي: مجترئ عليّ صائل، وكقوله:

وَالطَّيرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيهِ[1]

أي: باكية[2]، وكقوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «هُم يَدٌ عَلَىٰ مَنْ سِوَاهُم»[3]. وأنّه كثيرًا ما يكون بحيث لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه، كما نقلنا عن عبدالقاهر. وكذا الكلام في نحو: "لقيت أسدًا"، أي: شجاعًا كالأسد.

وأمّا إذا ترك المشبَّه بالكلية، لكن أتىٰ بوجه الشبه، نحو: "رأيت أسدًا في الشجاعة"، ونحو قوله:/

وَلاحَتْ مِن بُرُوجِ البَدْرِ بُعْدًا   بُـدُورُ مَهًـا تَبَرُّجُهَـا اكْتِنَانُ[4]

= تنفر"، وقد جاءت منسوبة إلىٰ عمران في الحماسة المغربية ٢/ ١٣٥١، وجاءت غير منسوبة في عيون الأخبار ١/ ١٧٠، والأذكياء ٢٤٠، والإيضاح ٤/ ١٨، والوافي بالوفيات ١٦/ ١٠٤. وأمّا الرواية الثانية فهي "ربداء تجفل"، فجاءت منسوبة إلىٰ عمران في الأغاني ١٨/ ٥٧، والتذكرة الحمدونية ٢/ ٤٥٠، وحكيت النسبة إلىٰ عمران بصيغة التضعيف، بينما نسبت إلىٰ شبيب بن يزيد بن نُعيم الشيباني الخارجي في الحماسة البصرية ١/ ٢٢٦، وجاءت غير منسوبة في العقد الفريد ٥/ ٤٤. والرواية الثالثة هي "ربداء تفزع" نسبت إلىٰ عمران في ربيع الأبرار ٣/ ٣١٨، ولم تنسب في بلاغات النساء ١٩٠، والزهرة ٢/ ٦٢٨. والرواية الرابعة هي "ربداء تنفر" وقد جاءت منسوبة إلىٰ عمران في ثمار القلوب ٢/ ٦٤٩.

(١) جزء من بيت لأبي العلاء المعرّي، وهو في شروح سقط الزند ٣/ ١٢٨٥، وتمامه:

والطيـرُ أغرِبَـةٌ عَلَيـهِ بِأَسْـرِهَا   فُتْخُ السَّرَاةِ وَسَاكِنَاتُ لَصَافِ

(٢) بمعنىٰ: باكية عليه بكاء الغربان.

(٣) سبق تخريجه في ص ١٦٥.

(٤) لأبي العلاء المعرّي في شروح سقط الزند ١/ ١٧٥.

ففيه إشكال؛ لأنّ ترْكَ المشبَّه لفظًا وتقديرًا، وإجراءَ[1] اسم المشبَّه به عليه يقتضي أنْ يكون هذا استعارة، وذِكْرَ وجه الشبه يقتضي أنْ يكون تشبيهًا، أي: "رأيت رجلًا كالأسد في الشجاعة"، و"لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد"، فبينهما تدافع، كذا ذكره صدر الأفاضل[2] في "ضرام السِّقط"[3].

والظاهر أنّ مثل هذا من باب التشبيه[4]؛ لأنّ المراد بكون المشبَّه مقدَّرًا أعمُّ من أنْ يكون محذوفًا/ جزءَ كلام، كما في قوله تعالىٰ: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ ﴾ [البقرة: ١٨]، أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره، كما في قولنا: "رأيت أسدًا شجاعة[5]"، بدليل أنهم جعلوا "الخيط الأسود" في قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] تشبيهًا؛ لأنّ بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة علىٰ أنّ الخيط الأسود أيضًا مبين لسواد[6] آخر الليل.

٢٣٣/أ

---

(١) في "ط": «أو تقديرًا أو إجراء».

(٢) هو أبو محمد القاسم بن الحسين الخوارزمي، عالم بالعربية، ومن فقهاء الحنفية، وكان شاعرًا خطيبًا. من كُتُبه: "شرح المفصّل"، و"التوضيح" في شرح المقامات، و"بدائع الملح"، و"عجائب النحو"، و"عُجالة السفر" في الشعر. ولد سنة ٥٥٥هـ، ومات سنة ٦١٧هـ. [ينظر: معجم الأدباء ١٦/ ٢٣٨، والأعلام: ٥/ ١٧٤]

(٣) ينظر: شروح سقط الزند ١/ ١٧٥. قال التبريزي في شروح سقط الزند ١/ ٤: «السقط أول ما يخرج من النار من الزند، وهذا أول شعره وما سمح به خاطره»، وقال الخوارزمي في شروح سقط الزند ١/ ١٨: «السقط ما يسقط من الزند عند القدح، ولا يكاد يخرج من الزند إلا بتكلف شديد»، وقال محقق معجم الأدباء ١٦/ ٢٥٣: «"سقط الزند" مثلث السين: ما سقط قبل استحكام الورىٰ».

(٤) أي: ما كان نحو: "زيد أسد في الشجاعة"، كما في حاشية السيد الشريف ٣٦٠.

(٥) في "ظ": «شجاعًا»، وفي "ط": «في الشجاعة».

(٦) في "م"، و"ظ": «بسواد»، وفي "ط": «سواد».

وأبعدُ من ذلك ما يُشعر به كلام صاحب "الكشاف"[1] من أنَّ قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[2] [الزمر: ٢٩]، وقولَه: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢] من باب التشبيه المطوي فيه ذكرُ المشبَّه، كما في الاستعارة[3]. وهو مشكِل؛ لأنّ المشبَّه فيه[4] ليس بمذكور ولا مقدَّر.

ويمكن التفصِّي[5] عن هذا الإشكال بأنّ الاستعارة يجب أنْ تكون مستعملة في غير ما وضع له. وعلامته أنْ يصحّ وقوع المعنىٰ الحقيقي موقعه[6]، ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه. فيصح في نحو: "رأيت أسدًا" أنْ يقال: "رأيت[7] رجلًا شجاعًا"، وهذا[8] ليس كذلك علىٰ ما يظهر بالتأمل.

---

(١) «أي: من كون ما تُرك فيه المشبه وأتي بوجه الشبه تشبيهًا، كونُ الآيتين من قبيل التشبيه، علىٰ ما ذكره صاحب "الكشاف"، ووجه الأبعدية: أنّ المشبّه مقدَّرٌ فيما مرّ، بخلاف الآيتين». [حاشية الجلبي ٥٢٤]

(٢) في "ط": ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾.

(٣) ينظر: الكشاف ١/ ٨٠.

(٤) ليست في "م".

(٥) قال الجوهري: «يُقال: تفصَّىٰ الإنسان، إذا تخلّص من الضيق والبليّة»، وقال ابن منظور: «تفصّىٰ من الشيء: تخلّص»، وعلىٰ هذا يكون معنىٰ العبارة: يمكن الخروج والتخلّص من هذا الإشكال. [ينظر: الصحاح ٦/ ٢٤٥٥، ولسان العرب ١٥/ ١٥٦، مادة "فصي"] وكثيرًا ما يحدث في هذه الكلمة تصحيف في الكتب؛ فتكتب "تقصي"، بالقاف.

(٦) في "م": «وقوع اسم المشبه - المعنىٰ الحقيقي - موقعه»، وفي "ط": «وقوع اسم المشبه موقعه»

(٧) ليست في "ظ".

(٨) يعني قوله تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ﴾، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ﴾، ويشمل اسم الإشارة كل ما بُني علىٰ هذا الوجه.

وكذا لا يصح أنْ يراد بـ"البحرين" الموصوفين المؤمنُ والكافرُ؛ لأنّ قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] ينبئ عن أنّه[1] قصد التشبيه لا الاستعارة، وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنه قد شارك[2] العذب في منافع، والكافر خِلْو عن[3] المنفعة، فهو في طريقة قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤][4].

ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس[5] إلى أنّ الآيتين من قبيل الاستعارة، وأنّ صاحب "الكشاف" أوردهما مثالين للاستعارة، ولا يخفى ضعفه على من يتأمّل[6] لفظ "الكشاف"[7].



الاستعارة مجاز لغويّ

(وَدَلِيلُ أَنَّهَا)، أي: الاستعارة، **(مَجَازٌ لُغَوِيٌّ: كَوْنُهَا مَوْضُوعَةً لِلْمُشَبَّهِ بِهِ، لا لِلْمُشَبَّهِ، وَلا لأَعَمَّ مِنهُمَا)**.

---

(١) في "ط": «أنه تعالى».
(٢) في "م"، و"ط": «يشارك».
(٣) في "ظ": «من».
(٤) ينظر: الكشاف ٣/ ٦٠٥.
(٥) كالطيبي وصاحب "الكشف". [ينظر: حاشية الجلبي ٥٢٦]
(٦) في "ط": «تأمل».
(٧) لأنه نصّ على أنّ هذا من التشبيه المطويّ فيه ذكر المشبه، وقوله: "كما في الاستعارة" متعلّق بقوله: "المطوي"؛ يعني هو تشبيه طوي به المشبه كما طوي في الاستعارة. وهذا ضرب من التشبيه لم يُدرس بعد لأنّ شواهده قليلة.

اختلفوا في أنّ الاستعارة مجاز لغوي أم عقلي، فذهب الجمهور إلىٰ أنّه مجاز لغوي[1]، بمعنىٰ أنّها [لفظ][2] استُعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. والدليل علىٰ ذلك: أنّ الاستعارة/ كـ"أسد" مثلًا في قولنا: "رأيت أسدًا يرمي" موضوعة للمشبه به،/ أعني السبع المخصوص، لا للمشبه، أعني الرجل الشجاع، ولا لأمر أعمّ من المشبَّه به والمشبَّه كالشجاع مثلًا، ليكون إطلاقه علىٰ كل منهما حقيقة، كإطلاق الحيوان عليهما، وهذا معلوم قطعًا بالنقل عن أئمة اللغة. فحينئذ يكون استعماله في المشبَّه استعمالًا في غير ما وُضع له، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أعني المشبَّه به، فيكون مجازًا لغويًا.

/٣٦٠ ٢٣٣ب/

وهذا الكلام صريح في أنّه إذا أطلق لفظ العام علىٰ الخاص، لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه، فهو ليس من المجاز في شيء. كما إذا رأيت زيدًا فقلت: "رأيت إنسانًا" أو "رأيت رجلا"، فلفظ "إنسان" أو "رجل" لم يستعمل إلا فيما وضع له، لكنه قد وقع في الخارج علىٰ زيد. وكذا إذا قال قائل: "أكرمتُ زيدًا وأطعمتُه وكسوتُه"، فقلتَ: "نِعْمَ ما فعلت" لم يكن لفظ "فعلت" مجازًا. وكذا لفظ "الحيوان"[3] في قولنا:

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٢٣٨، و٢٤٠، ومفتاح العلوم ٤٠١، وهو ما رجّحه الخطيب في هذا المبحث.

(٢) ليست في "الأصل".

(٣) قوله: «لفظ الحيوان» ليست في "ط".

"الإنسان حيوان ناطق"، فليُتأمّل[1]؛ فإن هذا بحث يشتبه على كثير من المحصِّلين، حتىٰ يتوهموا[2] أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص.

ويعترضون أيضًا بأنه لا دلالة للعام علىٰ الخاص بوجه من الوجوه، ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج، وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلىٰ تحقيقه[3].

(**وَقِيلَ:**) إنها مجاز (**عَقلِيٌّ**[4]، **بِمَعنَىٰ: أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي أمرٍ عَقلِيٍّ لا لُغَوِيٍّ؛ لأَنَّهَا لَمَّا لَم تُطلَقْ عَلَىٰ المُشَبَّهِ إلا بَعدَ ادِّعَاءِ دُخُولِهِ**)، أي: دخول المشبَّه (**فِي جِنسِ المُشَبَّهِ بِهِ**)، بأنْ جُعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد - (**كَانَ**)، جوابُ لَمّا، (**استِعمَالُهَا**)، أي: استعمال الاستعارة في المشبَّه - كاستعمال "الأسد" في الرجل الشجاع مثلا - استعمالًا (**فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ**).

---

(١) وجه التأمّل أنّ العام إذا أطلق علىٰ الخاص باعتبار عمومه فليس مجازًا، فإذا قلتُ: "رأيت إنسانًا" في حال رؤيتي لزيد كان لفظ "الإنسان" مرادًا به معناه العام، أمّا إذا قلتُ: "رأيت إنسانًا" وأنا أريد زيدًا فالكلام مجاز. ولاحظ دقّة كلام السعد حيث قال: «إذا رأيت زيدًا فقلت: "رأيت إنسانًا"»، ولم يقل: "وأنت تريد زيدًا"، وهذا معنىٰ قوله: «أطلق لفظ العام علىٰ الخاص، لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه»، وهذا من دقيق كلام العلماء.

(٢) في "الأصل"، و"م"، و"ط": «يتوهمون»، والأصوب نصب الفعل؛ لأنّ ما بعد "حتىٰ" لا يصلح للابتداء.

(٣) ينظر: ١/ ٢٦٦.

(٤) ليس المجاز العقلي المقصود بالمصطلح المعروف، الذي كان عبدالقاهر أول من استنبطه.

وإنما قلنا إنها لم تطلق علىٰ المشبَّه إلا بعد الادّعاء المذكور؛ لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأنّ مجرّد نقل الاسم لو كان استعارة، لكان الأعلام المنقولة كـ"يزيد" و"يشكر" استعارةً[1]، ولَمَا كان[2] الاستعارة أبلغ من الحقيقة[3]، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريًا عن معناه[4]، ولَمَا صحَّ أنْ يقال لمن قال: "رأيت أسدًا" وأراد زيدًا أنه جعله أسدًا، كما لا يقال لمن سَمَّىٰ ولده/ "أسدًا" أنه جعله أسدًا؛ لأنَّ "جَعَل" إذا كان متعدّيًا إلىٰ مفعولين كان بمعنىٰ "صيّر"، ويفيد إثبات صفة لشيء، حتىٰ لا تقول: "جعلتُه أميرًا" إلا إذا أثبتَّ له صفة الإمارة[5]. ٢٣٤/أ

وإذا كان نقل اسم المشبَّه به إلىٰ المشبَّه تبعًا لنقل معناه إليه ـ بمعنىٰ: أنه أُثبِت له معنىٰ الأسد الحقيقي ادّعاء، ثم أطلق عليه اسم "الأسد" ـ كان "الأسد" مستعملًا فيما وُضع له؛ فلا يكونَ مجازًا لغويًا، بل عقليًا، بمعنىٰ أنّ العقل تصرَّف[6]. وجعْلُ الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعْلُ ما ليس في الواقع واقعًا: مجازٌ عقليّ.

(**وَلِهَذَا**)، أي: ولأنّ إطلاق اسم المشبَّه به علىٰ المشبَّه/ إنما يكون بعد ادّعاء دخوله في جنس المشبَّه به (**صَحَّ التَّعَجُّبُ فِي قَوْلِهِ**)، أي قول ٣٦١/

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٤٠٥.

(٢) في "م": «كانت».

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٢.

(٤) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٢، و٤٣٤، و٤٣٧.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة ٤٠٦، ودلائل الإعجاز ٤٣٨.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٩.

أبي الفضل ابن العميد[1] في غلام قام علىٰ رأسه يظلِّله: (**قَامَتْ تُظَلِّلُنِي**)، أي: تُوقِع الظلَّ عليّ (**مِنَ الشَّمْسِ**

نَـفْـسٌ أعَــزُّ عَـلَـيَّ مِــن نَفسِي

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي، وَمِن عَجَبٍ)، ويُروىٰ: "فأقول يا عجبًا، ومن عجب"، (**شَمْسٌ**)، أي: إنسان كالشمس في الحسن والبهاء، (**تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ**[2])، فلولا أنّه ادّعىٰ له معنىٰ الشمس الحقيقي، وجَعَلَه شمسًا علىٰ الحقيقة، لما كان لهذا التعجب معنىٰ؛ إذْ لا تعجُّب في أنْ يظلِّل إنسانٌ حسنُ الوجه إنسانًا آخر.

(**وَالنَّهْيُ عَنهُ**)، أي: ولهذا صحَّ النهي عن التعجب[3] (**فِي قَولِهِ**):

(لا تَـعــجَـبُـوا مِــن بِـلَـىٰ غِـلالَـتِـهِ)

هي شِعار يُلبس تحت الثوب وتحت الدِّرع أيضًا،

---

(١) هو أبو الفضل محمد بن الحسين العميد بن محمد الكاتب، وزير ركن الدولة. كان متوسّعًا في علوم الفلسفة والنجوم، والأدب والترسّل. وكان يقال: «بدئت الكتابة بعبدالحميد، وختمت بابن العميد». مات سنة ٣٦٠هـ بالري، وقيل ببغداد. [ينظر: يتيمة الدهر ٣/ ١٣٧، ووفيات الأعيان ٥/ ١٠٣، والأعلام ٦/ ٩٨]

(٢) هما له في يتيمة الدهر ٣/ ١٦٠، ورواية الشطر الأول من البيت الأول: "ظلَّت تُظلِّلني من الشمسِ"، ورواية الشطر الأول من البيت الثاني: "فأقول وا عجبًا ومِن عجبٍ". وهما له كذلك في خاص الخاص ٤٨٤، والتدوين في أخبار قزوين ٣/ ٤٠٤، ونهاية الأرب ٧/ ٥٦، والإيضاح ٥/ ٥٤، ومعاهد التنصيص ٢/ ١١٣. ووردا من غير نسبة في أسرار البلاغة ٣٠٣، ومفتاح العلوم ٣٧١، والطراز ١/ ٢٠٣. والبيتان بتمامهما:

قامت تظللني من الشمسِ نفْسٌ أعزُّ عليَّ من نفْسي
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمسِ

(٣) في "م": «ولهذا صح النهي عنه».

(قَـدْ زَرَّ أزرَارَهُ عَـلَىٰ الـقَـمَـرِ)[1]

تقول: "زَرَرْتُ القميصَ عليه، أزرُّه": إذا شددتَ أزرَارَه عليه، فلولا أنه جعله قمرًا حقيقيًا لما كان للنهي عن التعجب معنىٰ؛ لأنّ الكتّان إنما يُسرع إليه البِلىٰ بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن.

(**وَرُدَّ بِأَنَّ الادِّعَاءَ**)، أي: رُدَّ هذا الدليل بأنّ ادِّعاء دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به (**لا يَقتَضِي كَونَهَا**)، أي: كون الاستعارة (**مُستَعمَلَةً فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ**)؛ للعلم الضروري بأنَّها مستعملة في الرجل الشجاع - مثلا -، والموضوعُ له هو السبع المخصوص[2].

وتحقيق ذلك[3]: أنّ دخوله[4] في جنس المشبَّه به مبني علىٰ أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين[5]:

أحدهما: المتعارف، وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل/ تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الأنياب والمخالب، إلىٰ غير ذلك. /٢٣٤ب

---

(١) لأبي الحسن ابن طباطبا العلويّ في شعره ٥٩، برواية شطره الثاني: "قد زرَّ كِتَّانَها علىٰ القمرِ"، والبيت بتمامه:

لا تعجبـوا مـن بِلـىٰ غلالتـه   قـد زرَّ أزراره عـلـى القـمـرِ

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٢.

(٣) بيان لبناء الاستعارة علىٰ التأويل.

(٤) في "ظ": «دخول المشبه».

(٥) في "ط": «علىٰ قسمين».

والثاني: غير المتعارف، وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة، لكن لا[1] في تلك الجثة والهيكل المخصوص.

ولفظ "الأسد" إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنىٰ المتعارف، ليتعين المعنىٰ الغير المتعارف. وبهذا يندفع ما يقال إنّ الإصرار علىٰ دعوىٰ "الأسديّة" للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص.

(**وَأَمَّا التَّعَجُّبُ وَالنَّهْيُ عَنهُ**) في البيتين المذكورين وغيرهما، (**فَلِلْبِنَاءِ عَلَىٰ تَنَاسِي التَّشبِيهِ؛ قَضَاءً لِحَقِّ المُبَالَغَةِ**)، ودلالةً علىٰ أنَّ المشبَّه بحيث لا يتميز عن المشبَّه به أصلًا، حتىٰ إن كلّ ما يترتب علىٰ المشبَّه به من التعجب والنهي عنه، يترتب علىٰ المشبَّه أيضًا.



الفرق بين الاستعارة والكذب

(**وَالاستِعَارَةُ تُفَارِقُ الكَذِبَ**) بوجهين: (**بِالبِنَاءِ عَلَىٰ التَّأْوِيلِ، وَنَصبِ القَرِينَةِ عَلَىٰ إِرَادَةِ خِلافِ الظَّاهِرِ**). يعني[2] أنّ في الاستعارة: دعوىٰ دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به مبنيةٌ علىٰ تأويل، وهو جعل

---

(١) في "م": «ليس».

(٢) في "م": «بمعنىٰ».

أفراد المشبَّه به قسمين كما ذكرنا، ولا تأويل في الكذب. وأيضًا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة/ عن إرادة المعنىٰ الحقيقي الموضوع له، دالة ٣٦٢/ علىٰ أنّ المراد خلاف الظاهر، بخلاف الكذب؛ فإنه لا ينصب فيه قرينة علىٰ إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره.

وزعم صاحب "المفتاح" أنّ الاستعارة تفارق الدعوىٰ الباطلة؛ لبناء الدعوىٰ فيها - أي: في الاستعارة ـ علىٰ التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إرادة الظاهر[1].

والشارح العلامة فسّر الباطلَ بما يكون علىٰ خلاف الواقع، والكذبَ بما يكون علىٰ خلاف ما في الضمير[2]. وأنت تعلم أنّ تفسيرَه الكذبَ خلافُ ما عليه الجمهور واختاره السكاكي[3].

ومع هذا فلا جهة[4] لتخصيص التأويلِ بمفارقة الباطل، والقرينةِ بمفارقة الكذب، بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعًا. نَعَم، فرْق بين/ الباطل والكذب، بأنّ الباطلَ يقابل الحق، والكذبَ ٢٣٥أ/ يقابل الصدق، والحقُّ هو كون الخبر مطابقًا للواقع بقياس الواقع إليه،

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٣.

(٢) قال الشارح العلامة في شرح المفتاح ١٦٩أ: «تفارق الكذب، وهو الإخبار بخلاف ما [في] ضميرك، كما إذا كان في ضميرك أنّ زيدًا ليس بقائم، ثم تقول: "زيد قائم"، وعلىٰ هذا فبين الكذب والدعوىٰ الباطلة عموم من وجه لا يخفىٰ»، ويتضح من هذا النص أنّ الشارح لم يفسِّر معنىٰ الباطل في هذا الموضع.

(٣) في هامش "م": «أي: وعلىٰ خلاف ما اختاره .. الخ»، أي أنّ تفسيره للكذب يخالف الجمهورَ والسكاكيَّ.

(٤) في "ظ": «وجه».

والصدقُ هو كونه مطابقًا للواقع بقياسه إلىٰ الواقع، فهما متّحدان بالذات، متغايران بالاعتبار، لكنَّ وجه التخصيص غير ظاهر بعدُ.



الاستعارة في العَلَم

(وَلا تَكُونُ) الاستعارة (عَلَمًا)؛ لما سبق من أنها تقتضي إدخالَ المشبَّه في جنس المشبَّه به، بجعل أفراده قسمين: متعارفًا، وغير متعارف. ولا يمكن ذلك في العَلَم؛ (لِمُنَافَاتِهِ الجِنسِيَّةَ)؛ لأنّه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك، والجنس يقتضي العموم وتناول الأفراد.

(إلاّ إِذَا تَضَمَّنَ) العَلَمُ (نَوعَ وَصفِيَّةٍ)، بسبب اشتهاره بوصف من الأوصاف، (كَـ"حَاتِمٍ") فإنه تضمَّن الاتصاف بالجود[1]، وكذا "مادر" في البخل[2]، و"سحبان" في الفصاحة[3]، و"باقل" في الفهاهة[4]، وحينئذ

(١) يقال في الأمثال: "أجود من حاتم"، و"أسخىٰ من حاتم"، وهو حاتم بن عبدالله بن سعد الطائي، وكان جوادًا شجاعًا، لا يردّ سائلًا، ولا يُغلب إنْ كان مقاتلًا. [ينظر: الدرة الفاخرة ١/ ١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٧٢، ومجمع الأمثال ١/ ٢٤٠]

(٢) يقال في الأمثال: "أبخل من مادر"، و"ألأم من مادر"، وهو رجل من بني هلال بن عامر بن صَعْصَعَة، واسمه مُخَارق. بلغ من بخله أنه سقىٰ إبله، ثم سلح في ماء قليل بقي، ولطخ الحوض بالطين حتىٰ لا تشرب إبل غيره، وسمي "مادرًا" لما صنعه بالطين؛ لأنه يقال: "مَدَرَ فلان حائطه" إذا طيَّنه. [ينظر: الدرة الفاخرة ١/ ٨٦، ٢/ ٣٦٩، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٠، ومجمع الأمثال ١/ ١٥٦]

(٣) يقال في الأمثال: "أبلغ من سحبان"، و"أخطب من سحبان"، و"أنطق من سحبان"، وهو سَحْبان بن زُفَر بن إياس، من باهلة، كان من خطباء العرب وبلغائها. [ينظر: الدرة الفاخرة ١/ ٩٠، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٢، ومجمع الأمثال ١/ ٣١٩، ٢/ ٤٢٠]

(٤) يقال في الأمثال: "أعيا من باقل"، وهو رجل من إياد. بلغ من عِيِّه أنه اشترىٰ ظبيًا بأحد عشر درهمًا، فسئل عن ثمنه، فمدّ يديه ودَلَعَ لسانه، فشرد الظبي. [ينظر: الدرة الفاخرة ١/ ٣١١، وجمهرة الأمثال ٢/ ٦٣، ومجمع الأمثال ٢/ ٥٠]

يجوز أن يُشَبَّه شخص بحاتم في الجود، ويتأول في "حاتم" فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجلَ المعهودَ من طيّ، أو آخرَ غيرَه، كما جعل "أسد" كأنه موضوع للشجاع، سواء كان متعارفًا أو غيره. فبهذا التأويل يكون "حاتم" متناولًا للفرد المتعارف المعهود، والفرد الغير المتعارف، وهو من يتصف بالجود، لكنَّ استعماله في غير المتعارف يكون استعمالًا في غير الموضوع له، فيكون استعارة، نحو: "رأيت اليوم حاتمًا".



قرينة الاستعارة

(**وَقَرِينَتُهَا**)، أي: قرينة الاستعارة - لأنها مجاز لابد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنىٰ الموضوع له -:

١ - (**إِمَّا أمرٌ وَاحِدٌ، كَمَا فِي قَوِلكَ: "رَأيتُ أَسَدًا يَرمِي"**).

٢ - (**أو أكثرُ**)، أي: أمران أو أمور، يكون كل واحد منها قرينة. (**كَقَولِهِ: فَإنْ تَعَافُوا**)، أي: تكرهوا، (**العَدلَ وَالإيمَانَا**

فَـإنَّ فِـي أيْـمَـانِـنَـا نِـيـرَانَـا[1])

أي: سيوفًا تلمع كشُعَل النيران. فتعلُّقُ قوله: "تعافوا" بكل من "العدل" و"الإيمان" قرينة علىٰ أنّ المراد بـ"النيران" السيوفُ؛ لدلالته علىٰ أنّ جواب هذا الشرط: يُحَارَبون ويُلجَؤون[2] إلىٰ الطاعة بالسيوف.

---

(١) غير منسوب في الخصائص ٣/ ١٧٦، ودلائل الإعجاز ٢٩٩، والإيضاح ٥/ ٦٠، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٣١.

(٢) في "ط": «تُحَارَبون وتُلجَؤون».

٣- (أو مَعَانٍ/ مُلتَئِمَةٌ) مربوطة بعضها ببعض، يكون الجميعُ قرينةً، لا كلُّ واحد، وحينئذ لا يخفىٰ صحة كونه قسيمًا لقوله: "أو أكثر"./ (كَقَولِهِ)، أي قول البحتري: (وَصَاعِقَة)، روي بالجر علىٰ إضمار "رُبَّ"، وبالرفع علىٰ أنه مبتدأ موصوف بقوله: (مِن نَصْلِهِ)، أي: نَصْل سيف الممدوح، وخبرُه قوله: (تَنْكَفِي)، من "انكفأ"، أي[1]: انقلب، و"الباء" في قوله: (بِهَا) للتعدية، والمعنىٰ: رُبَّ نار[2] مِن حدِّ سيفه، تُقَلِّبُها (عَلَىٰ أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمسُ سَحَائِبِ[3])، أي: أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب، أي: يصبُّها علىٰ أكفائه في الحرب فيهلكهم بها. والمراد بـ"أرؤس الأقران": جمع الكثرة، بقرينة المدح؛ لأنّ كلًا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر. لَمَّا[4] استعار "السحائب" لأنامل الممدوح ذكر أنَّ هناك صاعقة، وبيّن أنَّها من نَصْل سيفه، ثم قال: "علىٰ أرؤس الأقران"، ثم قال: "خمس"، فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنَّه أراد بـ"السحائب" الأنامل.

/٣٦٣



(١) ليست في "م".
(٢) في "م": «صاعقة»، وفي "ظ": «صاعقة نار»، وفي "ط": «نار صاعقة».
(٣) للبحتري في ديوانه ١/ ١٧٩، ورواية الشطر الأول فيه: "وصاعقة في كفّه ينكفي بها".
(٤) في "م": «فلما».

أقسام الاستعارة

(وَهيَ)، أي: الاستعارة، تنقسم (بِاعتِبَارِ الطَّرَفَينِ)، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبارٍ آخرَ غيرِ ذلك.

أقسامها باعتبار الطرفين

فهي باعتبار الطرفين - يعني المستعار منه والمستعار له - (قِسمَانِ؛ لأنَّ اجتَمَاعَهُمَا)، أي: اجتماع الطرفين في شيء:

١- (إمَّا مُمْكِنٌ، نَحوُ: "أحيَينَاهُ" فِي: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أيْ: ضَالًّا فَهَدَينَاهُ)، استعار "الإحياء" من معناه الحقيقي، وهو جعل الشيء حيًّا، للهداية التي هي الدلالة علىٰ طريق يوصل إلىٰ المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء[1]، وهذا أولىٰ من قول المصنف: "إنّ الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما"[2]. وأمّا استعارة "الميت" للضالّ فليست من هذا القبيل؛ إذْ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال؛ فلهذا قال: "نحو[3]"أحييناه" في: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ﴾".

(وَلْتُسَمَّ) هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وِفَاقِيَّةً)؛ لما بين الطرفين من الاتفاق.

٢-(وَإمَّا مُمتَنِعٌ)، عطف علىٰ قوله: "إمّا ممكن"، (كَاستِعَارَةِ اسمِ المَعدُومِ لِلمَوجُودِ؛ لِعَدَمِ غَنَائِهِ)، هو بالفتح: النفع، أي لانتفاء النفع في

(١) ليست في "م".
(٢) في هامش "الأصل": «لأنّ المستعار منه الإحياء، لا الحياة». ينظر: الإيضاح ٥/ ٦٢.
(٣) ليست في "م"، ولا في "ظ".

ذلك الموجود كما في المعدوم، ولاشكّ أنَّ اجتماع الوجود والعدم في شيء/ ممتنع. وكذلك استعارة الموجود لمن عُدِم وفُقِد، إذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمَه. وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل، أو العاجز، أو النائم؛ فإنَّ الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء. ‎/٢٣٦أ

قال المصنّف: "ثم الضدّان إنْ كانا قابلين للشدة والضعف، كان استعارةُ اسم الأشدّ[١] للأضعف أولىٰ. فكل من كان أقلَّ علمًا وأضعفَ[٢] قوة: كان أولىٰ بأنْ يستعار له اسمُ الميت، لكنَّ الأقلَّ علمًا أولىٰ بذلك من الأقل قوة؛ لأنّ الإدراك أقدم من الفعل، في كونه/ خاصة للحيوان؛ لأنّ أفعاله المختصة به، أعني الحركات الإرادية، مسبوقةٌ بالإدراك، وإذا[٣] كان الإدراك أقدمَ وأشدَّ اختصاصًا به[٤] كان النقصان فيه أشدَّ تبعيدًا له[٥] من الحياة، وتقريبًا إلىٰ ضدِّها. وكذا في جانب الأشدّ، فكل من كان أكثر علمًا أو أشرف: كان أولىٰ بأن يقال له إنه حي"[٦]. ‎/٣٦٤

هذا كلامه، ولا يخلو عن اختلال؛ لأنّ الضدّين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز، ولم يستعر اسم أحدهما للآخر، بل المقصود أنَّه إذا أطلق اسم أحد الضدّين علىٰ الآخر باعتبار

---

(١) في "ط": «الاسم الأسد»، وهو تصحيف، بدليل ورود الشدة والضعف قبله وبعده.
(٢) في "م": «أو أضعفَ».
(٣) في "ظ": «ولما».
(٤) ليست في "ظ".
(٥) ليست في "ظ".
(٦) ينظر: الإيضاح ٥/ ٦٣.

معنىٰ قابل للشدة والضعف، فكل من كان ذلك المعنىٰ فيه أشدَّ كان إطلاقُ ذلك الاسم عليه أولىٰ، والعبارة غير وافية بذلك.

(**وَلْتُسَمَّ**) هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (**عِنَادِيَّةً**)؛ لتعاند الطرفين.

(**وَمِنهَا**)، أي من العنادية: الاستعارةُ (**التَّهَكُّمِيَّةُ وَالتَّمْلِيحِيَّةُ، وَهُمَا: مَا استُعمِلَ فِي ضِدِّهِ**)، أي: الاستعارة التي استعملت في ضدِّ معناها الحقيقي، (**أَوْ نَقِيضِهِ؛ لِمَا مَرَّ**)، أي: لتنْزيل التضاد أو التناقض منْزلة التناسب، بواسطة تمليح أو تهكُّم، علىٰ ما سبق تحقيقه في باب التشبيه[1].

(**نَحوُ**: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١])، أي: أنذرهم، استعيرت "البشارة" التي هي الإخبار بما يُظهِر سرورَ المخبر به للإنذار الذي هو ضدّه[2]، بإدخاله في جنسها علىٰ سبيل التهكُّم.

وكذا قولك: "رأيت أسدًا" وأنت تريد جبانًا، علىٰ سبيل/ التمليح والطرافة[3] والاستهزاء. ٢٣٦ب/



أقسامها باعتبار الجامع

(وَ) الاستعارة (**بِاعتِبَارِ الجَامِعِ**) - أعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه، وهو الذي يسمَّىٰ في التشبيه وجهًا، وههنا جامعًا -:

---

(١) ينظر: ص ٧٧.

(٢) في "ط": «ضدها».

(٣) في "ط": «والظرافة أو الاستهزاء».

أ- (**قِسمَانِ؛ لأَنَّهُ**)، أي الجامع:

١- (**إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَفهُومِ الطَّرَفَينِ**): المستعار له والمستعار منه، (**نَحوُ**) قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَيرُ النَّاسِ: رَجُلٌ مُمْسِكٌ[١] بِعِنَانِ فَرَسِهِ، (**كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً طَارَ إِلَيهَا**)، أو رَجُلٌ فِي شَعَفَةٍ[٢] فِي غُنَيْمَةٍ[٣] حَتَّىٰ يَأتِيَهُ الموتُ»[٤]. قال جار اللّه: «"الهيعة": الصيحة التي يُفْزَع منها، وأصلها من "هاع، يهيع": إذا جَبُن. و"الشَّعَفَة": رأس الجبل»[٥]. والمعنىٰ: خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه، واستعدّ للجهاد في سبيل اللّه، أو رجل اعتزل الناس، وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل، يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد اللّه حتىٰ يأتيه الموت. استعار "الطيران" للعَدْو، والجامع داخل في مفهومهما؛ (**فَإِنَّ الجَامِعَ بَينَ "العَدْوِ" و"الطَّيَرَانِ" قَطْعُ المَسَافَةِ بِسُرعَةٍ، وَهوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا**)، أي: في مفهوم العَدْو والطيران، إلا أنه في الطيران أقوىٰ منه في العَدْو.

قال الشيخ في "أسرار البلاغة": والفرق بينه وبين نحو[٦]:

---

(١) في "ط": «يمسك».

(٢) في "م": «في شعَفة، بتحريك العين».

(٣) في "ط": «في غنيمة يعبد الله تعالىٰ».

(٤) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مِن خَيرِ مَعَاشِ النَّاسِ لَهُم: رَجُلٌ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، يَطِيرُ عَلَىٰ مَتْنِهِ، كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَزْعَةً طَارَ عَلَيْهِ يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَّهُ، أو رَجُلٌ في غُنَيمَةٍ في رَأسِ شَعَفَةٍ مِن هذه الشَّعَفِ أَوْ بَطْنِ وَادٍ مِن هذه الأودِيةِ، يُقِيمُ الصَّلاةَ، وَيُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَيَعْبُدُ رَبَّهُ حَتَّىٰ يَأْتِيَهُ اليَقِينُ، ليس مِن النَّاسِ إلا في خَيرٍ»، رواه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والرباط ٣/ ١٥٠٣ (ح١٨٨٩)، وروىٰ نحوَه ابنُ ماجه في سننه: كتاب الفتن، باب العزلة ٢/ ١٣١٦ (ح٣٩٧٧)، وأحمدُ في مسنده ١٥/ ٧٢ (ح٩١٤٢)، و١٥/ ٤٥٠ (ح٩٧٢٣).

(٥) الفائق في غريب الحديث ٤/ ١٢١، مادة "هيع".

(٦) ليست في "م".

"رأيت أسدًا" أنّ الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين، كالأسد والإنسان، بخلاف الطيران والعَدْو فإنهما جنس واحد، وهو المرور/ وقطع المسافة، وإنما الاختلاف بالسرعة، وحقيقتها قلة تخلّل السكنات، وذلك لا يوجب اختلافًا في الجنس[1]. /٣٦٥

ثم قال: والفرق بين استعارة "الطيران" للعَدْو، واستعارة[2] "المرسن" لأنف الإنسان، مع أنّ في كل من "المرسن" و"الطيران" خصوصَ وصف ليس في "الأنف" و"العَدْو": أنّ خصوص الوصف الكائن في "طَارَ" مرعي في استعارته للعَدْو، بخلاف خصوص الوصف في "المرسن". والحاصل: أنّ التشبيه ههنا منظور، بخلافه ثَمّ؛ ولهذا إذا[3] لوحظ فيه التشبيه كما في "غليظ المشافر" عُدّ استعارة[4].

وقال أيضًا: كان الواجب ألا أطلقَ اسم الاستعارة علىٰ وضع "المرسن" موضع/"الأنف"، ونحو ذلك، إلا أني كرهت مخالفة السلف، فإنهم عدّوها في الاستعارات وخلطوها بها، فاعتددت بكلامهم في الجملة، ونبّهت علىٰ ذلك بأنْ سميتُه استعارةً غيرَ مفيدة. ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة: أنّك تنقل فيه الاسم إلىٰ مجانس له كـ"المرسن" و"الأنف"، والمجانسة والمشابهة من واد[5] واحد، وهذا بخلاف نحو "اليد" و"النعمة"، إذْ لا مجانسة بينهما، فلا تطلق الاستعارة عليه[6]. /٢٣٧أ

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٦٣.

(٢) لفظة «استعارة» ليست في "ظ".

(٣) ليست في "ظ".

(٤) ينظر: أسرار البلاغة ٦٣-٦٤.

(٥) في "ط": «باب».

(٦) ينظر: أسرار البلاغة ٤٠٤-٤٠٥.

- فإن قلتَ: الجامع في المستعار منه يجب أنْ يكون أقوىٰ وأشد؛ لتكون الاستعارة مفيدة، وقد تقرَّر في غير هذا الفن أنّ جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون الجامع داخلًا في مفهوم الطرفين؟

• قلتُ: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية. ألا ترىٰ أنّ السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل[1]، مع اختلافه بالشدة والضعف؟ ووجه الشبه إنما جُعل داخلًا في مفهوم الطرفين، لا في الماهية الحقيقية للطرفين. والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية، وقد يكون أمرًا مركّبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلًا في المفهوم، مع كونه في أحد المفهومين أشدَّ وأقوىٰ.

وفي كون استعارة "الطيران" للعَدْو من هذا القبيل نظر؛ لأنّ الطيران هو قطع المسافة بالجناح، وليس السرعة داخلة فيه، بل هي لازمة له في الأكثر، كالجرأة للأسد.

والأَوْلىٰ أنْ يمثِّل باستعارة "التقطيع" الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]، والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما، وهي في "القطع"[2] أشدّ.

(١) كُتب في هامش "الأصل" تعليقًا: «أي: السواد جزء من مفهوم الأسود المركب من السواد والمحل».
(٢) في "ط": «التقطع».

وكذا استعارة "الخياطة" الموضوعة لضم خِرق الثوب للسَّرْد الذي هو ضم حَلَق[1] الدرع، بجامع الضمّ الداخل في مفهومهما، الأشدّ في الأول.

٢- (وَإِمَّا غَيرُ دَاخِلٍ)، عطف علىٰ قوله: "إمَّا داخل"، (كَمَا مَرَّ) من/ استعارة "الأسد" للرجل الشجاع، و"الشمس" للوجه المتهلِّل، ونحو ذلك[2]. ٢٣٧ب/

- فإن قلتَ: قد نصّ الشيخ في "أسرار البلاغة" علىٰ أنّ/ "الأسد" موضوع للشجاعة، لكنْ في تلك الهيئة المخصوصة، لا للشجاعة وحدها[3]، ومعلوم أنّ المستعار له هو الرجل الشجاع، لا الرجل وحده، فالجامع ههنا أيضًا داخل في الطرفين، وعلىٰ هذا قياس غيره. /٣٦٦

• قلتُ: أمّا كلام الشيخ ففيه تجوّز وتسامح؛ للقطع بأنّ "الأسد" موضوع لذلك الحيوان المخصوص، والشجاعة وصف له، وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة، لا المجموع المركب منهما، وفرق بين المقيد والمجموع. علىٰ أنه لو كان المستعار له هو المجموعَ أيضًا، لصح أنّ الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين، باعتبار أنه غير داخل في مفهوم المستعار منه، أعني الأسد.

(١) هكذا ضُبطت في "الأصل"، وهي جمع "حَلْقة"، وفتح "الحاء" علىٰ غير قياس؛ إذ القياس كسرها. [ينظر: الصحاح ٤/ ١٤٦٢، مادة "حلق"]

(٢) ينظر: ص ١٨٢.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة ٤١٣.

ب- (وَأيضًا) تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع، وهو أنها:

١ - **(إمَّا عَامِّيَّةٌ، وَهيَ المُبتَذَلَةُ؛ لِظُهُورِ الجَامِعِ فِيهَا، نَحوُ: "رَأيتُ أسَدًا يَرمِي")**.

٢- **(أو خَاصِّيَّةٌ، وَهيَ الغَرِيبَةُ)** التي لا يطلع عليها إلا الخاصة، الذين أوتوا ذهنًا، به ارتفعوا عن طبقة العامة.

- **(وَالغَرَابَةُ قَد تَكُونُ فِي نَفسِ الشَّبَهِ)**، بأنْ يكون تشبيهًا فيه نوع غرابة، **(كَمَا فِي قَولِهِ)**، أي: قول يزيد بن مسلمة بن عبدالملك[1]، يصف فرسًا له بأنه مؤدّب، وأنه إذا نزل عنه وألقىٰ عنانه في قَرَبُوس سرجه، وقف مكانه إلىٰ أن يعود إليه[2]: **(وَإذَا احتَبَىٰ قَرَبُوسَهُ)**، أي: مقدم سرجه، وفي "الصحاح": "القَرَبُوسُ": السرج[3]، **(بِعِنَانِهِ)**

عَلَكَ الشَّكِيمَ إلَىٰ انصِرَافِ الزَّائِرِ[4]

"الشكيم" و"الشكيمة" هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بـ"الزائر" نفسه، بدليل ما قبله:

عَوَّدْتُـهُ فِيمَـا أزُورُ حَبَائِبِـي ... إهْمَالَهُ، وَكَذَاكَ كُلُّ مُخَاطِرِ[5]

---

(١) لم أجد ترجمة له، وإنما وجدت ترجمة لمحمد بن يزيد، وهو الذي أرجِّح نسبة البيتين إليه، فإنْ يكنْ فهو: «أبو الأصبغ محمد بن يزيد بن مسلمة بن عبدالملك بن مروان بن الحكم. يعرف بالحِصني، نسبة إلىٰ حِصن مسلمة بديار مضر الذي كان ينْزله، وهو شاعر محسن مكثر، مدح المأمون». [معجم الشعراء ٣٥٥]

(٢) قوله: «وأنه إذا نزل عنه وألقىٰ عنانه في قَرَبوس سرجه، وقف مكانه إلىٰ أن يعود إليه» ليس في "ظ".

(٣) ينظر: الصحاح ٣/ ٩٦٢، مادة "قربس".

(٤) قوله: «علك الشكيم إلىٰ انصراف الزائر» ضمن نص "التلخيص" في "م"، و"ب".

(٥) هما له في دلائل الإعجاز ٧٥، وربيع الأبرار ٤/ ٤٠٣. والبيت الثاني له في الإيضاح ٥/ ٧١، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٣٢. وهما لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبدالملك =

شبَّه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدًا إلىٰ جانبي فم الفرس، بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدًا إلىٰ جانبي ظهره. فاستعار "الاحتباء"، وهو أنْ يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب/ أو غيره؛ لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه[1]. ٢٣٨أ/

- فإن قلتَ: هل يجوز أن يقال إنه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدًا إلىٰ جانبي الفم، بهيئة وقوع الحُبْوَة في ظهر المحتبي ممتدًا إلىٰ جانبي الساقين، حتىٰ يكون الظهر بمنْزلة القربوس، والركبتان والساقان بمنْزلة رأس الفرس؟

• قلتُ: الأحسن ما ذكرناه أولًا؛ لأنّ الركبتين متضامتين

= في بديع ابن المعتز ١٠٢: "فإذا احتبىٰ"، وأمالي المرزوقي ٢١٥. والبيت الثاني له أيضًا في بهجة المجالس ٣/ ٧١: "فإذا احتبىٰ". وهما لمحمد بن مسلمة البشري في ديوان المعاني ٤١٥: "أزور حبائبي"، "إمهاله"، "فإذا احتبىٰ". ونُسب البيت الثاني في الكامل ٢/ ٧٢١ إلىٰ بعض المحدثين، ولكنّ المحقق ذكر في الهامش إلىٰ أنّ في زيادات إحدىٰ النسخ أنه لمحمد بن يزيد من ولد مسلمة بن عبدالملك، وهو ما ذكره الشيخ محمود شاكر رحمه الله في تحقيقه للبيت في دلائل الإعجاز ٧٥. ونسب الآمديُّ في الموازنة ٢١٧ هذا البيتَ إلىٰ الشاعر الحصين. وتمام البيت الثاني:

وإذا احتبىٰ قَرَبوسه بعنانه ... علك الشكيم إلى انصراف الزائر

ويترجَّح بعد هذا أنّ البيتين لمحمد بن يزيد بن مسلمة بن عبدالملك، وذلك لدلائل عديدة. منها: أنّ المصادر المتقدِّمة قد نسبتهما إليه، وأمّا المصادر الأربعة المتأخرة عنها فقد نسبته إلىٰ يزيد بن مسلمة. ثم إنّ من الواضح أنّ هذه المصادر المتأخرة يعتمد كل منها علىٰ الذي قبله بوجه ما، فبين مؤلفيها ترابط لا يخفىٰ؛ لاشتغالهم في البلاغة وكتبها. ومما يقوّي ذلك أنّ الشاعر يلقّب بالحِصني - كما مرّ في ترجمته - وقد نسب الآمديُّ البيتَ الثاني إلىٰ الحصين، والحصين شاعر جاهلي مقلّ [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٨٤]، فلعلّ الآمدي أراد الشاعر الحصني، فحصل تحريف في هذا اللقب. وكذلك فإني لم أجد ترجمة ليزيد بن مسلمة، ووجدت لمحمد بن يزيد.

(١) في "م": «لغرابة وجه الشبه»، وفي "ظ": «لغرابة الشبهة».

أشبهُ بالقربوس، والثوب في الركبتين مائل إلىٰ العلو ثم يمتد متسفلًا إلىٰ الظهر، كما أنّ الطرف الذي يلي القربوس من العنان أعلىٰ من الذي يلي[1] فم الفرس.

- **(وَقَدْ تَحصُلُ)** الغرابة **(بِتَصَرُّفٍ فِي العَامِّيَّةِ، كَمَا فِي قَولِهِ)**:

وَلَمَّـا قَضَيْنَـا مِـن مِنـىً كُلَّ حَاجَةٍ   وَمَسَّـحَ بِـالأَرْكَانِ مَـنْ هُوَ مَاسِـحُ

وَشُدَّتْ عَلَىٰ دُهْمِ الْمَهَارِي رِحَالُنَا   وَلَمْ يَنْظُـرِ الغَادِي الـذِي هُوَ رَائِحُ

أَخَذْنَـا بِأَطْـرَافِ الأَحَادِيْـثِ بَيْنَنَـا   **(وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الأَبَاطِحُ)**[2]

/٣٦٧ / "الدُّهْم": جمع "الدهماء"، وهي السوداء[3]. و"المهاري": جمع "المهرية"[4]، وهي الناقة المنسوبة إلىٰ مَهْرَةَ بنِ حَيْدان[5]، بطن من قُضاعة. و"الأباطح": جمع "أبطح"، وهو مسيل الماء فيه دُقَاقُ الحَصَىٰ. أي: لما فرغنا عن أداء مناسك الحج، ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع، وشددنا الرحال علىٰ المطايا، وارتحلنا، ولم ينظر[6] السائرون في الغداة السائرين في الرواح؛ للاستعجال - أخذنا في الأحاديث، وأخذت المطايا في سرعة المضي.

---

(١) في "م": «علىٰ».

(٢) هذه الأبيات علىٰ شهرتها مما اختلف في نسبته، فهي تنسب إلىٰ كُثيّر عزّة، وإلىٰ يزيد بن الطَّثرية، وإلىٰ عقبة بن كعب بن زهير. وحيث خرّجها عدد من المحققين، كإحسان عباس ومحمود شاكر وناصر الرشيد، فإني أحيل إلىٰ تحقيقاتهم لها في هوامش الكتب التالية: ديوان كثير ٥٢٥، وأسرار البلاغة ٢١، وشعر يزيد بن الطثرية ٩٧.

(٣) في "ط": «السواد».

(٤) في "م": «مهرية».

(٥) هو مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحافي، من قضاعة: جدّ جاهلي يماني، وإليه يرجع كل مَهْرِيّ. [ينظر: قلائد الجمان ٥٢، والأعلام ٧/ ٣١٤]

(٦) في "ط": «ينتظر».

استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة. والشبه[1] فيها ظاهر عامي، لكن[2] قد تصرَّف فيه[3] بما أفاده اللطفَ والغرابةَ؛ (**إذْ أسنَدَ الفِعلَ**)، يعني قوله "سالت"، (**إلىٰ "الأَبَاطِحِ" دُون "المَطِيِّ"**)، أو "أعناقها"، حتىٰ أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. (**وَأدخَلَ الأعنَاقَ فِي السَّيرِ**)؛ لأنّ السرعة والبطء في سير الإبل[4] يظهران غالبًا في الأعناق، ويتبين أمرهما في الهوادي، وسائر الأجزاء يستند إليها في الحركة، ويتبعها في الثقل والخفة./ ٢٣٨ب/

- وقد تحصل الغرابة بالجمع[5] بين عدة استعارات لإلحاق الشكل بالشكل، كما في قول امرئ القيس:

فَقُلْـتُ لَهُ لَمَّـا تَمَطَّـىٰ بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَـازًا وَنَاءَ بِكَلْكَلِ[6]

أراد وصف الليل بالطول، فاستعار له صلبًا يتمطىٰ به؛ إذْ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه، ثم بالغ فجعل له أعجازًا يردف بعضها بعضًا. ثم أراد أنْ يصفه بالثقل علىٰ قلب ساهرِه والشدةِ والمشقةِ له، فاستعار له كَلْكَلًا ينوء به، أي: يثقل به. والظاهر أنّ هذا من قبيل الاستعارة بالكناية[7]، كـ"اليد" للشمال.



(١) في "م": «والتشبيه».
(٢) في "م": «لكنه».
(٣) ليست في "ط".
(٤) قوله: «في سير الإبل» ليس في "ظ".
(٥) في "م": «في الجمع».
(٦) ديوانه ١٥١.
(٧) فتكون استعارة واحدة، وهو أولىٰ من تعدّد الاستعارة التصريحية كما عند الخطيب. [ينظر: الإيضاح ٥/ ٧٥]

أقسامها باعتبار الثلاثة

(وَ) الاستعارةُ (بِاعتِبَارِ الثَّلَاثَةِ) - أي: المستعار منه، والمستعار له، والجامع ـ (سِتَّةُ أقسَامٍ)؛ لأنّ المستعار منه والمستعار له إمّا حسيان، أو عقليّان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فهذه أربعة أقسام، والجامع في الثلاثة الأخيرة لا يكون إلا عقليًا؛ لما عرفت في بحث "التشبيه"[1]. والقسم الأول ينقسم ثلاثة[2] أقسام؛ لأنّ الجامع فيه إمّا حسي، أو عقلي، أو مختلفٌ؛ بعضه حسي وبعضه عقلي، فالمجموع: ستة أقسام. وإلىٰ هذا أشار بقوله: (لأنَّ الطَّرَفَينِ إنْ كَانَا:)

١ - (حِسِّيَّينِ، فَالجَامِعُ:)

أ = (إمَّا حِسِّيٌّ، نَحوُ: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا﴾ [طه: ٨٨]؛ فَإنَّ المُستَعَارَ مِنهُ وَلَدُ البَقَرَةِ، وَالمُستَعَارَ لَهُ الحَيَوَانُ الذِي خَلَقَهُ اللّٰهُ تَعَالَىٰ مِن حُلِيِّ القِبْطِ) التي سبكَتْهَا نار السامريّ، عند إلقائه في تلك الحُليّ التُّربَةَ التي أخذها من موطئ فرس جبريل عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ. (وَالجَامِعُ الشَّكْلُ)؛ فإنّ ذلك الحيوان كان علىٰ شكل ولد البقرة، وهذا كما يقال للصورة المنقوشة علىٰ الجدار إنه فرس بجامع الشكل. (وَالجَمِيعُ)ـ أي: المستعار منه والمستعار له والجامع ـ(حِسِّيٌّ)،/ يُدرك بالبصر. /٣٦٨

ومما عدّه السكاكي من هذا القسم قوله تعالىٰ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤]، فالمستعار منه هو النار، والمستعار له هو الشيب،

---

(١) ينظر: ص ٥٥.

(٢) في "ط": «إلىٰ ثلاثة».

والجامع هو الانبساط الذي هو في النار أقوىٰ[1]، والجميع حسي[2]، والقرينة هو[3] الاشتعال[4] الذي هو من خواصّ النار. لكنْ لَمّا كان/ هذا ٢٣٩أ/ من قبيل الاستعارة بالكناية صحّ للسكاكي أنْ يمثِّل به؛ لأنّ كلامه فيما هو أعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها، بخلاف المصنف فإنّ كلامه في المصرّحة[5].

وزعم المصنف أنّ فيه تشبيهين[6]:

الأول: تشبيه الشيب بشواظ النار، في البياض والإنارة، وهذا استعارة بالكناية.

والثاني: تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار، في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، فهذه الاستعارة تصريحية[7]، لكنّ الجامع فيها عقلي[8].

---

(١) في "ط": «أشد وأقوىٰ».

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٨.

(٣) تذكير الضمير راجع إلىٰ كون الخبر مذكَّرًا، والخبر إذا كان مفردًا فهو المخبَر عنه في المعنىٰ. [ينظر: الصاحبي ١٩٧]

(٤) في "م": «والقرينة الإشعال».

(٥) لأنّ هذا التقسيم عند الخطيب خاص بالتصريحية، كما صرّح به السعد وغيره، وكان الأولىٰ في هذا التقسيم عدم الاقتصار علىٰ التصريحية؛ ولذلك قال البابرتي ٥٦٧: «ولقائل أنْ يقول: لا تفاوت بين الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتصريح في هذا القسم».

(٦) يريد: استعارتين.

(٧) في "ط": «وهذا استعارة تصريحية».

(٨) ينظر: الإيضاح ٥/ ٧٧.

ب= (**وَإِمَّا عَقلِيٌّ**)، عطف على "إمّا حسي"، يعني أنّ الاستعارةَ التي طرفاها حسيان، والجامعُ عقلي، (**نَحوُ**: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، **فَإِنَّ الْمُستَعَارَ مِنهُ كَشْطُ الجِلدِ عَن نَحوِ الشَّاةِ، وَالْمُستَعَارَ لَهُ كَشْفُ الضَّوءِ عَن مَكَانِ اللَّيلِ**) وموضع إلقاء ظله، (**وَهُمَا حِسِّيَّانِ، وَالجَامِعُ مَا يُعقَلُ مِن تَرَتُّبِ أمرٍ عَلَىٰ آخَرَ**)، أي: حصول أمر عقيب أمر دائمًا أو غالبًا، كترتّب ظهور اللحم علىٰ كشط الجلد، وترتّب ظهور الظلمة علىٰ كشف الضوء عن مكان الليل، وهذا معنىٰ عقلي.

وبيان ذلك: أنّ الظلمة هي الأصل، والنورَ طارٍ عليها يسترها[١] بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد سُلخ النهار من الليل، أي كُشِط وأزيل، كما يُكشف عن الشيء الشيءُ الطارئُ علىٰ الشيءِ[٢]، الساترُ له[٣]، فجَعَل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار، كظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه.

ووقع[٤] في عبارة الشيخ عبدالقاهر وصاحب "المفتاح" أنّ المستعار له ظهورُ النهار من ظلمة الليل[٥]. واعتُرض[٦] بأنّه لو أريد ذلك لقيل: "فإذا هم مبصرون"، ولم يقل: "فإذا هم مظلمون"، أي:

---

(١) في "الأصل": «تسترها».

(٢) المقصود بـ"الشيء" هنا: "الشيءُ" المذكورُ أولاً.

(٣) في "م": «كما كشفت عن الشيء الشيءَ الطارئَ عليه، الساترَ له»، وفي "ط": «كما يُكشف عن الشيءِ الشيءُ الطارئُ عليه، السّاترُ له»، وهاتان العبارتان أوضح في الدلالة علىٰ المقصود.

(٤) في "ط": «وقد وقع».

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٩، وأمّا الشيخ عبدالقاهر فلم أجد له شيئًا في هذا المعنىٰ.

(٦) في "ظ"، و"ط": «واعتُرِض عليه».

داخلون في الظلام[1]؛ لأنّ الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل إنما هو الإبصار، لا الإظلام.

وأجيب بحمل عبارتهما علىٰ القلب، أي: ظهور ظلمة الليل من النهار، وبأنّ المراد بظهور النهار تَميُّزُه عن ظلمة الليل، وبأنّ الظهور ههنا/ بمعنىٰ الزوال، كما في قول الحماسيّ: /٢٣٩ب

وَذَلِكَ عَارٌ يَا ابْنَ رَيْطَةَ ظَاهِرُ[2]

قال الإمام المرزوقي: «ذلك عارٌ ظاهرٌ[3]، أي: زائل، قال أبو ذؤيب[4]:

وَعَـيَّـرَهَـا الـوَاشُـونَ أَنِّـي أُحِبُّها   وَتِلكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنكَ عَارُهَا»[5]

---

(١) ينظر: الإيضاح ٥/ ٧٩.

(٢) الشطر الثاني من بيت لسَبْرَةَ بنِ عمرٍو الفَقْعَسِي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٣٤، وديوان بني أسد ٢/ ٦٦. والبيت بتمامه:

أَعَيَّرْتَنَا   أَلبَانَهَا   وَلُحُومَهَا   وذلك عارٌ يا ابنَ رَيطة ظاهرُ

وفي رواية: "وعَيَّرْتَنَا".

(٣) في "م": «قال الإمام المرزوقي في ذلك: عار ظاهر».

(٤) يشير إليه أحيانًا بـ"أبي ذؤيب الهذلي"، وأحيانًا بـ"الهذليّ". وهو خويلد بن خالد بن محرِّث، شاعر فحل مخضرم. من عيون شعره: قصيدته العينية التي يرثي فيها أبناء خمسة له أصيبوا في عام واحد بالطاعون، ومطلعها:

أمِـن المنـون وريبهـا تتوجّـع   والدهر ليس بمعتب من يجزعُ

أسلم فحسن إسلامه، واشترك في الغزو والفتوح، ومات مع عبدالله بن الزبير وهم عائدون يحملون بشرىٰ فتح أفريقية إلىٰ عثمان بن عفان في جهة المغرب، وقيل في مصر، نحو سنة ٢٧هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣، والأغاني ٦/ ٢٥٠، والأعلام ٢/ ٣٢٥]

(٥) شرح ديوان الحماسة ١/ ٢٣٨، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠.

فالمعنىٰ أنّ المستعار له زوالُ ضوء النهار عن ظلمة الليل، فأقام "مِنْ" مقام "عن"، فيكون موافقًا لكلام غيرهما.

وذكر الشارح العلامة[1]: أنّ "السلخ" قد يكون بمعنىٰ النَّزع، نحو: "سلختُ الإهاب عن الشاة"[2]، وقد يكون بمعنىٰ الإخراج، نحو: "سلخت الشاة/ من الإهاب" و"الشاة مسلوخة"[3]، فذهب عبدالقاهر والسكاكي إلىٰ الثاني[4]، وغيرُهما إلىٰ الأول. /٣٦٩

فاستعمال "الفاء" في قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] ظاهر علىٰ قول غيرهما، وأمّا علىٰ قولهما فإنما صحّ[5] من جهة أنها موضوعة لما يُعدّ في العادة مرتبًا غير متراخ، وهذا يختلف باختلاف الأمور والعادات، فقد يطول الزمانُ، والعادةُ في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة، وقد يكون بالعكس، كما في هذه الآية، فإنّ زمان النهار وإنْ توسّط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام، لكنْ لعِظَمِ دخول الظلام

---

(١) أي: في الإجابة عن عبارة الشيخ عبدالقاهر وصاحب "المفتاح".

(٢) ينظر: شرح المفتاح ١٧٥ب.

(٣) ظاهر عبارة المصنف أنّ الشارح العلامة ذكر المعنيين، بينما يشير نصّ كلام الشارح إلىٰ المعنىٰ الأول فقط، وأمّا المعنىٰ الثاني فيُفهم من كلام السكاكي الذي نقله الشارح عنه، ولم يعقّب عليه، فقال: «و ﴿نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾ ، أي: نزيله ونكشف عن مكانه، مستعارًا من "سلخ الجلد"، ﴿فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ ، أي: داخلون في الظلام»، ثمّ نقل عن السكاكي قولَه: «فالمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل، والمستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته». [مفتاح العلوم ٣٨٩، وشرح المفتاح ١٧٥ب]

(٤) وعليه جاءت عبارتهما السابقة، ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٩، ولم أجد لعبدالقاهر نصًّا يدلّ علىٰ هذا.

(٥) في "ط": «يصحّ».

بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي ألاّ يحصلَ إلا في أضعاف ذلك الزمان - عَدّ الزمانَ قريبًا، وجَعَل الليل كأنه يفاجئهم عقيبَ إخراج النهار من الليل بلا مهلة.

ثم لا يخفىٰ أنّ "إذا" المفاجأة إنما تصحّ إذا جُعِل "السلخ" بمعنىٰ الإخراج، كما يقال: "أُخرج النهار من الليل، فَفَاجَأه دخول الليل"، فإنّه مستقيم. بخلاف ما إذا جعل بمعنىٰ النَّزع، فإنه لا يستقيم أنْ يقال: "نُزع ضوءُ الشمس عن الهواء، فَفَاجَأه الظلام"، كما لا يستقيم أنْ يقال: "كُسرت الكوز، فَفَاجَأه الانكسار"؛ لأنّ دخولهم في الظلام عينُ حصول الظلام، فيكون نسبة دخولهم في الظلام إلىٰ نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار إلىٰ الكسر؛ فلهذا جعلا[1] "السلخ" بمعنىٰ الإخراج دون النَّزع.

انتهىٰ كلامه[2]، وأقول تقويةً لذلك: لاشكّ أنّ الشيء/ إنما يكون آية إذا اشتمل علىٰ نوع استغراب واستعجاب، بحيث يفتقر إلىٰ نوع اقتدار، وذلك إنما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار، لا عقيب زوال ضوء النهار، فليتأمل. ٢٤٠أ/

(١) يعني عبدالقاهر والسكاكي.

(٢) ظاهر هذه العبارة أنه يقصد كلام الشارح العلامة؛ لقوله في ابتداء الكلام في هذه المسألة: "وذكر الشارح العلامة"، بينما الذي وجدته أنّ أوَّله له في "شرح المفتاح"، ثم ما بعده ليس فيه.

ج = **(وَإمَّا مُختَلِفٌ)**: بعضه حسي وبعضه عقلي، **(كَقَولِكَ: "رَأيتُ شَمسًا"، وَأنتَ تُرِيدُ إنسَانًا كَالشَّمسِ فِي حُسنِ الطَّلعَةِ)**، وهو حسي، **(وَنبَاهَةِ الشَّأنِ)**، وهي عقلية.

وقد أهمل صاحب "المفتاح" هذا القسم؛ لندرة وقوعه، ولأنّه في الحقيقة استعارتان: الجامع[1] في إحداهما حسي، وفي الأخرىٰ عقلي[2]، فيدخلَ فيما تقدم ولا يكون نوعًا آخر. فقال: ولأنّ «الاستعارة مبناها علىٰ التشبيه تتنوَّعُ إلىٰ خمسة أنواع تنوَّعَ التشبيهُ إليها»[3]، لكنه قد ذكر في باب التشبيه الأقسام الستة[4].

٢- **(وَإلا)** عطفٌ علىٰ قوله: "إنْ كانا حسيين"، أي: وإن لم يكن الطرفان حسيين، **(فَهُمَا)**، أي الطرفان:

أ = **(إمَّا عَقلِيَّانِ، نَحوُ:** ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، **فَإنَّ المُستَعَارَ مِنهُ الرُّقَادُ)**، أي: النوم، **(وَالمُستَعَارَ لَهُ المَوتُ، وَالجَامِعَ عَدَمُ ظُهُورِ الفِعلِ، وَالجَمِيعَ عَقلِيٌّ)**.

- فإن قلتَ: لِمَ اعتبر التشبيه في المصدر، وجعل الاستعارة تبعية؟

• قلتُ: لما سيجيء من أنّه إذا كان اللفظ المستعار فعلًا، أو مشتقًا منه، فالاستعارةُ تبعيّة، والتشبيهُ في المصدر،

---

(١) في "ط": «فإن الجامع».

(٢) في "ظ": «في أحدهما حسي، وفي الآخر عقلي».

(٣) مفتاح العلوم ٣٨٨.

(٤) في "ط": «الأقسام الستة كلها»، وينظر: مفتاح العلوم ٣٣٢.

سواء كان المشتق صفةً كاسم الفاعل والمفعول، أو غيرَ صفة كاسم الزمان والمكان/ والآلة. ولأنّ المنظور في هذا التشبيه هو الموتُ والرقادُ، لا مجرَّد القبر والمكان الذي ينام فيه. ويحتمل أن يكون "المرقد" بمعنىٰ المصدر، فيكون قوله: "المستعار منه الرقاد" تفسيرًا للكلام وتحقيقًا، وتكون الاستعارة أصلية. /٣٧٠

وههنا بحث، وهو: أنّ الجامعَ يجب أنْ يكون في المستعار منه أقوىٰ وأشهرَ[١]، ولاشكّ أنّ عدم ظهور الأفعال في "الموت" - الذي هو المستعار له ـ أقوىٰ[٢]، فهو لا يصلح جامعًا. فقيل: الجامع البعث، الذي هو في النوم أقوىٰ وأشهر؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحد، وقرينة الاستعارة كونُ هذا الكلام كلامَ الموتىٰ، مع قوله: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]./ ومِمَّن جعل الجامع عدمَ ظهور الأفعال مَنْ زعم أنّ القرينة هو ذكرُ البعث. ٢٤٠ب/

وفيه نظر[٣]؛ لأنّ البعث لا اختصاص له بالموت؛ لأنّه يقال: "بعثه من نومه": إذا أيقظه، و"بَعَثَ الموتىٰ": إذا نشرهم[٤]، والقرينة يجب أنْ يكون لها اختصاص بالمستعار له.

---

(١) ليست في "م".

(٢) قوله: «الذي هو المستعار له أقوىٰ» ليس في "م"، ويوجد مكانه قوله: «ظاهر مشهور».

(٣) وجه النظر ظاهر، وقد بيّنه السعد بأنّ شرط القرينة أنْ تكون مختصة بالمشبه أو المستعار له، والبعث ليس كذلك؛ لأنه يستعمل مع الموت الذي هو المشبه، ومع النوم.

(٤) في "ط": «أنشرهم».

ب= **(وَإِمَّا مُختَلِفَانِ)**، عطف علىٰ "إمّا عقليان"، أي: أحد الطرفين حسي والآخر عقلي، **(وَالحِسِّيُّ)** هو **(المُستَعَارُ مِنهُ، نَحوُ:** ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾ [الحجر: ٩٤]، **فَإِنَّ المُستَعَارَ مِنهُ كَسرُ الزُّجَاجَةِ، وَهوَ حِسِّيٌّ، وَالمُستَعَارَ لَهُ التَّبلِيغُ، وَالجَامِعَ التَّأثِيرُ، وَهُمَا عَقلِيَّانِ)**، والمعنىٰ: أبِنِ الأمر إبانة لا تنمحي، كما لا يلتئم صدعُ الزجاجة.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿ضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾ [آل عمران: ١١٢]، أي: جُعلت الذلّة محيطة بهم، كما تُضرب الخيمة أو القبة علىٰ من فيها، أو: جُعلت الذلة ملصَقة بهم حتىٰ لزمتهم ضربة لازب، كما يضرب الطين علىٰ الحائط فيلزمه. فالمستعار منه[1] ضرب القبة علىٰ الشخص، أو ضرب الطين علىٰ الحائط، وهو حسي، والمستعار له تثبيت الذلة وإلصاقها بهم، والجامع الإحاطة أو اللزوم، وهما عقليان، والاستعارة تبعية تصريحية. ويحتمل أنْ يشبه الذلة بالقبة أو الطين، وتكون القرينة إسنادَ الضرب المعدّىٰ بـ"علىٰ" إليها، فيكون استعارة بالكناية.

ج = **(وَإِمَّا عَكسُ ذَلِكَ)**، أي: الطرفان مختلفان، والحسي هو المستعار له، **(نَحوُ:** ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ) حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، **(فَإِنَّ المُستَعَارَ لَهُ كَثرَةُ المَاءِ، وَهوَ حِسِّيٌّ، وَالمُستَعَارَ مِنهُ التَّكَبُّرُ، وَالجَامِعَ الاستِعلاءُ المُفرِطُ، وَهُمَا عَقلِيَّانِ)**.



(١) في "ظ": «فالمستعار».

قسماها باعتبار اللفظ

(وَ) الاستعارة (بِاعتِبَارِ اللَّفظِ) المستعار (قِسمَانِ؛ لأَنَّهُ)، أي: اللفظ المستعار:

١-(إنْ كَانَ اسمَ جِنسٍ)، وهو ما دلّ علىٰ نفس الذات الصالحة لأنْ تصدق علىٰ كثيرين، من غير اعتبار وصف من الأوصاف، (فَأصلِيَّةٌ)، أي: فالاستعارة أصلية، (كَـ"أَسَدٍ") إذا استعير للرجل الشجاع، (وَ"قَتْلٍ")، إذا استعير للضرب الشديد؛ الأول اسم عين، والثاني اسم معنىٰ. وكذا ما يكون متأوَّلًا باسم جنس، كالعَلَم في نحو[1]: "رأيت اليوم حاتمًا".

٢- (وَإلا فَتبَعِيَّةٌ)، أي: وإنْ لم يكن اللفظ/ المستعارُ اسمَ جنس، فالاستعارة تبعيّة، (كَالفِعلِ وَمَا يُشتَقُّ مِنهُ)؛ من اسم/ الفاعل والمفعول والصفة المشبَّهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة، (وَالحَرفِ).

١٢٤١/أ
/٣٧١

وإنما كانت تبعية؛ لأنّ الاستعارة تعتمد التشبيه[2]، والتشبيهُ يقتضي كونَ المشبَّه موصوفًا بوجه الشبه، أو بكونه مشارِكًا للمشبه به في وجه الشبه. وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، أي: الأمور المتقرِّرة الثابتة[3]، كقولك: "جسم أبيض"، و"بياض صافٍ"، دون معاني الأفعالِ

---

(١) ليست في "م".

(٢) في "ط": «تعتمد علىٰ التشبيه».

(٣) وهما ما سيذكره؛ أي: إمّا اسم ذات، ومثاله: "جسم"؛ أو اسم معنىٰ، ومثاله: "بياض"، وهما موصوفان.

والصفاتِ المشتقةِ منها؛ لكونها متجدِّدَةً غيرَ متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها أو عروضه لها، ودونَ الحروفِ، وهو ظاهر. وأمّا الموصوف في نحو: "شجاع باسل"، و"جواد فياض"، و"عالم نحرير"؛ فمحذوف، أي: رجل شجاع باسل، كذا ذكره القوم.

وههنا نظر[١]، وهو أنّ هذا الدليل - بعد تسليم صحته - غيرُ متناوِل لأسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية، نحو: "مقام واسع" و"مجلس فسيح" و"مبيت[٢] طيب" وغير ذلك، ولا تقع أوصافًا ألبتة. وهم أيضًا قد خصّصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة، وهذه/ ليست بصفات بالاتفاق[٣].　/٣٧٢

ولهذا صرّحوا بأنّ تعريفَ الصفةِ بـ"ما دلّ علىٰ ذات باعتبارِ معنىٰ هو المقصود" غيرُ صحيح؛ لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة[٤]، فإنّ "المقتل" - مثلا - اسم للمكان باعتبار وقوع القتل[٥] فيه، فيجب أنْ تكون الاستعارةُ فيها[٦] أصليةً، لا تبعية، وأنْ يُقدَّر التشبيه في نفسها، لا في مصادرها. ولاشكّ أنّا إذا قلنا: "بلغْنا مقتلَ فلان" - أي: الموضع الذي ضُرب فيه ضربًا شديدًا - كان المعنىٰ علىٰ تشبيه ضربه بالقتل،

(١) مرجع النظر ليس إلىٰ ضعف التعليل، وإنما لعدم شموله الزمان والمكان والآلة، وقد بيّن العلّة الشاملة بعد هذا بقوله: «فالأولىٰ أنْ يقال: إنّ المقصود الأهمّ في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنىٰ القائم بالذات، لا نفس الذات».

(٢) في "ط": «ومنبت».

(٣) في "م": «ليست بصفات ألبتة».

(٤) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٢٨٣.

(٥) في "م": «الفعل».

(٦) أي: في أسماء الزمان والمكان والآلة.

وكذا إذا قلنا: "هذا مرقد فلان" - إشارة إلىٰ قبره - فهو علىٰ تشبيه الموت بالرقاد.

فالأَوْلىٰ أنْ يقال إنّ المقصودَ الأهمَّ في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنىٰ القائمُ بالذات، لا نفس الذات، وهذا ظاهر. فإذا[1]/ كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً، ينبغي أنْ يُعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم[2]، إذْ لو لم يُقصد ذلك[3]، لوَجَبَ أنْ يُذكر اللفظ الدال علىٰ نفس الذات[4]. ٢٤١ب/

(**فَالتَّشبِيهُ فِي الأَوَّلَينِ**)، أي: الفعل وما يشتق منه، (**لِمَعنَىٰ/ المَصدَرِ، وَفِي الثَّالِثِ**)، أي: الحرف، (**لِمُتَعَلَّقِ مَعنَاهُ**)، أي: لما تعلّق[5] به معنىٰ الحرف[6]. /٣٧٣

---

(١) في "م": «وإنْ».

(٢) المقصود الأهم في الصفات هو المعنىٰ القائم بالذات، فوجب أنْ يكون التشبيه والاستعارة فيه، فالمقصود بقولنا: "مقتل فلان" هو القتل، فإذا استعير إلىٰ الضرب الموجع كان استعارة تبعية لأنها جرت من المصدر إلىٰ المكان.

(٣) أي: المعنىٰ القائم بالذات.

(٤) زاد في "ط" في هذا الموضع: «وحينئذ يكون الاستعارة في جميعها تبعية».

(٥) في "ظ": «يتعلق».

(٦) قال السيد الشريف في حاشيته ٣٧٥: «قد ذكرنا بأنّ الاستعارة بواسطة تفرّعها علىٰ التشبيه تقتضي ملاحظة المستعار منه ضمنًا، من حيث إنه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه، وبالمشاركة فيه مع المستعار له. وقد تحققت أنّ معنىٰ الحرف من حيث هو معناه لا يصلح أنْ يُلاحظ محكومًا عليه وموصوفًا بشيء، فلا يُتصوّر جريان الاستعارة في الحروف ابتداء. نَعَم، متعلقات معاني الحروف، كالابتداء والانتهاء والظرفية والاستعلاء والغرضية معان مستقلة، فيقع التشبيه بها، وتجري الاستعارة فيها أصالة ثم تسري إلىٰ معاني الحروف؛ لاشتمالها عليها ...».

قال صاحب "المفتاح": "المراد بمتعلَّقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها[1] عند تفسير معانيها، مثل قولنا: "مِن" معناها ابتداء الغاية، و"في" معناها الظرفية، و"كي" معناها الغرض. فهذه ليست معاني الحروف، وإلا لما كانت حروفًا بل أسماء؛ لأنّ الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنىٰ، وإنما هي متعلَّقات لمعانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني، رجع[2] تلك المعاني إلىٰ هذه بنوع استلزام"[3].

فقولُ المصنف في تمثيل متعلق معنىٰ الحرف[4]: (**كَالْمَجرُورِ فِي: "زيدٌ فِي نِعمَةٍ"**) غيرُ صحيح، كما سنشير إليه.

إجراء التبعية في الفعل والمشتق

(**فَيُقَدَّرُ**) التشبيه (**فِي: "نَطقَتِ الحَالُ" و"الحَالُ نَاطِقَةٌ بِكَذَا"، لِلدِّلالَةِ بِالنُّطقِ**)، أي: يُقدَّر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنىٰ وإيصاله إلىٰ الذهن، ثم تُدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور، فيستعار لها لفظ "النطق"، ثم يشتق منه الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية.

- وسمعتُ بعض الأفاضل يقول: إنّ الدلالة لازمة للنطق، فلِمَ لا يجوز أنْ يكون إطلاق النطق عليها

---

(١) «الضمير في "بها" عائد إلىٰ "ما"، والتأنيث لكون "ما" عبارة عن المتعلقات في المعنىٰ، وفي "عنها" راجع علىٰ "معان" ... وفي قوله: "عند تفسير معانيها" وضع الظاهر موضع المضمر؛ إذ الظاهر: "عند تفسيرها"». [حاشية الجلبي ٥٣٦]

(٢) في "ط": «ترجع».

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٠.

(٤) في "م"، و"ظ": «الحروف».

مجازًا مرسلًا، باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللازم، من غير قَصْدٍ إلىٰ التشبيه؛ لتكون استعارة؟

• فقلتُ: إنّ اللفظ الواحد بالنسبة إلىٰ المعنىٰ الواحد يجوز أنْ يكون مجازًا مرسلًا، وأنْ يكون استعارة باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنىٰ والمعنىٰ الحقيقي نوعان من العلاقة، أحدهما المشابهة، والآخر غيرها. كاستعمال "المِشْفَر"/ في شفة الإنسان، فإنه استعارةٌ باعتبار قصْد المشابهة في الغلظ، ومجازٌ مرسلٌ باعتبار استعمال المقيد؛ أعني مشفر البعير/ في مطلق الشفة، علىٰ ما صرّح به الشيخ عبدالقاهر[1]. فكذا إطلاق النطق علىٰ الدلالة، وحينئذ يصح التمثيل علىٰ أحد الاعتبارين، فاستحسَنَهُ[2].

/٣٧٤

/٢٤٢أ

إجراء التبعية في الحرف

(وَ) يُقدَّر التشبيه (فِي "لامِ التَّعلِيلِ"، نَحوُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥ﴾)، أي: موسىٰ، (﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] لِلْعَدَاوَةِ)، أي: يُقدَّر تشبيهُ العداوة (وَالحُزنِ بَعدَ الالْتِقَاطِ بِعِلَّتِهِ)، أي: علة الالتقاط (الغَائِيَّةِ)، كالمحبة والتبني[3] ونحو ذلك، في الترتب علىٰ

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٣٤، ٤٠٤.

(٢) هكذا ضُبطت بالشكل في "الأصل". وقال السِّيالكوتي في حاشيته ٥٠١: «أي: فاستحسَنَ ذلك البعضُ الجوابَ المذكورَ، عطف علىٰ قوله: "فقلتُ"».

(٣) في "ظ": «كالمحبة والتبني الحاصلتين».

الالتقاط والحصول بعده، ثم استَعمَل في العداوة والحزن ما كان حقه أنْ يُستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجرور.

هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب "الكشاف" حيث قال: "معنىٰ التعليل في "اللام" وارد علىٰ طريق المجاز؛ لأنّه لم يكن داعيتُهم إلىٰ الالتقاط أنْ يكون لهم عدوًا وحزنًا، ولكنْ المحبةَ والتبني. غيرَ أنّ ذلك لما كانت نتيجةَ التقاطهم وثمرتَه، شُبِّه بالداعي الذي يفعل الفاعلُ لأجله"[١].

وهو غير مستقيم علىٰ مذهب المصنف؛ لأنّ المشبَّه يجب أنْ يكون متروكًا في الاستعارة[٢] علىٰ مذهبه، سواء كانت أصلية أو تبعية. غاية ما في الباب أنّ التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ.

نَعَم، هذا موجَّهٌ علىٰ أنْ يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور؛ لأنه أَضْمَر في النفس تشبيه العداوة - مثلا[٣] -/ بالعلة الغائية، ولم يصرح بغير المشبَّه، ودُلَّ عليه بذكْر ما يخصّ المشبَّه به، وهو "لام التعليل"، فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء. /٣٧٥

(١) ينظر: الكشاف ٣/ ٣٩٤.

(٢) في "ط": «في الاستعارة العرمة».

(٣) ليست في "م".

وكذا يصحّ علىٰ مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية؛ لأنّه ذُكِر المشبَّه، أعني العداوة، وأريد المشبَّه به، أعني العلة الغائية، ادعاءً، بقرينة "لام التعليل"[1].

فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك[2]: أنّه شبَّه ترتُّب العداوة والحزن علىٰ الالتقاط، بترتُّب علته الغائية عليه، ثم استَعمَل في المشبَّه "اللامَ" الموضوعة للدلالة علىٰ ترتُّب العلة الغائية، التي هو[3] المشبَّه به، فجرت الاستعارة أوّلًا في العلّيّة والغرضية، وبتبعيّتها في "اللام"، كما مرّ في: "نطقت الحال"،/ فصار حكم "اللام" حكمَ "الأسد"[4]، حيث استعيرت لما يشبه العليّة[5]. ٢٤٢ب/

والحاصل: أنّه إنْ قُدِّر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف، فالاستعارة مكنية[6]، والحرف قرينة، وهو اختيار السكاكي، كما إذا قُدِّر[7] في: "نطقت الحال" تشبيهُ الحال بالإنسان المتكلم،

---

(١) مذهب السكاكي في التبعية أسلم وأقل تكلفًا - فيما يظهر -، وهو مبسوط في اعتراضات الخطيب علىٰ السكاكي في "الإيضاح".

(٢) علىٰ مذهب السكاكي.

(٣) ليست في "ظ"، وفي التعبير اضطراب.

(٤) في هامش "م": «في قولنا: "رأيت أسدًا في الحمام"».

(٥) الفرق بين ما ذهب إليه السعد وما ذكره الخطيب هو أنّ التشبيه عند السعد في الترتّب: شبه ترتب العداوة والحزن علىٰ الالتقاط بترتب المحبة والتبني التي هي العلة الغائية، ثم ادّعىٰ دخول المشبه في المشبه به، ثم جرت الاستعارة التي في الترتب إلىٰ "اللام" الذي هو معبر عن الترتب؛ وبذلك تكون الاستعارة تبعية، بخلاف تشبيه العداوة والحزن بالمحبة والتبني، فهذا كما قال السعد موجه علىٰ أنْ يكون مكنية.

(٦) وهذا هو الأولىٰ والأقرب.

(٧) في "ط": «قدرت».

ويكون "نطقت" قرينة[1]. وإنْ قُدِّر التشبيه في متعلق معنىٰ الحرف، كالعلية والظرفية[2] وما أشبه ذلك، فالاستعارة تبعية.

قرينة الاستعارة التبعية

(وَمَدَارُ قَرِينَتِهَا)، أي: قرينة الاستعارة التبعية، (فِي الأَوَّلَينِ)، أي: الفعل وما يشتق منه (عَلَىٰ:)

أ = (الفَاعِلِ، نَحوِ: "نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا")، فإنّ النطق الحقيقي لا يسند إلىٰ الحال.

ب= (أَوِ المَفعُولِ، نَحوِ):

جُمِعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إمَامٍ (قَتَلَ البُخْلَ وَأحْيَا السَّمَاحَا)[3]

فإنَّ القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود[4]، (وَنَحوِ) قول القُطَامي[5]:/ ٣٧٦/

لَمْ تَلقَ قَومًا هُمُ شَرٌّ لإخْوَتِهِمْ مِنَّا عَشِيَّةَ يَجرِي بِالدَّمِ الوَادِي

(نَقْرِيهِمُ لَهْذَمِيَّاتٍ) نَقُدُّ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيهِم كُلُّ زَرَّادِ[6]

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

(٢) ليست في "م".

(٣) لابن المعتز في ديوانه ١٤١.

(٤) ليست في "ظ".

(٥) هو أبو سعيد عمير بن شُيَيْم بن عمرو بن عباد التغلبي، الملقَّب بالقُطامي، بضمّ "القاف"، وقيس تفتحها. كان شاعرًا فحلًا حسن الغزل، كثير الأمثال. مات نحو سنة ١٣٠هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٧٢٣، ومعجم الشعراء ٧٣، والأعلام ٥/ ٨٨]

(٦) هما له في الكامل ١/ ٨٣، والحماسة البصرية ١/ ٢٣٩، وفيهما: "لم تَرَ قومًا"، وفي الإيضاح ٥/ ٦٨. والبيت الثاني له في عيار الشعر ٩١، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٤٨. وورد =

"اللهذم" من الأسنة: القاطع، فأراد بـ"لهذميات": طعنات، منسوبة إلىٰ الأسنة القاطعة، أو أراد: نفس الأسنة، والنسبة للمبالغة، كـ"أحمري". و"القدّ": القطع. وزَرْد الدرع وسَرْدها: نسْجها. فالمفعول الثاني، أعني "اللهذميات" قرينة علىٰ أنّ "نقريهم" استعارة[1]. وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة، كقول الحريري:

وَأَقْرِي الْمَسَامِعَ إمَّا نَطَقْتُ ... بَيَانًا يَقُودُ الْحَرُونَ الشَّمُوسَا[2]

فإنّ تعلقَ "أقري" بكل من "المسامع" و"البيان" دليلٌ علىٰ أنَّه استعارة.

ج = (**أوِ المَجرُورِ، نَحوِ:** ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١])، فإنّ ذِكْر "العذاب" قرينة علىٰ أنّ "بشِّرْ" استعارة.

د = (**أو إلَىٰ الجَمِيعِ**)[3]، أعني: الفاعل والمفعول والمجرور، نحو: "قَرَىٰ حَرْبُ[4] بني فلان أعناقَ الأعادي بالسيوف طعنات".

وأمّا تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر[5]:

تَقْرِي الرِّيَاحُ رِيَاضَ الْحَزْنِ مُزْهِرَةً ... إذَا سَرَىٰ النَّوْمُ فِي الأجْفَانِ إيقَاظَا[6]

= البيتان غير منسوبين في أسرار البلاغة ٦١، ومفتاح العلوم ٣٨٣. وكذلك فإنّ البيت الثاني جاء من غير نسبة في نهاية الأرب ٧/ ٥٣.

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٥٣.

(٢) المقامات ٢٨٤، وشرحها ٤/ ٨٠.

(٣) في "م": «أو الجميع»، وهي ليست ضمن نص "التلخيص"، كما أنها ليست في "ب".

(٤) في "ظ"، و"ط": «ضرْب»، وهو أجود، وإنْ كان هذا التعبير مما لا يحسن التمثيل به في البلاغة؛ لما يشوبه من التكلف.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٣.

(٦) البيت في مفتاح العلوم ٣٨٣، والإيضاح ٥/ ٩٨ من غير نسبة.

فغيرُ صحيح؛ لأنّ المجرور - أعني "في الأجفان" - متعلقٌ بـ"سرىٰ"، لا بـ"تقري"[1].

٢٤٣أ/ وما ذكره الشارح من أنه قرينة علىٰ أنّ "سرىٰ" استعارة؛/ لأنّ السُّرىٰ في الحقيقة: السير بالليل[2] - فليس بشيء؛ لأنّ المقصود أنْ يكون الجميع قرينة لاستعارةٍ واحدة.

وإنما قال: "مدار قرينتها علىٰ كذا"؛ لجواز أنْ تكون القرينة غير ذلك، كقرائن الأحوال، نحو: "قتلت زيدًا": إذا ضربته ضربًا شديدًا، وأمّا القرينة في الحروف فغير منضبطة.



أقسامها باعتبار الملائم لأحد الطرفين

(وَ) الاستعارة (بِاعتِبَارٍ آخَرَ)، غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ: (ثَلاثَةُ أقسَامٍ)؛ لأنّه[3] إمّا أنْ لم[4] يُقرن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه، أو قُرن بما يلائم المستعار له، أو قُرن بما يلائم المستعار منه[5]:

---

(١) تنبّه الخطيب إلىٰ هذا المأخذ في تمثيل السكاكي بهذا البيت، فبيّن في الإيضاح ٥/ ٩٨ أنّ فيه وجهَ نظر.

(٢) ينظر: شرح المفتاح ١٧٣ب.

(٣) في "م"، و"ظ"، و"ط": «لأنها»، والضمير يرجع إلىٰ الاستعارة، ولعلّ تذكيره بالنظر إلىٰ عوده إلىٰ قسم الاستعارة، ويدل علىٰ هذا تذكير الأفعال وأرقام الأقسام من بعد.

(٤) في "ظ": «لا».

(٥) في "م": «أو قُرنت بما يلائم المستعار له، أو بما يلائم المستعار منه». وفي "ظ": «أو =

الأول: (**مُطْلَقَةٌ، وَهيَ مَا لَم يُقْرَنْ بِصِفَةٍ وَلا تَفرِيعٍ**)، أي: تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه[1]، نحو: "عندي أسد"، (**وَالمُرَادُ**) بـ"الصفة": (**المَعْنَوِيَّةُ، لا النَّعْتُ**) النحويُّ، على ما مرّ في بحث القصر[2].

(**وَ**) الثاني: (**مُجَرَّدَةٌ، وَهيَ مَا قُرِنَ بِمَا**[3] **يُلائِمُ المُستَعَارَ لَهُ، كَقَولِهِ**)، أي قول كثيّر[4]: (**غَمْرُ الرِّدَاءِ**)، أي: كثير العطاء، استعار "الرداء" للعطاء؛ لأنه يصون عِرْض صاحبه، كما يصون الرداءُ ما يُلْقَىٰ عليه، ثم وصَفَه بالغَمْر الذي يلائم العطايا[5]، دون الرداء؛ تجريدًا للاستعارة، والقرينةُ سياقُ الكلام، أعني قوله: (**إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا**)، أي: شارعًا في الضحك، آخذًا فيه،

غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ[6] **رِقَابُ الْمَالِ**[7]

= قُرن بما يلائم المستعار له، أو المستعار منه». وفي "ط": «أو قُرنت بما يلائم المستعار له، أو قُرنت بما يلائم المستعار منه».

(١) في "الأصل": «والمستعار منه».

(٢) ينظر: ٢/ ١٦٣.

(٣) قوله: «قُرن بما» ليست في "ظ".

(٤) هو كُثَيِّر عزَّة، أبو صخر كثيّر بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي، أحد عُشَّاق العرب المشهورين، وصاحبته عزّة التي يُنسب إليها من ضَمْرَة. و"كُثيّر" تصغير "كَثير"، وإنما صُغِّر لكونه حقيرًا شديد القصر. مات سنة ١٠٥هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٥٠٣، ووفيات الأعيان ٤/ ١٠٦، والأعلام ٥/ ٢١٩]

(٥) في "ط": «العطاء».

(٦) في "ظ"، و"ط": «بضحكته».

(٧) ديوانه ٢٨٨، والبيت بتمامه:

غَمْـر الـرِّداء إذا تبسّـم ضاحكًا غلقت لضحكته رقـاب المالِ

يقال: "غَلِق الرهن في يد المرتهن"، إذا لم يقدر علىٰ افتكاكه[1]، يعني إذا تبسَّم غَلِقَت رقابُ أمواله في أيدي السائلين[2].

وعليه قوله تعالىٰ: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ﴾ [النحل: ١١٢]، حيث لم يقل[3]: "فكساها"[4]؛ لأنّ الترشيح وإنْ كان أبلغ، لكنّ الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس، من/ غير عكس، فكأنّ في الإذاقة /٣٧٧ إشعارًا بشدّة الإصابة، بخلاف الكسوة. وإنما لم يقل: "طعم الجوع"[5]؛ لأنّه - وإنْ لاءم الإذاقة - فهو مفوِّت لما يفيده لفظ "اللباس"، من بيان أنّ الجوع والخوف عمّ أثرُهما جميعَ البدن، عمومَ الملابس[6].

- فإنْ قيل: المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة[7]، علىٰ ما مرّ[8]، والإذاقة لا تناسب ذلك، فكيف يكون تجريدًا؟

• قلنا: المراد بالإذاقة إصابتها بذلك الأمر الحادث/ الذي /٢٤٣ب استعير له اللباس، كأنه قيل: "فأصابها بلباس الجوع[9] والخوف". والإذاقة جرت عندهم مجرىٰ الحقيقة؛

(١) في "م"، و"ط": «انفكاكه».
(٢) وفي قوله: "رقاب المال" استعارة أخرىٰ لم يتعرّض لها السعد.
(٣) في "ظ": «فلم يقل».
(٤) لتكون مرشحة.
(٥) لتكون أيضًا مرشحة.
(٦) أي: عمّ أثرهما جميع البدن، كما تعمّ الملابسُ جميعَ البدن.
(٧) والمستعار منه: اللباس.
(٨) ينظر: ص ١٧٤.
(٩) في "ظ"، و"ط": «بلباس من الجوع».

لشيوعها في البلايا والشدائد، كما يقال: "ذاق فلان البؤس والضر"، و"أذاقه العذاب".

والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية: أنّ في "لباس الجوع"[1] استعارتين:

إحداهما: تصريحية، وهو أنه شَبَّه ما غشىٰ الإنسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس؛ لاشتماله علىٰ اللابس، ثم استعير له اللباس.

والأخرىٰ: مكنية، وهو أنه شبَّه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طَعْم المُرّ والبشع[2]، حتىٰ أوقع عليه "الإذاقة"، كذا في "الكشاف"[3].

فعلىٰ هذا تكون "الإذاقة" بمنْزلة الأظفار للمنية؛ فلا يكون ترشيحًا.

(وَ) الثالث: **(مُرَشَّحَةٌ، وَهوَ**[4] **مَا قُرِنَ بِمَا يُلائِمُ المُستَعَارَ مِنهُ، نَحوُ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾** [البقرة: ١٦]**)**، فإنه استعار "الاشتراء" للاستبدال والاختيار، ثم فرّع عليها

---

(١) المراد في الآية، وليس في كلمتي "لباس الجوع"؛ لأنّ الاستعارة الثانية قرينتها "فأذاقها الله"، ولو أنه قال: "والذي يلوح من كلام القوم أنّ في: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾" لكان أظهر.

(٢) في "م"، و"ط": «من طعم المر البشيع».

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٦٣٩.

(٤) في "م": «وهي»، علىٰ أنّ الضمير راجع إلىٰ المرشحة، وبالتذكير في باقي النسخ لرجوع الضمير إلىٰ القِسم الثالث.

ما يلائم "الاشتراء" من الربح والتجارة. ونظير الترشيح بالصفة قولك: "جاورتُ[1] اليوم بحرًا زاخرًا متلاطم الأمواج".

(وَقَد يَجتَمِعَانِ)، أي: التجريد والترشيح[2]، **(كَقَولِهِ: لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ)**، هذا تجريد؛ لأنّه وصْف يلائم المستعار له، أعني الرجل الشجاع، **(مُقَذَّفِ**

لَـهُ لِـبَـدٌ أظـفَـارُهُ لَـمْ تُـقَـلَّـمِ)[3]

هذا ترشيح؛ لأنّ هذا الوصف مما يلائم المستعار منه، يعني الأسد الحقيقي.

(وَالتَّرشِيحُ أبلَغُ) من الإطلاق والتجريد، ومن جمع الترشيح والتجريد؛ **(لاشتِمَالِهِ عَلَىٰ تَحقِيقِ المُبَالَغَةِ)** في التشبيه؛ لأنّ في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيقٌ لذلك وتقويةٌ.

(وَمَبنَاهُ)، أي: مبنىٰ الترشيح، **(عَلَىٰ تَنَاسِي التَّشبِيهِ)**، وادّعاء أنّ المستعارَ له عينُ[4] المستعار منه، لا شيءٌ مشبهٌ به. **(حَتَّىٰ إنَّه يُبنَىٰ عَلَىٰ**

---

(١) في "ظ": «جاوزت»، وهو تصحيف، وفي هامش "الأصل": «بالجيم هو الرواية»؛ أي: جاورت. وقال السيالكوتي في حاشيته ٥٠٣: «"حاورت" بالحاء المهملة، من المحاورة، بمعنىٰ المكالمة، كذا ذكره في "شرح المفتاح"، ويجوز أنْ يكون من المجاورة بالجيم ... وعلىٰ التقديرين هو قرينة لفظية، وما سواه ترشيح».

(٢) قيل: فتكون مطلقة؛ لأنهما يتعارضان، فيسقط أحدهما الآخر.

(٣) لزهير بن أبي سُلمىٰ في شعره ١٧، وقد سبق تخريجه في ص ١٧٣.

(٤) في "م"، و"ظ": «نفس».

عُلُوِّ القَدرِ)، الذي يُستعار له علوُّ المكان، (**مَا يُبنَىٰ عَلَىٰ عُلُوِّ المَكَانِ، كَقَولِهِ**)، أي قول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني[1] ويذكر أباه[2]، وهذا البيت في مدح أبيه وذكر علوّه[3]:

(وَيَصْعَدُ حَتَّىٰ لَظَنَّ[4] الجَهُولُ بِأَنَّ لَـهُ حَاجَةً فِي السَّـمَاءِ)[5]

/ استعار "الصعود" لعلوّ القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنىٰ عليه ما يبنىٰ علىٰ علوّ المكان والارتقاء إلىٰ السماء، فلولا أنّ قصده أنْ يتناسىٰ التشبيه، ويُصِرَّ علىٰ إنكاره، فيجعله صاعدًا في السماء من حيث المسافة المكانية، لما كان لهذا الكلام وجه. (**وَنَحوُهُ**)،/ أي: نحوُ "البناء علىٰ علوّ القدر ما يبنىٰ علىٰ علوّ المكان لتناسي التشبيه": (**مَا مَرَّ مِنَ التَّعَجُّبِ**) في قوله: ٢٤٤أ/ ٣٧٨/

قَامَـتْ تُظَلِّلُنِـي وَمِـن عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ[6]

(١) هو خالد بن يزيد بن مزيد بن زائدة، ممدوح أبي تمام، وأحد الأمراء الولاة الأجواد، ولاه المأمون الموصل. وجهّزه الواثق وبعثه إلىٰ أرمينية لما انتقض أمرها، فاعتلّ في الطريق ومات سنة ٢٣٠هـ ودفن بمدينة دبيل. [ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٣٤١ (ضمن ترجمة أبيه)، والأعلام ٢/ ٣٠١]

(٢) هو أبو خالد يزيد بن مزيد بن زائدة الشيباني، أمير من القادة الشجعان الكرماء. وَلِي أرمينية وأذربيجان واليمن. وانتدبه هارون الرشيد لقتال رأس الخوارج الوليد بن طريف الشيباني، فقتله وعاد إلىٰ أرمينية. وتوفي ببرذعة سنة ١٨٥هـ. [ينظر: وفيات الأعيان ٦/ ٣٢٧، وسير أعلام النبلاء ٩/ ٧١، والأعلام ٨/ ١٨٨]

(٣) في "م"، و"ط": «وذِكْر علو قدره ورتبته».

(٤) في "ظ"، و"ب"، و"ط": «يَظُنّ»، وهي مخالفة لرواية الديوان.

(٥) ديوانه ٤/ ٣٤، ورواية الشطر الثاني فيه: "أنّ له منْزلاً في السماء".

(٦) لأبي الفضل ابن العميد، وقد سبق تخريجه في ص ١٨٤.

(**وَالنَّهيِ عَنهُ**)، أي: عن التعجب في قوله: "لا تعجبوا من بِلَىٰ غِلالته"؛ لأنّه لو لم يقصد تناسيَ التشبيه وإنكارَه، لَمَا كان للتعجب والنهي[1] عنه وجهٌ، كما سبق[2]. إلا أنّ مذهب التعجب علىٰ عكس مذهب النهي عنه؛ فإنّ مذهب التعجب إثباتُ وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه، ومذهبَ النهي عنه إثباتُ خاصة من خواصّ المستعار منه.

ثم أشار إلىٰ زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله: (**وَإِذَا جَازَ البِنَاءُ عَلَىٰ الفَرعِ**)، أي: المشبَّه به، (**مَعَ الاعتِرَافِ بِالأَصْلِ**)، أي: المشبَّه[3].

وذلك لأنّ الأصل في التشبيه وإنْ كان هو المشبَّه به من جهة أنّه أقوىٰ وأعرف في وجه الشبه، لكنّ المشبَّه أيضًا أصلٌ من جهة أنّ الغرض يعود إليه[4]، وأنّه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي. ومنهم مَن استبعد تسميةَ المشبَّه أصلًا، والمشبَّه به فرعًا، فزعم أنّ المراد بالأصل هو التشبيه، وبالفرع هو الاستعارة، وهو غلط؛ لأنّه لا معنىٰ للبناء علىٰ الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه. وما ذكرنا صريح في "الإيضاح"[5]، ويدل عليه لفظ "المفتاح"، وهو قوله: «وإذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالأصل يسوِّغون ألاّ يبنوا إلا علىٰ الفرع»[6].

---

(١) في "م"، و"ط": «أو النهي».
(٢) ينظر: ص ١٨٤.
(٣) أي: كما في الترشيح في التشبيه.
(٤) في "ط": «يعود غالبًا إليه»، وهو الصواب.
(٥) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٠٥.
(٦) مفتاح العلوم ٣٨٧.

(كَمَا فِي قَولِهِ)، أي قول العباس[1] بن الأحنف[2]:

(هِيَ الشَّمسُ مَسكَنُهَا فِي السَّمَاءِ[3]* فَعَزِّ)

أمرٌ من "عزَّاه": حَمَلَه علىٰ العزاء، وهو الصبر، (الفُؤَادَ عَزَاءً جَمِيلًا.* فَلَن تَستَطِيعَ) أنت (إلَيهَا)، أي: إلىٰ الشمس، (الصُّعُودَ* وَلَن تَستَطِيعَ) الشمس (إلَيكَ النُّزُولا)[4]. وبحث تقديم الظرف علىٰ المصدر قد سبق في شرح الديباجة[5].

(فَمَعْ جَحدِهِ أولَىٰ)، هذا جواب الشرط، أعني قوله: "وإذا جاز"، أي: فالبناء علىٰ الفرع مع جحْد الأصل كما في الاستعارة أولىٰ بالجواز؛ لأنه قد[6] طوي فيها ذكر الأصل، أعني المشبَّه،/ وجُعل الكلام خِلْوًا عنه، وجاز[7] الحديث مع المشبَّه به، فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه؟ ٢٤٤ب/

هذا هو المجاز المفرد.



(١) في "م": «قول أبي العباس»، وهو خطأ.

(٢) هو أبو الفضل العباس بن الأحنف بن الأسود الحنفيّ اليماميّ، نسبة إلىٰ بني حنيفة في اليمامة. كان صاحب غزل، ولم يكن يمدح ولا يهجو. ومات ببغداد سنة ١٩٢هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ٢/ ٨٢٧، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٠، والأعلام ٣/ ٢٥٩]

(٣) فذكر الطرفين بقوله: "هي الشمس"، وأتىٰ بالترشيح بقوله: "مسكنها في السماء".

(٤) ديوانه ٢٤٨، والبيتان بتمامهما:

هي الشمسُ مسْكنها في السَّماءِ فعزِّ الفؤاد عزاءً جميلا
فَلَن تستطيعَ إليها الصعودَ ولن تستطيعَ إليك النّزولا

(٥) ينظر: ١/ ٨٢.

(٦) ليست في "ظ".

(٧) في "ظ"، و"ط": «وجاء»، وهو سهو.

المجاز المركّب

(وَأَمَّا) المجاز (**المُرَكَّبُ فَهوَ: اللَّفظُ المُستعمَلُ فِيمَا**)، أي: في المعنىٰ الذي (**شُبِّهَ بِمَعنَاهُ الأَصْلِيِّ**)، أي: بالمعنىٰ الذي يدلّ عليه ذلك اللفظ بالمطابقة، (**تَشبِيهَ التَّمثِيلِ**)، وهو ما يكون وجهه منتزعًا من متعدِّد، واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد؛ (**لِلمُبَالَغَةِ**) في التشبيه، إشارةً إلىٰ اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب.

وحاصله: أنْ تُشَبَّه إحدىٰ الصورتين المنتزعتين من متعدِّد بالأخرىٰ، ثم يُدَّعىٰ أنّ الصورة المشبَّهة من جنس الصورة[1] المشبَّه بها؛ فيطلق علىٰ الصورة المشبَّهة: اللفظ الدال بالمطابقة علىٰ الصورة المشبَّه بها.

/٣٧٩ (**كَمَا يُقَالُ لِلمُتَرَدِّدِ في أمرٍ: "إنِّي أرَاكَ تُقَدِّمُ/ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخرَىٰ"**). وكما كتب الوليد بن يزيد[2] لَمَّا بويع[3] إلىٰ مروان بن محمد[4]، وقد بلغه أنّه متوقف في البيعة له: "أمّا بعد، فإني أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرىٰ،

---

(١) ليست في "م".

(٢) هو أبو العباس الوليد بن يزيد بن عبدالملك بن مروان بن الحكم، الخليفة الأموي، مكث في الخلافة سنة وثلاثة أشهر. وقُتل لما كثر فسقه ومجونه سنة ١٢٦هـ، وكانت ولادته سنة٩٠هـ. [ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٠، وفوات الوفيات ٤/ ٢٥٤، والأعلام ٨/ ١٢٣]

(٣) في "ط": «بويع بالخلافة».

(٤) أبو عبدالملك مروان بن محمد بن عبدالملك بن مروان، آخر خلفاء بني أميّة في الشام، الملقَّب بـ"الحمار"، و"الجعدي". كان مهيبًا أديبًا بليغًا، مشهورًا بالفروسية والإقدام والدهاء، ومع هذا فقد اضطربت الأمور في عهده، وولّت دولته. وُلد سنة ٧٢هـ وُقتل سنة ١٣٢هـ. [ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٧٤، وفوات الوفيات ٤/ ١٢٧، والأعلام ٧/ ٢٠٨]

فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد علىٰ أيتهما شئت"[1]. شبَّه صورةَ تردّده في المبايعة، بصورة تردّد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدِّم رجلَه[2]، وتارة لا يريد فيؤخِّر أخرىٰ، فاستعمل الكلام الدال علىٰ هذه الصورة في تلك، ووجه الشبه - وهو الإقدام تارة والإحجام أخرىٰ - منتزع من عدة أمور كما ترىٰ.

(**وَهَذَا**) المجاز المركب (**يُسَمَّىٰ "التَّمثِيلَ"**) - لأنّ وجهه مُنْتَزعٌ من متعدِّد - (**عَلَىٰ سَبِيلِ الاستِعَارَةِ"**)؛ لأنّه قد ذُكِر المشبَّه به وأريد المشبَّه، وتُرِك ذكرُ المشبَّه بالكلية، كما هو طريق الاستعارة.

(**وَقَد يُسَمَّىٰ "التَّمثِيلَ" مُطلَقًا**)، من غير تقييد بقولنا: "علىٰ سبيل الاستعارة".

ويمتاز عن التشبيه بأنّه يقال له "تشبيهُ تمثيلٍ" أو "تشبيهٌ تمثيليٌّ".



وههنا بحث، وهو: أنّ المجاز المركب كما يكون استعارة، فقد يكون غير استعارة.

---

(١) الخبر في البيان والتبيين ١/ ٣٠١، ودلائل الإعجاز ٤٤٠. وهو ليس مرويًّا عن الوليد بن يزيد كما ذكر السعد، بل مرويّ عن يزيد بن الوليد، وهو: الخليفة الأموي أبو خالد يزيد بن الوليد بن عبدالملك بن مروان، وثب علىٰ ابن عمه الوليد بن يزيد، واستولىٰ علىٰ الخلافة، ولكنّ خلافته لم تدم إلا ستة أشهر مات بعدها، وذلك في سنة ١٢٦هـ. [ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٧٤، والأعلام ٨/ ١٩٠]

(٢) في "م"، و"ط": «رجلا».

وتحقيق ذلك: أنّ الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع.
مثلًا: هيئة التركيب في نحو: "زيد قائم" موضوعة للإخبار بالإثبات،/ ٢٤٥أ/
فإذا استعمل ذلك المركَّب في غير ما وضع له، فلابُدّ وأنْ يكون ذلك[1] لعلاقة بين المعنيين. فإنْ كانت العلاقةُ المشابهةَ: فاستعارة، وإلا: فغير استعارة[2]. كقوله:

هَـوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ[3]

البيت، فإنّ المركَّب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزّن والتحسّر.

فحَصْرُ المجاز المركَّب في الاستعارة، وتعريفُه بما ذُكِر، عُدُولٌ عن الصواب.

(وَمَتَىٰ فَشَا استِعمَالُهُ)، أي: استعمال المجاز المركب أو التمثيل، (كَذَلِكَ)، أي: علىٰ سبيل الاستعارة، لا علىٰ سبيل التشبيه، ولا في

---

(١) ليست في "م".
(٢) أضاف في "ط" في هذا الموضع قولَه: «وهو كثير في الكلام، كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الأخبار».
(٣) في "ظ": «هواي مع الركب اليماني يصعد»، وهذا يخالف روايته في مصادره. وهو الشطر الأول من بيت لجعفر بن عُلْبة الحارثي، قاله وهو مسجون، في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥١، والحماسة البصرية ٣/ ١٠٦٢، ومعاهد التنصيص ١/ ١٢٠. وهو من غير نسبة في الإيضاح ٢/ ٣٣. والبيت بتمامه:
هواي مع الركب اليمانين مصعدٌ جَنِيـبٌ، وجُثْمَاني بمكّـةَ مُوثَقُ

معناه الأصلي، (**سُمِّيَ**[١] **"مَثَلا"؛ وَلِهَذَا**)، أي: لكون المَثَل تمثيلاً فشا استعماله علىٰ سبيل الاستعارة، (**لا تُغَيَّرُ الأمْثَالُ**)؛ لأنّ الاستعارة يجب أنْ تكون لفظَ المشبَّه به المستعملَ في المشبَّه، فلو تطرّق تغيير إلىٰ المَثل لما كان لفظَ المشبَّه به بعينه[٢]، فلا يكون استعارة؛ فلا يكون مَثَلاً.

وتحقيق ذلك: أنّ المستعار يجب أنْ يكون اللفظَ الذي[٣] هو حق المشبَّه به، أُخِذَ منه عارية للمشبه، فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظَ الذي يخصّ المشبَّه به، فلا يكون عارية.

فلهذا لا يُلتفت في المثل إلىٰ مضربه تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا، بل إنما ينظر إلىٰ مورد المثل[٤]. مثلًا: إذا طلب رجل شيئًا ضيَّعه قبل ذلك، تقول له: "بالصيف ضيّعْتِ اللبن"[٥]، بكسر "تاء الخطاب"؛ لأنّ المَثَل قد ورد في امرأة.

وأمّا ما يقع في كلامهم من نحو: "ضيعتُ اللبن بالصيف" علىٰ لفظ المتكلِّم، فليس بمَثَل، بل مأخوذ من المثل، وإشارة إليه.

---

(١) في "م"، و"ط": «يُسمّىٰ».

(٢) في "ط": «لما كان لفظَ المشبَّه بعينه به».

(٣) في "م": «أنّ الاستعارة يجب أنْ تكون اللفظَ الذي»، وفي "ط": «أنّ الاستعارة يجب أن تكون لفظَ الذي».

(٤) أي: الذي قيل فيه أولًا.

(٥) يقال في الأمثال: "الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن"، ويضرب فيمن يطلب شيئًا فوّته علىٰ نفسه. وأول من قاله عمرو بن عمرو بن عُدُس في زوجة سابقة له تُدعىٰ دَخْتَنُوس. [ينظر: الفاخر ١١١، ومجمع الأمثال ٢/ ٨٣، والمستقصىٰ ١/ ٣٢٩]

/٣٨٠ ولكون/ المثل مما فيه غرابة استعير لفظُه للحال أو الصفة أو القصة، إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة، كقوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، أي: حالهم العجيب[١] الشأن[٢]، وكقوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧]، أي: الصفة العجيبة، وكقوله: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥]، أي: فيما قصصنا عليكم من العجائب قصةُ الجنة العجيبة.



(١) في "ط": «العجيبة».
(٢) ليست في "م".

الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

(فَصْلٌ) في تحقيق معنىٰ الاستعارة/ بالكناية والاستعارة التخييلية[1]. ٢٤٥ب/

قد اتفقت الآراء علىٰ أنّ في مثل قولنا: "أظفار المنية نشبت بفلان" استعارةً بالكناية واستعارةً تخييلية، لكنْ اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان[2].

ومحصّل ذلك يرجع إلىٰ ثلاثة أقوال:

أحدها: ما يفهم من كلام القدماء.

والثاني: ما ذهب إليه السكاكي. وسيجيء بيانهما.

والثالث: ما أورده المصنف[3].

ولما كانتا عنده أمرين معنويين غيرَ داخلين في تعريف المجاز، أوْرَدَ لهما فصلًا في ذيل بحث "الاستعارة"؛ تتميمًا لأقسامها، وتكميلًا

---

(١) في "ط": «التخيليّة».

(٢) لا يجد الدكتور أبو موسىٰ مساغًا لهذا القول من التفتازاني؛ لأنه وجد أنّ «عبدالقاهر من المتقدمين وهو في الصدر منهم، والعلوي من المتأخرين وهو أيضًا في الصدر منهم، لا يرىٰ في هذه الصور استعارتين، وإنما هي استعارة واحدة». [التصوير البياني ٢٦٦]

(٣) في هامش "م" توضيح لهذه الأقوال، وهو: «فعند القدماء الاستعارة بالكناية هو: اسم المشبه به المذكور كناية، وعند صاحب "المفتاح": أنه اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمشبه، وعند المصنف: التشبيه المضمر».

للمعاني التي تطلق هي عليها، فقال: (قَد يُضْمَرُ التَّشبِيهُ فِي النَّفْسِ)، أي: في نفس المتكلم، (فَلا يُصَرَّحُ بِشَيْءٍ مِن أركَانِهِ سِوَىٰ المُشَبَّهِ).

- فإن قلتَ: قد سبق في التشبيه أنّ ذكر المشبَّه به واجب ألبتة، وأنّ أقسامه لا تخرج عن ثمانية، باعتبار ذكر الأركان وتركها.

• قلتُ: ذلك إنما هو في التشبيه المصطلح، وقد سبق أنّ المراد به غيرُ الاستعارة بالكناية[1].

(وَيُدَلُّ عَلَيهِ)، أي: علىٰ ذلك التشبيه المضمر في النفس، (بِأنْ يُثبَتَ لِلمُشَبَّهِ أمرٌ مُختَصٌّ بِالمُشَبَّهِ بِهِ)[2]، من غير أنْ يكون هناك أمر متحقق حسًّا أو عقلًا يُجرىٰ عليه اسم ذلك الأمر، (فَيُسَمَّىٰ التَّشبِيهُ) المضمرُ في النفس: (استِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، أوْ مَكنِيًّا عَنهَا). أمّا الكناية فلأنّه لم يُصَرَّح به، بل إنما دُلَّ عليه بذكر خواصه ولوازمه، وأمّا الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة.

(وَ) يُسمىٰ (إثبَاتُ ذَلِكَ الأمْرِ) المختصّ بالمشبَّه به (لِلمُشَبَّهِ: استِعَارَةً تَخيِيلِيَّةً)؛ لأنّه قد أُعير[3] للمشبه ذلك الأمرُ الذي يخصّ[4] المشبَّه به، وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه، ليُخَيِّل أنّه من جنس المشبَّه به.

---

(١) ليست في "ظ".

(٢) قوله: «ويُدَلُّ عليه ... مختصٌّ بالمشبَّه به» ساقط في "ظ".

(٣) في "م"، و"ظ"، و"ط": «استعير».

(٤) في "ط": «يختص».

ثم ذلك الأمر المختص بالمشبَّه به المثبت للمشبه علىٰ ضربين:

أحدهما: ما لا يكمل وجه الشبه في المشبَّه به بدونه.

والثاني: ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبَّه به.

فأشار إلىٰ الأول بقوله:

(كَمَا فِي قَوْلِ) أبي ذؤيب (الْهُذَلِيِّ:/ وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ)، أي: علَّقت، (أَظْفَارَهَا)، ٢٤٦أ/

(أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لا تَنْفَعُ)[1]

و"التميمة": الخَرَزَة التي تُجعل مَعاذة، يعني إذا علَّق الموت مخلبه في شيء ليذهب به، بطلت عنده الحِيَل.

رُوي أنه هلك لأبي ذؤيب في عام واحد خمس[2] بنين، وكانوا فيمن هاجروا إلىٰ مُضَر[3]، فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت، ومنها قوله:/ ٣٨١/

أَوْدَىٰ بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لا تُقْلِعُ[4]

(١) شرح أشعار الهذليين ١/ ٨، والمفضليات ٤٢٢.

(٢) هكذا في جميع النسخ، والصواب: خمسة.

(٣) هكذا مضبوطة في "الأصل"، وفي "م"، و"ظ": «مِصر»، وهو الصحيح كما في خزانة الأدب ١/ ٤٢٢.

(٤) شرح أشعار الهذليين ١/ ٦، والمفضليات ٤٢١، وفيهما: «بعد الرقاد».

حُكي أنّ الحسن بن علي رضي الله عنهما[1] دخل علىٰ معاوية[2] يعوده، فلما رآه معاوية قام وتجلّد وأنشد:

بِتَجَلُّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرِيهِمُ ... أَنِّي لِرَيْبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ[3]

فأجابه الحسن رضي الله عنه علىٰ الفور، وقال: "وإذا المنية أنشبت"، البيت[4].

---

(١) هو الصحابي الجليل أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب، ريحانة رسول الله ﷺ وسبطه، وسيد شباب أهل الجنة، وشبيه رسول الله ﷺ، كان جوادًا فصيحًا وَرِعًا كبير الشأن. ولد سنة ثلاث من الهجرة، ومات سنة ٤٩هـ. [ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ٢٤٥، والإصابة ١/ ٣٢٧، والأعلام ٢/ ١٩٩]

(٢) هو الصحابي الجليل أبو عبدالرحمن معاوية بن صخر بن حرب بن أمية، أول خلفاء بني أمية. كان كاتبًا فيما بين النبي ﷺ وبين العرب، وروىٰ عن رسول الله ﷺ، وكان مشهورًا بالفصاحة والدهاء والحِلم. وُلِد قبل البعثة بخمس سنين علىٰ الأرجح، وتوفي سنة ٦٠ هـ. [ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/ ١١٩، والإصابة ٣/ ٤١٢، والأعلام ٧/ ٢٦١]

(٣) شرح أشعار الهذليين ١/ ١٠، والمفضليات ٤٢٢، وفيهما: «وتجلّدي».

(٤) ينظر: التعازي والمراثي ٦، والخبر فيه مرويّ عن الحسين بن علي رضي الله عنهما، ولا أظنّ الخبر يصحّ؛ لأنّ فيه ما يشعر باللمز في صحابيين كريمين، ولأنه مرويٌّ في كتب التاريخ بصيغة أخرىٰ ليس فيها ذكر للحسن أو الحسين رضي الله عنهما. قال الطبري: «لَمّا ثقل معاوية وتحدّث الناس أنه الموت، قال لأهله: احشُوا عينيّ إثْمِدًا، وأوسعوا رأسي دهنًا، ففعلوا، وبرّقوا وجهه بالدهن، ثم مُهِّد له، فجلس وقال: أسندوني، ثم قال: ائذنوا للناس فليسلّموا قيامًا، ولا يجلس أحد، فجعل الرجل يدخل، فيسلّم قائمًا، فيراه مكتحلًا مدّهنًا، فيقول: يقول الناس: هو لمَّا به (بمعنىٰ: اقترب أجله)، وهو أصحّ الناس، فلما خرجوا من عنده قال معاوية:

وتَجلُّدي للشامتين أريهِمُ ... أنّي لريب الدهر لا أتضعْضعُ

وإذا المنيـة أنشبت أظفارهـا ... ألفيت كُـلَّ تَميمة لا تنفعُ

قال: وكان به النُّفاثات، فمات من يومه ذلك». [تاريخ الطبري ٣/ ٢٦٣، وينظر: البداية والنهاية ١١/ ٤٥٦]

(شَبَّهَ) في نفسه ("المَنِيَّةَ" بـ"السَّبُعِ"، في اغتِيَالِ النُّفُوسِ بِالقَهرِ وَالغلَبَةِ، مِن غَيرِ تَفرِقَةٍ بَينَ نَفَّاعٍ وَضَرَّارٍ)، ولا رقّة لمرحوم، ولا بُقيا علىٰ ذي فضيلة، (فَأثبَتَ لَهَا)، أي: لـ"المنية"، ("الأظفَارَ" التِي لا يَكْمُلُ ذَلِكَ) الاغتيالُ(فِيهِ)، أي: في السبع، (بِدُونِهَا)؛ تحقيقًا للمبالغة في التشبيه.

فتشبيه "المنية" بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات "الأظفار" لـ"المنية" استعارة تخييلية.

وأشار إلىٰ الثاني بقوله:

(وَكَمَا في قَولِ الآخَرِ:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بِرِّكَ مُفْصِحًا

فَلِسَانُ حَالِيَ بِالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ[1]

شَبَّه الحَالَ بِإنسَانٍ مُتَكَلِّمٍ، في الدِّلالَةِ عَلَىٰ المَقصُودِ)، وهذا هو الاستعارة بالكناية. (فَأثبَتَ لَهَا)، أي: للحال، (اللِّسَانَ الذِي بِهِ قِوَامُهَا)، أي: قوام الدلالة، (فِيهِ)، أي: في الإنسان المتكلم[2]، وهذا الإثبات[3] استعارة تخييلية.



(١) نسبه الثعالبي في ثلاثة كتب له إلىٰ أبي النصر محمد بن عبدالجبار العُتبي؛ فجاء برواية السعد نفسها في خاص الخاص ٥٦٢، وجاء في ثمار القلوب ١/ ٥٠٦: «وإذا نطقت»، وفي يتيمة الدهر ٤/ ٣٧١: «ولقد نطقت». كما جاء البيت غير منسوب في الإيضاح ٥/ ١٢٦، ومعاهد التنصيص ٢/ ١٧٠.

(٢) في "ط": «في إنسان متكلم».

(٣) ليست في "م"، ولا في "ظ"، ولا في "ط".

مذاهب البلاغيين في المكنية

فعلىٰ ما ذكره المصنف: كلٌّ من لفظي "الأظفار" و"المنية" حقيقة مستعملة في المعنىٰ الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي، وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع، علىٰ ما سبق[1].

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان، وهما فعلان[2] للمتكلم، ويتلازمان في الكلام، لا يتحقق أحدهما بدون الآخر[3]؛ لأنّ التخييلية يجب أنْ تكون قرينةً للمكنية ألبتة، وهي[4] يجب أنْ يكون قرينتُها/ التخييليةَ ألبتة. ٢٤٦ب/

- فإن قلتَ: فماذا يقول المصنف في مثل قولنا: "أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانًا"؟[5]

• قلتُ: له أن يقول - بعد تسليم صحة هذا الكلام - إنه ترشيح للتشبيه، كما يُسمىٰ "أطولكن" في قوله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطوَلُكُنَّ يَدًا»[6]، ترشيحًا للمجاز، أعني "اليد" المستعملة في النعمة.

---

(١) ينظر: ص ١٨٢.

(٢) في "ط": «فعلان معنويان».

(٣) في "الأصل"، و"ظ": «الأخرىٰ».

(٤) أي: المكنية، وهذا هو المذهب المشهور، وهو أنهما متلازمان.

(٥) أي: بالتصريح بالتشبيه، لتخرج الاستعارة المكنية، وتبقىٰ التخييلية بدونها، لكنها لا تحسن وهي غير تابعة للمكنية، وهو قول السكاكي.

(٦) الحديث في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، صحيح البخاري: =

- فإن قلتَ: ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف[1]، ولا هو يبتنىٰ علىٰ مناسبة لغوية، وكأنّه استنباط منه، فما تفسيرها الصحيح؟

• قلتُ: معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ألاّ يصرِّحَ بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازمه الدالّ عليه؛ فالمقصودُ بقولنا "أظفار المنية": استعارةُ "السبع" للمنية، كاستعارة "الأسد" للرجل الشجاع في قولنا: "رأيت أسدًا"، لكنّا لم نصرح بذكر المستعار، أعني السبع، بل اقتصرنا علىٰ ذكر لازمه لينتقل منه إلىٰ المقصود، كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ "السبع" الغير المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو/ المنية. /٣٨٢

= فتح الباري: كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح ٣/ ٢٨٥ (ح١٤٢٠)، وفيه أنّ عائشة سألته: أيّنا أسرع بك لحوقًا؟ قال: «أطْوَلُكُنّ يدًا»، وصحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل زينب أم المؤمنين ٤/ ١٩٠٧ (ح٢٤٥٢)، ولفظه: «أَسْرَعُكُنَّ لَحَاقًا بي: أطْوَلُكُنّ يدًا».

(١) مستند كلام الخطيب هو كلام لعبدالقاهر في أسرار البلاغة ٤٧، وإنْ لم يصرِّح عبدالقاهر بذلك، وهو في قوله معلِّقًا علىٰ "يد الشمال": «تجد الشبه المنْتزع ههنا ... لا يلقاك من المستعار نفسه، بل مما يُضاف إليه ...»، وسينقل التفتازاني بعد قليل هذا الكلام لعبدالقاهر أثناء بيانه لرأيه في التلازم بين المكنية والتخييلية.

وبهذا يُشعر كلام صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧]، حيث قال: سَاغَ[١] استعمال "النقض" في إبطال العهد، من حيث تسميتهم العهد بالحبل، علىٰ سبيل الاستعارة؛ لما فيه من ثبات[٢] الوصلة بين المتعاهدين. وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أنْ يسكتوا عن ذكر الشيء[٣] المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فيُنَبِّهوا بذلك الرمز علىٰ مكانه، نحو: "شجاع يفترس أقرانه"، ففيه تنبيه علىٰ أنّ الشجاع أسد[٤].

هذا كلامه، وهو صريح في أنّ المستعار هو اسم المشبَّه به، المتروكِ صريحًا، المرموزِ إليه بذكر لوازمه، لكنّا قد استفدنا منه أنّ قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أنْ تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون تحقيقية، كاستعارة "النقض" لإبطال العهد، وسيجيء الكلام علىٰ ما ذكره السكاكي./ ٢٤٧أ/

وأمّا الشيخ عبدالقاهر فلم يُشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية، وإنّما دلّ علىٰ أنّ في قولنا: "أظفار المنية" استعارةً، بمعنىٰ أنّه أثبت للمنية ما ليس لها، بناء علىٰ تشبيهها بما له/ الأظفار، وهو السبع /٣٨٣

---

(١) هكذا هي في "الأصل"، و"الكشاف". وفي "م"، و"ظ"، و"ط": «شاع»، وينقل بعض كبار البلاغيين عن "الكشاف" باستخدام "شاع".

(٢) في "ط": «إثبات».

(٣) ليست في "م".

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ١١٩.

- وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية[1] ـ وذلك أنّه قال في "أسرار البلاغة": الاستعارة علىٰ قسمين:

أحدهما: أنْ يُنقل الاسم عن مسماه إلىٰ أمر متحقق، يمكن أنْ يُنصَّ عليه ويشارَ إليه، نحو: "رأيت أسدًا"، أي: رجلًا شجاعًا.

والثاني: أنْ يؤخذَ الاسم عن حقيقته، ويوضعَ موضعًا لا يتبين فيه شيء يشار إليه، فيقال: هذا[2] هو المراد بالاسم، كقول لبيد:

وَغَدَاةَ رِيْحٍ قَدْ كَشَفْتُ، وَقِرَّةٍ إِذْأَصْبَحَتْ بِيَدِالشَّمَالِ زِمَامُهَا[3]

جعل لـ"الشمال" يدًا من غير أنْ يشير إلىٰ معنىٰ فيجري عليه اسم "اليد"؛ ولهذا لا يصحّ أنْ يقال: "إذْ أصبحت بشيء مثل اليد للشمال"، كما يقال: "رأيت رجلًا مثل الأسد". وإنما يتأتىٰ لك[4] التشبيه في هذا بعد أنْ تُغَيِّر الطريقة، فتقول: "إذْ أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شِبْهُ المالك تصريف[5] الشيء بيده"، فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه، بل مما يضاف إليه؛ لأنّك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الأحياء، فتجعل المستعار له - أعني الشمال مثلا ـ ذا شيء،/ وغرضك أنْ يثبت له حكمُ مَن يكون له ذلك الشيء[6]. /٣٨٤

(١) قال حسن الجلبي في حاشيته ٥٤٣: «والفرق أنّ التخييلية علىٰ ما ذكره الشيخ لا يجب أنْ يكون مقارنًا للاستعارة بالكناية».

(٢) ليست في "م"، ولا في "ظ".

(٣) شرح ديوانه ٣١٥: «قد وزعتُ»، بمعنىٰ كففت.

(٤) في "م"، و"ط": «ذلك».

(٥) في "ظ"، و"ط": «في تصريف».

(٦) ينظر: أسرار البلاغة ٤٦-٤٧.

وقال أيضًا: لا خلاف في أنّ لفظ "اليد" استعارة[1]، مع أنّه لم ينقل عن شيء إلىٰ شيء، إذْ ليس المعنىٰ علىٰ أنه شبه شيئًا باليد، وإنما المعنىٰ علىٰ أنه أراد أنْ يثبت لـ"الشمال" يدًا[2].



ما يحتمل أن يكون تحقيقية وتخييلية

(وَكَذَا قَوْلُ زُهَيرٍ: صَحَا)، أي: سَلا، مجازًا من الصحو خلاف السُّكْر، (القَلْبُ عَن سَلمَىٰ وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ)، يقال: أَقْصَرَ عن الشيء، إذا أقلع عنه، أي: تركه وامتنع عنه. قيل: هو علىٰ القلب، أي: أَقْصَرَ عن باطله، ولا حاجة إليه؛ لصحة أنْ يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله:

(وَعُرِّيَ أفرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ)[3]

هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية، أورده تنبيهًا علىٰ أنّ من التخييلية ما يحتمل أنْ يكون تحقيقية، وهي التي سماها

---

(١) لعله أراد التخييلية؛ لأنه لم يصرِّح بوجود استعارة مكنية.

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٥. ولَخّص عبدالمتعال الصعيدي مذهب عبدالقاهر في عدم ملازمة المكنية للتخييلية بقوله في بغية الإيضاح ٣/ ١٥٧: «... عبدالقاهر في شرح بيت لبيد "وغداة ريح" البيت، لم يذكر إلا أنّ إثبات اليد للشمال تخييل، ولم يتعرض بعده لاستعارة بالكناية ولا غيرها، وإني أرىٰ أنّ تقدير التخييل في ذلك ونحوه يغني عن تقدير الاستعارة المكنية».

(٣) شعره ٤١.

السكاكي: الاستعارة[1] المحتملة/ للتحقيق والتخييل"، وعند حملها ٢٤٧ب/
علىٰ التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة[2].

فأشار أولًا إلىٰ بيان التخييلية، وقال: (**أَرَادَ**) زهير (**أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّهُ**[3]
تَرَكَ مَا كَانَ يَرتَكِبُهُ زَمَنَ المَحَبَّةِ مِن الجَهلِ وَالغَيِّ، وَأعرَضَ/ عَن /٣٨٥
مُعَاوَدَتِهِ، فَبَطُلَت آلاتُهُ)، أي: آلات ما كان يرتكبه، وكذا الضمير في "معاودته". (**فَشَبَّهَ**) زهير في نفسه (**الصِّبَا بِجِهَةٍ مِن جِهَاتِ المَسِيرِ، كَالحَجِّ وَالتِّجَارَةِ، قُضِيَ مِنهَا**)، أي: من تلك الجهة، (**الوَطَرُ، فَأُهمِلَتْ آلاتُهَا**). ووجه الشبه الاشتغال التام[4] وركوب المسالك الصعبة فيه، غير مُبَالٍ بمهلكة، ولا محترز عن معركة. وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية[5]. (**فَأَثبَتَ لَهُ**)، يعني[6]: بعد أنْ شبَّه "الصِّبا" بالجهة المذكورة[7] أثبت له بعض ما يختص تلك الجهة، أعني: (**"الأفرَاسَ وَالرَّوَاحِلَ"**)، التي بها قوام جهة المسير والسفر، فإثباتُ "الأفراس والرواحل" استعارةٌ تخييليةٌ. (**فـ"الصِّبَا"**) علىٰ هذا (**مِن الصَّبْوَةِ، بِمَعنَىٰ: المَيلِ إلىٰ الجَهلِ وَالفُتُوَّةِ**)[8]، يقال: «"صَبَا يَصْبُو صَبْوَةً

---

(١) ليست في "م".

(٢) في هامش "م": «لأنّ انتفاء اللزوم، وهو التخييل - يستلزم انتفاء الملزوم، وهو الاستعارة بالكناية».

(٣) في "ظ": «يبين له».

(٤) في "ط": «الاشتغال التام به».

(٥) كلام الخطيب في إضمار التشبيه يستند إلىٰ كلام لعبدالقاهر. [ينظر: أسرار البلاغة ٤٧]

(٦) ليست في "م".

(٧) في "ظ": «بعد أنْ شبَّه الصِّبا المذكور».

(٨) «وعلىٰ هذا ليس له أمر ثابت حسًا أو عقلاً أجرىٰ عليه "الأفراس" و"الرواحل"، بل أطلق علىٰ المعنىٰ، فيكون تشبيهه الصبا بالجهة المذكورة استعارة بالكناية، وإثبات "الأفراس" و"الرواحل" استعارة تخييلية». [شرح التلخيص للبابرتي ٥٨٤]

وصُبُوًّا"، أي: مال إلىٰ الجهل والفتوة»[1]، كذا في "الصحاح"، لا من "الصَّبا" بفتح الصاد، يقال: «"صَبِيَ صَبَاءً" مثل "سَمِعَ سَمَاعًا"، أي: لعب مع الصِّبْيَان»[2].

وأشار إلىٰ التحقيقية بقوله: (**وَيُحتَمَلُ أَنَّهُ**)، أي: زهيرًا، (**أَرَادَ**) بـ"الأفراس والرواحل": (**دَوَاعِيَ النُّفُوسِ وَشَهَوَاتِهَا وَالقُوَىٰ الحَاصِلَةَ لَهَا فِي استِيفَاءِ اللَّذَّاتِ، أَوْ**) أراد بها (**الأسبَابَ التِي قَلَّمَا تَتَآخَذُ فِي اتِّبَاعِ الغَيِّ إلا أَوَانَ الصِّبَا**) وعنفوان الشباب[3]، مثل المال والمنال والأعوان[4]. (**فَتَكُونَ**) الاستعارة، أعني: استعارة "الأفراس والرواحل"، (**تَحقِيقِيَّةً**)؛ لتحقُّق معناها عقلا[5] إذا أريد بها الدواعي، وحِسًّا إذا أريد بها أسباب اتباع الغيّ.



(١) الصحاح ٦/ ٢٣٩٨، مادة "صبا".

(٢) الصحاح ٦/ ٢٣٩٨، مادة "صبا".

(٣) في "ظ": «والإخوان وعنفوان الشباب».

(٤) في "ط": «والأعوان والأخوال».

(٥) في "م": «(فتكون) الاستعارة (تحقيقية)، أعني: استعارة الأفراس والرواحل تحقيقيةً؛ لتحقق معناها عقلا».

اعتراضات الخطيب علىٰ السكاكي

ولَمّا كان كلام صاحب "المفتاح" في بحث "الحقيقة والمجاز" وبحث "الاستعارة بالكناية والاستعارة بالتخييلية" مخالفًا لما ذكره المصنف في عدة مواضع، أراد أن يشير إليها وإلىٰ ما فيها وما عليها، فوضع لذلك فصلًا، وقال:

تعريف السكاكي للحقيقة والمجاز اللغويين

(فَصْلٌ)[1]

/٢٤٨أ/ (/ **عَرَّفَ السَّكَّاكِيُّ الحَقِيقَةَ اللُّغَوِيَّةَ بـ"الكَلِمَةِ المُستَعمَلَةِ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ، مِن غيرِ تَأوِيلٍ في الوَضعِ"**[2]).

(**وَاحتَرَزَ بِالقَيدِ الأخِيرِ**)، وهو قوله: "من غير تأويل في الوضع"، (**عَنِ الاستِعَارَةِ، عَلَىٰ أَصَحِّ القَولَينِ**)، وهو القول بأنّ الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فلابُدّ من الاحتراز عنها، وأمّا علىٰ القول الآخر - وهو أنها مجاز عقلي، بمعنىٰ أنّ التصرفَ في أمرٍ عقليٍّ، وهو جعْل غير "الأسد" أسدًا، وأنّ اللفظ مستعمل فيما وضع له - فيكون حقيقة لغوية، فلا يصحّ الاحتراز

(١) أورد المصنف في هذا الفصل ما ذكره صاحب "المفتاح" في: الحقيقة والمجاز، والاستعارة، وأقسامها.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٨.

عنها، (فَإِنَّهَا)، أي: إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة[١]؛ لأنها (مُستَعمَلَةٌ فِيمَا وُضِعَتْ لَهُ بِتَأوِيلٍ)، وهو ادّعاء دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به، بجعل أفراد المشبَّه به قسمين: متعارفًا، وغير متعارف. فمجرد قولنا: "المستعملة فيما وضعت له" لا يخرج الاستعارة، بل لابدّ من التقييد بقولنا: "من غير تأويل".

/٣٨٦ هذا هو/ المعنىٰ الصحيح الذي يجب أنْ يقصده السكاكي، لكنّ عبارته قاصرة عن ذلك؛ لأنّه قال: "وإنما ذكرت هذا القيد ليُحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تُعَدُّ الكلمة مستعملةً فيما وضعت له، علىٰ أصحّ القولين[٢]، ولا نسمّيها حقيقة، بل مجازًا لغويًّا؛ لبناء دعوىٰ "اللفظ المستعار موضوعًا للمستعار له" علىٰ ضرب من التأويل"[٣].

والظاهر أنّ قوله: "علىٰ أصحّ القولين" متعلق بقوله: "مستعملة فيما وضعت له"، لا بقوله: "ليحترز به عن الاستعارة"[٤]، وليس بصحيح[٥]؛ لما سبق من أنّ الاختلاف إنما هو في كونها مجازًا لغويًا أو عقليًا[٦]، لا في كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لاتفاق القولين علىٰ[٧] كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة. ولو أريد الوضع بالتحقيق،

---

(١) قوله: «عن الاستعارة» ليس في "ظ".

(٢) وردت في هذا الموضع في "ظ" الإضافة التالية: «وهو مجاز لغوي».

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٨.

(٤) قوله: «لا بقوله: ليحترز به عن الاستعارة» ليس في "م"، وقوله: «عن الاستعارة» ليس في "ظ".

(٥) أي: أنّ هذا المعنىٰ الذي يظهر للقارئ في الوهلة الأولىٰ ليس بصحيح.

(٦) ينظر: الصفحة السابقة، وص ١٨١.

(٧) في "ظ": «في».

فهو ليس أصح القولين. ولو كان، فكيف يُخْرَج بقوله: "من غير تأويل"، فليُتأمّل. فالوجه: أنْ يتعلق بقوله: "ليحترز به عن الاستعارة"، فيُرتكبَ كون الكلام قلقًا[1].

(وَعَرَّفَ) السكاكيُّ **(المَجَازَ اللُّغَوِيَّ بِـ «الكَلِمَةِ المُستَعمَلَةِ)** في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق، استعمالًا في الغير، بالنسبة إلىٰ نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»[2].

و"الباء" في قوله: "بالنسبة" متعلق بـ"الغير"، و"اللام" في:/ "الغير" ٢٤٨ب/ للعهد، أي: المستعملة في معنىٰ غير المعنىٰ الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف، غيرًا بالنسبة إلىٰ نوع حقيقة تلك الكلمة، حتىٰ لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي، فتكون مجازًا لغويًا، وعلىٰ هذا القياس.

ولَمّا كان هذا القيد بمنْزلة قولنا: "في اصطلاح به[3] التخاطب"، مع أنّه أوضح وأدلّ علىٰ المقصود - أقامه المصنف مقامه، فقال: **(فِي غَيرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ بِالتَّحقِيقِ[4]، فِي اصطِلاحٍ بِهِ التَّخَاطُبُ، مَع قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَن إرَادَتِهِ)**[5]، أي: إرادة معناها في ذلك الاصطلاح.

---

(١) في "ظ": «مضطربًا قلقًا».

(٢) مفتاح العلوم ٣٥٩، والسكاكي في هذا الموضع يعرّف المجاز عمومًا، ولكنه بعده في ص٣٦٢ قال: «اعلم أنّ المجاز ... قسمان: لغوي، وهو ما تقدّم، ويسمىٰ مجازًا في المفرد ...»، كما أنه في ص٤٠١ قال: «... أجعل المجاز كله لغويًا».

(٣) ليست في "م".

(٤) ليست في "ظ".

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٩.

(وَأَتَىٰ) السكاكيُّ (بِقَيدِ التَّحقِيقِ)، أي قَيَّدَ الوضع في قوله: "غير ما وضعت له" بقوله: "بالتحقيق"؛ (لِتَدْخُلَ) في تعريف المجاز: (الاستِعَارَةُ)، التي هي[1] مجاز لغوي، (عَلَىٰ مَا مَرَّ) من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، لا بالتحقيق، فلو لم يقيِّد "الوضع" بـ"التحقيق" لم تدخل هي في التعريف، إذْ لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له.

هذا واضح، لكنّ عبارته في هذا المقام قلِقة؛ لأنه قال: «وقولي: "بالتحقيق" احتراز ألا[2] تخرجَ الاستعارة»[3]. وهذا فاسد؛ لأنه احتراز عن خروج الاستعارة، لا عن عدم خروجها، فيجب أنْ تكون "لا" زائدةً، مثلها في قوله تعالىٰ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقال أيضًا: وقولي "استعمالًا في الغير بالنسبة إلىٰ نوع حقيقتها" احتراز عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لا بالنسبة إلىٰ نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحبُ اللغة لفظَ "الغائط" في فضلات الإنسان مجازًا، أو صاحبُ الشرع لفظَ/ "الصلاة" في الدعاء مجازًا، أو صاحبُ العرف لفظَ "الدابة" في الحمار مجازًا[4]. وهذا أيضًا في الظاهر فاسد؛ لأنّ مثل ذلك مجاز، فكيف يصحّ الاحتراز عنه؟! فلابد ههنا من حذف مضاف، أي: "احتراز عن خروج ما إذا اتفق"، أو نحو ذلك.

/٣٨٧

---

(١) في "م": «هو».
(٢) في "ظ": «من ألّا»، وفي "ط": «عن ألّا».
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٩.
(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٩.

(وَرُدَّ) ما ذكره السكاكي (بِأَنَّ "الوَضعَ") وما يشتق منه[1] (إِذَا أُطلِقَ لا يَتَنَاوَلُ الوَضعَ بِتَأوِيلٍ)؛ لأنه نفسَه قد فسَّر "الوضع" بتعيين اللفظ بإزاء المعنىٰ بنفسه، وقال: قولي "بنفسه"/ احتراز عن المجاز المعيَّن بإزاء معناه بقرينة[2]. ولاشك أنّ دلالة "الأسد" علىٰ الرجل الشجاع وتعيينه بإزائه، إنما هو بواسطة القرينة، فحينئذ لا حاجة إلىٰ تقييد "الوضع" في تعريف الحقيقة بـ"عدم التأويل"، وفي تعريف المجاز بـ"التحقيق"، اللهمّ إلا أنْ يُراد زيادة الإيضاح، لا تتميم الحدّ[3]، وإنْ أراد ذلك فقوله: "ليحترز عن كذا وكذا" مبنيّ علىٰ تجوّز وتسامح. ٢٤٩/أ

وأجيب: بأنّا لا نسلِّم أنّ "الوضع" عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل، والتقييد بقولنا: "بنفسه" إنما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل، لا عن الاستعارة؛ لأنّ تعيين اللفظ في الاستعارة بإزاء المعنىٰ بنفسه بحسب الادعاء، ونصْبُ القرينة إنما هو لتعيين الدلالة، فلا ينافي الوضع كما في المشترك، فإنّ المستعير يدّعي أنّ أفراد "الأسد" قسمان: متعارف، وغير متعارف، ونصب القرينة إنما هو لنفي المتعارف؛ لتعيين المراد، أعني غير المتعارف، لا لنفي "الأسد" مطلقًا، وإلاّ لا يستقيم[4] الادّعاء المذكور، فلا يكون استعارة، ولا يخفىٰ عليك ضعف هذا الكلام.

(١) في "ظ": «وما يشتق منه كالموضوع».
(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٨.
(٣) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٣٤.
(٤) في "م": «لم يستقم».

(وَ) رُدَّ أيضًا ما ذكره[1] (بأنّ التَّقييدَ بـ"اصطِلاحِ التَّخَاطُبِ"[2])، أو ما يؤدّي معناه، كما لابد منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ "الصلاة" إذا استعمله المخاطِب بعُرْف الشرع في الدعاء مجازًا، فكذا (لابُدَّ مِنهُ في تَعرِيفِ الحَقِيقَةِ) أيضًا، ليخرج عنه نحو هذا اللفظ؛ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة، وإنْ لم يكن ما وضع[3] له في هذا الاصطلاح، ولا تأويلَ في هذا الوضع؛ لما عرفت من معنىٰ التأويل، وأنه مختص بإخراج الاستعارة[4].

فإهمال هذا القيد في تعريف "الحقيقة" مخلّ به، ولا يخفىٰ عليك أنّ اعتبار هذا القيد في تعريفها إنما يمكن بهذه العبارة، أعني قولنا: "في اصطلاح به التخاطب"، لا بعبارة "المفتاح"، إذْ لو قيل: "هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالًا فيه بالنسبة إلىٰ نوع حقيقتها، أو إلىٰ نوع مجازها" - لَزِمَ الدور؛ أمّا علىٰ الأول فظاهر،/ وأمّا علىٰ الثاني فلكون الحقيقة مأخوذةً في تعريف المجاز. ٢٤٩ب/

وما يقال[5]: من أنّ هذا القيد مراد[6] في تعريف الحقيقة، لكنه اكتفىٰ عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة

---

(١) في "ط": «ما ذكره السكاكي».
(٢) في "ط": «باصطلاح به التخاطب».
(٣) في "ط": «مما وضع».
(٤) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٣٤.
(٥) إشارة إلىٰ كلام للخَلْخَالي.
(٦) في "ط": «يراد».

غير مقصودة[1] بالذات[2] - فكلام لا ينبغي أنْ يُلتفت إليه، لاسيما في التعريفات[3].

وكذا ما يقال إنّ تعريف "الوضع" بـ"لام/ العهد"[4] أغنىٰ عن هذا القيد؛ لأنّا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، لا الوضع[5] الذي وقع فيه التخاطب، إذْ لا دلالة عليه، ولو سَلِمَ ذلك[6] فلا يتم أيضًا حتىٰ تقيّد "الموضوعة" في قوله: "فيما هي موضوعة له" بالوضع الذي فيه وقع التخاطب، ولا نعني بفساد التعريف سوىٰ هذا. /٣٨٨

بل الجواب: أنّ تعليق الحكم بالوصف[7] مشعر بالحيثية، كما في قولنا: "الجواد لا يخيّب سائله"، أي: مِن حيث إنه جواد، فالمعنىٰ ههنا: أنّ الحقيقة

(١) في "ط": «مقصود».

(٢) نصّ كلام الخلخالي: «وتقييد "الوضع" في تعريف الحقيقة بـ"اصطلاح التخاطب" - أو بما هو في معناه مما ذكره في تعريف المجاز - لابدّ منه، لكن اكتفىٰ عن ذكره فيها بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات». [مفتاح تلخيص المفتاح ٢٠٠أ]

(٣) في هامش "م": «لأنّ الاكتفاء يكون في اللاحق بذكره في السابق، لا بالعكس».

(٤) يعني "الوضع" المذكور في تعريف الحقيقة، عند قوله: "من غير تأويل في الوضع".

(٥) في "ط": «لا بالوضع».

(٦) قال السيالكوتي في حاشيته ٥١٢: «أي: ولو سلم أنّ المراد بالوضع ما وقع به التخاطب بناء علىٰ شيوعه فيما بينهم فهو لا ينفع في دفع الانتقاض؛ لأنه يصدق علىٰ "الصلاة" المستعملة في الدعاء: أنها كلمة مستعملة فيما هي موضوعة له في الجملة، وهو الوضع اللغويّ، من غير تأويل في الوضع الذي يقع به التخاطب، وهو الوضع الشرعيّ؛ فإنه وضع تحقيقيّ وإنْ لم يستعمل في الدعاء بهذا الوضع؛ فلابُد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله "فيما هي موضوعة له" بالوضع الذي به التخاطب حتىٰ يخرج».

(٧) قال الدسوقي في حاشيته علىٰ المختصر ٤/ ١٧٩: «المراد بـ"الحكم": الاستعمال ... وبـ"الوصف": الوضع».

هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له، من حيث إنها موضوعة له[1].
وحينئذ يخرج[2] عن التعريف نحوُ "الصلاة"، إذا استعمله[3] الشارع في الدعاء؛ لأنّ استعماله إياها في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة للدعاء، وإلا لما احتيج إلىٰ القرينة، بل من حيث إنّ الدعاء لازم للموضوع له.

لا يقال: فعلىٰ هذا ينبغي أنْ يُترك/ القيد في تعريف المجاز أيضًا. ٢٥٠أ/

لأنّا نقول:

أولًا: الأصل هو ذِكْر القيد، وما ذكرنا إنما هو اعتذار عن تركه.

وثانيًا: أنه لو تُرك في تعريف المجاز لصار المعنىٰ أنه "الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له، من حيث إنه غير ما هي موضوعة له"، واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث إنه

---

(١) ضرب المؤلف في "الأصل" علىٰ النصِّ التالي: «أنّ الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لابدّ في تعريفاتها من التقييد بقولنا: "من حيث هو كذلك". وهذا القيد كثيرًا ما يُحذف من اللفظ؛ لانسياق الذهن إليه من العلم بكونه إضافيًا، كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات الكلمات الخمس، والمتقدِّمون من تعريفات الدلالات الثلاث. ومعلوم أنّ الكلمة بالنسبة إلىٰ معنىٰ واحد أيضًا قد تكون حقيقة ومجازًا، لكنْ بحسب وضعين كما مرّ. فالمعنىٰ ههنا أنّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له، من حيث إنّها موضوعة له، أي مع قطع النظر عن أمر آخر، لاسيما أنّ تعليق الحكم بالوصف كثيرًا ما يُقصد به هذا المعنىٰ، مثل ما يقال: "إنّ الجواد لا يخيب سائله"، أي: من حيث إنّه جواد». وقد استبدل بهذا النص قولَه: "أنّ تعليق الحكم بالوصف ... من حيث إنّها موضوعة له"، وكتب تحته: "حرّره مؤلِّفه". وقد وجدت أنّ الجلبي في حاشيته ٥٤٥ والسيالكوتي في حاشيته كذلك ٥١٢ قد اعتمدا النص المضروب، ولم يذكرا النص الذي عدل إليه المؤلف.

(٢) في "ظ": «لا يخرج».

(٣) في "م": «استعملها».

غير الموضوع له، بل من حيث إنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.

فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز، فليُتأمل.

واعترَضَ[١] أيضًا بأنّ «تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط»[٢]، فلابدّ من التقييد بقولنا: "علىٰ وجه يصحّ".

فأجيب[٣]: بأنه يخرج بقوله: "مع قرينة مانعة عن إرادة معناها"، إذْ لا تُنصب في الغلط قرينة علىٰ عدم إرادة الموضوع له.

وهذا غلط؛ لأنّ إشارته إلىٰ الكتاب حيث يقول: "خذ هذا الفرس"، مشيرًا إلىٰ كتاب بين يديه، قرينة قاطعة علىٰ أنه لم يرد بـ"الفرس" معناه الموضوع له، وكذا إذا قال: "اكتب هذا الفرس"[٤].



أقسام المجاز اللغوي عند السكاكي

(وَقَسَّمَ) السكاكيُّ (**المَجَازَ اللُّغَوِيَّ**)، الراجعَ إلىٰ معنىٰ الكلمة، المتضمِّنَ للفائدة، (**إِلَىٰ الاستِعَارَةِ وَغَيرِهَا**)؛ بأنه إنْ تضمَّن المبالغة في التشبيه فاستعارة، وإلا فغير استعارة[٥].

---

(١) يعني المصنف في "الإيضاح".

(٢) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٣٦.

(٣) يعني الخلخالي كذلك، ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح ٢٠٠أ.

(٤) زاد في هذا الموضع في "ظ" قوله: «مشيرًا إلىٰ الكتاب».

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٦٢.

(**وَعَرَّفَ الاستِعَارَةَ بِـ "أنْ تَذكُرَ أحَدَ طَرَفَي التَّشبِيهِ وَتُرِيدَ بِهِ**)، أي: بالطرف المذكور، (**الآخَرَ**)، أي: الطرف[1] المتروك، (**مُدَّعِيًا دُخُولَ المُشَبَّهِ في جِنسِ المُشَبَّهِ بِهِ"**[2]).

كما تقول: "في الحمّام أسد"، وأنت تريد به الرجل الشجاع، مدَّعيًا أنه من جنس الأسود، فتُثْبت له ما يخصّ المشبَّه به، وهو اسم جنسه. وكما تقول: "أنشبت المنية أظفارها"، وأنت تريد بـ"المنية" السبعَ، بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يخصّ المشبَّه به - أعني السبع - وهو "الأظفار".

٢٥٠ب/ فالشجاع قد اكتسىٰ اسمَ الأسد كما اكتساه الحيوان المفترس،/ و"المنية" قد برزت مع "الأظفار" في معرض السبع، معها في أنه كذلك ينبغي[3]./ كما هو شأن العارية؛ فإنّ المستعير يَبرز مع العارية في معرض المستعار منه، لا يتفاوتان إلا بأنّ أحدهما مالك لها والآخرَ ليس بمالك. ٣٨٩/

ويُسمَّىٰ المشبَّه به، سواء كان هو المذكورَ أو المتروكَ، مستعارًا منه، ويُسمىٰ اسمُ المشبَّه به مستعارًا، ويُسمىٰ المشبَّه بالمشبَّه به[4] مستعارًا له[5].

هذا كلامه، وهو دالٌّ علىٰ أنّ المستعارَ منه في الاستعارة بالكناية هو السبعُ المتروكُ، والمستعارَ هو لفظُ "السبع"، والمستعارَ له المنيةُ.

---

(١) ليست في "م".

(٢) هذا التعريف شامل للتصريحية والمكنية.

(٣) أي: ما يقال في استعارة "الأسد" للشجاع، يقال مثله في استعارة "الأظفار" للمنية.

(٤) قوله: «بالمشبَّه به» ليس في "م"، ولا في "ط".

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٦٩-٣٧٠.

وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرًا بأنّ المستعار هو الأظفار - مثلا -، وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك.

ففي الجملة قد وقع منه علىٰ زَعْم القوم خَبْطٌ في تحقيق الاستعارة بالكناية[1].



أقسام الاستعارة عند السكاكي

(**وَقَسَّمَهَا**)، أي: قسَّم السكاكيُّ الاستعارةَ، (**إلىٰ المُصَرَّحِ بِهَا، وَالْمَكْنِيِّ عَنهَا**).

الاستعارة التصريحية

(**وَعَنَىٰ بِالْمُصَرَّحِ بِهَا: أَنْ يَكُونَ**) الطرفُ (**الْمَذكُورُ**) من طرفي التشبيه (**هُوَ المُشَبَّهَ بِهِ. وَجَعَلَ مِنهَا**)، أي: من الاستعارة المصرَّح بها، (**تَحقِيقِيَّةً وَتَخيِيلِيَّةً**)[2].

وإنما لم يقل: "قسَّمها إليهما"؛ لأنّ المتبادر إلىٰ الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون علىٰ القطع، وهو قد ذكر قسمًا آخر، وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل[3]، كما ذكرنا في بيت زهير[4].

---

(١) ينظر: ص ٢٧١.
(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٣.
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٧.
(٤) ينظر: ص ٢٤٢.

الاستعارة التصريحية التحقيقية

(وَفَسَّرَ التَّحقِيقِيَّةَ بِمَا مَرَّ)، أي: بما يكون المشبَّه المتروكُ متحقِّقًا حسًّا أو عقلًا. (وَعَدَّ التَّمثِيلَ) على سبيل الاستعارة، كما في قولك: "أراك تُقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرى"، (مِنهَا)، أي: من التحقيقية، حيث قال في "قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع": "ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى"[1].

(وَرُدَّ) ذلك (بِأَنَّهُ)، أي: التمثيل[2]، (مُستَلزِمٌ لِلتَّركِيبِ، الْمُنَافِي لِلإِفرَادِ[3])، فلا يصحّ عدُّه من الاستعارة، التي هي قسم من أقسام[4]/ المجاز المفرد؛ لأنّ تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، وإلا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم. /٢٥١أ

وجوابه: أنه[5] عَدَّ التمثيل قسمًا من مطلق الاستعارة، لا من قسم[6] الاستعارة التي هي مجاز مفرد، ولا يلزم من قسمة المجاز

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٦.

(٢) على سبيل الاستعارة.

(٣) قال الخطيب في الإيضاح ٥/ ١٣٨: «لأنّ التمثيل على سبيل الاستعارة لا يكون إلا مركبًا كما سبق، فكيف يكون قسمًا من المجاز المفرد؟ ولو لم يُقيد الاستعارة بالإفراد، وعرّفها بالمجاز - الذي أريد به ما شُبِّه بمعناه الأصلي مبالغة في التشبيه - دخل كل من التحقيقية والتمثيل في تعريف الاستعارة».

(٤) ليست في "م"، ولعلّ ما في هذه النسخة أصحّ؛ لأنّ المجاز المفرد قسمان وليس أكثر.

(٥) أي: السكاكي.

(٦) ليست في "م"، ولا في "ط".

المفرد إلىٰ الاستعارة وغيرها أنْ يكون كل استعارة مجازًا مفردًا، كما يقال: "الأبيض إمّا حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون".

ومما يدلّ قطعًا علىٰ أنه لم يَجْعَل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعرَّف بـ"الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له" أنه قال بعد تعريف المجاز: "إنّ المجاز عند السلف قسمان: لغوي وعقلي؛ واللغوي قسمان: راجع إلىٰ معنىٰ الكلمة، وراجع إلىٰ حكم الكلمة؛ والراجع إلىٰ المعنىٰ قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمِّن لها؛ والمتضمِّن للفائدة قسمان: استعارة، وغير استعارة"[1]. وظاهرٌ أنّ المجاز العقلي والمجاز الراجع إلىٰ حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرَّف بـ"الكلمة المستعملة في غير ما وُضعت له"، فعُلِم أنه ليس مورد القسمة.

وأجيب بوجوه/ أخر: /٣٩٠

الأول: أنّ الكلمة قد تطلق علىٰ ما يعمّ المركب أيضًا، نحو: "كلمة اللّه"، فلا يمتنع حملُ الكلمة في تعريف المجاز علىٰ اللفظ؛ ليعمَّ المفرد والمركب[2].

وفيه نظر؛ لأنّ استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية، فلا يصحّ في التعريف من غير قرينة، مع أنه صرَّح[3] بأنَّ المنقسم

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٦٢.
(٢) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي ٢٠٠ب.
(٣) في "ط": «قد صرّح».

إلىٰ الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد. سلَّمنا ذلك، لكنا نقول: بعد ما أريدَ بالكلمة ما يعمّ المفرد والمركب، فإنْ أريد بـ"الوضع" الوضعُ الشخصي[1] لم يدخل المركب في التعريف؛ لأنه ليس له وضع شخصي، وإنْ أريد ما هو أعمّ من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز /٢٥١ب في تعريف الحقيقة؛ لأنه موضوع/ بإزاء المعنىٰ المجازي وضعًا نوعيًا، علىٰ ما تبيَّن في علم الأصول[2].

الثاني: أنّا لا نسلِّم أنّ التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية علىٰ التشبيه التمثيلي. والتشبيهُ التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين، كما في قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] الآية.

/٣٩١ وفيه نظر؛ لأنه لو ثبت أنّ مثل هذا المشبَّه به[3] يقع استعارة/ تمثيلية، فهذا إنما يصلح لردّ كلام المصنِّف، حيث ادَّعىٰ استلزامه التركيبَ[4]، ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكيّ؛ لأنه قد عدّ من التحقيقية، مثل قولنا: "أراك تقدِّم رجلًا وتؤخِّر أخرىٰ"[5]، ولاشكّ أنه ليس مما عُبِّر عن المشبَّه

---

(١) في "ظ": «بالشخص».

(٢) قال السيد الشريف في حاشيته ٣٩١: «قد مرّ أنّ الوضع تعيين اللفظ للدلالة علىٰ معنىٰ بنفسه، ولا وضع بهذا المعنىٰ في المجاز، لا شخصيًا ولا نوعيًا. وما ذكر في بعض كتب الأصول مبنيّ علىٰ أنّ الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة علىٰ المعنىٰ، من غير أنْ يُعتبر معه قيد بنفسه».

(٣) في "م": «لو ثبت أنّ مثل هذا التشبيه».

(٤) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٠٨، ١٣٨.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٦.

به[1] بمفرد، ولا مجازَ في مفرد من مفرداته، بل[2] في نفس الكلام، حيث لم يستعمل في معناه الأصلي. والحاصل: أنه إنْ لم يستلزم التركيب، فلم يستلزم الإفراد أيضًا، وهذا كافٍ في الاعتراض./ /٢٥٢أ

الثالث: أنّ إضافة الكلمة إلىٰ شيء، أو تقييدَها واقترانَها بألف قيد[3]، لا يخرجها عن أنْ تكون كلمةً. فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف إلىٰ "الرِّجْل" المقترن بتأخير أخرىٰ، والمستعار له هو التردد، فهو كلمة مستعملة في غير ما وُضعت له.

وهذا في غاية السقوط، وإنْ كان صادرًا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار؛ للقطع بأنّ لفظ[4] "تقدِّم رجلاً وتؤخِّر أخرىٰ" مستعمل في معناه الأصلي[5]، والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تَرَدُّد مَن/ يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدِّم رجلًا، وتارة لا يريد فيؤخِّر أخرىٰ، وهذا ظاهر عند من له مُسْكة في علم البيان. /٣٩٢

الاستعارة التصريحية التخييلية

(وَفَسَّرَ) السكاكيُّ الاستعارةَ (**التَّخييلِيَّةَ بِمَا لا تَحَقُّقَ لِمَعنَاهُ حِسًّا وَلا عَقلًا، بَلْ هُوَ**)، أي: معناه، (**صُورَةٌ وَهمِيَّةٌ مَحضَةٌ**)، لا يشوبها شيء

(١) في "ط": «عن المشبَّه».
(٢) في "ط": «بل هو».
(٣) في "م"، و"ظ"، و"ط": «شيء».
(٤) في "ط": «بأنّ لفظ "تقدِّم" في قولنا: تقدِّم ..».
(٥) جاء في هذا الموضع في "ظ" قوله: «إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي»، وهو خطأ؛ لأنه تكرار لعبارة تأتي بعد.

من التحقق العقلي أو الحسي[1]. (**كَلَفظِ "الأظفَارِ" في قَولِ الهُذَلِيِّ**):

وَإِذَا الْـمَـنِـيَّـةُ أَنْـشَـبَـتْ أَظـفَـارَهَـا[2]

(**فَإِنَّهُ لَمَّا شَبَّهَ المَنِيَّةَ بِالسَّبُعِ فِي الاغتِيَالِ، أَخَذَ الوَهمُ فِي تَصوِيرِهَا**[3] **بِصُورَتِهِ**)، أي: تصوير[4] المنية بصورة السبع، (**وَاختِرَاعِ لَوَازِمِهِ لَهَا**)، أي: لوازم السبع للمنية، وعلىٰ الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، (**فَاختَرَعَ لَهَا**)، أي: للمنية، صورةً (**مِثلَ صُورَةِ الأَظفَارِ**) المحققة، (**ثُمَّ أَطلَقَ عَلَيهَا**)، أي: علىٰ المِثْل[5]، يعني علىٰ الصورة التي هي مِثْلُ صورة الأظفار، (**لَفظَ "الأَظفَارِ"**)، فيكون استعارة تصريحية؛ لأنه قد أطلق اسمَ المشبَّه به، وهو الأظفار المحققة، علىٰ المشبَّه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة/ إضافتها إلىٰ المنية. /٣٩٣

والتخييلية عنده لا يجب أنْ تكون تابعة للاستعارة بالكناية؛ ولهذا مثَّل لها بنحو: "أظفار المنية" الشبيهةِ بالسبع، و"لسان الحال" الشبيهةِ بالمتكلم، و"زمام الحكم" الشبيهِ بالناقة[6]، فصرَّح بالتشبيه؛ لتكون الاستعارة في "الأظفار" فقط من غير استعارة بالكناية.

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٦.
(٢) لأبي ذؤيب الهذلي، وقد سبق تخريجه في ص ٢٣٥.
(٣) في "ظ": «تصورها».
(٤) في "ظ": «تصوّر».
(٥) قوله: «أي: علىٰ المثل» ليس في "م".
(٦) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٧.

وقال المصنف: "إنه بعيد جدًّا"[1]؛ إذْ لا يوجد له مثال في الكلام[2].

وأمَّا قول أبي تمام: "لا تَسْقِنِي مَاءَ المَلَامِ"[3]،/ فزعم السكاكيّ أنه استعارة تخييلية غيرُ تابعة للمكني عنها؛ وذلك بأنه توهَّم لـ"الملام" شيئًا شبيهًا بالماء، فاستعار له لفظَ "الماء"، لكنه مستهجَن[4]. ٢٥٢ب/

وزَعَمَ المصنف أنه لا دليل له فيه[5]؛ لجواز أنْ يكون قد شبَّه "الملام" بظرفِ شرابٍ[6] مكروهٍ، فيكون استعارة بالكناية، ثم أضاف "الماء" إليه استعارةً تخييلية. أو يكون قد شبه "الملام" بالماء المكروه، فأضاف المشبَّه به إلىٰ المشبَّه، كما في "لجين الماء"، فلا يكون من الاستعارة في شيء. وعلىٰ التقديرين يكون مستهجَنًا أيضًا؛ لأنه كان ينبغي أنْ يشبِّهه بظرفِ/ شرابٍ مكروهٍ، أو شرابٍ[7] مكروهٍ، ولا دلالة للَّفظ علىٰ هذا[8]. /٣٩٤

---

(١) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٤٠.

(٢) في "ظ": «إذْ لا يوجد له مثال في هذه الصورة في الكلام»، والمراد الكلام البليغ.

(٣) ديوانه ١/ ٢٢، وقد أكمل البيت في "ط"، وتمامه:

لا تسقني ماء الملام فإنّني صَبٌّ قَدِ استَعذَبتُ مَاءَ بُكَائِي.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٨. وسبب الاستهجان: أنها غير تابعة للمكنية، وهي عند السكاكي لا تحسن الحسن البليغ إلا وهي تابعة للمكنية. وقال البابرتي في شرحه ٥٨٢: «وذلك لاستحالة أنْ تكون الاستعارة في الملام، والماءُ قرينة؛ إذ الملام لا يشبه شيئًا له ماء حتىٰ يتوهم الملام مثل الماء، ... فإذا امتنع أنْ تكون الاستعارةُ في الملام، والماءُ قرينة ليكون استعارة بالكناية، تعيّن أن تكون الاستعارةُ في الماء، والملامُ قرينة، فتكون استعارة مصرحًا بها تخييلية».

(٥) أي: لا دليل للسكاكي فيه.

(٦) ليست في "ظ".

(٧) في "ط": «بشراب».

(٨) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٤٣.

(وَفِيهِ)، أي: وفي تفسير التخييلية بما ذَكَرَ[1] (تَعَسُّفٌ)، أي: أخْذٌ علىٰ غير الطريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات، التي لا يدلّ عليها دليل ولا تدعو إليه حاجة.

وقد يقال: إنّ التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم، لوجب أنْ تُسمىٰ هذه الاستعارةُ توهميةً، لا تخييلية، وهذا في غاية السقوط؛ لأنّهم يسمّون حكمَ الوهم تخييلًا. ذكر أبو علي في "الشفاء" أنّ القوة المسمّاة بالوهم هي الرئيسةُ الحاكمةُ في الحيوان حُكْمًا غيرَ عقليّ، ولكن حكمًا تخييليًا[2]. وأيضًا أنهم يقولون إنّ للوهم قوةً تخدُمُه، وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية، وتُسمىٰ عند استعمال العقل إيّاها مفكرةً، وعند استعمال الوهم متخيلة[3].

(وَيُخَالِفُ تَفسِيرُهُ[4]) التخييلية (تَفسِيرَ غَيرِهِ لَهَا)، أي: غير السكاكي للتخييلية، (بِجَعلِ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ)، كجعل "اليد" للشمال وجعل "الأظفار" للمنية.

فعلىٰ تفسير السكاكي[5]: يجب أنْ يجعل للشمال صورةً متوهَّمة شبيهة باليد،/ ويكون إطلاق "اليد" عليها استعارةً تصريحيةً تخييليةً، واستعمالًا للّفظ في غير ما وُضع له. /٣٩٥

---

(١) أي: بما ذكر السكاكي.

(٢) ينظر: الشفاء (الطبيعيات) ١٤٨.

(٣) في "ظ": «مخيلة». ينظر: الشفاء (الطبيعيات) ٣٦، ١٤٧.

(٤) ليست من نص "التلخيص" في "م"، ولا في "ب".

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٦.

وعند غيره: الاستعارة هو[1] إثبات "اليد" للشمال، ولفظ "اليد" حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوعِ له. ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر: "إنه لا خلاف في أنّ "اليد" استعارةٌ، ثم إنك لا تستطيع أنْ تزعم أنّ لفظ "اليد" قد نُقل عن شيء إلىٰ شيء؛ إذ ليس المعنىٰ علىٰ أنه شبَّه شيئًا باليد، بل المعنىٰ علىٰ أنه أراد أنْ/ يثبت للشمال يدًا"[2]. /٢٥٣أ

لا يُقال: إنما يتحقق معنىٰ الاستعارة في التخييلية علىٰ تفسير السكاكي دون المصنف؛ لأنّ الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وُضع له اللفظ المستعار بالتحقيق، ولا يتحقق هذا المعنىٰ بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهّم تشبيهٍ بمعناه الحقيقي؛ لما سبق من تفسير الاستعارة[3]. وإنْ خصّص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النّزاع لفظيًّا، ويكون مخالفًا لما أجمع عليه السلف من أنّ الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجاز اللغوي.

لأنّا نقول: ما ذكرت من معنىٰ الاستعارة المقتضي للتشبيه إنما/ هو الاستعارة التي هي[4] من أقسام المجاز اللغوي، وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية. وتحقيق معنىٰ الاستعارة في التخييلية: أنه استعير للمنية ما ليس لها، وهو "الأظفار". والنّزاع في أنّ لفظ "الأظفار" مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة لغوية، أو في غير معناه، أعني الصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار، ليكون مجازًا لغويًا /٣٩٦

---

(١) ليست في "ظ".

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٣٥.

(٣) ينظر: ص ١٧٢.

(٤) ليست في "م".

وقسمًا من الاستعارة التصريحية، كما هو مذهب السكاكي. وظاهر أنّ هذا النّزاع ليس بلفظي، والقول بإجماع السلف علىٰ أنّ التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض، بل لا يبعد أنْ يُدَّعىٰ أنّ[1] إجماعهم علىٰ خلافه.

(وَيَقتَضِي) ما ذكره السكاكي في التخييلية: (أَنْ يَكُونَ التَّرشِيحُ) استعارةً (تَخيِيلِيَّةً؛ لِلُزُومِ مِثلِ مَا ذَكَرَهُ) السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية (فِيهِ)، أي: في "الترشيح"؛ لأنّ في كل من "الترشيح" والتخييلية إثباتَ بعض ما يختصّ[2] المشبَّه به للمشبه.

فكما أثبت لـ"المنية"، التي هي المشبَّه، ما يخصّ "السبع"، الذي هو المشبَّه به، من "الأظفار" - كذلك أثبت/ لاختيار الضلالة علىٰ الهدىٰ، الذي هو المشبَّه، ما يخصّ المشبَّه به، الذي هو الاشتراء الحقيقي، من الرِّبح والتجارة[3]. فكما اعتُبر هنالك صورة وهميّة شبيهة بالأظفار، فليُعتبر ههنا أيضًا معنىً وهميٌّ شبيه بالتجارة، وآخرُ شبيهٌ بالربح، يكون استعمال/ التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين. إذْ لا فرق بينهما إلا بأنّ التعبير عن المشبَّه الذي أُثبت له ما يَختصّ المشبَّه به - كـ"المنية" مثلا - في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ "المنية"، وفي "الترشيح" بغير لفظه، كلفظ "الاشتراء" المعبَّر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبَّه، مع أنّ لفظ "الاشتراء" ليس بموضوع له.

/٣٩٧ — /٢٥٣ب

(١) ليست في "م"، ولا في "ظ".

(٢) في "ط": «ما يخص».

(٣) في قوله تعالىٰ: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت ﴾ [البقرة: ١٦].

وهذا معنىٰ قوله في "الإيضاح": "إنّ في كل منهما إثباتَ بعض لوازم المشبَّه به المختص[1] به للمشبه، غيرَ أنّ التعبير عن المشبَّه في التخييلية بلفظه الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه"[2]. فالمشبَّه في قوله: "إنّ[3] التعبير عن المشبَّه" هو المعهود الذي أثبت له بعض لوازم المشبَّه به، وقد خفي هذا علىٰ بعضهم، فتوهَّم أنّ المراد بالمشبَّه ههنا/ هو الصورةُ الوهميةُ الشبيهةُ بالصورة المتحقِّقة. /٣٩٨

فاعترض بأنّ التعبير عنه أيضًا ليس بلفظه، بل بلفظ المشبَّه به، أعني "الأظفار" التي هي موضوعة للصورة المتحققة، التي هي المشبَّه بها، وهو سهْوٌ. ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوبَ اعتبار المعنىٰ المتوهم في التخييلية، وعدمَ اعتباره في "الترشيح"، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكُّمٌ[4].

ومما يدلّ علىٰ أنّ"الترشيح" ليس من المجاز والاستعارة: ما ذكره صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أنّه يجوز أنْ يكون "الحبلُ" استعارةً لعهده، و"الاعتصامُ"[5] استعارةً للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة "الحبل" بما يناسبه[6].

(١) في "ط": «المختصة».
(٢) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٤٢.
(٣) في "ط": «غير أنّ».
(٤) في هامش "الأصل": «أي: حكم بوقوع أحد طرفي الحكم من غير رجحان».
(٥) في "ط": «والاعتصام به».
(٦) ينظر: الكشاف ١/ ٣٩٤.

وحاصل اعتراض المصنف: مطالبتُه بالفرق بين التخييلية و"الترشيح"[1].

وجوابه: أنّ الأمر الذي هو من خواص المشبَّه به لَمّا قُرن في التخييلية بالمشبَّه، كـ"المنية" مثلًا، حملناه علىٰ المجاز، وجعلناه عبارةً عن أمر متوهَّمٍ يمكن إثباته للمشبه، وفي "الترشيح" لَمّا قُرن بلفظ المشبَّه به لم يحتج إلىٰ ذلك؛ لأنه جعل المشبَّه به هو هذا المعنىٰ مع لوازمه. فإذا قلنا: "رأيت أسدًا يفترس/ أقرانه" و"رأيت بحرًا تتلاطم أمواجه"، فالمشبَّه به هو الأسدُ الموصوفُ بالافتراس الحقيقي، والبحرُ الموصوفُ بالتلاطم الحقيقي، بخلاف "أظفار المنية"، فإنها مجاز عن الصورة المتوهّمة ليصحّ إضافتها إلىٰ المنية[2]. ٢٥٤أ/

- فإنْ قيل: فعلىٰ هذا لا يكون الترشيح خارجًا عن الاستعارة، زائدًا عليها.

• قلنا: فرق بين المقيد والمجموع، والمشبَّه به هو الموصوف، والصفة خارجة عنه، لا المجموع المركَّب منهما. وأيضًا[3] معنىٰ زيادته أنّ الاستعارة تامة بدونه.

الاستعارة المكنية

(**وَعَنَىٰ بِالمَكْنِيِّ عَنهَا**)، أي: أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها، (**أَنْ يَكُونَ**) الطرفُ (**المَذكُورُ**) من طرفي التشبيه (**هُوَ المُشَبَّهَ**)،

---

(١) في "ظ": «والترشيحية».

(٢) في هامش "ظ": «وبخلاف نحو: "رأيت شجاعًا يفترس أقرانه"، فإنّا نحتاج إلىٰ ذلك؛ ليصحَّ إثباته للشجاع».

(٣) زاد في "م" قوله: «قلنا: فرق» قبل قوله: «أيضًا».

ويراد به[1] المشبَّه به[2]، (**عَلَىٰ أَنَّ المُرَادَ بـ"المَنِيَّةِ"**) في قوله:

وَإِذَا المنِيَّـةُ أَنْشَـبَتْ أظفَارَهَـا[3]

(**هُوَ "السَّبُعُ"، بِادِّعَاءِ السَّبعِيَّةِ لَهَا**)، وإنكارِ أنْ يكونَ شيئًا غير "السبع"، (**بِقَرِينَةِ إضَافَةِ "الأظفَارِ"**)، التي هي من خواص "السبع" (**إلَيهَا**)، أي: إلىٰ "المنية"، فقد ذُكر المشبَّه، أعني "المنية"، وأريد به المشبَّه به، أعني "السبع"، فالاستعارة بالكناية لا تنفكّ عن التخييلية[4]؛ لأنّ إضافة خواص المشبَّه به إلىٰ المشبَّه لا تكون إلا علىٰ سبيل الاستعارة.

(**وَرُدَّ**) ما ذكره[5] من[6] تفسير الاستعارة المكني عنها (**بِأَنَّ لَفظَ المُشَبَّهِ فِيهَا**)، أي: في الاستعارة بالكناية، كلفظ "المنية" مثلًا، (**مُستَعمَلٌ فِيمَا وُضِعَ لَهُ تَحقِيقًا**)؛ للقطع بأنّ المراد بـ"المنية" هو الموت لا غير، (**وَالاستِعَارَةُ لَيسَت كَذَلِكَ**)؛ لأنه فسّرها بأنْ تَذكرَ أحدَ طرفي التشبيه وتريدَ به/ الطرفَ الآخر، وجعلها قسمًا من المجاز اللغوي المفسَّر بـ"الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق". /٣٩٩

(**وَإضَافَةُ نَحوِ "الأظفَارِ"**)، التي جعلها قرينة الاستعارة، إنما هي (**قَرِينَةُ التَّشبِيهِ**) المضمر في النفس، أعني تشبيه "المنية" بـ"السبع".

---

(١) ليست في "م".

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٨.

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي، وقد سبق تخريجه في ص ٢٣٥.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

(٥) في "ظ"، و"ط": «ما ذكره السكاكي».

(٦) في "ط": «في».

وهذا كأنه جوابُ سؤالٍ مقدَّر، وهو أنه لو أريد بـ"المنية" معناها الحقيقيُّ، فما معنىٰ إضافة "الأظفار" إليها؟ وإلا فلا دخل له في الاعتراض.

- فإنْ قلتَ: إنه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصِّي[1] عن هذا الاعتراض، حيث أورد سؤالًا، وهو: أنّ الاستعارة تقتضي ادّعاءَ أنّ المستعار له من جنس المستعار منه، وإنكارَ أنْ يكون شيئًا غيرَه، ومبنىٰ الاستعارة بالكناية/ علىٰ ذكر المشبَّه باسم جنسه، ولا اعترافًا[2] بحقيقة الشيء أكملَ من التصريح باسم جنسه. ثم أجاب: بأنّا نفعل ههنا باسم المشبَّه[3] ما تفعل في الاستعارة المصرَّح بها بمسمّىٰ المشبَّه، فكما ندّعي هناك الشجاعَ[4] مسمىٰ لِلَفظ "الأسد"، بارتكاب تأويل كما مرَّ[5]، حتىٰ يتهيأ لنا التفصِّي عن التناقض بين ادّعاء "الأسدية" ونصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل

٢٥٤ب/

(١) في هامش "الأصل": «وجه التفصّي: أنه إذا جعل المنية مرادفًا للسبع، كان استعماله في الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع. ووجه الدفع: أنّ ادّعاء الترادف لا يوجب ذلك، كما أنّ ادّعاء كون الشجاع من أفراد الأسد لا يوجب كون لفظ الأسد حقيقة فيه». وهذا المعنىٰ في حاشية السيد الشريف ٣٩٩.

(٢) أي: ولا ترىٰ اعترافًا، كما في هامش "الأصل". وفي "المفتاح": «والاعتراف»، ويظهر أنه خطأ من الناشر.

(٣) في "ط": «باسم المشبَّه به».

(٤) في "ط": «أنّ الشجاع».

(٥) ينظر: ص ١٨٥.

المخصوص - كذلك ندَّعي ههنا اسمَ"المنية" اسمًا للسبع مرادفًا للفظ "السبع" بارتكاب تأويل، وهو أنْ نُدخل "المنية" في جنس السبع؛ للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد "السبع" قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف، ثم يُذهَب علىٰ سبيل التخييل إلىٰ أنّ الواضع كيف يصحّ منه أنْ يضع اسمين كلفظي "المنية" و"السبع" لحقيقة واحدة ولا يكونا[1] مترادفين، فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوىٰ السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية[2].

• قلتُ:سلّمنا جميع ذلك، لكنه لا يقتضي كونَ لفظ "المنية" مستعملًا في غير ما وُضع له علىٰ التحقيق من غير تأويل، حتىٰ يدخل في تعريف "المجاز" ويخرج عن تعريف "الحقيقة"، فكما أنا إذا جعلنا مسمّىٰ الرجل الشجاع من جنس مسمىٰ "الأسد" بالتأويل، لم يَصِر استعمال لفظ "الأسد" فيه بطريق الحقيقة، بل كان مجازًا. فكذا إذا جعلنا اسم "المنية" مرادفًا لاسم "السبع" بالتأويل، لم يَصِر استعماله في الموت بطريق المجاز حتىٰ يكون استعارة، بل هو حقيقة، فليتأمل. وبالجملة: إنّ كل أحد يعرف أنّ المراد بـ"المنية" ههنا هو الموت، وهذا اللفظ موضوع له علىٰ التحقيق،

(١) في "ط": «وألا يكونا».

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

فلا يكون مجازًا ألبتة. وعلىٰ هذا يندفع ما قيل: إنّ لفظ "المنية" بعدما جُعل مرادفًا للسبع، فاستعماله في الموت استعمال[1] فيما وضع له ادّعاءً، لا تحقيقًا، فلا يكون حقيقة، بل مجازًا[2].

• بل الجواب[3]: أنا قد ذكرنا أنّ قيد "الحيثية" مرادٌ في تعريف الحقيقة، فالحقيقة هي: "الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق"[4]، من حيث/ إنها موضوعة له بالتحقيق، ونحن لا نسلِّم أنّ استعمال لفظ "المنية" في الموت في مثل قولنا: "أنشبت المنية أظفارها" استعمالٌ فيما وُضع له بالتحقيق، من حيث إنه موضوع له/ بالتحقيق، بل من حيث إنه جعل فردًا من أفراد "السبع"، الذي لفظ "المنية" موضوع له بالتأويل المذكور. وبيان ذلك: أنّ استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنه موضوع له في مثل قولنا: "دنت منيّة فلان"، وقد

/٤٠٠

/٢٥٥أ

(١) في "ظ": «استعماله».

(٢) في "م"، و"ط" زيادة في هذا الموضع هي: «وكذا ما قيل إنّ المراد به المشبَّه به، أي: السبع، وهذا مما لا يمكن إنكاره؛ وذلك لأنا نقول المشبَّه به هو السبع الحقيقي المتعارف، لا الادعائي الغير المتعارف؛ لأنّ الادعائي إنما هو عين المشبَّه الذي هو المنية، وهو ظاهر». وفي "ظ": «بل مجازًا في الموت». وفي هامش "الأصل": «لأنّ جعْلَه مرادفًا للسبع بطريق الادّعاء لا يوجب كونه بالنسبة إلىٰ المنية مستعملًا في غير ما وضع له بالتحقيق، كما مرّ أنّ جعل الشجاع من أفراد الأسد ادّعاء لا يوجب كون لفظ الأسد حقيقة فيه».

(٣) كأنه يجيب علىٰ لسان السكاكي بما يرىٰ أنه أقوىٰ في الإجابة عن السؤال الذي طرحه السكاكي علىٰ نفسه.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٥٩.

يكون باعتبار أنه موضوع لـ"السبع" مرداف له، والموت فرد من أفراد "السبع" غيرُ متعارف، كما في أظفار المنية. فاستعماله بالاعتبار الأول على سبيل الحقيقة، بخلاف الاعتبار الثاني، فإنّ استعماله فيه ليس من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، بل من حيث إنه مرادف للسبع، والموت فرد من أفراده، فليُفهم. هذا غاية ما أمكن في توجيه كلامه على ما فهموه، وفيه مافيه[1].

والحق أنّ الاستعارةَ بالكناية هو لفظُ "السبع" المكنيُّ عنه بذكر رديفه، الواقعُ موقعه لفظُ "المنية"، المرادفُ له ادّعاءً[2]، والمنية مستعار له، والحيوان المفترس مستعار منه، على ما سبق[3].

والسكاكي حيث فسَّر الاستعارة بالكناية بذكر المشبَّه وإرادة المشبَّه به: أراد بها المعنى المصدري، وحيث جعلها من أقسام المجاز اللغوي: أراد بها اللفظ المستعار. وقد صرَّح بأنَّ المستعار في الاستعارة

(١) أضاف المؤلِّف في هامش "الأصل" ما يلي: «أقول: وفيه، يعني على تقدير تسليم ما ذكر، فهو لا يفيد إلا عدم كون لفظ المنية حقيقة، بناءً على انتفاء قيد الحيثية، يعني أنه مستعمل فيما وُضع له، لكن لا من حيث إنه موضوع له. وهذا لا يوجب كونه مستعملًا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازًا»، وكتب بعده: "خطّه الشريف". وفي هامش "م" نقلت هذه الإضافة من السيد الشريف الذي أشار إليها في حاشيته ٤٠١ قائلًا: «قال فيما نُقل عنه ...».

(٢) قوله: "الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادّعاءً" عبارة أضافها المؤلف إلى النسخة "الأصل"، وكُتب بعدها: «وقد عرفت خطّه المبارك».

(٣) والسعد بهذا يؤيّد رأي السكاكي في المكنية.

بالكناية هو اسمُ المشبَّه به المتروكُ[1]، وعلىٰ هذا لا إشكال عليه. إلا أنه صرَّح في آخر بحث "الاستعارة التبعية" بأنّ "المنية" استعارةٌ بالكناية عن "السبع"، و"الحالَ" عن المتكلم، إلىٰ غير ذلك من الأمثلة[2]. وفي آخر فصل "المجاز العقلي" بأنّ "الربيعَ"[3] استعارةٌ بالكناية عن الفاعل الحقيقي[4]، فجاء الإشكال.

فالوجه أنْ يُحمل مثلُ هذا علىٰ حذف المضاف، أي: ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء علىٰ أنّ المراد بالاستعارة معناها المصدري، أعني استعمال المشبَّه في المشبَّه به ادعاء، فيوافق كلامه في بحث/ الاستعارة بالكناية، وحينئذ[5] يندفع الإشكال بحذافيره[6]. ٤٠١/

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٤.

(٣) أي: صرَّح بأنّ "الربيع"...

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠١. وينبغي الإشارة إلىٰ أنّ الفاعل الحقيقيّ هو الله U، والاستعارة تقوم علىٰ التشبيه؛ ففي هذا من سوء الأدب ما فيه.

(٥) ليست في "م".

(٦) الفقرتان الأخيرتان، وهما قوله: «والسكاكي حيث فسّر ... يندفع الإشكال بحذافيره»، أضافهما المؤلف في هامش "الأصل"، وكتب تحتها: "خطه الشريف". وإنما أضفتهما إلىٰ المتن لورودهما مثبتتين فيه في النسخ الباقية، خلافًا للمواضع المشابهة التي يضيف المؤلف فيها شيئًا في هامش "الأصل"، إضافة إلىٰ أنه قد جاء في ص ١٨٦ إشارة إلىٰ هذا الإشكال الذي أجاب عنه في هاتين الفقرتين.

الاستعارة التبعية

(وَاختَارَ) السكاكيُّ (رَدَّ) الاستعارة (التَّبَعِيَّةِ)، وهي ما تكون[1] في الحروف والأفعال وما يشتق منها، (إلىٰ) الاستعارة (المَكْنيِّ عَنهَا، بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا)، أي: قرينة التبعية، استعارةً[2] (مَكنِيًّا عَنهَا، وَ) جَعْل الاستعارة (التَّبَعِيَّةِ قَرِينَتَهَا)، أي: قرينة الاستعارة المكني عنها.

(عَلَىٰ نَحوِ قَولِهِ)، أي: قول السكاكي، (في "المَنِيَّةِ" و"أظفَارِهَا")، حيث جعل "المنية" استعارةً بالكناية، وإضافة "الأظفار" إليها قرينتَها.

ففي قولنا: "نطقت الحال بكذا" جَعَلَ القومُ "نطقت" استعارةً عن "دلَّت"، و"الحال" حقيقة لا استعارة، لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة، فهو يجعل "الحال" استعارةً بالكناية عن المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليه[3] قرينةَ الاستعارة.

وهكذا في قولنا[4]: "نقريهم لهذميات"[5] يجعل "اللهذميات" استعارةً بالكناية عن المطعومات الشهية علىٰ سبيل التهكُّم، ونسبةَ لفظ "القِرَىٰ" إليها قرينةَ الاستعارة[6]، وعلىٰ هذا القياس في سائر الأمثلة.

---

(١) في "ظ": «وهي أنْ يكون».

(٢) ليست في "م"

(٣) ليست في "م".

(٤) في "ط": «قوله».

(٥) جزء من بيت للقطامي، وقد سبق تخريج البيت في ص ١٥٩، والبيت هو:

نقريهم لهذميات نَقُدُّ بها ... ما كان خاط عليهم كلّ زرَّادِ

(٦) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٤. ونصّ كلامه: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل، ولو أنهم جعلوا قسمَ الاستعارة التبعية قسمَ الاستعارة بالكناية؛ بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم: "نطقت الحال بكذا" الحالَ التي ذكرُها عندهم قرينةُ الاستعارة بالتصريح، =

ففي قوله تعالىٰ: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] يجعل "العداوة" و"الحزن" استعارةً بالكناية عن العلّة الغائية للالتقاط، ويجعل نسبةَ "لام التعليل" إليه قرينةً[١].

وكذا في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] يجعل "الجذوعَ" استعارةً بالكناية عن الظروف/ والأمكنة، واستعمالَ "في" قرينةً علىٰ ذلك. ٢٥٥ب/

وبالجملة ما جعله القومُ قرينةَ الاستعارة التبعية يجعله هو استعارةً بالكناية، وما جعلوه استعارةً تبعيّةً يجعله قرينةَ الاستعارة بالكناية. وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلىٰ الضبط؛ لما فيه من تقليل الأقسام[٢].

(وَرُدَّ) ما اختاره السكاكي[٣] (بِأَنَّهُ)، أي: السكاكي، (إنْ قَدَّرَ "التَّبَعِيَّةَ") كـ"نطقت" في قولنا: "نطقت الحال بكذا" (حَقِيقَةً)، بأنْ يراد بها معناها الحقيقيُّ، (لَمْ تَكُن) استعارةً (تَخيِيلِيَّةً؛ لأَنَّهَا)، أي: التخييلية، (مَجَازٌ عِندَهُ)، أي: عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة

= استعارةً بالكناية عن المتكلم بوساطة المبالغة في التشبيه علىٰ مقتضىٰ المقام، وجعلوا نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله: "وإذا المنية أنشبت أظفارها" يجعلون المنية استعارةً بالكناية عن السبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها قرينة الاستعارة ... لكان أقرب إلىٰ الضبط».

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٢.

(٢) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي ٢٠٢ب.

(٣) قال السيد الشريف في حاشيته ٤٠٢: «وردّ عليه صاحب "الكشف" بأنه قد يكون تشبيه المصدر هو المقصودَ الأصلي والواضحَ الجليّ، ويكون ذكر المتعلّقات تابعًا ومقصودًا بالعرض، فالاستعارة حينئذ تكون تبعية».

المصرَّح بها، التي هي من أقسام المجاز المفسَّر[1] بذكر المشبَّه به وإرادة المشبَّه، إلا أنّ المشبَّه به[2] فيها يجب أنْ يكون مما لا تحقُّقَ له حسًّا ولا عقلًا، بل يكون صورةً وهميّةً محضة. وإذا لم تكن التبعيةُ تخييليةً **(فَلَم تَكُنِ)** الاستعارةُ **(المَكنِيُّ عَنهَا مُستَلزِمَةً لِلتَّخيِيلِيَّةِ)**؛ لوجود المكني عنها في مثل: "نطقت الحال" وأشباهِه بدون التخييلية حينئذ، ووجودُ الملزوم بدون اللازم محال. **(وَذَلِكَ)**، أي: عدم استلزام المكني عنها التخييلية **(بَاطِلٌ بِالاتِّفَاقِ)**.

(وَإلا)، أي: وإنْ لم يُقَدِّر "التبعية" التي جعلها قرينةَ المكني عنها حقيقةً، بل قدَّرها[3] مجازًا، **(فَتَكُونُ)** "التبعية" كـ"نطقت" مثلا ـ **(استِعَارَةً)**، لا مجازًا مرسلًا، ضرورةَ أنّ العلاقة بين المعنيين/ هي المشابهة، ولا نعني بالاستعارة سوىٰ هذا. /٤٠٢

(فَلَم يَكُنْ مَا ذَهَبَ إلَيهِ) السكاكي من رَدّ "التبعية" إلىٰ المكني عنها **(مُغنِيًا عَمَّا ذَكَرَهُ غَيرُهُ)**، أي: غير السكاكي، من تقسيم الاستعارة إلىٰ "التبعية" وغيرها؛ لأنه اضطر آخرَ الأمر إلىٰ القول بالاستعارة التبعية، حيث لم يتأت له أنْ يجعل "نطقت" في قولنا: "نطقت الحال بكذا" حقيقةً، بل لزمه أنْ يقدِّرَه استعارةً، والاستعارة في الفعل لا تكون إلا "تبعية".

(١) في "م": «المفسرة».
(٢) في "ط": «المشبَّه».
(٣) في "م": «يقدرها».

وما يقال: "إنّ مجرد كون العلاقة هي المشابهةَ لا يكفي في ثبوت الاستعارة، بل إنما يكون إذا كانت جليّةً، مع قصد المبالغة في التشبيه، وتحقُّقُ هذين الأمرين ممنوعٌ"[1] - فممّا لا ينبغي أنْ يُلتفتَ إليه.

وذَكَر بعضُ مَن له حذاقةٌ في غير هذا الفن جوابًا[2] عن اعتراض المصنف: أنّا لا نسلِّم أنّ لفظ "نطقت" إذا كان حقيقةً لم/ توجد الاستعارة التخييلية؛ لأنها ليست في "نطقت"، بل في "الحال"، بأنْ يُجعل لها لسان. وأيضًا معنىٰ قوله في "المفتاح": "لا تنفكّ المكني عنها عن التخييلية"[3]: أنّ التخييلية مستلزمة للمكني عنها، لا علىٰ العكس كما فهمه المصنف. فإذا قلنا: "نطق لسان الحال" وأردنا بـ"اللسان" الصورةَ المتخيَّلةَ للحالِ، التي هي بمنْزلة اللسان للإنسان، فلابُدّ من استعارة المتكلم لـ"الحال"، فههنا استعارة مكني عنها وتخييلية. أمّا إذا قلنا: "نطقت الحال" فالمكني عنها موجودةٌ، دون التخييلية، فإنها من قسم المصرَّح بها، ولا تصريحَ بالمشبَّه به في: "نطقت الحال".

٢٥٦/أ

هذا كلامه، ولا مساس له بكلام السكاكي. والعجب ممن يقوم بالذبّ عن كلام أحد من غير أنْ ينظر فيه أدنىٰ نظرة!

---

(١) ينظر: مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي ٢٠٣أ.

(٢) في "م": «وذكر بعضهم جوابًا».

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

عود للخلاف علىٰ استلزام المكني عنها للتخييلية

- فإنْ قلتَ: إنْ أراد بالاتفاق علىٰ استلزام المكني عنها للتخييلية اتفاقَ غير السكاكي، فهو لا يقوم دليلًا علىٰ إبطال كلامه؛ لأنه بصدد الخلاف معهم. علىٰ أنه قد ذكر صاحب "الكشاف" في قوله تعالىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧] أنّ في "العهد" استعارةً بالكناية وتشبيهًا بـ"الحبل"، و"النقض" استعارة لإبطال العهد[1]، وهذا أمر محقق عقلًا، لا وهميّ، فتكون قرينةُ الاستعارة بالكناية استعارةً تحقيقيةً، لا تخييلية[2]. وإنْ أراد اتفاقَ السكاكي وغيره، فظاهر البطلان؛ لأنه قد صرَّح بأنّ عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية إنما هو مذهب السلف[3]، وعنده: لا لزوم بينهما أصلاً، بل توجد التخييلية بدونها[4]، كما ذكر في "أظفار المنية" الشبيهة بالسبع[5]، وهي توجد بدون التخييلية، كما صرَّح به في المجاز العقلي[6]، حيث قال: إنّ قرينة المكني عنها إمَّا

(١) ينظر: الكشاف ١/ ١١٩.

(٢) وهذا مما يؤيّد رأي السكاكي.

(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

(٤) كما أنه المفهوم من كلام عبدالقاهر فيما سبق.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٩.

(٦) أي: بأنّ "الربيع" في قولك: "أنبت الربيع البقل" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، كما مرّ في ص ١٩٩.

أمر مقدر وهميّ كـ"الأظفار" في:"أظفار المنية" و"نطقت" في: "نطقت الحال"، أو أمر محقق كـ"الإنبات" في قولك: "أنبت الربيع البقل" و"الهزم" في: "هزم الأمير الجند"[(١)].

• قلتُ: هذا يصلح إبطالًا لكلام المصنف، لا توجيهًا لكلام السكاكي؛ لأنه قد صرَّح بأنّ "نطقت"[(٢)]/ من قبيل الوهمي كـ"الأظفار"[(٣)]، فيجب أنْ يُقدَّر أمرٌ وهميٌّ شبيهٌ بالنطق كما ذكره في "الأظفار"، وهذا قولٌ بالاستعارة التبعية./ نَعَم، يستفاد من كلامه أنه يمكن رَدُّ التركيب المشتمل علىٰ التبعية إلىٰ التركيب المشتمل[(٤)] علىٰ المكني عنها، إذا اعتُبر في المكني عنها[(٥)] والتخييلية تفسيرُ المصنف. مثلًا: في "نطقت الحال بكذا" بجعل تشبيه "الحال" بالمتكلم استعارةً بالكناية، وإثباتِ النطق لها استعارةً تخييلية، ويكون "نطقت" حقيقةً مستعملةً في المعنىٰ الأصلي كما هو مذهبه في "الأظفار"، فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية، وكذا يمكن ذلك علىٰ مذهب السلف أيضًا؛ لما مرّ من أنّ التخييلية عندهم حقيقةٌ كـ"يد الشمال" و"أظفار المنية"[(٦)].

٤٠٣/ ٢٥٦ب/

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠١.
(٢) أي في: "نطقت الحال".
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٣٧٦، ٣٧٧.
(٤) في "م": «التراكيب المشتملة».
(٥) قوله: «إذا اعتُبر في المكني عنها» ليس في "ظ".
(٦) ينظر: ص ٢٧٥.

شرائط حسن الاستعارات

(**فَصْلٌ**) في شرائط حسن الاستعارات.

(**حُسْنُ كُلٍّ مِن**) الاستعارة (**التَّحقِيقِيَّةِ، وَالتَّمثِيلِ**) علىٰ سبيل الاستعارة:

١- (**بِرِعَايَةِ جِهَاتِ حُسنِ التَّشبِيهِ**)، كأنْ يكون وجهُ الشبه شاملًا للطرفين، والتشبيهُ وافيًا بإفادة ما علق به من الغرض، ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه[١]؛ وذلك لأنّ مبناهما علىٰ التشبيه، فيتبعانه في الحسن والقبح.

٢- (**وَألاَّ يُشَمَّ رَائحَتُهُ لَفظًا**)، أي: وبألاَّ تشمَّ[٢] كلٌّ من التحقيقية والتمثيل رائحةَ التشبيه من جهة اللفظ. ولهذا قلنا بأنّ[٣] نحو: "رأيت أسدًا في الشجاعة" تشبيهٌ، لا استعارةٌ؛ وذلك لأنّ إشمامهما[٤] رائحة التشبيه يُبطل الغرضَ من الاستعارة، أعني ادّعاء دخول المشبَّه في جنس المشبَّه به وإلحاقه به؛ لما في التشبيه من الدلالة علىٰ كون المشبَّه به أقوىٰ في وجه الشبه[٥]:

---

(١) ينظر: ص ٩٥، و٩٨. وقد بيّن البابرتي في شرحه ٥٩٣ جهات حسن التشبيه بقوله: «..وكون وجه التشبيه في المشبه به أتمّ إذا عاد الغرض إلىٰ المشبه، وكونه بعيدًا لا يُدرك في بادئ الرأي، وكونه كثير التفصيل، وكون حضور المشبه به نادرًا، واجتماع عدة تشبيهات».

(٢) في "ظ": «وألّا يشمّ».

(٣) ليست في "ط".

(٤) في "ط": «إشمامها».

(٥) جاءت في هذا الموضع من "ط" الإضافة التالية: «بدليل قول الشاعر».

ظَلَمْنَاكَ فِي تَشبيهِ صُدْغَيكَ بِالمِسْكِ فَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقصَانُ مَا يُحْكَىٰ[1]

ومَن زعم أنّ من شرائط حُسْن كل منهما: أنْ تكون مطلقةً غيرَ معقَّبة بصفة أو تفريعِ كلامٍ ملائمٍ لأحد الطرفين - فقد أخطأ؛ لأنّ "المرشحة" من أحسن أنواع الاستعارة[2]. نَعَم، "المجردة" ناقصة الحسن بالنسبة إلىٰ "المرشحة"، كما مرّ[3].

(وَلِذَلِكَ)، أي: ولأنّ شرط حُسْنه ألاّ يَشمَّ رائحة التشبيه لفظًا، (نُوصِّي[4] أنْ يَكُونَ الشَّبَهُ)، أي: ما به المشابهة، (بَينَ الطَّرَفَينِ جَلِيًّا) بنفسه أو بسببٍ/ عُرْفٍ أو اصطلاحٍ خاصٍّ؛ (لِئلا يَصِيرَ) كل منهما (إلغَازًا)، أي: تعمية في المراد، يقال: "ألغز في كلامه": إذا عمَّىٰ مرادَه، ومنه اللُّغز، والجمع ألغاز، مثل رطب وأرطاب. يعني يصير إلغازًا إذا روعي شرائط حسن الاستعارة[5]، وأمَّا إذا لم يراع كما لو شَمَّ رائحة التشبيه، فلا يصير إلغازًا، لكن يفوت الحسن.

٢٥٧/أ

---

(١) منسوب لأبي العلاء المعرّي في البرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٢٥، ولم أجده في دواوينه.

(٢) في هامش "م": «مع أنها مقارنة بما يلائم المستعار منه».

(٣) ينظر: ص ٢٢٣.

(٤) هكذا جاءت مضبوطة في "الأصل"، وجاءت في "م" مضبوطة: «يُوصِّي»، وفي "ظ" جاءت مضبوطة: «يُوصَّىٰ»، وأما في "ب" و"ط" فهي: «يوصَىٰ».

(٥) ظاهر العبارة يتناقض مع ما سبق؛ لأنّ ظاهرها يعني أنّ مراعاة شرائط حسن الاستعارة يؤدي إلىٰ الإلغاز، ولكن المغربي في مواهب الفتاح ٤/ ٢٢٤ وضّح هذا بقوله: «وإنما تكون الاستعارة إلغازًا عند عدم إشمام رائحة التشبيه؛ لأنّ شرائط الحسن إنْ روعيت وروعي من جملتها عدم إشمام الرائحة كانت الاستعارة في غاية البعد عن فهم المراد؛ لأنّ عدم إشمام رائحة التشبيه يبعد عن الأصل، وخفاء الوجه يزيده بُعْدًا، فإذا تقوّىٰ التبعيد عن الأصل لم يُفهم المراد».

(**كَمَا لَو قِيلَ**) في التحقيقية: ("**رَأيتُ أسَدًا**"، **وَأرِيدَ إنسَانٌ أبْخَرُ**[1]. **وَ**) في التمثيل: ("**رَأيتُ إبِلاً مِائةً لا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً**"، **وَأرِيدَ النَّاسُ**[2])، من قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «النَّاسُ كَإبِلٍ مِائَةٍ، لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً»[3]. وفي "الفائق": "تجدون الناس كالإبل المائة، ليست فيها راحلة"، الراحلة: البعير الذي يرتحله الرجل، جملًا كان/ أو ناقة، يريد: أنّ المرضيّ الْمُنْتَجَبَ في عِزَّةِ وجودِه كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الإبل[4]. و"الكاف" مفعول ثان لـ"تجدون"، و"ليست" مع ما في حيّزها في محل النصب على الحال، كأنه قيل: "كالإبل المائة غيرِ موجودة[5] فيها راحلة"، أو هي جملة مستأنفة. /٤٠٤

(**وَبِهَذَا**[6] **ظَهَرَ أنَّ التَّشبِيهَ أعَمُّ مَحَلاًّ**)، بمعنى: أنّ كلَّ ما يتأتّى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل يتأتى فيه التشبيه، وليس كلّ ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل؛ لجواز أنْ يكون

---

(١) فإنّ صفة "البَخَر" غير جلية في الأسد، ولا معروفة، وهذا مثال للإلغاز.

(٢) أي: الذين لا نفع فيهم، أو أنّ الخيار فيهم قليل.

(٣) صحيح البخاري: فتح الباري: كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة ١١/ ٣٣٣ (ح٦٤٩٨)، ولفظه: «إنما الناس كالإبل المائة، لا تكاد تجد فيها راحلة»، وصحيح مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب الناس كإبل مائة ٤/ ١٩٧٣ (ح٢٥٤٧)، ولفظه: «تجدون الناس كإبل مائة، لا يجد الرجل فيها راحلة».

(٤) ينظر: الفائق في غريب الحديث ٢/ ٤٨، مادة "رحل"، وقد نسب الزمخشري هذا الكلام للأزهري، وهو بمعناه في تهذيب اللغة للأزهري ٥/ ٥، مادة "رحل".

(٥) في "ظ": «موجود».

(٦) أي: وبترك إشمام التشبيه فيهما لفظًا، واشتراط جلاء التشبيه بين الطرفين حذرًا من الإلغاز، ظهر أنّ التشبيه أعمّ محلًا، يعني: يوجد بدونهما.

وجهُ الشبه خفيًّا، فيصير تعمية وإلغازًا وتكليفًا بما لا يُطاق كالمثالين المذكورين.

(**وَيَتَّصِلُ بِهِ**)، أي: بما ذُكر من أنه إذا خفي الشَّبهُ بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه[١]، (**أَنَّهُ إِذَا قَوِيَ الشَّبَهُ بَينَ الطَّرَفَينِ حَتَّىٰ اتَّحَدَا؛ كَـ"العِلمِ وَالنُّورِ"، و"الشُّبْهَةِ وَالظُّلْمَةِ" - لَمْ يَحسُنِ التَّشبِيهُ، وَتَعَيَّنَتِ الاستِعَارَةُ**)؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. فإذا فهمتَ مسألةً تقول: "حصل في قلبي نور"، ولا تقول: "كأنّ في قلبي نورًا". وكذا إذا وقعتَ في شُبْهة تقول: "وقعتُ في ظلمة"، ولا تقول: "كأني في ظلمة"[٢].

(وَ) الاستعارة (**الْمَكنِيُّ عَنهَا كَالتَّحقِيقِيَّةِ**)، في أنّ حُسْنها برعاية جهات حُسْن التشبيه؛ لأنها تشبيهٌ مضمر.

(وَ) الاستعارة (**التَّخيِيلِيَّةُ حُسْنُهَا بِحَسبِ حُسْنِ المَكنِيِّ عَنهَا**)؛ لأنها لا تكون إلا تابعةً للمكني عنها عند المصنف[٣]، وليس لها في نفسها تشبيه؛ لأنه حقيقة، كما مرّ[٤]، فحُسنها تابع لِحُسن متبوعها. وأمّا صاحب "المفتاح" فلمّا لم يقل بوجوب كونها تابعةً للمكنيّ عنها قال:

---

(١) كما في الحديث السابق: «النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ ...» .

(٢) وهذا يفيدنا في أنه ليس كل تشبيه صالحًا ليُحوَّل إلىٰ استعارة، والضابط في هذا: أنه إذا خفي وجه الشبه بين الطرفين تعيَّن التشبيه وقبحت الاستعارة، وإذا ظهر وجه الشبه بين الطرفين قبح التشبيه وتعيَّنت الاستعارة.

(٣) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٥٢.

(٤) ينظر: ص ٢٣٨.

"إنّ حُسْنها بحسب حُسْن[1] المكنيّ عنها،/ متىٰ كانت تابعة لها، وقلَّما ٢٥٧ب/
تحسنُ الحُسنَ البليغ غيرَ تابعة لها؛ ولهذا استهجن "ماء الملام""[2].

ولقائل أنْ يقول: لَمّا كانت التخييلية عنده استعارةً مصرَّحة مبنيّةً علىٰ التشبيه، فلِمَ لم يكن حسنُها برعاية جهات حسن التشبيه أيضًا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها؟[3]



(١) في "ظ": «إنّ حُسْنها بحُسْن».

(٢) ما لم يُحمل علىٰ المشاكلة. ينظر: مفتاح العلوم ٣٨٨.

(٣) يرىٰ الدكتور شوقي ضيف أنّ التخييلية مع المكنية لا تقوم علىٰ التشبيه، بل علىٰ التجسيم والتشخيص وبثّ الحياة فيما ليس بحيّ. [ينظر: البلاغة تطور وتاريخ ١٣٠]

معنىٰ آخر للمجاز

(فَصْلٌ)

اعلم أنّ الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي، كذلك توصف به أيضًا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلىٰ غيره.

وظاهر عبارة "المفتاح" أنّ الموصوفَ بهذا النوع من المجاز هو الإعرابُ[1]، وهذا ظاهر في الحذف كالنصبِ في "القرية"، والرفع في "ربّك"؛ لأنه قد نُقل عن محله، أعني المضاف، وأمّا في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقالُ فيه[2]، وقد صرَّح بأنَّ الجرَّ في: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] [الشورىٰ: ١١] مجازٌ[4].

والمقصودُ في فنّ البيان هو المجاز بالمعنىٰ الأول[5]، لكنّه قد حاول التنبيه علىٰ الثاني[6] اقتداءً بالسلف، واجتذابًا بضُبْع[7] السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار، فقال: (**وَقَد يُطلَقُ المَجَازُ عَلَىٰ كَلِمَةٍ تَغَيَّرَ حُكمُ إعرَابِهَا**). الظاهرُ أنّ إضافة الحكم/ إلىٰ ٤٠٥/

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٣٩٢.

(٢) ليست في "ظ".

(٣) في "ظ"، و"ط": ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ﴾.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٣٩٢. وفي هامش "ظ": «هذا اعتراض علىٰ السكاكي، وحاصله التناقض».

(٥) أي: حين توصف الكلمة به لنقلها عن معناها الأصلي.

(٦) أي: حين توصف الكلمة به لنقلها عن إعرابها الأصلي.

(٧) قال ابن منظور: «كنّا في ضُبْع فلان، أي: في كنفه وناحيته وفنائه». [لسان العرب ٨/ ٢١٨، مادة "ضبع"]

الإعراب للبيان، وبه يُشعِر لفظ "المفتاح"، أي: تغيّر إعرابها من نوع إلىٰ آخر، (بِحَذفِ لَفظٍ أوْ زِيَادِةِ لَفظٍ)[1].

فالأول[2] (كَقَولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، وَ) الثاني[3] مثلُ (قَولِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١]. أيْ:) جاء (أمرُ رَبِّكَ)؛ لاستحالة مجيء الرب[4]. (وَ) اسأل (أهلَ القَريَةِ)؛ للقطع بأنّ المقصود سؤالُ أهل القرية، وإنْ كان اللّه قادرًا علىٰ إنطاق الجدران أيضًا.

قال الشيخ عبدالقاهر: إنّ الحكم بالحذف ههنا لأمر يرجع إلىٰ غرض المتكلم، حتىٰ لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف[5]؛ لجواز أنْ يكون كلامَ رجل مرَّ بقرية قد خَرِبَتْ وباد أهلُها، فأراد أنْ يقول لصاحبه واعظًا ومذكِّرًا، أو لنفسه متّعِظًا ومعتبرًا: "اسأل القرية عن

---

(١) لم يجعله الخطيب من المجاز اللغويّ، وجعله قسمًا آخر؛ لأنّ اللفظ فيه لم يُستعمل في غير معناه الأصلي، وإنما تغيّر إعرابه بسبب زيادة كلمة أو نقصها؛ فصار تغيّر الإعراب شبيهًا بتغيّر المعنىٰ، فأُطلق عليه مصطلح المجاز.

(٢) أي: ما فيه حذف لفظ.

(٣) أي: ما فيه زيادة لفظ.

(٤) لا مستحيل في هذا؛ فالمقام يوم القيامة، وتتمة الآية قرينة علىٰ إرادة مجيء الله U وملائكته، قال ابن كثير: «فيجيء الربّ تعالىٰ لفصل القضاء كما يشاء، والملائكة يجيئون بين يديه صفوفًا». [تفسير ابن كثير ٨/ ٤٢١، وينظر: تفسير الطبري ٣٠/ ١٨٥]

(٥) أنكر عبدالقاهر علىٰ من أطلق القول علىٰ الكلمة بالمجاز بالزيادة أو الحذف، فقال: «وإذا ثبت أنّ وصف الكلمة بالزيادة، نقيض وصفها بالإفادة، علمت أنّ الزيادة، من حيث هي زيادة، لا توجب الوصف بالمجاز». [أسرار البلاغة ٤٢٠]

أهلها، وقل لها: ما صنعوا؟ "، كما يقال: "سَل الأرضَ: من شقَّ أنهارَك، وغَرَسَ أشجارَك، وجنىٰ أثمارَك؟"[1].

فالحكم الأصلي لـ"ربّك" و"القرية" هو الجرّ، وقد تغيّر في الأول إلىٰ الرفع، وفي الثانية[2] إلىٰ النصب؛ بسبب حذف المضاف./ ٢٥٨أ/

(وَ) ليس (مِثْلَهُ شَيْءٌ)، فالحكم الأصلي لـ"مثله" هو النصب؛ لأنه خبر "ليس"، وقد تغيَّر إلىٰ الجر بسبب زيادة "الكاف"؛ وذلك لأنّ المقصود نفيُ أنْ يكون شيءٌ مثلَه تعالىٰ[3]، لا نفيُ أنْ يكون شيءٌ مِثْلَ مِثْلِه.

والأحسنُ ألاّ يجعلَ "الكاف" زائدة، ويكون من باب الكناية، وفيه وجهان:

أحدهما: أنه نفيٌ للشيء بنفي لازمه؛ لأنّ نفي اللازم يستلزم نفيَ الملزوم، كما يقال: "ليس لأخي زيد أخٌ[4]"، فأخو زيد ملزوم والأخ لازمه؛ لأنه لابُدّ لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه، أي: ليس لزيد أخٌ، إذْ لو كان له أخٌ لكان لذلك الأخ أخٌ هو زيد. فكذا نفيت أنْ يكون لمثل اللّه مِثْلٌ، والمراد نفي مثله تعالىٰ، إذْ لو كان له مِثْلٌ لكان هو[5] مِثْلَ مثله، إذْ التقدير: أنه موجود.

والثاني: ما ذكره صاحب "الكشاف"، وهو أنهم قد قالوا: "مثلك لا يبخل"، فنفوا البُخل عن مثله، والغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ٤٢١. والعبارة الأخيرة من قول فضل بن عيسىٰ الرقاشي في الحيوان ١/ ٣٥، والبيان والتبيين ١/ ٣٠٨، وأسرار البلاغة ١٢.

(٢) في "ط": «الثاني».

(٣) ليست في "م".

(٤) ليست في "ط".

(٥) أي: الله سبحانه.

الكناية قَصْدًا إلىٰ المبالغة؛ لأنه إذا نفوه عمّا يماثله[1] وعمّن يكون علىٰ أخصّ أوصافه، فقد نفوه عنه، كما يقولون: "قد أيفعت لِداتُه" و"بلغت أترابه"، يريدون: إيفاعه وبلوغه. فحينئذ لا فرق بين قوله: "ليس كاللّه شيء" وقولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها[2]، وهما عبارتان معتقبتان علىٰ معنىٰ واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته.

ونحوه قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]؛ فإنّ معناه: بل هو جواد، من غير تصور يد ولا بَسْط لها؛ لأنها وقعت عبارة عن الجود، لا يقصدون شيئًا آخر، حتىٰ إنهم استعملوها فيمن لا يد له[3]. وكذا[4] يُستعمل هذا فيمن له مِثْل، ومَن لا مِثْل له[5].

---

(١) في "م": «عن مماثله».

(٢) في "ط": «من فائدتها هي المبالغة».

(٣) الحقّ في الآيات السابقة وأمثالها ما ذهب إليه أهل السنة والجماعة، من إثبات ما أثبته الله لنفسه من غير تحريف ولا تأويل ولا تعطيل، وصفًا يليق بذاته الشريفة. [ينظر: شرح الطحاوية ٩٧، ١٨٩]

وبعد أنْ ذكر الطبري رحمه الله ما قيل من تفسير اليد في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، بالنعمة والقوة قال: «وقال آخرون منهم: بل يد الله صفة من صفاته، هي يد، غير أنها ليست بجارحة كجوارح بني آدم، ... قالوا: ففي قول الله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، مع إعلامه عباده أنّ نعمه لا تُحصىٰ، ومع ما وصفناه، من أنه غير معقول في كلام العرب أنّ اثنين يؤدّيان عن الجميع، ما ينبئ عن خطأ قول من قال: معنىٰ اليد في هذا الموضع: النعمة، وصحةِ قول من قال: إنّ يد الله هي له صفة، قالوا: وبذلك تظاهرت الأخبار عن رسول الله ﷺ، وقال به العلماء وأهل التأويل». [تفسير الطبري ٦/ ٣٠١]

(٤) في "م"، و"ظ": «وكذلك».

(٥) ينظر: الكشاف ٤/ ٢١٢.

/٤٠٦ قال صاحب "المفتاح": "ورأيي في هذا النوع/ أنْ يُعَدَّ مُلْحقًا بالمجاز ومشبَّهًا به؛ لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلىٰ غير الأصل[١]، لا أنْ يُعَدّ مجازًا؛ ولهذا لم أذكر الحدَّ شاملاً له، لكنّ العُهدة في ذلك علىٰ السلف"[٢].

وفيه نظر[٣]؛ لأنه إنْ أراد بِعَدِّه من المجاز إطلاقَ لفظ المجاز عليه، فلا نزاع له في ذلك، سواء كان علىٰ سبيل المجاز أو الاشتراك، وإنْ أراد أنهم جعلوه من أقسام المجاز اللغويِّ المقابلِ للحقيقة، المفسَّرِ بتفسيرٍ يتناوله وغيرَه، فليس كذلك؛ لاتفاق السلف علىٰ وجوب كون المجاز مستعملًا في غير ما وُضع له، مع اختلاف عباراتهم[٤] في تعريفاته، كما /٢٥٨ب في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم/ وهو: «كل كلمة أريد بها غير ما وُضعت له في وضع واضع[٥]، لملاحظة[٦] بين الثاني والأول»[٧]، فظاهر أنه لا يتناول هذا النوعَ من المجاز؛ لأنه مستعمل في معناه الأصلي، وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضًا. وأمّا تقسيمهم المجاز إلىٰ هذا النوع وغيره فمعناه أنه يُطلَق عليهما، كما يقال: المستثنىٰ متصل ومنقطع، فلا نعرف للسكاكي ههنا رأيًا يتفرَّد به، واللّه أعلم[٨].

---

(١) في "ط": «إلىٰ غير ذلك الأصل».

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٣٩٢.

(٣) أي: في زعم السكاكي أنّ السلف عدّوا ذلك النوع من المجاز نظرٌ.

(٤) في "م": «اعتباراتهم».

(٥) في "ط": «واحد».

(٦) في "م": «بملاحظة»، وفي "ظ": «لملاحظته».

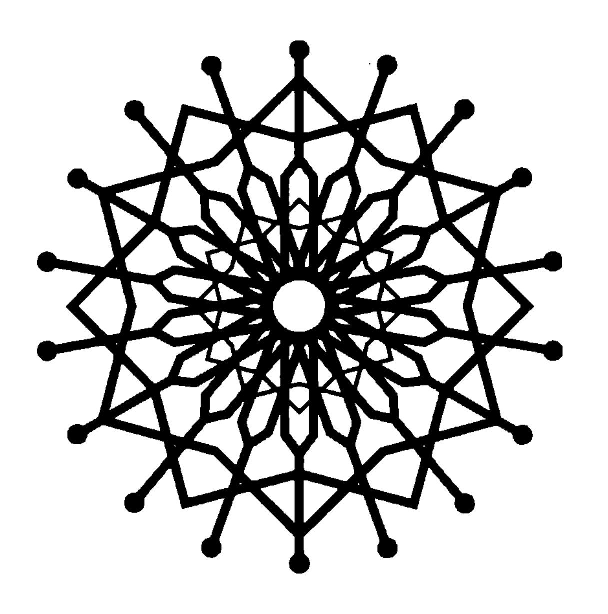
(٧) مفتاح العلوم ٣٦١.

(٨) قوله: «والله أعلم» ليس في "م".



الكناية





تمهيد وتعريف

تعريف الكناية

(**الكِنَايَةُ**) في اللغة مصدر قولك: "كنيتُ بكذا عن كذا" و"كنوتُ"[١]: إذا تركتَ التصريح به. وهي في الاصطلاح تُطلق علىٰ معنيين:

أحدهما: معنىٰ المصدر، الذي هو فِعْل المتكلم، أعني ذكر اللازم وإرادة الملزوم، مع جواز إرادة اللازم[٢] أيضًا؛ فاللفظ مكنيّ به، والمعنىٰ مكنيّ عنه.

والثاني: نفس اللفظ، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله: الكناية (**لَفظٌ أُرِيدَ بِهِ لازِمُ مَعنَاهُ، مَع جَوَازِ إرَادَتِهِ مَعَهُ**)، أي: إرادة ذلك المعنىٰ مع لازمه، كلفظ "طويل النجاد"، المراد به لازمُ معناه، أعني طول القامة، مع جواز أنْ يُراد حقيقةُ طول النجاد أيضًا.



الفرق بينها وبين المجاز

(**فَظَهَرَ أَنَّهَا تُخَالِفُ المَجَازَ مِن جِهَةِ إرَادَةِ المَعنَىٰ**[٣]) الحقيقيّ للّفظ، (**مَع إرَادَةِ لازِمِهِ**)، كإرادة طول النجاد مع إرادة[٤] طول القامة، بخلاف المجاز، فإنه لا يصحّ فيه أنْ يُراد المعنىٰ الحقيقي.

---

(١) في "م": «وعن كنوت».

(٢) في "م": «مع جواز إرادته».

(٣) في هامش "الأصل": «أي: من جهة جواز إرادة المعنىٰ».

(٤) ليست في "م"

مثلًا: لا يجوز في قولنا: "رأيت أسدًا في الحمّام" أنْ يُراد بـ"الأسد" الحيوانُ المفترسُ؛ لأنه يلزم أنْ يكون في المجاز قرينةٌ مانعةٌ عن إرادة المعنىٰ الحقيقي. فلو انتفىٰ هذا انتفىٰ المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، وهذا معنىٰ قولهم إنّ المجاز ملزومُ قرينةٍ معاندةٍ لإرادة الحقيقة، وملزومُ معاندِ الشيء معاندٌ لذلك الشيء، وإلا لَزِمَ صدقُ الملزوم بدون اللازم.

وههنا بحث، وهو أنّ المفهوم من التعريف المذكور أنّ المراد في الكناية[1] هو لازمُ المعنىٰ، وإرادةُ المعنىٰ جائزةٌ لا واجبة، وبهذا يُشعر قولُه في "المفتاح": إنّ الكناية لا تنافي إرادةَ الحقيقة، فلا يمتنع في قولك: "فلان طويل النجاد" أنْ يراد طولُ نجاده مع إرادة[2] طول قامته[3].

وهذا هو الحق؛ لأنّ الكناية كثيرًا ما تخلو عن إرادة المعنىٰ الحقيقي وإنْ كانت جائزةً؛ للقطع بصحة قولنا:/ "فلان طويل النجاد"، ٢٥٩أ/
وإنْ لم يكن له نجاد قط؛/ وقولِنا: "جبان الكلب" و"مهزول الفصيل"، ٤٠٧/
وإنْ لم يكن له كلبٌ ولا فصيلٌ[4].

وفي موضع آخر من "المفتاح" تصريحٌ بأنّ المراد في الكناية هو المعنىٰ ولازمُه جميعًا؛ لأنه قال: المراد بـ"الكلمة المستعملة": إمّا معناها وحده، أو غيرُ معناها وحده، أو معناها وغيرُ معناها، والأول

(١) في "ظ": «أنّ المراد بالكناية في الكناية».
(٢) ليست في "م".
(٣) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٣.
(٤) في "ط": «وفصيل».

الحقيقية، والثاني المجاز، والثالث الكناية. والحقيقة والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين، ويفترقان في التصريح وعدم التصريح[1]. وبهذا يُشعر قول المصنف: إنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنىٰ مع إرادة لازمه، وإنْ كان مشيرًا إلىٰ أنّ إرادة اللازم أصلٌ، وإرادةَ المعنىٰ تبعٌ، كما يُفهم من قولنا: "جاء زيد مع عمرو"[2]؛ ولهذا يقال: "جاء فلان مع الأمير"، ولا يقال: "جاء الأمير معه"[3].

فوجْهُ التوفيق بين كلامي المصنف: أنّ معنىٰ قوله "من جهة إرادة المعنىٰ": من جهة جواز إرادة المعنىٰ، بقرينة ما سبق من التعريف، وأمّا قوله في "الإيضاح": والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه، أي: من جهة إرادة المعنىٰ مع جواز إرادة لازمه[4] - فليس بصحيح[5]، اللهم إلا أنْ يراد بـ"المعنىٰ" ما عني، وهو لازم المعنىٰ الموضوع له، وبـ"لازم المعنىٰ" معناه الموضوع له، وفيه ما فيه[6].

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤١٤.

(٢) قال الجلبي في حاشيته ٥٥٦: «حاصله: أنّ لفظ "مع" لا تدخل إلا علىٰ المتبوع، وهذا باعتبار الغالب».

(٣) في "ظ": «جاء الأمير معه فلان».

(٤) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٥٩.

(٥) وجه عدم الصحة: أنه جعل المقصود الذي هو اللازم مصاحبًا لإرادة المعنىٰ الأصلي، والعكس هو الصحيح؛ لأنّ الأصل هو إرادة "طول القامة"، وإرادة "طول النجاد" هي المصاحبة للأصل؛ ولهذا ذكر قبل ذلك الفرق بين "جاء فلان مع الأمير" و"جاء الأمير معه".

(٦) قال السيالكوتي في حاشيته ٥٣٢: «لأنّ إطلاق اللازم علىٰ الموضوع له، وإطلاقَ المعنىٰ علىٰ لازمه مستبعد جدًا، غير وارد في إطلاقهم، وأنّ إطلاق اللازم علىٰ الموضوع له لا يصحّ عند المصنف رحمه الله؛ إذْ لا انتقال عنده من اللازم».

(**وَفُرِّقَ**)، أي: فرَّق السكاكي وغيرُه بين الكناية والمجاز، (**بِأَنَّ الانتِقَالَ فِيهَا**)، أي: في الكناية، (**مِن اللازِمِ**) إلىٰ الملزوم، كالانتقال من "طول النجاد" الذي هو لازمٌ لطول القامة إليه. (**وَفِيهِ**)، أي: في المجاز، (**مِن المَلزُومِ**) إلىٰ اللازم، كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت إلىٰ النبت، ومن الأسد الذي هو ملزوم الشجاع إلىٰ الشجاع[1].

(**وَرُدَّ**) هذا الفرقُ (**بِأَنَّ اللازِمَ مَا لَمْ يَكُنْ مَلزُومًا، لَم يُنتَقَلْ مِنهُ**) إلىٰ الملزوم؛ لأنّ اللازم من حيث إنه لازم يجوز أنْ يكون أعمَّ من الملزوم، ولا دلالة للعام علىٰ الخاصّ، بل إنما يكون ذلك علىٰ تقدير تلازمهما وتساويهما.

- فإنْ قيل: يجوز أنْ يُدلَّ عليه بواسطة انضمام القرينة.

• قلنا: حينئذ لا يبقىٰ أعمّ، ولو سَلِم فليكن المجاز أيضًا كذلك[2].

(**وَحِينَئِذٍ**)، أي: إذا كان[3] اللازم ملزومًا (**يَكُونُ الانتِقَالُ مِن المَلزُومِ**) إلىٰ اللازم كما في المجاز، فلا يتحقق الفرق.

والسكاكي أيضًا معترفٌ بأنّ اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقال منه؛ لأنه قال: "مبنىٰ الكناية علىٰ الانتقال من اللازم إلىٰ الملزوم، وهذا يتوقف علىٰ مساواة/ اللازم للملزوم، وحينئذ يكونان ٢٥٩ب/

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٣، ٤١٢، ٤١٣.

(٢) في "ط": «فلِمَ لا يجوز أنْ يكون المجاز أيضًا كذلك؟».

(٣) في "ظ": «أي: حين إذا كان».

متلازمين، فيصير الانتقال من اللازم إلىٰ الملزوم حينئذ بمنْزلة الانتقال من الملزوم إلىٰ اللازم"[1].

- فإنْ قيل: مراده أنّ اللزوم بين الطرفين من خواصّ الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه.

• قلنا: لا نسلِّم ذلك، وما الدليل عليه؟ بل الجواب: أنّ مرادهم باللازم ما يكون وجودُه علىٰ سبيل التبعية كـ"طول النجاد" التابع لطول القامة؛ ولهذا جوّزوا كونَ اللازم أخصّ،/ كالضاحك بالفعل للإنسان. فالكناية أنْ يُذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس. وفيه نظر[2]؛ لأنّ المجاز قد يكون من الطرفين، كاستعمال الغيث في النبت، واستعمال النبت في الغيث.

/٤٠٨



(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤١٣.

(٢) النظر في قوله: «الكناية أنْ يُذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس»، وموضع النقد: أنّ من المجاز ما يذكر فيه ما هو تابع ورديف، كالنبات الذي هو تابع ورديف للغيث، وهو مجاز مرسل، لكنّ هذا التعريف للكناية يدخله بها.

أقسام الكناية

(**وَهيَ**)، أي: الكناية، (**ثَلاثَةُ أقسَامٍ**):

(**الأُولَىٰ**)، أي: القسم الأول، والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية، يعني الأولىٰ من الكناية: (**المَطلُوبُ بِهَا غَيرُ صِفَةٍ وَلا نِسبَةٍ**)[1]:

١ - (**فَمِنهَا**)، أي: من الأولىٰ، (**مَا هِيَ مَعنَىٰ وَاحِدٌ**)، وهو أنْ يتفق في صفة من الصفات اختصاصٌ بموصوف معينٍ عارضٌ، فتُذكر تلك الصفةُ ليُتوصل بها إلىٰ ذلك الموصوف، (**كَقَولِهِ**):

الضَّارِبِينَ بِـكُلِّ أبيَضَ مِخْذَمٍ (**وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأضْغَانِ**)[2]

"المِخْذَم": القاطع. و"الضغن": الحقد، و"مجامع الأضغان" معنىٰ واحد: كناية عن القلوب.

٢- (**وَمِنهَا: مَا هِيَ مَجمُوعُ مَعَانٍ**)، وهو أنْ تؤخذ صفةٌ، فتضمُّ إلىٰ لازم آخر وآخر، لتصير جملتُها مختصةً بموصوف، فيُتوصَّل بذكرها إليه، (**كَقَولِنَا كِنَايَةً عَنِ الإنسَانِ: "حَيٌّ، مُستَوِي القَامَةِ، عَرِيضُ الأظفَارِ"**)، ويُسمّىٰ هذا خاصةً مركَّبةً.

(**وَشَرطُهُمَا**)، أي: شرط هاتين الكنايتين (**الاختِصَاصُ بِالْمَكنِيِّ عَنهُ**)؛ ليحصل الانتقال من العام إلىٰ الخاص. وجعل السكاكي الأولىٰ،

---

(١) أي: المطلوب بها الموصوف.

(٢) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي في شعره ١٧٤.

أعني ما هي معنىٰ واحد: قريبةً، والثانيةَ، أعني ما هي مجموعُ معانٍ: بعيدةً[١].

وقال المصنِّف: «فيه نظر»[٢]، ولعلّ وجه النظر أنه فسَّر القريبةَ في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة، والبعيدةَ بما يكون الانتقال بواسطةٍ لوازمَ متسلسلةٍ، والكناية التي هي معنىٰ واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة؛ لظهور أنْ ليس الانتقال من "حي مستوىٰ القامة/ عريض الأظفار" إلىٰ شيء، ثم منه إلىٰ الإنسان. ٢٦٠/أ

والجواب: أنّ القربَ ههنا باعتبار آخر، وهو سهولة المأخذ؛ لبساطتها، واستغنائها عن ضمّ لازمٍ إلىٰ آخر وتلفيقٍ بينهما وتكلُّفٍ في التساوي والاختصاص، والبعدَ[٣] بخلاف ذلك.

(الثَّانِيَةُ) من أقسام الكناية: الكنايةُ[٤] **(الْمَطْلُوبُ بِهَا صِفَةٌ)** من الصفات، كالجود والكرم[٥] والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك. وهي ضربان قريبة وبعيدة:

١- **(فَإِنْ لَمْ يَكُن الانتِقَالُ)** من الكناية إلىٰ المطلوب **(بِوَاسِطَةٍ، فَقَرِيبَةٌ)**، والقريبة قسمان:

أ = **(وَاضِحَةٌ)**، يحصل الانتقال منها بسهولة، **(كَقَولِهِم كِنَايَةً عَن طَوِيلِ القَامَةِ: "طَوِيلٌ نِجَادُهُ"، و"طَوِيلُ النِّجَادِ")**. ثم أشار إلىٰ الفرق

---

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٤.

(٢) الإيضاح ٥/ ١٦٣.

(٣) معطوف علىٰ اسم "أنّ"، أي: "القرب".

(٤) ليست في "ظ".

(٥) ليست في "م"، وهي أصحّ؛ لأنّ الجود بمعنىٰ الكرم.

بين الكنايتين، أعني قولَنا[1]: "طويل نجاده"، وقولَنا[2]: "طويل النجاد"، بقوله: (**وَالأُولَىٰ**) كناية (**سَاذَجَةٌ**) لا يشوبها شيء من التصريح، (**وَفِي الثَّانِيَةِ تَصرِيحٌ مَّا لِتَضَمُّنِ الصِّفَةِ الضَّمِيرَ**) الراجعَ إلىٰ الموصوف، ضرورة احتياجها إلىٰ مرفوع مسند إليه، فيشتمل علىٰ نوع تصريح بثبوت الطول له.

/٤٠٩ والدليل علىٰ هذا:/ أنّك تقول: "زيد طويل نجاده"، و"هند طويل نجادها"، و"الزيدان طويل نجاداهما[3]"، و"الزيدون طويل أنجادهم"، بإفراد الصفة وتذكيرها؛ لكونها مسندة إلىٰ الظاهر. وفي الإضافة تقول: "هند طويلة النجاد"، و"الزيدان طويلا النجاد"، و"الزيدون طِوَال الأنجاد"، فتؤنِّثُ وتثني وتجمع الصفة؛ لكونها مسندةً إلىٰ ضمير الموصوف.

وإنما جاز إسناد الصفة إلىٰ ضمير المسبَّب مع أنها في المعنىٰ عبارة عن السبب، أعني المضاف إليه؛ لكونها جاريةً علىٰ المسبَّب في اللفظ؛ خبرًا أو حالًا أو نعتًا، وفي المعنىٰ دالةً علىٰ صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفةَ المذكورةَ، نحو: "زيد حسن الوجه"، فإنه يتصف بالحُسن لِحُسن وجهه؛ أو كانت غيرَها، نحو: "زيد أبيض اللحية"، أي: شيخ، و"كثير الإخوان"، أي: متقوٍّ بهم؛ بخلاف نحو[4]: "زيد أحمر فرسه" و"أسود ثوبه"، فإنه يقبح فيه الإضافة، وكذا يقبح: "هند قائمة الغلام".

---

(١) ليست في "م".

(٢) ليست في "م".

(٣) في "ط": «نجادهما».

(٤) ليست في "ظ"، ولا في "ط".

- فإنْ قلت: إذا أسند الصفة إلىٰ ضمير الموصوف، فلِمَ زعمتَ أنها كناية مشوبة بالتصريح؟ وهلّا كانت تصريحًا، كما أنّ قوله تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحوَ ذلك ممّا يشتمل علىٰ إشارةٍ إلىٰ ذِكْر أحد الطرفين جُعِل/ تشبيهًا، لا استعارةً مشوبةً بالتشبيه؟ ٢٦٠ب/

• قلتُ: للقطع بأنها في المعنىٰ صفةٌ للمضاف إليه، واعتبارُ الضمير العائد إلىٰ المسبَّب إنما هو لمجرد أمر لفظي، وهو امتناع خلوّ الصفة عن معمول مرفوع بها.

ب= (**أو خَفِيَّةٌ**)، عطف علىٰ "واضحة". وخفاؤها بأنْ يتوقف الانتقال منها علىٰ تأمُّل وإعمال رويّة، (**كَقَولِهِم كِنَايَةً عَن الأبْلَهِ: "عَرِيضُ القَفَا"**)؛ فإنّ عِرَضَ القفا وعِظَمَ الرأس بالإفراط مما يُستدلّ به علىٰ بلاهة الرجل، وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكنّ في الانتقال منه إلىٰ البلاهة نوعَ خفاء لا يطَّلِع عليه كلُّ أحد، وليس يُنتقل منه إلىٰ أمر آخر، ومن ذلك الأمر إلىٰ المقصود، بل إنما يُنتقل منه إلىٰ المقصود، لكن لا في بادئ النظر، وبهذا يمتاز عن البعيدة.

وجعل صاحب "المفتاح" قولَهم: "عريض الوسادة" كنايةً قريبةً خفيّةً عن هذه الكناية، أعني قولنا: "عريض القفا"(١). قال المصنف:

(١) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٥.

"وفيه نظر، بل هو كناية بعيدة عن الأبله؛ لأنه يُنتقل منه إلىٰ عريض القفا، ومنه إلىٰ الأبله"[1].

والجواب: أنّه لا امتناع في أنْ تكون الكناية بعيدةً بالنسبة إلىٰ المطلوب[2]، وقريبةً بالنسبة إلىٰ الواسطة[3]، بل الأمر كذلك فيما يكون الانتقال[4] منه إلىٰ المطلوب بواسطة. فنبَّه صاحبُ "المفتاح" علىٰ أنّ المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصفَ المقصودَ المصرَّحَ، وقد يكون ما هو كنايةٌ عنه[5]، هذا كله إنْ لم يكن الانتقالُ[6] بواسطة.

٢- (وَإِنْ كَانَ) الانتقال من الكناية إلىٰ المطلوب بها (**بِوَاسِطَةٍ، فَبَعِيدَةٌ، كَقَولِهِم: "كَثِيرُ الرَّمَادِ" كِنَايَةً عَن/ المِضْيَافِ؛ فَإِنَّهُ يُنتَقَلُ مِن كَثْرَةِ الرَّمَادِ إِلىٰ كَثْرَةِ إِحرَاقِ الحَطَبِ تَحتَ القِدْرِ**[7]، **وَمِنهَا**)، أي: من كثرة الإحراق، وكذا كلُّ ضمير في "منها" عائد إلىٰ الكثرة التي قبله، (**إِلىٰ كَثْرَةِ الطَّبَائِخِ، وَمِنهَا إِلىٰ كَثْرَةِ الأَكَلَةِ**)، جمع "آكل"، (**وَمِنهَا إِلىٰ كَثْرَةِ الضِّيفَانِ**)، بكسر الضاد: جمع "ضيف"، (**وَمِنهَا إِلىٰ المَقْصُودِ**)، وهو المضياف. /٤١٠

وبحسب قلّة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة علىٰ المقصود وضوحًا وخفاءً. وعليك بتتبُّع الأمثلة، فإنها أكثر من أنْ تحصىٰ.

---

(١) ينظر: الإيضاح ١٦٦.

(٢) وهو في هذه العبارة: الأبله.

(٣) وهي "عريض القفا".

(٤) في "ط": «انتقال».

(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٤.

(٦) في "ط": «الانتقال فيه».

(٧) في "ظ"، و"ب": «القدور».

(الثَّالِثَةُ) من أقسام الكناية: الكنايةُ[1]/ (المَطلُوبُ بِهَا نِسبَةٌ)، أي: إثباتُ أمر لأمر أو نفيُه عنه. وهذا معنىٰ قول صاحب "المفتاح": إن «المطلوب بها تخصيصُ الصفة بالموصوف»[2]، ولم يرد بالتخصيص الحصرَ؛ إذ لا وجه له ههنا. ٢٦١أ/

(كَقَولِهِ)، أي: قول زياد الأعجم[3]: (إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ)، أي: كمال الرجولية، (وَالنَّدَىٰ

فِـي قُبَّـةٍ ضُرِبَـتْ عَلَىٰ ابْـنِ الْحَشْـرَجِ[4]

فَإنَّه أَرَادَ أنْ يُثبِتَ اختِصَاصَ ابنِ الحَشرَجِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ)، أي: ثبوتها له، سواء كان علىٰ طريق الحصر أم[5] لا، (فتَرَكَ التَّصرِيحَ) باختصاصه بها، (بِأنْ يَقُولَ: إنَّهُ مُختَصٌّ بِهَا، أو نَحوِهِ)، مجرور معطوف علىٰ "أنْ يقول"، أي: "أو بمثل القول"، أو منصوب معطوف علىٰ

(١) ليست في "م"، ولا في "ط".

(٢) مفتاح العلوم ٤٠٧.

(٣) وقد يشير إليه بـ"زياد". وهو أبو أمامة زياد بن سلمىٰ - أو سليمان، أو سُليم، أو جابر - بن عمرو بن عامر، لقب بـ"الأعجم" للُكْنة في لسانه، ولكثرة لحنه في شعره، وهو من شعراء الدولة الأموية. وُلد ونشأ في أصفهان، وانتقل إلىٰ خراسان، ومات فيها نحو سنة ١٠٠هـ. [ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٣٠، وفوات الوفيات ٢/ ٢٩، والأعلام ٣/ ٥٤]

(٤) هو عبدالله بن الحشرج بن الأشهب، سيد من سادات قيس وأمرائها، كان جوادًا كثير العطاء. ولي لعبدالملك بن مروان أكثر أعمال خراسان. ومات نحو سنة ٩٠هـ. [ينظر: الأغاني ١٢/ ٢٠، والوافي بالوفيات ١٧/ ١٤٧، والأعلام ٤/ ٨٢] والبيت لزياد في شعره ٤٩.

(٥) في "م": «أو».

مفعولِ[1]"أنْ يقول"، أي: "أو أنْ[2] يقول نحوَ قولنا إنه مختص بها" من العبارات الدالة على هذا المعنى، كالإضافة ومعناها والإسناد ومعناه، مثل أنْ يقول: "سماحة ابن الحشرج"، أو "السماحة لابن الحشرج"، أو "سَمُحَ ابنُ الحشرج"، أو "حَصَّل السماحةَ له"، أو "ابن[3] الحشرج سَمْحٌ". كما أنّ اختصاص الصفة بالموصوف مصرَّحٌ به في أمثلة القسم الثاني باعتبار إضافته، أو إسناده[4] إلى الموصوف أو ضميره. ألا ترى أنّ طول القامة المكنيَّ عنه بطول النجاد مضافٌ إلى ضميره في قولنا: "طويل نجاده"، ومسندٌ إلى ضميره في قولنا: "طويل النجاد"، وكذا في "كثير الرماد" وغيرِه؟[5].

كذا في "المفتاح"، وبه يُعرف أنْ ليس المرادُ بالاختصاص ههنا هو الحصرَ. فترَك التصريحَ باختصاصه بها (**إلى الكِنَايَةِ، بِأَنْ جَعَلَهَا**)، أي: جَعَلَ[6] تلك الصفات (**فِي قُبَّةٍ**) تنبيهًا على أنّ محلها ذو قبة، وهي تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء، (**مَضْرُوبَةٍ عَلَيهِ**)، أي: على ابن الحشرج. وإنما احتاج إلى هذا لوجود[7] ذوي قباب في الدنيا كثيرين، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أُثْبِتَ الأمرُ في مكان الرجل وحيِّزه فقد أُثْبِتَ له.

---

(١) في "م": «مقول».
(٢) ليست في "ظ".
(٣) ليست في "ظ".
(٤) في "ط": «إسنادها».
(٥) ينظر: مفتاح العلوم ٤٠٧.
(٦) في "ط": «بأنْ جعل».
(٧) في "ظ"، و"ط": «الوجود».

(وَنَحوُهُ:)، أي: نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة إلىٰ الموصوف بأنْ تُجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه، (**قَولُهُم: "المَجدُ بَينَ ثَوْبَيهِ، وَالكَرَمُ بَينَ بُرْدَيْهِ"**)، حيث لم يصرَّح بثبوت المجد والكرم له، بل كُني عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه.

وفي هذا إشارة إلىٰ دفع ما يُتوهم من[1] أنّ قولهم: "المجد بين ثوبيه،/ والكرم بين برديه"/ من القسم الثاني، أعني[2]: "طويل نجاده"، بناءً علىٰ أنّ إضافة "البُرْد" و"الثوب" إلىٰ ضمير الموصوف كإضافة النجاد إليه، وليس كذلك؛ لأنّ إسناد "طويل" إلىٰ "النجاد" تصريح بإثبات الطول للنجاد، وهو قائم مقام طول القامة، فإذا صرَّح بإضافة "النجاد" إلىٰ ضمير زيد كان ذلك تصريحًا بإثبات طول القامة له، وإنْ كان ذِكْرُ طول القامة غيرَ صريح، وليس في قولنا: "المجد بين ثوبيه" دلالةٌ علىٰ ثبوت المجد للثوبين، فضلًا عن التصريح بذلك، حتىٰ يكون التصريح بإضافة الثوبين إلىٰ الضمير تصريحًا بإثبات المجد لمن يعود إليه الضمير[3]. وأمثلة هذا القسم أيضًا أكثر من أنْ تُحصىٰ.

/٤١١ /٢٦١ب

- فإنْ قلتَ: ههنا قسم رابع، وهو أنْ يكون: "المطلوب بها صفة ونسبة معًا"، كما في قولنا: "يكثر[4] الرماد في ساحة عمرو"، كنايةً عن نسبة المضيافية إليه.

---

(١) ليست في "م".

(٢) في "م"، و"ظ": «أعني نحو».

(٣) في "م": «وليس في قولنا: المجد بين ثوبيه دلالة علىٰ ثبوت المجد لمن يعود الضمير إليه»، وفي "ط": «لمن يعود إليه الضمير إليه».

(٤) في "م"، و"ط": «كثُر».

• قلتُ: ليس هذا بكناية واحدة، بل كنايتان، إحداهما المطلوب بها نفسُ الصفة، وهي "كثرة الرماد"، والثانية المطلوبُ بها نسبةُ المضيافية إليه، وهو جَعْلُها في ساحته، ليفيد إثباتها له.

(**وَالمَوصُوفُ**[1] **في هَذَينِ**) القسمين، أعني الثاني والثالث[2]، قد يكونُ مَذكُورًا، كما مرّ، و(**قَد يَكُونُ غَيرَ مَذكُورٍ، كَمَا يُقَالُ في عُرْضِ مَن يُؤذِي المُسلِمِينَ: «الْمُسْلِمُ مَن سَلِمَ الْمُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ»**[3])، فإنه كنايةٌ عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام. وكما تقول في عُرْض من يشرب الخمر ويعتقد حِلَّها وأنت تريد تكفيرَه: "أنا لا أعتقد حِلَّ الخمر"، وهذا كناية عن إثبات صفة الكفر له، مع أنه قد كُني عن الكفر أيضًا باعتقاد حِلِّ الخمر.

---

(١) لا يعني بـ"الموصوف" هنا المصطلح النحوي المعروف، وإنما يعني المراد أو المقصود بالخطاب أو الكلام.

(٢) أي: الكناية عن صفة والكناية عن نسبة.

(٣) متفق عليه، صحيح البخاري من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما: فتح الباري: كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ١/ ٥٣ (ح١٠)، وصحيح مسلم من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما: كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأيّ أموره أفضل ١/ ٦٥ (ح٤١). وجاء برواية أخرى في الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه: فتح الباري: كتاب الإيمان، باب أي الإسلام أفضل؟ ١/ ٥٤ (ح١١)، وصحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام وأيّ أموره أفضل ١/ ٦٥ (ح٤٢)، بلفظ: أيّ الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وفي صحيح مسلم من حديث عبدالله بن عمرو في الموضع نفسه بلفظ: أيّ المسلمين خير؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده».

ولا يخفىٰ عليك امتناعُ أنْ يكون الموصوفُ غيرَ مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة؛ لأنّ التصريح بإثبات الصفة للموصوف أو نفيِها عنه مع عدم ذكر الموصوف - مُحَالٌ.

«و"عُرْضُ الشيء" بالضمّ ـ: ناحيتُه من أيّ وجه جئتَه»[1]، يقال: "نظرت إليه عن عُرْض وعُرُض"، أي: من جانب وناحية[2].



(1) الصحاح ٣/ ١٠٨٩، مادة "عرض".

(2) ينظر: الصحاح ٣/ ١٠٩٠، مادة "عرض". وقال المؤلِّف في المختصر ٣١٢: «وقوله: "في عُرْض من يؤذي" معناه في التعريض به».

ما تتفاوت الكناية إليه

قال (**السَّكَّاكِيُّ**: «**الكِنَايَةُ تَتَفَاوَتُ إلىٰ تَعْرِيضٍ، وَتَلْوِيحٍ، وَرَمْزٍ، وَإِيْمَاءٍ وَإِشَارَةٍ**»[1]). وذكر في "شرح المفتاح" أنه إنما قال: "تتفاوت"، ولم يقل: "تنقسم"؛ لأنّ التعريض وأمثالَه مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعمّ[2]، وفيه نظر[3].

١- (**وَالمُنَاسِبُ لِلْعُرْضِيَّةِ: التَّعرِيضُ**)، أي: الكناية إذا كانت عُرْضيةً[4]/ مسوقةً لأجل موصوفٍ غيرِ مذكور، كان المناسبُ أنْ يُطلق عليها اسمُ التعريض[5]. يقال: «"عَرَّضْتَ لفلان، وبفلان": إذا قلتَ قولاً وأنت تعنيه»[6]، فكأنك أشرت به إلىٰ جانب وتريد جانبًا آخر. «ومنه "المعاريض في الكلام"، وهي التورية بالشيء عن الشيء»[7].

٢٦٢/أ

(١) مفتاح العلوم ٤٠٣.

(٢) ينظر: شرح المفتاح للشيرازي ١٨٣ب، ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي ٢٠٦ب.

(٣) قال البابرتي في شرحه ٦٠٧ في بيان وجه النظر: «لأنه يقول بعد هذا: "تنوع الكناية إلىٰ كذا وكذا"». وهو يعني قول السكاكي في المفتاح ٤١٥: «وإذْ قد عرفنا الحقيقة ... وعرفنا تنوع الكناية إلىٰ: تعريض، وتلويح، ورمز، وإيماء وإشارة».

(٤) وهذا يدلّ علىٰ أنّه لا يخرج التعريض من الكناية، ولكنّه يسمّيه كناية عُرْضيّة. وضابط التفريق بين الكناية والتعريض عنده: أنّ الموصوف أو المقصود في الكناية يجب أنْ يكون مذكورًا، بينما هو غير مذكور في التعريض.

(٥) قال الجوهري في الصحاح ٣/ ١٠٨٧، مادة "عرض": «والتعريض خلاف التصريح»، وقال البابرتي في شرحه ٦٠٨: «وقيل: التعريضُ تضمينُ الكلام دلالة ليس لها ذكر، كقولك: "ما أقبحَ الكفرَ!"، تعريض بأنه بخيل». وقالوا: التعريض هو المعنىٰ الذي يُفهم عند الشيء لا به، وهذا دقيق جدًا.

(٦) الصحاح ٣/ ١٠٨٧، مادة "عرض".

(٧) الصحاح ٣/ ١٠٨٧، مادة "عرض".

وقال صاحب "الكشاف": الكنايةُ أنْ تَذكُر الشيء بغير لفظه الموضوعِ له، والتعريضُ أنْ تذكر شيئًا تدلّ به علىٰ شيء لم تذكره، كما/ يقول المحتاج للمحتاج إليه: "جئتك لأسلِّمَ عليك"، فكأنه إمالة الكلام إلىٰ عُرض يدلّ علىٰ المقصود، ويُسمىٰ "التلويح"؛ لأنه يلوح منه ما يريده[1]. /٤١٢

وقال ابن الأثير[2] في "المثل السائر": الكناية ما دلّ علىٰ معنىٰ يجوز حمله علىٰ جانبي الحقيقة والمجاز بوصفٍ جامع بينهما[3]، ويكون في المفرد والمركب. والتعريضُ هو اللفظ الدالّ علىٰ معنىٰ، لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من جهة التلويح والإشارة، فيختصّ باللفظ المركب، كقول مَن يتوقع صلة: "واللّه إني محتاج"؛ فإنه تعريض بالطلب، مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، وإنما فُهم منه المعنىٰ من عُرْض اللفظ، أي: جانبه[4].

٢- **(وَلِغَيرِهَا)**، أي: والمناسبُ لغير العُرْضِيَّة، **(إنْ كَثُرَت الوَسَائطُ)** بين اللازم والملزوم، كما في "كثير الرماد" و"جبان الكلب"

---

(١) ينظر: الكشاف ١/ ٢٨٢.

(٢) هو أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري. وزير من الكتاب المترسلين، كان كثير الحفظ للأشعار. من كتبه: "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر"، و"المعاني المخترعة" في صناعة الإنشاء، و"الوشي المرقوم في حل المنظوم"، وديوان رسائل. وُلد بجزيرة ابن عمر سنة ٥٥٨هـ، ومات ببغداد سنة ٦٣٧هـ.[ينظر: وفيات الأعيان ٥/ ٣٨٩، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٧٢، والأعلام ٨/ ٣١]

(٣) ينظر: المثل السائر ٢/ ١٨٢.

(٤) ينظر: المثل السائر ٢/ ١٨٦.

و"مهزول الفصيل": (**التَّلوِيحُ**)؛ لأنّ التلويح هو أنْ تشير إلىٰ غيرك من بعد.

٣- (وَ) المناسبُ لغيرها (**إنْ قَلَّت**) الوسائط (**مَع خَفَاءٍ**) في اللزوم، كـ"عريض القفا" و"عريض الوسادة": (**الرَّمْزُ**)؛ لأنّ الرمز أنْ تشير إلىٰ قريب منك علىٰ سبيل الخُفْية؛ لأنه الإشارة[1] بالشفة والحاجب.

٤- (وَ) المناسب لغيرها إن قلّت الوسائط (**بِلا خَفَاءٍ**)، كما في قوله:

أَوَ مَا رَأَيْتَ[2] الْمَجدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَـةَ ثُمَّ لَـم يَتَحَوَّلِ[3]:

(**الإِيمَاءُ وَالإِشَارَةُ**).



(**ثُمَّ قَالَ**) السكاكي: (**وَالتَّعرِيضُ قَد يَكُونُ مَجَازًا، كَقَولِكَ: "آذَيْتَنِي فَسَتَعرِف" وَأنتَ تُرِيدُ إنسَانًا مَع الْمُخَاطَبِ، دُونَهُ**)، أي: لا تريد المخاطَب. (**وَإنْ أَرَدتَهُمَا**)، أي: المخاطبَ وإنسانًا آخرَ معه (**جَمِيعًا كَانَ كِنَايَةً**)[4]؛ لأنك أردت باللفظ المعنىٰ الأصليَّ وغيرَه معًا، والمجازُ ينافي إرادةَ المعنىٰ الأصلي.

---

(١) في "ظ": «إشارة».

(٢) في "ظ": «أو ما لقيتَ».

(٣) للبحتري في ديوانه ٣/ ١٧٤٥.

(٤) ينظر: مفتاح العلوم ٤١٢.

(**وَلابُدَّ فِيهِمَا**)، أي: في الصورتين[1]، (**مِن قَرِينَةٍ**) دالّة علىٰ أنّ المرادَ في الصورة الأولىٰ هو الإنسانُ الذي مع المخاطَب وحدَه ليكون مجازًا، وفي الثانية كلاهما جميعًا ليكون كناية.

وههنا بحث، وهو أنّ المذكور في "المفتاح" ليس هو أنّ التعريض قد يكون مجازًا، وقد يكون كناية، بل إنه قد يكون/ علىٰ سبيل المجاز، ٢٦٢ب/ وقد يكون علىٰ سبيل الكناية[2].

وقال الشارح العلامة: "معناه أنّ عبارة التعريض قد تكون مشابِهةً للمجاز كما في الصورة الأولىٰ؛ فإنها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له، وليس بمجاز؛ إذْ لا يُتصور فيه انتقالٌ من ملزوم إلىٰ لازم. وقد تكون مشابِهةً للكناية كما في الصورة الثانية؛ فإنها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو[3] موضوع له، مرادًا منه غير الموضوع له، وليس بكناية؛ إذْ لا يُتصوَّر فيه لازمٌ وملزومٌ وانتقالٌ من أحدهما إلىٰ الآخر"[4].

وفيه نظر؛/ لأنّ هذا مذهبٌ لم يذهب إليه أحدٌ، بل أمر لا يقبله ٤١٣/ عقل؛ لأنه يؤدِّي إلىٰ أنْ يكون كلامٌ يدلّ علىٰ معنىٰ دلالة صحيحة، من غير أنْ يكون حقيقةً في ذلك المعنىٰ ولا مجازًا ولا كناية. بل الحق: أنّ الأولَ مجازٌ، والثاني كنايةٌ، كما صرَّح به المصنف[5]، وهو الذي قصده السكاكي.

---

(١) أي: في المجاز والكناية.

(٢) ينظر: مفتاح العلوم ٤١٢.

(٣) في "ط": «هي».

(٤) ينظر: شرح المفتاح ١٨٧أ.

(٥) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٧٧.

وتحقيقه: أنّ قولنا: "آذيتني فستعرف" كلامٌ دالٌّ علىٰ معنىٰ يُقصد به تهديدُ المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه التهديد إلىٰ كل مَن صَدَرَ منه الإيذاء، فإنْ استعملته وأردتَ به تهديدَ المخاطَب وغيرِه من المؤذين - كان كنايةً، وإنْ أردت به تهديدَ غير المخاطب بسبب الإيذاء، بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء، إمّا تحقيقًا وإمّا فرضًا وتقديرًا - كان مجازًا[1].

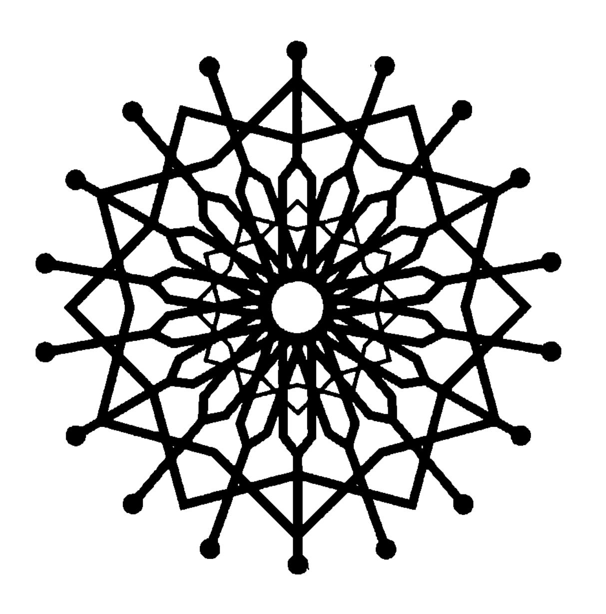


(١) أضاف في "ظ": «والله أعلم».



بلاغة المجاز والكناية





بلاغة المجاز والكناية

(فَصْلٌ)

(أطْبَقَ البُلَغَاءُ عَلَىٰ أنَّ الْمَجَازَ وَالكِنَايَةَ أبلَغُ مِن الحَقِيقَةِ وَالتَّصرِيحِ؛ لأنَّ الانتِقَالَ فِيهِمَا مِن الْمَلزُومِ إلىٰ اللازِمِ، فَهوَ كَدَعوَىٰ الشَّيْءِ بِبيِّنَةٍ)؛ فإنّ وجود الملزوم يقتضي وجودَ اللازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم. وهذا ظاهر، وإنما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز.

(وَ) أطبقوا أيضًا علىٰ (**أنَّ الاستِعَارَةَ**) التحقيقية أو التمثيلية (**أبلَغُ مِن التَّشبِيهِ؛ لأنَّهَا نَوعٌ مِن المَجَازِ**)، وقد عُلِم أنّ المجاز أبلغُ من الحقيقة. وإنما قيّدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية؛ لأنّ التخييلية والمكنيّ عنها ليستا من أنواع المجاز.

قال الشيخ عبدالقاهر: وليس السبب/ في كون المجاز والاستعارة /٤١٤ والكناية أبلغَ أنّ واحدًا من هذه الأمور يفيد زيادةً في نفس المعنىٰ لا يفيدها[١] خلافُها، بل لأنه يفيد تأكيدًا لإثبات المعنىٰ لا يفيد[٢] خلافُه. فليست مزيّة/ قولنا: "رأيت أسدًا" علىٰ قولنا: "رأيت رجلًا هو /٢٦٣أ والأسد سواء في الشجاعة" أنّ الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يُفدْها الثاني، بل الفضيلة[٣] هي أنّ الأول أفاد تأكيدًا لإثبات

---

(١) في "م": «لا يفيده».

(٢) في "م": «لا يفيده». وقوله: «خلافُها، بل لأنه يفيد تأكيدًا لإثبات المعنىٰ لا يفيد» ساقط من "ظ".

(٣) ليست في "م".

تلك المساواة له لم يفده الثاني. وليست فضيلة قولنا: "كثير الرماد" علىٰ قولنا: "كثير القِرَىٰ" أنّ الأول أفاد زيادةً لِقِراه لم يُفِدْها الثاني، بل هي أنّ الأول أفاد تأكيدًا لإثبات كثرة القِرىٰ له لم يُفده الثاني[1].

واعترض المصنف بأنّ الاستعارة أصلُها التشبيه، والأصل في وجه الشبه أنْ يكون في المشبَّه به أتمَّ منه في المشبَّه وأظهرَ. فقولنا: "رأيتُ أسدًا" يفيد للمرأيِّ[2] شجاعةً أتمَّ مما يفيدها قولُنا: "رأيتُ رجلًا كالأسد"؛ لأنّ الأولَ يفيد له شجاعةَ الأسد، والثاني يفيده شجاعةً دونَ شجاعة الأسد. فكيف يصحّ القول بأنْ ليس واحدٌ من هذه الأمور يفيد زيادةً في نفس المعنىٰ لا يفيده[3] خلافُه؟

ثم أجاب بأنّ مُراد الشيخ أنّ السبب في كل صورة ليس هو ذلك، وليس المرادُ أنّ ذلك ليس بسبب في شيء من الصور[4]. فهذا يتحقق في قولنا: "رأيتُ أسدًا" بالنسبة إلىٰ قولنا: "رأيتُ رجلًا كالأسد"، لا بالنسبة إلىٰ قولنا[5]: "رأيتُ رجلاً مساويًا للأسد أو زائدًا عليه في الشجاعة". ولا يتحقق أيضًا في "كثير الرماد" و"كثير القِرَىٰ" ونحوِ ذلك.

وهذا وَهْمٌ من المصنّف، بل معنىٰ كلام الشيخ: أنّ شيئًا من هذه العبارات لا يوجب أنْ يحصُل له في الواقع زيادةٌ في المعنىٰ. مثلًا: إذا قلنا: "رأيت أسدًا"، فهو لا يوجب أنْ يَحصُل لزيد في الواقع زيادةُ

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز ٧١.

(٢) في "ط": «للمرء».

(٣) في "م": «لا يفيد».

(٤) ينظر: الإيضاح ٥/ ١٧٩.

(٥) قوله: «رأيتُ رجلاً كالأسد، لا بالنسبة إلىٰ قولنا» ساقط من "ظ".

شجاعة لا يوجبها قولنا: "رأيت رجلًا كالأسد". وهذا كما ذكره الشيخ من أنّ[1] الخبر لا يدلّ علىٰ ثبوت المعنىٰ أو نفيه، مع أنّا قاطعون بأنّ المفهوم من الخبر أنّ هذا الحكمَ ثابتٌ أو منفيٌّ، وقد بينّا ذلك في بحث/ الإسناد الخبري[2]. /٤١٥

والدليلُ علىٰ ما ذكرنا[3] أنه قال: فإنْ قيل مزيّة قولنا: "رأيت أسدًا" علىٰ قولنا: "رأيت رجلًا مساويًا للأسد في الشجاعة" أنّ المساواة في الأول تُعلم من طريقِ المعنىٰ، وفي الثاني من اللفظ[4]. قلنا: لا يتغير حالُ المعنىٰ في نفسه بأنْ يكنىٰ عنه بمعنىٰ آخر، ولا يتغير معنىٰ كثرة القِرىٰ بأنْ يكنىٰ عنه بكثرة الرماد، فهكذا لا يتغير[5] معنىٰ مساواة الأسد بأنْ/ يدل عليه بأنْ تجعله أسدًا[6]. /٢٦٣ب

وهذا صريح في أنّ مراده ما ذكرنا، لكنّ المصنف كثيرًا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ؛ لافتقارها[7] إلىٰ تأمّل وافر، واللّه أعلم[8].

---

(١) ليست في "ظ".

(٢) ينظر: ١/ ١٨١.

(٣) في "ظ": «ما ذكر».

(٤) في "م": «وفي الثاني من طريق اللفظ»، وفي "ظ": «أنّ المساواة في الأول تُعلم من اللفظ، وفي الثاني من طريق المعنىٰ».

(٥) في "م": «لا يُعتبر».

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز ٤٤٩.

(٧) في "م": «لافتقاره».

(٨) أضاف شيخنا د. محمد أبو موسىٰ في هذا الموضع الإضافة التالية: «لا شك أنّ الخطيب لم يراجع كلام عبدالقاهر علىٰ الوجه المطلوب، ولا شك أيضًا أنّ العلامة سعد الدين عمّم =

هذا آخر الكلام في علم البيان، والله المشكور علىٰ نواله، وهو المسؤول لإتمام القسم الثالث بالنبي(1) وآله(2).



= الحكم بالغلط في استنباط الخطيب لمعاني الشيخ. وأشك في أنْ يكون سعد الدين أصاب في تفسير كلام عبدالقاهر؛ لأنّ المعوَّل عليه عند عبدالقاهر في مرجع المزية هو تأكيد المعنىٰ باصطحاب دليله، وليس لكثرة الصفة ولا قوة الصفة في ذاتها، وإنما قوة الإثبات، وهذا هو المتفِق مع فكر عبدالقاهر، الذي جعل القطب الذي تدور عليه البلاغة هو النظم، الذي هو الإسناد».

(١) سؤال الله تعالىٰ بالنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أو أحد من مخلوقاته من التوسل غير المشروع، وقد بيّن ذلك بالتفصيل بعض أئمة المسلمين كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ ١/ ٢٨٥، الذي ذكر أنّ القسم الثالث من أقسام التوسل هو الإقسام علىٰ الله ﷻ بالأنبياء والصالحين، أو السؤال بأنفسهم، وقال: «لا يقدر أحد أنْ ينقل فيه عن النبي ﷺ شيئًا ثابتًا، لا في الإقسام أو السؤال به، ولا في الإقسام أو السؤال بغيره من المخلوقين». وقال في ١/ ٢٨٧: «فقد تبين أنه سؤال لله تعالىٰ بسبب لا يناسب إجابة الدعاء، وأنه كالسؤال بالكعبة والطور والكرسي والمساجد وغير ذلك من المخلوقات، ومعلوم أنّ سؤال الله بالمخلوقات ليس هو مشروعًا، كما أنّ الإقسام بها ليس مشروعًا، بل هو منهي عنه». وعدّ الإمام ابن أبي العز الحنفي قول الداعي: "بحق فلان" من الاعتداء في الدعاء؛ لأنه لا مناسبة بين ذلك وبين إجابة دعاء هذا السائل، وقال في شرح الطحاوية ٢١١: «وتارة يقول: "بجاه فلان عندك"، أو يقول: "نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده لأنّ فلانًا عندك ذو وجاهة وشرف ومنْزلة فأجب دعاءنا، وهذا أيضًا محذور».

(٢) زاد في "م" في هذا الموضع: «والله المستعان، وعليه التكلان»، وفي "ظ": «وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».



فهرس الموضوعات



